مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

أيلول - تشرين الأول ٢٠١٦

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

٩

حصاد البيان ٩

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٨١٨ لسنة ٢٠١٦

---

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

بسم الله الرحمن الرحيم

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، فضلاً عن قضايا أخرى، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي كانت تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية. لهذا السبب فإن المركز يسعى لتقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية والإبداع. ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المدى القصير والطويل.

ويقوم بتقديم وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع، لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخص السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهّماً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية، من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية

- المجال الاقتصادي: (الطاقة، النفط، القطاع المصرفي، الموازنة، المصادر غير النفطية، السياحة، الاستثمار) وغيرها من الأمور المتعلقة بالجانب الاقتصادي.
- المجال السياسي: (السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الأمن، البرلمان، الحكومة، مشاريع القوانين).
- الإصلاح الإداري: يتضمن (منع الفساد، الروتين الإداري والبيروقراطية، إعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها).
- مجال التربية والتعليم: ويشمل (التوظيف، المناهج الدراسية، الأبنية المدرسية، الجامعات، نسب الخريجين من الجامعات، النظام التعليمي، الجامعات الأهلية).
- القضايا الاجتماعية: (العنف، التعايش السلمي في المجتمع، النظافة، المواطنة، الطائفية، المشاكل الأسرية، نسب الطلاق، القضايا النفسية).
- القطاع الزراعي: (الاكتفاء الذاتي، الثروة الحيوانية، المحاصيل الزراعية).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى اعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمة دالة على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

استطلاعات الرأي والسياسة – دراسة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

بحث مشترك- قسم الأبحاث ١٥

المواءمة بين سوق العمل والتعليم

صادق علي حسن ٢٣

السياسة الصناعية في معادلة الاقتصاد العراقي

صادق علي حسن ٣١

لمن ستفتح بوابات البيت الأبيض ؟

د. زهير جمعة المالكي ٣٧

التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في العراق

صادق علي حسن ٤٣

ترامب وكلينتون.. المناظرة الأولى

د. زهير جمعة المالكي..... ٥١

قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب وآثاره على العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية

علي المولوي ٥٥

العراق وتقاطع المحاور

د. زهير جمعة المالكي ٦١

معوقات مجتمع المعرفة في الجامعات العراقية

حسن سعد عبد الحميد ٦٧

الحسابات التركية الخاطئة في شمال العراق

أحمد حسن علي ٧٧

أوراق بحثية

إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق

قسم الأبحاث ٨٧

قراءة في النزاع النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

رعد القادري ١٠١

مقالات مترجمة

عودة تنظيم القاعدة وأفول تنظيم داعش

ديفيد روس / توماس جاسلن ١٣٣

لماذا الأطفال في سنغافورة جيدون جداً في الرياضيات؟

جيفان فاسجار ١٣٧

أوبك تتفق على الحاجة لخفض إنتاج النفط

بينوا فوكون، سيلينا ويليامز، جريجوري كانتجيف ١٤٩

العرش غير مستقر

تقرير: صحيفة الإيكونيميست قسم الشرق الأوسط وأفريقيا ١٥٣

العراق بصدد التوقيع على ١٢ عقداً جديداً لحقول النفط

بن لاندو ١٥٧

دراسات مترجمة

الدور المتغير للتعليم في المناطق العراقية المتنازع عليها (الصهر والفصل والتلقين)

الدكتورة كيلسي شانكس ١٦٣

من الطريق الجهادي السريع إلى الملاذ الجهادي الآمن: سياسات تركيا الجهادية والأمن الغربي

أمر الله أوزلو ١٨٣

نبذة قصيرة عن إصلاح التعليم في فنلندا

باسي سالبيرج **٢١٣**

سر النجاح في فنلندا: إعداد المعلمين

باسي سالبيرج **٢٥٣**

استطلاعات الرأي والسياسة – دراسة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

بحث مشترك- قسم الأبحاث

٢٠١٦/٩/٣

في الثامن من تشرين الثاني من هذا العام، يأمل مرشحا الرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب بأن أكثر من عام من العمل على الحملة الانتخابية –من إلقاء الخطابات، وجمع التبرعات، والمناظرات الرئاسية– ستكون كافية لتأمين الجلوس على المقعد السياسي الأكثر قوة في البلاد لقد قيل الكثير عن حملاتهم الخاصة وأبرزها فضيحة البريد الإلكتروني لهيلاري كلينتون لها وخطابات دونالد ترامب المليئة بالشتائم والكلمات اللاذعة، ولكن مع معرفة التطور السياسي كطرف[١]، السؤال هو ما موقفهم حسب استطلاعات الرأي؟ وما شكل سياساتهم الخارجية كمرشحين رئاسيين؟

مثلت استطلاعات الرأي تأريخياً نقطة الدخول للحوار السياسي حول من هو المرشح المفضل للرئاسة؟ وعلى الرغم من المبالغة في موضوعيتها في أغلب الأحيان، إلَّا أنها تقدم رؤى مثيرة للاهتمام حول مسارات التصويت الممكنة من قبل الناس في جميع أنحاء البلاد. تأريخياً فاز الديمقراطيون في الولايات الساحلية الشرقية والغربية للولايات، ويشار إلى ولاية كاليفورنيا، وأوريغون، وواشنطن، ومين، وفيرمونت، ونيو هامبشاير تقليدياً بالولايات ''الزرق''[٢]، أما الجانب الجمهوري فيسيطر على الجنوب والغرب الأوسط، ولاسيما ولايات تكساس، ولويزيانا، والاباما، ونبراسكا، وكنساس، وأوكلاهوما، ويشار إليهم بالولايات ''الحمر''[٣]، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن أنماط التصويت في هذه الولايات من غير المرجح أن يتغير هذا في الانتخابات المقبلة، إذ إن احتمالية فوز مرشح في غير الولايات الداعمة لحزبه ضئيلة جداً.

وبالتالي، فإن الأهم من ذلك هو ما يسمى بـ''الولايات المتأرجحة'' التي تمثل الولايات المتنازع عليها بين الحزبين التي تحدد في العادة نتائج الانتخابات، وفي هذه الانتخابات يُرجَّح أن تكون ولايات أريزونا، وفلوريدا، وجورجيا، وأوهايو، وفرجينيا الولايات المتأرجحة الرئيسة، وعلى وفق استطلاعات الرأي فإن كلينتون تتفوق بفارق يسير في كل من هذه الولايات، وتُعدُّ هذه الولايات ذات أهمية خاصة بالنظر إلى أن ولايتي إريزونا وجورجيا كانتا ولايتين جمهوريتين في الانتخابات الأربعة الأخيرة (إذ فاز الحزب بنسبة ٨٪ في المتوسط).

إذا أراد ترامب الفوز في الانتخابات فإن عليه استعادة هاتين الولايتين، والمضي قدماً ومحاولة الفوز في الولايات المتأرجحة الأخرى، ثلاثٌ منها فاز بها الديمقراطيون في الانتخابات الأخيرة، ويمتلك ترامب فرصة كبيرة في ولاية فلوريدا التي يتخلف بيها بنسبة ٤,٦٪ فقط خلف كلينتون[٤]، ولا يمكن المبالغة في أهمية هذه الولاية: إذ تحمل ثالث أعلى عدد من الأصوات الانتخابية (٢٩ صوتاً) وتُعَدُّ مؤشراً على من سيصبح الرئيس بعد أن صوتت لصالح الرئيس في ٩ من ١٠ انتخابات ماضية[٥].

وفضلاً عن ذلك يسعى كِلا المرشحين وراء ما يسمى بولايات ''حزام الصدأ'' التي تشغل شمال وسط الولايات المتحدة، وهذه الولايات هي ميتشيغان، وأيوا، ويسكونسن، وبنسلفانيا، وأوهايو، وهذه ولايات زرق، إذ كانت هذه الولايات الصناعية ديمقراطية في عام ٢٠١٢، التي يعتقد ترامب أنه يمكن أن يغيّرها إلى ولايات حمرٍ، ولكن على وفق استطلاعات الرأي تتفوق كلينتون بفارق يسير في جميع هذه الولايات الخمس، ويشير هذا التفوق إلى أن على ترامب التركيز باهتمام في هذه الولايات؛ لحشد الدعم اللازم.

في الواقع، على ترامب أن يكون حذراً من ألّا ينشر حملاته في مساحة واسعة جداً، فالولايات الحمر التي على ترامب أن يفوز فيها حتى يكون له أي فرصة للنجاح، مثل ولاية كارولينا الشمالية، وجورجيا، وكنساس، غير مستقرة النتائج، إذ يتفوق ترامب بفارق طفيف في ولاية كانساس، الأمر الذي يبعث على الدهشة نظراً إلى أن كانساس كانت معقلاً لدعم الحزب الجمهوري تأريخياً بعد أن صوتت للديمقراطيين مرة واحدة منذ عام ١٩٤٠[٦].

إن تفوق كلينتون الضئيل في استطلاعات الرأي في الولايات المتأرجحة هو مؤشر على تراجع الدعم لترامب، ففي نهاية شهر تموز من هذا العام أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ترامب متقدم بنسبة ١,١٪ على كلينتون، وبعد شهر تقريباً تفوقت كلينتون بفارق ٥,٨٪ على ترامب[٧]، ويأتي هذا نتيجة لانتقاد ترامب مؤخراً لمقتل جندي في الجيش الأمريكي، وأن تأكيده على أنَّ أوباما هو ''مؤسس'' داعش، والتعليقات الغادرة والإشارة إلى مقتل كلينتون على يد أولئك الذين يعارضون وجهات نظرها حول التعديل الثاني في الدستور الأمريكي، ويبدو أن التصريحات الأخيرة لترامب قد لاقت صدى أخيراً في الرأي العام الأميركي، وقد أدت إلى تناقص شعبية ترامب في استطلاعات الرأي.

وفضلاً عن ذلك فإن قلة خبرته على أعلى المستويات السياسية بدأت بتصدر الصورة في نفاد الوقت لتغيير خطبة المثير إلى مواد رئاسية تقود إلى فوزه في الانتخابات، على الرغم

من تأكيده على أنَّه لن يغيّر طريقته الآن لأنها حسب قوله: ''أوصلتني إلى هنا''[٨]، كان من المفترض أن يكون خطابه الأخير في ولاية أوهايو حول داعش والسياسة الخارجية ذروة تطوره السياسي، ولكنه كان يقرأ بغفلة من الشاشة الملقنة، وافتقر إلى أي أفكار جديدة، واقترح إقامة مؤتمر عالمي بشأن داعش مع السيسي وإسرائيل والملك عبد الله، ودعا إلى فرض عقوبات أكثر صرامة على إيران –في الواقع يقول كبير مستشاري السياسة الخارجية لترامب وليد فارس يقول إن ترامب سيلغي الصفقة مع إيران في حال انتخابه– ويدعي بأنه سيقيم علاقات صداقة مع أي من ''المعتدلين المسلمين الإصلاحيين'' الذين يرغبون بمحاربة داعش[٩].

إن إيجابية ترامب الجديدة نحو حلف شمال الأطلسي وحسمه على سحق داعش، ورغبته في استخدام ألمع العقول في السليكون فالي –مركز التكنولوجيا في الولايات المتحدة– لإحباط الهجمات الإلكترونية يتوافق بقوة مع أهداف كلينتون، ويمثل استمرارية لسياسات أوباما في المنطقة، ومع ذلك فإن أحد جوانب الاختلاف في السياسة الخارجية لترامب يتمثل في إنهاء ''بناء الدول''، وهذا ارتباط وثيق الصلة بالنظر إلى ٥٧٪ من الأمريكيين يريدون من الولايات المتحدة البقاء بعيدة عن شؤون البلدان الأخرى، يلعب ترامب بالبطاقة التي استخدمها بنجاح في حملته الانتخابية، وهي الوقوف ضد الغوغائيين وتوفير فرص العمل إلى الحديث عن مخاوف الجمهور، وتأكيده على أنه ''ضد غزو العراق''، وهو حدث لا يزال يُنتقد فيه الكثير من الساسة في الولايات المتحدة، وكلينتون إحداهم[١٠].

ولكن على الرغم من خطابات ترامب، إلّا أن موقفه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية غارق في التناقض، ولاسيما مع تعقيد مستشاريه لهذه المسائل من خلال طرح وجهات نظر متعارضة لترامب، إذ نقل عن كبير مستشاري ترامب للسياسة ستيفن ميلر الذي يشبه ترامب في رغبته في حماية ''المواليد الأصليين'' ضد المهاجرين، والذي يدعم سياسة ترامب في ''بناء جدار'' على الحدود المكسيكية، قوله إن الولايات المتحدة ستستمر في عهد دونالد ترامب بنشر رسالة ''طريقة أفضل للحياة'' التشجيعية في الدول ذات الحكومات القمعية، لكنه ينفي أن هذا يشابه لبناء الدول[١١]، حتى أن ادعاءات ترامب بأنه لم يؤيد الحرب على العراق لا تعكس الواقع، إذ إنه أكد دعمه للغزو في مقابلة عام ٢٠٠٢ مع المذيع الأمريكي هوارد ستيرن[١٢].

في نهاية المطاف، سيؤثر المحيطون بترامب بنحوٍ كبير على وجهات نظره ومن بين هؤلاء المستشارين السيناتور جيس سيشونس، الرجل الذي كان يوصف بأنه ''ترامب قبل ترامب'' والمدافع الأول عن ''سياج حدودي أكبر وأفضل وأطول''، ويشكل اليسناتور سيشونس جزءا من مستشاري السياسية الخارجية والحرب جنبا إلى جنب مع وليد فارس واللفتنانت الجنرال

مايكل تي فلين، وسيقوم هؤلاء الجمهوريون بالدفع نحو الحصول على المزيد من النفوذ في الخارج وتوثيق العلاقات مع روسيا، وهذا ما تبينه الآراء السياسة الخاصة بترامب تجاه وروسيا التي يؤيدها مستشاروه بدلاً من تحديها، إذ دعا كل من الجنرال فلين وميلر علنا و بقوة نحو توثيق العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي سيكون لها تداعيات في منطقة الشرق الأوسط إذا ما تم انتخاب ترامب.

أما من الناحية الأخرى، فتمتلك هيلاري كلينتون بنية قوية في السياسة الأميركية بعد أن شهدت الحياة الرئاسية كسيدة أولى، وشغلت منصب عضو مجلس الشيوخ من نيويورك، وقادت الولايات المتحدة في الخارج كوزيرة للخارجية، ظلت سياسات كلينتون الداخلية ثابتة طوال حملتها الانتخابية ولكن سياساتها الخارجية لا تزال غير مستقرة قليلاً، على الرغم من أن وجهات نظرها بشأن مكافحة الإرهاب لا تزال مستمرة ومستقرة وتشكل امتداداً لسياسات أوباما، إذ تم انتخابها كرئيسة، فإنها ستكثف الضربات الجوية لقوات التحالف في العراق وسوريا، وتكثف الدعم للقوات العربية والكردية على الأرض، وستتابع العمل على استراتيجية الدبلوماسية في سوريا، وتساعد على حل ''حرب العراق الطائفية''[١٣]، وقالت إنها تريد العمل أيضاً مع ألمع العقول في السليكون فالي ''لتتبع استخدام داعش لوسائل الاعلام الاجتماعية وتحليلها، وتعيين الشبكات الجهادية على الإنترنت''.

توصف كلينتون في العديد من الدوائر بأحد الصقور في السياسة الأمريكية –وهذا في نهاية المطاف أكبر سقوط لها– فبعد أن أصبحت عضواً في مجلس الشيوخ في عام ٢٠١١ زارت كلينتون كل المنشآت العسكرية في ولايتها، وبدأت ببناء علاقات مع الجنرالات في القيادة في ذلك الوقت، في العام التالي تواصل الزعماء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ معها مع إعطائها خيار الحصول على مقعد في لجنة الشؤون الخارجية أو في لجنة الخدمات المسلحة، وقد قامت كلينتون باختيار الأخير، وكما لاحظ فالي نصر –وهو استراتيجي في السياسة الخارجية الذي قدم النصح لكلينتون في أفغانستان وباكستان حينما كانت وزيرة للخارجية– ''أنها تؤمن بالأهمية العسكرية في حل الإرهاب، وفي تأكيد النفوذ الأمريكي''[١٤].

ولكن موقفها من سوريا هو أكثر ما يثير القلق في الشرق الأوسط، ففي جولة لها في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، أكدت كلينتون على أن الغارات الجوية في سوريا لا بد أن تدعم مع نشر جنود على أرض الواقع، ولكن في إحدى جولاتها الانتخابية الأخيرة في سكرانتون بنسلفانيا، دانت كلينتون حديث ترامب عن إرسال ''قوات برية أمريكية'' وأجابت: ''هذا غير قابل للنقاش''[١٥]، وعلى الرغم من عدم الثبات على أحد الخيارين، إلّا أن تأريخها يشير إلى

أنها ستختار الخيار الذي فيه تدخل أكثر، وخير مثال على ذلك هو التدخل العسكري في ليبيا، وهذا يشير إلى احتمالية فرض تدخل عسكري أوسع في سوريا، ولاسيما لإحباط الوجود الروسي -ولاسيما ''الديكتاتور'' بوتين- وإعادة الولايات المتحدة كالقوة الخارجية المهيمنة في المنطقة.

ولكن وفي مقال نشر مؤخراً، يقول الكاتبان جيريمي شابيرو وريتشارد سوكولسكي: إن كلينتون لن تكون ''الصقر'' الذي يتوقعه كثيرون؛ لأنها ستمتلك خيارات قليلة للتدخل وستريد الحفاظ على تأريخها كمروجة للسياسة المحلية من دون أن تتلوث بالحملات في الخارج، ففي الماضي استخدمت كلينتون ''القوة الذكية''[١٦] وهو مصطلح يطلق على فكرة أن هناك حاجة إلى استثمار كل عناصر القوة الوطنية لحل مشاكل السياسة الخارجية، ولكن مثل ترامب سيؤدي مستشاروها -وهم شخصيات عامة يروجون لفكرة النفوذ الأمريكي على الصعيد العالمي- دوراً في تشكيل قراراتها.

ومن بين هؤلاء المستشارين وأهمهم هو الجنرال جاك كين الذي سيكون لديه له تأثيرٌ قوي على كلينتون بشأن إجراءاتها العسكرية، فهو على وفق الصحفي في النيويورك تايمز مارك لاندر كين يمثل ''أعظم تأثير على الطريقة التي تفكر بها هيلاري كلينتون في القضايا العسكرية''[١٧]، ويدافع كين بنحوٍ قوي عن ''كثافة الغارات الجوية على سوريا''، ويدعو إلى إرسال قوات على الارض، وفيما يخص العراق يعتقد كين أنه من الضروري إرسال ''آلاف بل المئات من المستشارين'' لأهل السنة في العراق، ومنحهم التدريب اللازم وتوفير الأسلحة لهم[١٨]. يعد كين -كرجل عسكري- أحد المروجين لفكر المحافظين الجدد، وبالنظر إلى ما يعدُّه تزايداً في النفوذ الروسي في سوريا وتزايداً في النفوذ الإيراني في العراق، سيدفع كين كلينتون لممارسة القوة العسكرية لإعادة هيبة وسلطة الولايات المتحدة في المنطقة .

يعدُّ السفير نيكولاس بيرنز أحد الشخصيات المؤثرة الأخرى بين مستشاري كلينتون، وهو الذي عمل كمستشار للسياسة الخارجية في الحكومة في عهد جورج بوش وبيل كلينتون، ويدفع بيرنز هو الآخر نحو استمرار الولايات المتحدة في الطليعة كقوة عالمية رائدة، ويدعم استخدام المادة ٥ التي تنص على أنه (إذا هُوجم أحد أعضاء حلف شمال الاطلسي فإن الولايات المتحدة ستستجيب على وفق ذلك)، وكان يمكنها أن تدعم وضع المزيد من الأسلحة في أيدي الغالبية السنة في المجتمع العربي في عام ٢٠١٢ وكذلك اليوم في عام ٢٠١٦[١٩]، يمكن القول إن اثنين من أكبر المؤثرين على كلينتون هم من أنصار السياسات الليبرالية الجديدة لحكومة الولايات المتحدة، ويرغبون في ممارسة وبسط النفوذ الأميركي في الخارج، ومن الصعب القول: إن كلينتون ستعارض مشورتهم بشأن سوريا والعراق في حالة انتخابها كرئيسة، ولكن حاجتها لتحقيق التوازن

بين السياسة الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي لم يكن ذا أهمية خلال وقتها كوزيرة للخارجية، من المؤمل أن يجعلها تقف على أرضية وسط.

على كلا المرشحين كثيرٌ من العمل للقيام به قبل الثامن من تشرين الثاني، ومع ذلك وعلى الرغم من الاختلافات بين المرشحين، إلّا أنّ سياساتيهما لا تختلف كثيراً في الواقع، فمستشارو كلا المرشحين هم من المؤيدين لممارسة نفوذ الولايات المتحدة في الخارج، وعلى الرغم من أن ترامب يبدو وكأنه معادٍ لبناء الدول ومناصرٌ للرأي الشعبي الذي ينطوي على عدم تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج، إلَّا أن وجهات نظره وقوله بأنه ''كان علينا أن نأخذ النفط في العراق''، واستجوابه لثلاث مرات لمدة ساعة في كل مرة مع مستشارين حول لماذا لا يجب استخدام الأسلحة النووية[٢٠]، وهذا لا يشير إلى أنه ''لا يريد التدخل''، لكن قلة خبرته قد تؤدي إلى فوز كلينتون بالرئاسة، ولكن هذا غير مضمون، وتعمل حملة ترامب على أساس الخوف من ''الآخر''، وإذا ما زلت كلينتون في المناظرات الرئاسية وأظهرت فضيحة البريد الإلكتروني رأسها القبيح مرة إخرى، أو أن ترامب يتمكن من شن هجوم آخر لمصلحته فإن هذا قد يقلب الموازين بسرعة لصالحه.

المصادر :

١) مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٢) يشير اللون الأزرق إلى ولايات الحزب الديمقراطي.

٣) يشير اللون الأحمر إلى ولايات الحزب الجمهوري.

4) http://www.270towin.com/2016-polls-clinton-trump/florida/.

5) http://www.270towin.com/states/Florida.

6) http://www.270towin.com/states/Kansas

7)http://www.realclearpolitics.com/epolls/2016/president/us/general_election_trump_vs_clinton-5491.html

8)http://www.politico.com/story/2016/08/trump-temperament-no-strategy-change-226813

9) http://www.thenational.ae/world/americas/trump-vows-to-be-a-friend-to-all-moderate-muslim-reformers-in-the-middle-east

10) http://heavy.com/news/2016/08/live-stream-livestream-donald-trump-foreign-policy-speech-isis-fight-plan-address-youngstown-ohio-rally-watch-online-youtube/

11)http://www.politico.com/magazine/story/2016/06/stephen-miller-donald-trump-2016-policy-adviser-jeff-sessions-213992

12)http://www.ontheissues.org/2016_CNN_GOP_Town_Hall.htm

13)https://www.hillaryclinton.com/issues/combating-terrorism/

14)http://www.newyorker.com/news/john-cassidy/what-sort-of-foreign-policy-hawk-is-hillary-clinton.

15)http://www.cbsnews.com/news/joe-biden-hillary-clinton-scranton-pennsylvania/.

16)https://www.brookings.edu/2016/08/12/why-hillary-clinton-wouldnt-be-a-foreign-policy-hawk-as-president/.

17)http://www.nytimes.com/2016/04/24/magazine/how-hillary-clinton-became-a-hawk.html?ref=topics.

18) HooverInstitute talk: https://www.youtube.com/atch?v=gI55ecnIDRE.

19) BBC Hardtalk interview 08/08/2016.

20)MSNBC "Good Morning Joe": https://www.youtube.com/watch?v=O13kaQAg5KE

المواءمة بين سوق العمل والتعليم

صادق علي حسن*

٢٠١٦/٩/٤

تعتمد سوق العمل أساساً على رأس المال البشري، كون الأصول الملموسة على الأراضي ما هي إلّا ثروات تطوّرت بوجود العنصر البشري كونه المؤثر الحقيقي في إنجاح سوق العمل لزيادة قمية الناتج النهائي من طريق الاستثمار البشري، وبلا شك أن هناك علاقة طردية بين الاقتصاد والتعليم لأن الاقتصاد يعمل على توفير مستلزمات المنظومة التعليمية.

ويقرَّ غالبية العلماء بأن التعليم استثمارٌ وليس استهلاكاً، كونه لا يقلُّ أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي بل أكد بعض المتخصصين على أنه يفوقه، ولاسيما مع التقدم في التكنولوجيا الذي يحتاج إلى مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها.

إن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدمَ قدرةِ التعليم المتبع في الوطن العربي على تقديم مخرجات تتناغم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية قبل الدولية؛ وهذا سبَّبَ تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات؛ وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين[١].

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية بمعنى أنّها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش أمّا الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان مشكلةً هيكلية، فعلى الرغم من تحقّق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى، وتتحمل مختلف القطاعات التعلمية جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري متمثل بإنتاجية القوى العاملة، فهي المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغيّر ومتطلباته بنحوٍ يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

التي تطرأ على سوق العمل ولاسيما قبل حدوثها.

وكذلك هم أيضا المسؤولون عن تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل، وهذه مشكلة قائمة عبر مختلف الازمنة في كل المجتمعات فهي عقبة يعاني منها الأفراد والبلدان، وهي ذات أسباب مختلفة وانعكاسات سلبية متعددة بالأساس؛ لذلك يمكن تصنيف العاطلين عن العمل ضمن منظومة التعليم على النحو الآتي:

الصنف الأول عاطلون قد انقطعوا عن التعليم مبكراً: أولئك الذين لم يتعلموا أو الذين انقطعوا عن الدراسة، ولم يتوجهوا نحو اهتمامات مجدية فهؤلاء يجدون أنفسهم أمام معترك الحياة وليس ما لديهم ما يكفيهم من أموال لسد حاجاتهم وهذا ما ينعكس على الآثار السلبية التي تجعل منه شخصاً بائساً فقيراً؛ لذلك سوف يسعى الى التخفيف من هذه الآثار وسوف يلجأ إلى الاعمال غير المشروعة التي تعمل بدورها على توفير الأموال وغيرها من الضروريات.

ومن الملاحظ أن التنمية لا تقيس بالضرورة رأس المال المعرفي من طريق الالتحاق بالمدارس، ويمكن أن تتحول هذه الزيادة على وفق إمكانية الوصول إلى المدارس وحدها؛ ويمكن أن تكون هدفاً ناقصاً وغير فعال في سبيل دفع عجلة التنمية؛ وذلك لأنه حتى في البلدان ذات الدخل المتوسط قد يصل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي إلى (٧٥٪) فقط من الملتحقين، وهذه النسبة تكون جيدة لكن بعيدة عن جودة التعليم لتحقيق التنمية البشرية التي تساعد على رفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

واذا ما أُرِيدَ تحقيقُ مكاسب اقتصادية ورفع مستويات التنمية للدول فمن الضرورة أن تكون من طريق تحسين نوعية المدارس من دون محاولة زيادة الالتحاق بها، كتوسيع الالتحاق من دون تحسين الجودة.

وفي دراسة حديثة للأمم المتحدة خصت المهارات المعرفية والتنمية الشاملة، إذ استخدمت بيانات من (٧٦) دولة متوسطة ومرتفعة الدخل لتقدير الآثار الاقتصادية المترتبة على رفع مستوى السكان غير المهرة في كل بلد إلى المستوى الأول في الرياضيات والعلوم على وفق البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، وهو المستوى الذي يمثل محو الأمية الوظيفية الحديثة ويُعَدُّ مقياساً مفيدًا للمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الاقتصادية[٢].

والربح الاقتصادي في هذه الدراسة هو التأكد من أن كل شخص يمتلك مهارات أساسية لافت للنظر ولاسيما في مجالات متنوعة وفي جميع مستويات الدخل.

إنَّ الدول الأقل دخلًا تُقابلها معدلات متدنية للملتحقين بالمدارس ويمكن أن تكون ذات إمكانية أكبر للنمو؛ مما تمكِّنها من تحقيق نتائج أكثر من غيرها؛ فمثلاً لدى غانا، أدنى معدل للالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة (٤٦٪) من بين العينة لدى الأمم المتحدة، وأيضاً أدنى مستويات الإنجاز الموجود في المدارسها ضئيلة جداً فقد كانت (٢٩١ نقطة بحسب البرنامج الدولي لتقييم الطلبة)؛ ومن غير المرجح للغاية أن تتحرك غانا بسرعة كافية لتلبية هدف رفع مستوى المهارات العالمي في ١٥ عاماً القادمة؛ ولكن إذا فعلت ذلك، يظهر أن القيمة الحالية للنمو خلال الـ(٨٠) عاماً القادمة ستعادل (٣٨٪) ضعف الناتج المحلي الإجمالي.

وحتى البلدان ذات الدخل المرتفع –التي يتم استبعادها عادة من مناقشات التنمية– ستستفيد من رفع المهارات الأساسية العالمية، فعلى الرغم من وصول جميع مواطني هذه البلدان تقريباً إلى المدارس الابتدائية والثانوية، فإن الكثير من مواطنيها ما زالوا عاجزين عن تحقيق المهارات الأساسية ولاسيما في أربعة بلدان عربية ذات الدخل المرتفع والغنية بالنفط، ويفشل (٣٦٪) من المواطنين في تحقيق المستوى الأول من اختبارات برنامج تقييم الطلبة للمهارت العملية الأساسية التي تدخل ضمن مخرجات التعليم لسوق العمل[٣].

إن رفع مستوى المهارات الأساسية العالمية سيعمل على رفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وهذا بالضبط ما يقرب من متوسط النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الذي يكرس للإنفاق على المدارس الابتدائية والثانوية.

وبعبارة أخرى إن المكاسب الاقتصادية من القضاء على ضعف الأداء في دول ذات الدخل المرتفع والمتوسط وحتى المنخفض يدفع بالكامل لرفع مستوى إداء التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الطلبة لتتناسب والمهارات الأساسية العالمية التي تعمل على سد العجز في سوق العمل التي بدورها ستعمل على تقليل نسب البطالة.

أما الصنف الثاني فهم العاطلون من مستوى رفيع (حملة الشهادات): فهؤلاء الفئة لم يحصلوا على عمل وتختلف نوعية المشكلات التي يعانون منها، لا يجدون صدى التوازن بين الكفتين بين إكمال الدراسة والحصول على عمل، فبدورها تتصاعد الأزمات، وتلجئهم إلى العمل على وفق مستويات متدنية وأجور لا تفي بالغرض وبطبيعة الحال فإنهم في أغلب الأحيان يلجأون إلى الفكر المنحرف سواءٌ أكان من خلال ارتكاب الجريمة المنظمة أمْ غير ذلك.

وترجع أسباب هذه البطالة رفيعة المستوى إلى ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية، وفي تنشيط سوق العمل لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو من طريق

الموارد البشرية في مختلف بلدان العالم ولاسيما في الشرق الأوسط إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي، والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية) ويتمثّل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى[٤].

فكلما تطوّرت المهارات المعرفية العلمية (رأس المال المعرفي) مع مرور الوقت، يتحسن مستوى الاقتصادي للأفراد مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للتطور بفضل ارتفاع مستوى التعليمي الذي يتناسب طردياً بنحوٍ أفضل مع سوق العمل لأنها –بطبيعة الحال– تؤدي إلى قوة العمل وانضباطه ولاسيما الأكثر مهارة إلى زيادة النمو الاقتصادي.

فمثلاً جنوب الهند في مدينة (حيدر آباد) إذْ تبنت إحدى جامعاتها استراتيجية جديدة تتعامل مع سوق العمل من طريق إنشاء ثلاث جامعات لدراسات جديدة بالاستناد المباشر إلى حاجة سوق العمل، إحداها ماجستير للغة الإنجليزية وذلك بعد أن أصبحت الهند المركز الرئيس للشركات الإلكترونية والخدمية الأمريكية والأوروبية لتقديم الخدمات التقنية للمستهلكين الغربيين[٥].

هذا مثال يمكن أن يستفيد منه العراق، فمثلاً أن محافظة البصرة تعدُّ عاصمةً اقتصادية مهمة على مستوى عموم محافظات العراق؛ لأنها تتمتع بموقع استراتيجي مهمّ كونها المنفذ البحري الوحيد للعراق على الخليج العربي، وفيها أربعة موانئ تجارية لنقل البضائع، فضلاً عن ميناءين نفطيين، ومطار دولي، والكثير من الصناعات المهمة، ومنفذين حدوديين مع إيران والكويت، والبصرة تنتج الجزء الأكبر من النفط العراقي حالياً، وفيها ثروة زراعية مهمة؛ وكل هذا يتطلب تأسيس فروع لدراسات مختلفة تنسجم وحاجة سوق العمل في البصرة من طريق تأسيس كلية أو معهد يتخصص (بالنقل والدعم اللوجستي) لدعم الجهاز الإداري لقطاع النقل البري والبحري والجوي في الجوانب الاقتصادية والإدارية للاستفادة والتكامل مع الخبرات المتاحة بهذه الكلية مع التطورات الجارية على الساحة العالمية في مجال النقل الدولي بتأهيل الخريجين بالمعارف والخبرات والمهارات المناسبة والمتوائمة واحتياجات سوق العمل؛ وغيرها من المحافظات التي تمتلك سوق عمل تؤهلها إلى تطوير النمو الاقتصادي للبلد ولاسيما في رفع مستوى كفاءة الخدمات وتوفير فرص عمل حقيقية للخريجين لتفادي ارتفاع مستويات البطالة.

أما فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية والعجز في الحصول على سوق لتصريف عمالتها وكفاءاتها

فهي تعاني من تحدٍ خطير في الآونة الأخيرة إذ تراجعت معدلات الالتحاق في الاختصاصات الإنسانية في الجامعات الأمريكية والبريطانية.

فعلى سبيل المثال تراجع عدد المنتسبين في أقسام اللغة الإنجليزية في أمريكا من (٧,٦٪) في عام ١٩٧٠-١٩٧١ إلى (٣,٩٪) في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ولم يعد الطلبة يرغبون في اختصاصات مثل التأريخ، والجغرافيا، والأدب، والفلسفة، ويبدو أن هذا العزوف عن هذه الاختصاصات يرجع إلى كونهم يفضلون اختصاصات أكثر طلباً وإغراءً لسوق العمل مثل إدارة الأعمال والاقتصاد[٦].

والسبب في هذا التحدي هو سوق العمل كونها محكومة بمبدأ العرض والطلب ولاسيما في العراق فقد جوبهت العلوم الإنسانية بتخفيض فرص التحاقها بركب النمو الاقتصادي كونها أصبحت لا تفي بأغراض سوق العمل ومتطلباتها بفضل التطور التكنولوجي وطغيان النزعة الاقتصادية على دراسات العلوم الإنسانية التي أضحت تهدد بتدمير الهياكل المؤسسية للبحث والتعليم التي استغرقت عقوداً لإنشائها وكذلك يعرض العاملين أو حتى طلبة هذه الاختصاصات إلى مستوى معيشي متدنٍ؛ مما يجعل اختصاصتها على حافة الانقراض.

يمكن أن تعالج هذه الاختصاصات لتتناسب ومتطلبات النمو الاقتصادي لتصبح دور الأوساط الأكاديمية فيها تعمل على ما هو خدمة للوضع الراهن، وليس الاعتراض عليه باسم التقاليد أو الخيال من طريق التفكير النقدي للقيم والمبادئ الإنسانية فمثلاً اختصاص كلية العلوم السياسية لا يمكن حصره فقط في وزارة الخارجية أو غيرها وأنما يمكن أن يدخل هذا الاختصاص حتى مع مستوى التعليم الابتدائي والثانوي لتدريس مواد تعمل على صهر الشخصية العراقية الفتية مع حقوق الإنسان والمواطنة لتحقيق التعيش السلمي؛ من أجل المساهة في رفع الوعي المجتمعي.

ولأن العلوم الإنسانية لا يمكن الدفاع عنها إلا بالتشديد على كونها لا غنى عنها؛ فهذا يعني الإصرار على دورها الحيوي في عملية التعليم الأكاديمي، بدلاً من التحجُّج بأنها، تمثل اختصاصات فاشلة، بل ضرورة أن يُنظر إليها على أنها جزءٌ لا يتجزأ من التعليم العالي الذي يحقق نمواً اجتماعياً يعكس على المتخصصين بنمو اقتصادي كونهم مشاريع إنتاجية مدعومة من سياسة الدعم النقدي؛ لأن الظروف الحالية في العراق لا تشجع على الدعم النقدي غير المقرون بإنتاجية؛ لأن ذلك يساعد على ارتفاع تضخم الأسعار ويؤدي إلى اتساع أعداد البطالة المقنعة.

وفي هذه الإشكالية نفسها فقد شكلت جامعة هارفرد لجنة لدراسة هذه الظاهرة توصلت

إلى ضرورة تغيير المناهج بحيث تكون منصة لموضوعات تهم المجتمع ولكي تجيب عن أسئلة مهمة منها مثلاً: كيف يمكن بناء حياة ذات معنى؟ ما رأيك في الحرب؟ أو ما معنى التعايش السلمي؟ وأوصت بضرورة ربط الأقسام لتقديم برامج متعددة الاختصاصات تمنح الطلبة شعوراً بالانتماء للمجتمع وقدرةً على المساهمة في حل مشاكله[٧].

أمّا في ما يخص ظاهرة ''البطالة الاختيارية'' فإنّها بمستويات مرتفعة في العراق ولاسيما أولئك الخريجون الممتنعون عن العمل خارج مجال تخصصهم، الأمر الذي يزيد من حدة مشكلة البطالة ويرجع سببها الرئيس إلى عدم التوافق بين نظم التعليم والوظائف حيث يكون خريجو الجامعات غير مجهزين بالمهارات والمعرفة الأساسية لتحضريهم للعمل في اختصاصهم.

وبنحوٍ عام فإن أكثر العاملين تقريباً الذين يشغلون وظائف لا تتناسب وتحصيلهم العلمي لم ينالوا تعليماً كافياً ولاسيما حين ربط هذه المشكلة مع الاحتجاجات التي ينظمها حملة الشهادات العليا في مختلف الأحيان للمطالبة بحقوقهم الأساسية.

أن توسيع التعليم الجيّد هو السبيل الوحيد المستطاع لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا هو السبب في أن التركيز القوي والمتماسك على التعليم يُعد أمراً أساسياً لنجاح جدول أعمال التنمية العالمية ولسوء الحظ فإنَّ الغاية الحالية لأهداف التنمية المستدامة المتمثلة في ''ضمان جودة التعليم'' غامضةٌ جدًا، ولا تقدم أي توجيه لقياس الزيادات في مستويات المهارة المعرفية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مستويات التنمية؛ لأن مخرجات جودة التعليم إذا كانت غير معتمدة على مهارات تفي بأغراض سوق العمل فإنها تكون ذات انعكاسات تسببت في بطالة حملة الشهادات ولاسيما العليا منها (الماجستير والدكتوراه) وحرمانهم من استغلال الفرص مع الأخذ بنظر الحسبان تصحيح أنظمة التوظيف بحيث لا تضع باحثاً ومهندساً وطبيباً في مكان تاجر والعكس صحيح؛ لأنه إذا اختل تكافؤ الفرص يختل كل شيء؛ مع الأخذ بنظر الحسبان أن تناقص فرص العمل الحكومي تقابلها احتياجات في المؤسسات تتزايد مع عدد الموظفين غير الكفوئين في بعض المؤسسات، وهي أقل بكثير من أعداد المواطنين المتلقين للخدمة مع مستوى الأداء في المؤسسة، وكل ذلك هو نتيجة لعدم كفاءة نظام التوظيف.

المصادر:

[1] http://www.bayancenter.org/2016/08/2344/.

[2]https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-08-20/teach-world.

[3]https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-08-20/teach-world.

[4] http://archive.aawsat.com/details.asp?section=55&article=654783.
&issueno=12073#.V8PVZZgrKM9

[5] http://www.akhbaar.org/home/2008/04/45159.html.

[6]http://goo.gl/6gSTSG.

[7] http://goo.gl/6gSTSG.

السياسة الصناعية في معادلة الاقتصاد العراقي

صادق علي حسن*

٢٠١٦/٩/١١

لقطاع الصناعة أهمية كبيرة؛ كونه القطاع الأكثر فاعليةً وديناميكيةً في القدرة على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وذلك من طريق توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها، وتوفير فرص عمل لرأس المال البشري بتقديم كفاءات ماهرة لإشباع متطلبات الاستهلاك، وتزداد أهمية هذا القطاع لقدرته على حل الاختلالات الهيكلية، وتنويع مصادر الدخل التي تتناسب مع لهيكل الاقتصادي بزيادة الطاقات الإنتاجية وتنميتها، واستغلال الإمكانيات المتوافرة سواء أكانت مادية أو بشرية.

وتعمل أغلب الدول –زيادةً في الاهتمام والتركيز– على إنشاء قاعدة للصناعات الصغرى والمتوسطة وحتى الكبرى منها والثقيلة؛ لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الصناعية المستوردة، وبطبيعة الحال فإن هذا الاهتمام سيوفر فرص عمل للعاطلين، وسد حاجة السوق، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى المنافسة العالمية.

وفي زمن سقوط الحدود بين الدول بسبب الانفتاح الاقتصادي من طريق العولمة الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات أدت الى تغيُّر ميزان القوى التي عرفتها أغلبية البلدان النامية إلى إنهاء حلم التصنيع عبر سياسات إحلال الواردات، بسبب ضغوطات القوى الاقتصادية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منها انتهاج سياسات انفتاح اقتصادي تنسجم مع مقتضيات الاتفاقية العامة الخاصة بالتعرفات الجمركية والتجارة (اتفاقية الغات). وفي هذا السياق يؤكد المؤرخ الاقتصادي بول بيروك في كتابه المعنون ''أساطير وتناقضات التأريخ الاقتصادي'' أن البلدان الغربية (ولاسيما أوروبا والولايات المتحدة واليابان) طورت صناعاتها في ظل السياسة الحمائية، وليس في كنف التجارة الحرة على عكس ما هو شائع، وعملت الحكومات في هذه البلدان على تبني سياسات لإحلال الواردات، وذلك بإنشاء صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع التي كانت تستورد في السابق، وإقامة حواجز جمركية أمام السلع المستوردة لجعل السلع المحلية أكثر تنافسية.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

وأمام هذه التحديات، لم تجد البلدان النامية بدّاً من التنافس في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لتكوين قاعدة صناعية محلية تستغل إمكانات السوق الداخلية، ولكنها تبقى في الوقت نفسه موجهةً نحو التصدير إلى الخارج، وقد شجعت المؤسسات المالية الدولية –فضلاً عن الحكومات الغربية– هذا التوجه، ولا تنفك تدعو إلى المضي في هذا الطريق الذي يضمن –على وفق زعمها– النمو الاقتصادي للجميع عبر الصادرات، وتعد كوريا الجنوبية والصين من الأنموذجين اللذينِ تكللت مساعيهما في هذا المجال بالنجاح، نظراً لتوافرها على يد عاملة ماهرة وغير مكلِّفة (مقارنة بالبلدان الغربية)، فضلاً عن انتهاجهما لسياسات حكومية محفزة للاستثمار، تمثلت في مشاريع البنى التحتية وتجهيز المناطق الصناعية وتشجيع البحث العلمي والابتكار[١].

وبطبيعة الحال لا تغيب الاعتبارات السياسية بهذه النهضة كونها تأخذ مجالاً رئيساً في هذه النجاحات، بفضل الدعم من أقطاب بتوجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى هذه البلدان وأعانتها تكنولوجياً، في إطار تحالفات تعمل على حفظ مصالحها الاستراتيجية.

أما ما يخص السياسة الصناعية في العراق فإنها تعاني جملةً من التحديات والمشكلات التي تفرضها المتغيرات ذات الطابع الداخلي من مشكلة أساسية وجوهرية ذات تأثير الواضح والأساس في الوضع الاقتصادي الصناعي العراقي الهش والمتمثل في الهياكل الاقتصادية المتخلفة نتيجة العسكرة الصناعية التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٣ وتهميش دورها في إعادة بناء الاقتصاد العراقي.

والمتغيرات الخارجية والمرتبطة بعولمة الاقتصاد العراقي من طريق إعادة هيكلة الاقتصاد بمختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ونتيجة للقرارات التي اتخذها الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) ليصبح نظاماً اقتصادياً حراً بعيداً عن سيطرة الدولة إلى سيطرة السوق، قابلها استمرار في عدم الاستقرار السياسي والأمني مما جعلت حالة الانهيار مستمرة في القطاع الصناعي حتى بدأ اختفاء الطبقة الصناعية في العراق وعدم ثبات الإطار المؤسسي الذي يمكن العراق من إدارة اقتصاده على النحو الذي يؤدي إلى توجيه الموارد الطبيعة والبشرية إلى استخدامات ذات النفع العائد الكفوء ولاسيما في المجال النفطي والزراعي والسياحي، وغيرها من الموارد المدرة للدخل؛ بسبب تخلف أدوات الإنتاج وضعف مستوى إنتاجية العمل للفرد الواحد، وكذلك ضعف دوره في الإنتاج المحلي الإجمالي؛ مما سبب الجهل والأمية والحروب منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى بعد عام ٢٠٠٣، التي أدت إلى تدهور عجلة الإنتاج، وتوقف عجلة التطور في مختلف القطاعات، وهذا يعد خللاً جوهرياً في البنية

الاقتصادية، لأن طبيعة تحول النظام الاقتصادي في العراق كانت بصورة الصدمة المباشرة من الاقتصاد الريعي المنغلق إلى اقتصاد السوق لتحرير التجارة بنحوٍ سريع وواسع، رافقها تطبيق سياسات ''الانفتاح الاقتصادي'' التي كانت ذات آثار سلبية ولاسيما المنعكسة على القطاع الصناعي؛ لأن مثل تطبيق هذه السياسات يحتاج إلى أن يتم بتدرج وهدوء وعلى مراحل للحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي؛ لأن الصناعات في العراق يكاد يكون مجمل عملها على الاكتفاء الذاتي العسكري وبعض الصناعات الاستهلاكية اليسيرة والبعيدة عن المنافسة الخارجية.

ويمكن إيجاز أهم المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق والتحديات التي تعرقل أداءه التنموي بالآتي:

- انعدام الظروف الموضوعية والذاتية المجسدة في الاستقرار السياسي والتباين المستمر في وجهات النظر.
- تدني الإنفاق وانخفاضه على البحث والتطوير الذي يعمل على التدريب والتأهيل المهني الكفوء ولاسيما الابتكار التكنولوجي المستمر وهذا ما يزيد من تكلفة الإنتاج التي تضعف هيكلة القطاعات الصناعية في العراق.
- ضعف الرؤى المستقبلية وانعدام الاستراتيجيات العملية الآنية لمتخذي القرارات الصناعية؛ بسبب ضعف الدراسات المعمقة العلمية والعملية التي يمكن أن تتسع لجميع مشاكل هذا القطاع الحيوي والمهم في التنمية الاقتصادية والبشرية بالنسبة للاقتصاد الوطني[٢].
- انعدام المنافسة بالعمل وعدم الإيلاء إلى نظرية (الميزة النسبية) للصناعة العراقية بسبب خصائص السوق العراقية بعدم الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدني نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية بحيث لا يسهم في حل مشكلة البطالة.

وفي هذا السياق، فإن تنفيذ سياسات التصنيع الدخلية أمر محفوف بالصعوبات؛ بسبب اشتداد المنافسة بين الصناعات الداخلية التي لا تمتلك قدرة على المنافسة وحتى الصمود أمام الصناعات الخارجية القادمة من الدول الأجنبية التي تمتلك خبرة وأكثر رسوخاً في سوق التنافس العالمي؛ لأن الصناعة العراقية تواجه حالة من الشلل ولاسيما الشركات المملوكة للدولة، إذ إن أغلب هذه الشركات تخسر إلا باستثناءات ربحية يسيرة يقتصر ربحها على التمويل الذاتي للشركة من طريق توفير الرواتب للموظفين؛ لغياب التخطيط والبرمجة للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي

والاعتماد على الريع النفطي.

إن فتح السوق العراقية على مصراعيها أمام البضائع المستوردة الخارجية فضلاً عن سياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من قبل دول الجوار، أدى إلى توقف أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية، التي حُدَّ من من قدرتها على المنافسة سواء في الداخل أمْ في الأسواق العالمية، كذلك أثرت سياسة الإغراق في العراق على مستوى القوى العاملة في العراق ولاسيما الفنية والمتخصصة فإما أن تتحول إلى أعمال غير فعالة وإما أن تفكر في الهجرة، فضلاً عن تأثير الإغراق في منظومة الأمن الغذائي للمستهلك والصناعات ذات العلاقة باستخدام الغذاء كوسيلة هيمنة من لدن الدول الصناعية، وعدم توافرها بالأسعار المعتدلة ولا بالجودة الملائمة وهذا ينعكس جميعه بالنهاية على توازن السوق المحلية وبالتالي رفاهية المستهلك.

وعلى هامش الصناعة الوطنية فمثلاً أن معمل القطن الطبي ينتج علبة من القطن الطبي للاستهلاك المحلي، وسعر هذه العلبة (٥٠٠٠) دينار وبنفس الوزن والمواصفات يتم استيراد هذه العلبة بـ(٢٠٠٠) دينار من لدن التاجر العراقي وهذا ينعكس على واقع السلع في العراق، ويرجع سبب ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي لأن المواد الأولية كلها تأتي من الخارج، فضلاً عن ارتفاع أجور اليد العاملة وتكاليف الكهرباء وهذه كلها عوامل ترفع من تكلفة السلعة المحلية.

وهنا يضطر المستهلك العراقي للبحث عن المنتج المستورد لانخفاض سعره وارتفاع جودته مقارنة بالمنتج المحلي وهو الأمر الضروري الذي يجب أن تواجهه الدولة بكل حزم، وبذلك يمكن اللجوء لجملة من التدابير والإجراءات التي تشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية داخل العراق لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة العالمية (الخارجية المستوردة)، أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات صناعية معينة نظراً لأهميتها الاستراتيجية أو لعوائدها المرتفعة، وتتراوح الأدوات التي تتخذها الحكومات لتحقيق أهداف سياستها الصناعية بين فرض الرسوم الجمركية المرتفعة ووضع القيود غير الضريبية مثلاً (معايير تقنية أو صحية) على بعض الواردات للحد منها، وتقديم الدعم والمساعدات المالية للمقاولات الصناعية، وتوفير الطاقة والسلع الأولية لها بأسعار تفاضلية.

لذلك فإن قطاع الصناعة بحاجة إلى حماية من المنتجين الأجانب الأكثر تطوراً والباحثين عن سوق استهلاكية وذلك يمكن أن يكون من طريق الدعم الحكومي بأنواع المساعدة الأخرى، كتعشيق القطاع العام والخاص للمشاركة في السوق العراقية حتى يتمكنوا من إتقان التكنولوجيا المتطورة وبناء مؤسسات صناعية فاعلة.

وعلى غرار ''نظرية الصناعات الوليدة'' التي تعمل على تطبيق (سياسية حماية الصناعات المحلية) وما هو غير مشهور عنها أن واضع هذه النظرية هو أليكساندر هاملتون، أول وزير اقتصاد (سكرتير المالية) للولايات المتحدة الأمريكية الذي توجد صورته على ورقة الـ١٠ دولارات ففي البداية لم يقتنع بنظرية هاملتون إلا القليل من الأمريكيين، وذلك لأن (آدم سميث) أحد مؤسسي علم الاقتصاد كان قد حذَّر من قبل من رعاية الصناعات التي لا تنشأ بنحوٍ طبيعي؛ ولكن مع الوقت بدأ الناس يقتنعون بنظرية هاملتون واتجهت الولايات المتحدة إلى العمل بها للنهوض بواقع الاقتصاد الأمريكي[٣] .

ومما تقدم يمكن للعراق أن يعمل على سياسة حماية الصناعة الوليدة لأنها توصل إلى نتيجة رفع مستوى التنمية الاقتصادية التي تتطلب تعرفيات جمركية وقيوداً على الاستثمار الأجنبي ليس للرفض لكن لمساعدة الصناعات العراقية وقوانين تسمح لحماية المنتج بالمنافسة العالمية إلى جانب سياسات أخرى تساعد المنتجين على إحداث تراكم في القدرات الإنتاجية.

والأكثر عقلانية لدعوى حماية الإنتاج، هو حينما يكون المنتج الوطني حديث الولادة، ولا يستطيع الوقوف في وجه المنافسة العالمية، ومن مسؤولية الدولة هو حماية هذا المنتوج بفرض ضرائب على السلعة الأجنبية المنافسة له لمدة محدودة، ربما أربع أو خمس سنوات، وخلال هذه المدة يستطيع المنتج الوطني الاستفادة من سنوات الحماية لتطوير إنتاجه، وتطوير الخبرات، والتسويق، والإنتاج، والشحن، الإدارة ، واستخدام التكنلوجيا، فضلاً عن خفض كلفة إنتاج الوحدة الواحدة بسبب الإنتاج الواسع أو الكبير[٤].

وبالتالي، فإن السياسة العراقية ينبغي لها أن تعمل مع مراكز صنع القرار الاقتصادي (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين، وسواها) أو حتى الدول ذات المكانة الرئيسة في الاقتصاد العالمي للمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي بنحوٍ أسرع؛ وذلك لأن النمو الأسرع في الدول الفقيرة يعني زيادة في التجارة وفرص الاستثمار، وإن ذلك سيصب في النهاية في صالح الدول الغنية أيضاً.

المصادر:

[1]http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/21/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

[2] http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=22339

[3]http://www.independent.co.uk/news/business/comment/ha-joon-chang-protectionism-the-truth-is-on-a-10-bill-5334137.html

[4] http://www.sotaliraq.com/printerfriendly-articles.php?id=206306

لمن ستفتح بوابات البيت الأبيض ؟

د. زهير جمعة المالكي*

٢٤/ ٩ / ٢٠١٦

في الثامن من تشرين الثاني عام ٢٠١٦ –أي بعد أقل من ٦٠ يوماً– سيتجه الأمريكيون لاختيار إدارة جديدة لبلدهم، وستفتح أبواب البيت الأبيض لاستقبال الرئيس الخامس والأربعين منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومع اقتراب ذلك اليوم ستتوجه الأنظار إلى العاصمة في محاولة لاستقراء الملامح العامة التي تحدد من القادم الجديد؟ وتتضارب التوقعات التي تقودها الاتجاهات الفكرية التي ترشح تارة هذا المرشح، أو ذاك تارة أخرى، وحتى هذه اللحظة وعلى الرغم من وجود متنافسين آخرين إلَّا أن التوقعات تنحصر بين مرشح الحزب الديمقراطي هيلاري كلنتون –التي سبق لها الإقامة في البيت الأبيض بصفتها السيدة الأولى لفترتين رئاسيتين في عهد زوجها الرئيس السابق بيل كلنتون– ومرشح الحزب الجمهوري الملياردير ورجل العقارات دونالد ترامب –الذي تمكن بصورة غير متوقعة من التغلب على منافسية كافة ممن سبقه في عالم السياسة وأخرجهم خارج حلبة السباق للحصول على بطاقة الترشح عن الحزب وأن يجبر صقور الحزب الجمهوري على اختياره مرشحاً للانتخابات الرئاسية–.

حتى هذه اللحظة فإن استطلاعات الرأي التي دأبت كبريات المراكز البحثية على إقامتها منحت الأسبقية وإن كانت ضئيلة للمرشحة الديمقراطية هيلاري كلنتون، إلّا أن الماكنة الإعلامية لدونالد ترامب تمكنت من عكس هذا التوجه ليحصل على نقاط أكبر خلال الأسابيع القليلة الماضية جعلته يتساوى في الاستطلاعات مع منافسته العنيدة، من منطلق هذا التنافس الحاد بين المرشحين فإن المراقبين ومن خلال مراجعة الدورات الانتاخبية السبع والخمسين التي جرت منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية تمكنوا من وضع قواعد عامة يمكن من خلالها تحديد المرشح الأوفر حظاً في طرق بوابات البيت الأبيض والجلوس على مقعد المكتب البيضاوي:

إن أولى تلك القواعد تتعلق بالإدارة السابقة هل هي جمهورية أو ديمقراطية؟ وهل تورطت تلك الإدارة في فضائح شخصية أو سياسية أو اقتصادية؟ فمثلاً الفضيحة الجنسية التي تورط بها الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون ساهمت بصورة كبيرة في وصول الرئيس الجمهوري جورج

* أستاذ القانون العام ومستشار أقدم في مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم القانوني العالي في العراق.

بوش الابن إلى سدة الرئاسة بعد أن نجحت الماكنة الإعلامية في تقديمه بصفته مسيحياً ملتزماً وزوجاً مخلصاً، فضلاً عن أن نجاح الإدارة في تحقيق نصر عسكري يعدُّ من العوامل المهمة في تحديد الرئيس القادم، فحرب جورج بوش في العراق وفي أفغانستان منحته أربع سنوات إضافية في البيت الأبيض، وكذلك أن نجاح إدارة السياسات الخارجية بما يحقق المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية يُعدُّ من العوامل المهمة في تحديد الرئيس القادم، فالنجاحات التي حققتها إدارة رونالد ريغن الجمهورية على الصعيد الدولي ونجاحها في تحييد دور الاتحاد السوفيتي السابق خلال الثمانينيات منحت الرئاسة للمرشح الجمهوري جورج بوش الأب، وبأخذ هذه القاعدة في الحسبان يمكن أن نلاحظ أن إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية لم تتعرض لأي فضيحة شخصية أو سياسية، وهذا يصبُّ في صالح مرشحة الحزب الديمقراطي التي أعلن أوباما دعمه إياها في مواجهة ترامب، ولكن من ناحية أخرى لم تتمكن إدارة أوباما من تحقيق نصر عسكري كبير، ولم تحقق أي تقدم يذكر في محاربة الإرهاب أو القضاء على خطر التنظيمات الإرهابية التي تمكنت خلال السنوات الأربع السابقة من أن يكون لها تواجد حقيقي على الأرض في مناطق واسعة من العراق وسورياأ وكذلك تعثرت جهود الإدارة الأمريكية في إجراء تغيير على الساحة السورية بسبب الدخول الروسي على خط المواجهة.

القاعدة الثانية تتعلق بالحزب الذي ينتمي إليه المرشح ومدى نجاحه في الحصول على مقاعد أكبر في انتخابات التجديد النصفي الأخيرة لمجلس النواب، فتلك النجاحات تعكس الرأي العام للناخب الأمريكي وتوجهاته الفكرية واهتماماته اليومية، فضلاً عن مدى التفاف الحزب حول مرشحه، فعلى الرغم من حصول دونالد ترامب على بطاقة الترشيح الجمهورية إلَّا أن فوزه هذا كان غير مرحبٍ به من قبل كثير من صقور الجمهوريين الذين ما زالوا يعدُّون دونالد ترامب مجرد مليونير فوضوي، وخير دليل على ذلك ما حصل في المؤتمر الانتخابي للحزب الجمهوري الذي شهد مغادرة قادة اليمين الديني في الحزب لقاعة المؤتمر، ورفض العديد من قادة الحزب تأييد المرشح، وكان ترشيحه في النهاية نتيجة لشعور ساد بقية الأعضاء بأنه لا يوجد خيار آخر بعد أن نجح ترامب في إزاحة بقية الساعين للترشيح، وقد أدى هذا الاختلاف في الحزب الجمهوري إلى ظهور مرشح آخر من الحزب عينه، ولكنه قدم نفسه كونه مرشحاً مستقلاً وهو عميل السي آي أي السابق إيفان مكميلن؛ مما سيؤثر على حظوظ المرشح الجمهوري في الانتخابات القادمة. من جهة أخرى حظيت هيلاري كلنتون بدعم كبير من قادة الحزب الديمقراطي على الرغم من الاعتراضات التي واجهتها في أول يوم من المؤتمر الذي عقده الحزب الديمقراطي من قبل مؤيدي (بيرني ساندرز) الذي كان يسعى للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي وصاحب الشعبية الكبيرة بين أنصار الحزب الديمقراطي، إلّا أن تمكُّنَ كلينتون من

التوصل إلى تفاهم مع ساندرز وبتأثير من الرئيس أوباما مكنها من الحصول على تأييد أنصاره في اليوم الرابع من المؤتمر.

القاعدة الثالثة في تحديد المرشح الأوفر حظاً في الانتخابات في تلك المتعلقة بشخصية المرشح عينه وخلفيته السياسية والشخصية وقدرته في إيصال رسالته إلى الناخبين، فقد سبق أن رأينا كيف تمكنت الشخصية الكارزماتية لبيل كلنتون من التغلب على التأريخ الحربي لبطل حرب فيتنام الجمهوري ماكين، وفي هذا السياق نرى أن دونالد ترامب قد قام بتوجيه حملته الانتخابية وآلته الإعلامية على التركيز في نجاحاته الاقتصادية وإثارة الخوف بين الناخبين الأمريكيين البيض من ضياع الرئاسة منهم لثمان سنوات قادمة بعد أن فقدوها لصالح المرشح الأسود سابقاً، مستغلا في ذلك إمكانياته في تقديم نفسة بصورة الرجل الأمريكي الأبيض الاعتيادي الذي من الممكن أن تصادفه في الشارع أو الحانه، والذي يظهر في حلبة المصارعة الأمريكية ليتبادل الضربات مع المصارعين، والذي يتزوج من فتاة جميلة مع علمه بأنها سبق لها نشر صور عارية على صفحات المجلات، وبصورة الرجل الذي خرج من بين طبقات المجتمع ليحقق نجاحات اقتصادية، في حين ركزت المرشحة الديمقراطية على أن الوقت قد حان لإيصال المرأة إلى المكتب البيضاوي بعد إن كان هذا المنصب حكراً على الرجال، مركزة في الوقت نفسه على خبرتها الكبيرة والطويلة في التعامل مع المشكلات السياسية الداخلية والخارجية في مواجه انعدام الخبرة لدى منافسها من الحزب الجمهوري في هذا المجال.

القاعدة الرابعة في الانتخابات الأمريكية هو المزاج العام للناخب الأمريكي واهتماماته اليومية، فنرى أن حملة المرشح الجمهوري دونالد ترامب قد ركزت على إثارة الخوف لدى الناخب الأمريكي من خسارة مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، والمخاطر الذي يتعرض له المجتمع الأمريكي من الأجانب، ولاسيما المهاجرين المكسيكيين والمسلمين، وخطر استفحال الجريمة والإرهاب، وتراجع الدور الأمريكي الخارجي وأهمية فرض الهيبة الأمريكية مرة أخرى، وهو السلاح الذي سبق له أن استخدمته الدعاية الجمهورية بنجاح في إيصال مرشحها رونالد ريغان في مواجهة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر، مستغلة فشل الأخير في معالجة أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران وقد نجح هذا التوجه في كسب تأييد الناخبين في ولايتين تعدَّان من معاقل الديمقراطيين هما بنسلفانيا وأوهايو، فضلاً عن الحصول على أصوات كبيرة في بقية المعاقل الديمقراطية مثل ويسكونسن وميتشغن كذلك تمكن من الحصول على تأييد صناع السلاح الأمريكيين وجمعيات الأسلحة الأمريكية برفضه، أي تقييد لحرية حمل السلاح، وهي المجموعات التي ساهمت في ترجيح كفة جورج بوش الابن في مواجهة الديمقراطي آل غور عام ٢٠٠٠،

من ناحية أخرى ركزت حملة المرشحة الديمقراطية هيلاري كلنتون على اقتراح حلول عملية للمشكلات القائمة لتوفير فرص عمل أفضل، وتحسين مستوى المعيشة والالتزام بعدم خوض مزيدٍ من الحروب، وهو التكتيك نفسه الذي اتبعه زوجها بيل كلنتون في حرمان جورج بوش الأب من الحصول على ولاية ثانية، التي حاول فيها التعكز على انتصاره في حرب الكويت، إلَّا أن حملة الدعاية الديمقراطية قلبت هذا السلاح ضدة بالتركيز على الأضرار الاقتصادية التي الحقتها سياسيات الإدارة الجمهورية بالناخب الأمريكي.

بتحليل القواعد السابقة نجد أن ثلاثاً منها تصبُّ في صالح المرشحة الديمقراطية هيلاري كلنتون فهي تستفيد من كون إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية قد قادت البلاد لمدة ثمان سنوات دون حصول هزات أو فضائح كبيرة، فضلاً عن نجاح تلك الإدارة في تحسين الاقتصاد الأمريكي الذي تعرض لهزات عنيفة في أثناء قيادة إدارة الرئيس جورج بوش الابن الجمهورية، بالاضافة الى الدعم الكامل الذي حصلت عليه كلنتون من اركان حزبها يضاف اليها الخبرة التي تملكها كلنتون والتي حصلت عليها من المناصب التي شغلتها في الكونغرس أو في السياسة الخارجية كوزيرة للخارجية الأمريكية، وأيضاً محاولتها خوض الانتخابات الرئاسية والحصول على تأييد الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي فاز فيها أوباما برئاسة الولايات المتحدة في فترته الرئاسية الأولى؛ مما أعطاها خبرة عملية بالنسبة للانتخابات الأمريكية، ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال كونها السيدة الأولى للولايات المتحدة خلال تولي زوجها بيل كلينتون للرئاسة، وتجمع بذلك السيدة كلينتون بين الممارسة السياسية والخبرة العملية وأيضاً الثروة، فضلاً عن كونها شخصية معروفة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية ككل.

أما ما يخصُّ المرشح الجمهوري دونالد ترامب فإنه يركز على تحقيق التقدم من خلال القاعدة الرابعة وهي المزاج العام للناخب الأمريكي، الذي يتطلع إلى التغيير وتجديد الدماء التي تجري في عروق السلطة الحاكمة في العاصمة واشنطن من خلال ضخ دماء جديدة لم تشترك في تداعيات الماضي التي تميل إلى القاء اللوم على التحديات الخارجية؛ لذلك يصبح ترامب بطريقته في التعامل مع تلك التحديات أقرب إلى نبض الشارع الأمريكي من كلنتون التي تميل إلى التركيز على الجانب العملي في إيجاد الحلول بدلاً من الخطاب العاطفي.

إدراكاً لقيادة حملة ترامب لنقاط القوة والضعف في مواجهة المرشح الديمقراطي فقد تم التركيز على استثارة مشاعر الرجال البيض بالخوف من فقدان السلطة التي تمتعوا بها منذ ولادة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك يتم التركيز على أن هيلاري كلنتون سبق وأن أيّدت الحرب على العراق؛ وبالتالي فهي قد تنفذ أعمالاً عسكرية في حال انتخابها، وكذلك التركيز

على التحقيقات التي تخضع لها كلنتون في قضية الرسائل الإلكترونية، فضلاً عن التحقيقات في موضوع الهجوم على السفارة الأمريكية في ليبيا الذي حصل في أثناء تولي كلنتون حقيبة الخارجية، وأيضاً إعادة التذكير في ملف قضية فضيحة وايت ووتر التي ذكر فيها اسم هيلاري كلنتون.

من جهة أخرى فإن حملة كلنتون تركز على انعدام خبرة ترامب في إدارة الدولة وعدم طرحه لاية حلول عملية للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن القول مما تقدم إن السبق لرئاسة البيت الأبيض معقود لهيلاري كلنتون على الرغم من تأثر هذا السبق بما أعلنه تقرير مكتب التحقيقات الفدرالية في قضية الرسائل الإلكترونية وإشارته إلى أن هيلاري كلنتون تعاني من ضعف جزئي في الذاكرة؛ مما رفع من أسهم المرشح الجمهوري، إلَّا أن هذا السبق الحالي يجب ألَّا يجعلنا ننسى العامل الحاسم، وهو مفاجأة الأسابيع الأخيرة الذي ممن الممكن أن يقلب الموازين بصورة كبيرة والذي طالما أدّى دوراً كبيراً في حسم السباق الرئاسي، وهذا العامل قد يظهر على شكل تسجيلات صوتية أو فديوية أو سجلات ضريبية وحتى حالات صحية، وهذه قد تقلب الموازين لصالح أحد المرشحينِ.

التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في العراق

صادق علي حسن*

٢٥/ ٩ / ٢٠١٦

باتت البيئة اليوم من القضايا المهمة التي تستقطب العالم أجمع؛ بإبراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات الأمنية من خلال أمْنَنَة التهديدات البيئية بسبب تطور ابعاد تهديدها للامن الإنساني وخروجها عن نطاقها التقليدي بسبب الاستغلال المفرط والإهمال للموارد البيئية بغية التأقلم والانخراط مع الحاجات المجتمعية مما جعل اغلب البلدان تعاني من تراجع وتناقص مدخراتها الطبيعية بسبب عدم استخدام تقنيات وسلوكيات صحية وصديقة للبيئة لتفادي الانهيار البيئي؛ لذلك فإن الاختلالات البيئية لها اثرها المضاعف بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لانها بطبيعة الحال تقلص من انعدام ديمومة الامن الانساني .

ويجمع العلماء والمختصون بهذا المجال على أن الآثار المدمرة للبيئة بسبب تباين الظواهر البيئية القاسية ولاسيما أن التسخين الحراري والتغيرات المناخية تشهدان تسارعاً، فمنذ العام ٢٠٠٠ والعالم يكسر أرقامه القياسية في درجات الحرارة من العراق إلى الكويت وإلى ليبيا، والجفاف يضرب من جنوب أفريقيا والصومال إلى الهند وكاليفورنيا، في حين تسجل الفيضانات معدلات غير مسبوقة من السودان إلى الصين، ومن بريطانيا إلى تكساس وإريزونا، وعلى الرغم من كل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بصعوبة شديدة فإنها لم تنجح حتى الآن في وقف الانزلاق الخطير في طريق التدمير البيئي؛ لأن كثيراً من الدول تقاوم أو تتباطأ في تنفيذ الخطوات المطلوبة للحد من التدمير البيئي، بسبب ما تحصل عليه من أرباح اقتصادية على حساب الأطراف المتضررة الأخرى.

وهذا التباطؤ يعني مزيداً من الكوارث والمعاناة. ففي العراق والدول المجاورة له يكون من المنطقي أن يسهم انهيار الواقع البيئي إلى نقص الإمدادات العالمية للسلع الرئيسة في رفع الأسعار مخلفاً آثاراً اقتصادية ولاسيما في الدول الأقل نمواً لتأثيرها على حياة الناس وبسبب التعقيدات البيئية نحوٍ خاص فإن ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة في العالم العربي، وفي أرجاء كثيرة من

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

العالم هذا الصيف ليست سوى توطئة لما هو قادم؛ لأن استمرار هذه المعدلات بالارتفاع يعني –على وفق العلماء– أن الحياة ستصبح غير محتملة ولاسيما في أشهر الصيف في بعض المناطق ومنها شمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج والنجاة من ظروف التغيير البيئية القاسية تعول على إيجاد طرق للتكيف مع موجات الجفاف، والعواصف، والفيضانات، وتلف المحاصيل؛ لذلك كان من الضروري البحث والتحقيق بنحوٍ دقيق بالكيفية التي تؤدي بها المتغيرات البيئية دور الوسيط ضمن الآثار الطبقة الاجتماعية التي يحدثها التغيير البيئي.

وللإحاطة بكل الانعكاسات السلبية للتهديدات البيئية على القطاعات المختلفة للأمن الإنساني في العراق على وفق أهم المتغيرات القاسية المختلفة التي فرضتها أثار التهديدات البيئية من تدهور اقتصاداي وازمات تؤثر على الطبقة الاجتماعية منها:

التغيير المناخي: بدأت مجلة ''الإيكونومست'' البريطانية تقريرها عن التغير المناخي في الشرق الأوسط ولاسيما في محافظة البصرة المدينة كانت تحتوي على العديد من القنوات حتى أسماها العراقيون ''بندقية الشرق الأوسط''، على غرار اسم المدينة الإيطالية الشهيرة. إذْ يقول التقرير: تهب في العراق الآن عاصفة رملية أو ترابية كل ثلاثة أيام في الشهر، ووصلت درجة الحرارة في البصرة إلى (٥٣,٩) درجة مئوية، وهو رقم يتفوق على الكويت ووادي الموت في كاليفورنيا عليه بمقدار ضئيل هذا الارتفاع في درجات الحرارة جعل محافظة البصرة تحتل المرتبة الثانية بأعلى درجات للحرارة في العالم [١].

وتشير دراسة أكاديمية نشرت في هولندا في شهر أبريل (نيسان)، إلى أن درجة الحرارة في النهار قد ترتفع بنسبة ٧ درجات بحلول نهاية القرن، وتتوقع دراسة أخرى (من لدن الأمم المتحدة) أن عدد العواصف الرملية في العراق من شأنه أن يزيد من ١٢٠ إلى ٣٠٠ عاصفة في العام الواحد، وتشير تقديرات برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة أيضاً إلى أن الظروف المناخية القاسية تؤدي إلى وفاة (٢٣٠) ألف شخص سنوياً في غرب آسيا (شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب)؛ مما يجعلها قاتلًا أكبر من الحرب[٢].

التصحر: تعد مشكلة التصحر من المشاكل الرئيسة في عموم محافظات العراق التي أصبحت من أخطر التحديات التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر، ويحدث التصحر في العراق لعاملين رئيسين هما[٣] :

- العوامل الطبيعية: مثل قلة الأمطار، وعدم انتظام سقوطها من حيث المواسم، وتباين كمياتها، ولاسيما بعد ارتفاع درجات الحرارة في الاونة الاخيرة في عموم محافظات

العراق التي ساعدت على تبخر المسطحات المائية مما ساعد على نشاط حركة الكثبان الرملية.

- العوامل البشرية: تتمثل بالضغط السكاني الذي ينتج عنه مزيد من انعدام التوازن السكاني مما ادى الى حدوث الضغط المتزايد على الارض بتحويلها الى أراضي انتقالية، وزيادة أعداد المراعي، واستعمال مياه الري المفرط والقطع غير المنظم للأشجار.

فبسبب العاملين المذكورين آنفا تتسارع ظاهرة التصحر البيئي التي تشمل أجزاءً مهمةً منه، وتقدر نسبة الأراضي الزراعية التي تعاني من التصحر بجنوب العراق لوحده بـ(٥٠٪)؛ وذلك بسبب الإهمال الذي أصاب الزراعة والري لفترات طويلة، فضلاً عن فترة تجفيف الأهوار خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وبعد إحيائها هي الأخرى ستتعرض للجفاف التدريجي إذا لم تتوافر لها الكَمِّيات اللازمة من المياه للمساعدة في عمليَّة إحياء هذا النِّظام البيئي المتميز، ولهذه الحالة انعكاساتٌ خطيرة على البيئة والسُّكَّان والثَّروة الحيوانية؛ مِمَّا سيؤدي إلى اختفاء أنواع كثيرة من الأسماك فضلاً عن اختفاء عدد من السلالات التي تتكاثر في بيئة منخفضة الملوحة من شط العرب قبل هجرتها من شط العرب نحو مياه الخليج العربي؛ بسبب زيادة الملوحة التي تسببها شحة المياه [٤] .

المواد المشعة: هناك أكثر من أربعين موقعاً في عموم محافظات العراق ملوثاً بمستويات عالية من الإشعاعات والمواد السامة ومع الحروب والإهمال التي تركت البيئة حطاماً في أجزاء واسعة من البلاد وجدت أن الخردة المعدنية للمعدات والتجهيزات العسكرية القديمة ولاسيما حول (بغداد والبصرة) وداخلهما تحتوي على نسب عالية من الإشعاع المتأين الذي يعتقد أنه بقايا اليورانيوم المنضَّب الذي استعمل كذخيرة أثناء حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١[٥]، وفي حين أن العراق لا يزال يتعافى من الأثر البيئي للحروب، فإنه يواجه الآن مشاكل بيئية جديدة بسبب الصراع الحالي ضد تنظيم (داعش) منذ يونيو عام ٢٠١٤، إذ حصلت معارك ضارية داخل المدن والمناطق الصناعية وحولها، مما يؤثر على الوضع البيئي الهش، وبالفعل قد أدت هذه الهجمات على المنشآت الصناعية إلى الإفراج عن مجموعة من المواد المشعة الخطرة على البيئة ولاسيما سيطرة المسلحين على مجموعة من الأسلحة الكيميائية المليئة بغاز السارين، وما يقارب نحو (١٨٠) طناً من سيانيد الصوديوم، فضلاً عن ذخائر وأوعية تخزين تحتوي على بقايا من غاز الخردل، فقد عمل الإرهابيون على استخدام هذه الذخائر في الأحياء السكنية والمنازل والطرقات؛ لإعاقة تقدم قوات الأمن من طريق تلويث مصادر المياه مع النفايات النفطية والمواد الكيميائية السامة؛ مما يؤثر على التربة والمياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية، ويبدو أن الأضرار

البيئية استخدمت كاستراتيجية وسلاح من أسلحة الحرب من خلال التلوث المتعمد للأنهار والبحيرات والجداول مع النفايات السامة والملوثات النفطية[٦].

أما ما يخص الإشعاعات الكهرومغناطيسية فقد مثلت شراسة التنافس بين شركات الهاتف النقال والإنترنت للاستحواذ على أكبر عدد من المشتركين في المدن والمحافظات العراقية وقد وسعت هذه الشركات من انتشار آلاف الأبراج الخاصة بالاتصالات وشبكات الإنترنت داخل المناطق السكنية، وعلى أسطح المنازل والبنايات الكبيرة، وحذر بعض المختصين في شؤون البيئة من الإشـعاعـات الكهرومغناطيسية لما لها من تأثيرات على المدى البعيد، إذْ إنَّ بعضها قد يتسبب بإصابات مباشرة لمن هم في الدائرة الضيقة لهذه الإشعاعات، وعلى هذا الأساس تمنع بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وضع أبراج الاتصالات على أسطح المباني، ولا يسمحون إلَّا بوضعها في أماكن بعيدة عن المساكن، وفي بعض المناطق التي يكون فيها مكان البرج اضطراريا تنصب أجهزة لطرد الأشعة الصادرة من هذه الأبراج داخل البيوت القريبة منها.

أما في العراق فالوضع فقد أخذت الشركات تنصب الأبراج حيثما تشاء وفي أي مكان يناسبها، مستغلة المواطن من طريق الإغراءات المادية التي تقدمها الشركات لنصب أبراجها على أسطح المنازل والبنايات، على الرغم من أن الدراسات أثبتت مخاطر هذه الأبراج من خلال تعرض النسيج العصبي للإشعاعات الصادرة منها التي تسبب تغيُّرات فيسيولوجية كهربائية في الجهاز العصبي، فيما بيّنت بعض الدراسات الأخرى أنها تؤدي إلى تسخين الأنسجة الحيّة؛ الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل يعطل عمل الذاكرة على المدى القصير[٧].

المياه في العراق: يعتمد العراق بنحوٍ كبير على المياه السطحية فإن معظم موارده تأتي من نهر دجلة والفرات وروافدهما، وتستفيد من هذين النهرين ثلاثة بلدان هم تركيا وسوريا والعراق، وإن لكل بلد خططه الاستثمارية الخاصة، مما جعل العراق أمام تحديات مختلفة للأمن المائي العراقي وعلى وفق عوامل رئيسة منها:

العامل الأول: التغير المناخي والاحتباس الحراري: أدى هذان الأمران إلى ظاهرة الجفاف، وشملا منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنهما تناقص كبير في كمية سقوط الأمطار والثلوج، وتدني واضحٍ في الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات.

العامل الثاني: تضمن تصرفات دول الجوار المتشاطئة مع العراق على نهري دجلة والفرات ونقصد بها المنطقة التشغيلية لتركيا وسوريا بالنسبة للموارد المائية حيث يوجد عدد كبير من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على

كميات المياه الواردة إليها وخزنها.

العامل الثالث: التوازن الإداري: وهو يتعلق بإدارة المياه داخل العراق، فالحكومات السابقة أهملت الموارد المائية، ولم تضع خططاً واضحة الاستخدامات، وأن معظم مشاريعها تحتاج إلى صيانة وإلى تطوير، فالمشكلة المائية قديمة، واليوم نحن نمتلك أكثر من (١٢٠) ألف كم من القنوات والمبازل الرئيسة والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج إلى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيّئ وتحتاج الى إعادة تأهيل.

العامل الرابع: تلوث مصادر المياه بمخلفات المصانع وبغيرها؛ مما يؤثر على جودة المياه واستنزاف الأرض والثروة السمكية؛ بسبب انعدام رقابة مؤسسات الدولة على الأنهر، وكذلك قلة وعي المواطنين، فهي أصبحت مكباً لكل الملوثات الصناعية والمنزلية، أما الأعشاب المائية الضارة وعوامل التلوث البيئي فتنتشر في الأنهر الرئيسة والفرعية ولاسيما زهرة النيل (عشبة النيل) وهي نبات مائي المعيشة بصورة طافية على المسطحات المائية ويتكاثر بسرعة كبيرة ويستهلك كميات هائلة من المياه ويقوم بامتصاص كميات كبيرة من الأوكسجين المذاب في الماء مما يغيّر من طعم المياه ويجعل رائحته كريهة؛ فيكون بذلك ملوثاً للبيئة ومشكلاً تهديداً حقيقياً للثروة المائية في البلدان التي ينتشر فيها ومنها العراق.

العامل الخامس: مشكلة تخلف طرق الري ومنظوماتها حيث إن طرق الري التقليدية –ولاسيما طرق الري بالغمر– هي السائدة في أغلب الدول العربية، وتتسم هذه الطرق بأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه لانخفاض كفاءة الري فيها؛ وبالتالي ارتفاع نسبة المياه المفقودة، مضافاً إليها تدني إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في القطاع الزراعي وعدم استخدام طرق الري الحديثة أو عدم الإلمام بها.

إن المشاكل البيئية ربما لا تكن أمراً جديداً، والحديث فيها ليس من الموضوعات التي تشد اهتمام كثير من الناس، لكن آثارها باتت اليوم ملموسة وخطيرة ولاسيما أنها قد تطرح مخاوف أمنية حقيقية في العراق عن الخطر الأمني الحالي:

- انهيار الواقع البيئي مما سيزيد من التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة سوء التغذية ويرفع مستوى المنافسة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية ولاسيما الزراعة تحت خطر تهديد التغيّر المناخي والرعي الجائر؛ أما الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الامن الغذائي فأنه تعرضت الى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار ،و حتى من حيث مياه الاراوائية فأن درجة ملوحتها عالية اصبحت ذات تأثير على المحاصيل، لاسيما من

حيث جودة التربة للمحاصيل الحقلية، الذي سيؤدي إلى تقليص الأراضي القابلة للزراعة مما ينتج عنه ضعف مستوى جودة المنتج وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ويزيد من الاضطرابات الاجتماعية نتيجة ضغوطات الاستيرادات، فضلاً عن فقدان المحصول العراقي الميزة النسبية التي تؤهله للمنافسة الخارجية ولاسيما محاصيل التمور.

- إخفاقات في إدارة المياه في العراق مما يعني بشكلٍ أو بآخر التأثير على ارتفاع أسعار المياه ولاسيما في المناطق التي تعاني من شحة في المياه العذبة الصالحة للشرب، وتقلص الموارد المائية في مناطق متباينة بسبب الإفراط وتخلف الطرق التقليدية في الري؛ وهذا يؤدي إلى جفاف البحيرات وتحولها إلى قطعة غبار من حيث فقدانها حصة مائية في منطقة ما واستغلالها لمنطقة أخرى.

- رافق هذا الاختلال البيئي سوء الإدارة البيئية فعملا على خلق توازن طبيعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، لتفادي هشاشة التربة وسرعة العطب، في ظل الاستخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية (نبات، ومياه، وتربة)، وبسبب ذلك قد تختل التوازن ولاسيما حين تتابع سنوات اكثر جفافاً من سابقها فيؤدي هذا الاختلال بالنتيجة إلى حتمية التصحر والجفاف [٨].

- درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الترابية المستمرة يمكن أن تجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن، بسبب الانبعاثات الغازية السامة ذات الصلة بالأحوال الجوية للمدن ذات طبيعة الثروة المعدنية وستكون غير قابلة للمعيشة؛ مما سيسهم بالتأكيد بارتفاع معدلات الهجرة من هذه المناطق بنحوٍ قسري ويمكن أن يؤدي إلى تأجيج نزاعات مرتبطة بعوامل بيئية أيديولوجية إذا ما أخذنا بعين الحسبان التفاعلات المعقدة بين العوامل البيئية والسياسية.

- تدني الناتج المحلي الإجمالي أو تقلصه بالنسبة لاقتصاد العراق، فقد حذر البنك الدولي بسبب التغيُّر المناخي من أن اقتصادات في مناطق واسعة من العالم ولاسيما الشرق الأوسط يمكن أن تتقلص بنحوٍ كبير، بحلول منتصف القرن الحالي؛ نتيجة لشح المياه العذبة وتناقصها حول العالم، وذكر البنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تنال الضربة الأكثر إيلاماً في هذه الفرضية، إذ يمكن أن يهبط الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ١٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠، ما لم تتخذ تدابير لإعادة توزيع المياه بنحوٍ كبير وتشمل هذه التدابير جهود الكفاءة والاستثمار في تكنولوجيا تحلية المياه وإعادة تدويرها[٩].

- على الرغم من جهود بعض الدول وأنصار البيئة لإنقاذ بعض الحيوانات المهددة بالانقراض، فقد انقرض بالفعل ٧٧ فصيلاً من الحيوانات الثديية، و١٤٠ نوعاً من الطيور، و٣٤ نوعاً

من الحيوانات البرمائية، في نصف الألفية الماضية، وذلك في أكبر انقراض للحيوانات منذ انقراض الديناصورات قبل نحو ٦٦ مليون سنة وأن كثيراً من الحيوانات تنقرض اليوم بمعدل أسرع مئة مرة من المعدلات السابقة المعروفة؛ ويرجع سبب هذا الانقراض إلى التغيرات المناخية، والتلوث، وتقلص الغابات، وفقدان البيئة الطبيعية لحياة كثير من الحيوانات، ولاسيما أن التنوع الجغرافي في العراق يُعدُّ حالة من التنوع الأحيائي الفريد من نوعه على مستوى المنطقة، إذْ تستوطن الأهوار بعض أنواع الحيوانات التي انقرضت مثل الأسود الآسيوية، وحيوان ثعلب الماء ذي الفراء الناعم الذي يطلق عليه سكان الأهوار اسم (جليب الماي)، وانقراض مثل هذه الحيوانات النادرة سيؤثر كثيراً على التنوع الإحيائي للبلد[١٠].

إن عدم أخذ هذه المشكلات بعين الحسبان لمؤسسات صنع القرار، والعمل على منع حدوث تغييرات تكاد تكون كارثية، أو حتى التكيف معها له عدة أسباب، وتشمل علاقة القوة غير المتكافئة بين النظر للواقع والمستقبل الخلاّق، فمعظم الكتابات المرتبطة بهذا الموضوع ولاسيما العراق تجسد هذا الخلل، كونها ما زلت أسيرة للتنظير غير الواقعي للمشاكل البيئية، وغالبها خاضع للنهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل وجود نضال العمل على أرض الواقع؛ مما يتطلب الانتهاج من الواقعية السياسية لمؤسسات صنع القرار والمختصين بهذا الشأن لتمتع بالجرأة اللازمة بالتفكير بشكل مختلف وتصور مستقبل بديل، ويتطلب ذلك تخيل مستقبل خارج إطار المفاهيم التنظيرية، ويتطلب أيضاً فهماً للكيفية التي يتداخل فيها قطاع البيئة مع الطبقة الاجتماعية وكيفية تقاطعه معها، والبعد الاقتصادي للسلطة على الأرض وهذا النهج يتطلب وجود بحوث في الاقتصاد السياسي المعني بتغيُّر المناخ في العراق لتحقق في العلاقات القائمة ما بين القطاع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية النخب الإقليمية، ورأس المال الدولي؛ لأن السبب الرئيس لهذه الظواهر الطبيعية هو نشاط الإنسان غير المسؤول تجاه البيئة، من تدمير للطبيعة وزيادة انبعاث الغازات السامة في الجو من الصناعة ووسائل النقل، وتلويث المياه، فيجب على المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حماية البيئة أن تحمل على عاتقها هذه الموضوعات المهمة، وتشجع الناس على إعادة تدوير النفايات، والتقليل من انبعاثات الغازات، وزراعة الأراضي بقدر الإمكان، لتبقى البيئة العراقية أرضاً قابلة للمعيشة.

المصادر:

[1]http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21703269-more-war-climate-change-making-region-hard-live-infertile.

[2] http://www.sasapost.com/translation/infertile-crescent/.

[٣] نجلاء هاني الشمري، التوزيع الجغرافي للصناعات الملوثة في محافظات إقليم الاوسط وآثاراها البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص: ٦٩.

[٤] د. سعد جاسم محمد، التصحر وعلاقته بالمشكلات البيئية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص: ٢٣٢.

[5]http://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_content&view=article&id=249%3A2011-11-16-08-00-30&limitstart=4.

[6]http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-s-continuing-struggle-conflict-pollution.

[7]http://www.sotaliraq.com/mobile2014.p?id=143412#axzz4Kxv1z9sv.

[٨] د. سعد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

[9] http://www.sasapost.com/middle-east-climate-change/.

[10] http://www.akhbaar.org/home/2011/03/107127.html.

ترامب وكلينتون.. المناظرة الأولى

د. زهير جمعة المالكي*

٢٠١٦/١٠/٢

عرفت الولايات المتحدة المناظرات الانتخابية الرئاسية منذ نحو ١٥٥ عاماً كوسيلة لمعرفة التوجّهات الحقيقة للمرشحين حول بعض الموضوعات التي كان يتعمد مرشحو الرئاسة إخفاءها عن الناخبين، ومنذ ذلك الوقت لم تنقطع سوى خلال المدة بين ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٦ بعد أول مناظرة تم نقلها بالتلفاز التي جرت بين المرشح الجمهوري ريتشارد نيكسون –الذي كان يعتقد أن الفوز محسومٌ له نتيجة للمدة التي قضاها كنائب للرئيس دوايت أيزنهاور، فضلاً عن الثقافة القانونية والسياسية التي يتمتع بها– في مواجهة الشاب الديمقراطي جون كنيدي، بعد تلك المناظرة الشهيرة توقفت المناظرات لمدة ست عشرة سنة، ليتم استئنافها عام ١٩٧٦ بمناظرة المرشح الديمقراطي جيمي كارتر –القادم من مزارع الفول السوداني في ولاية جورجيا– مع رئيس الصدفة المرشح الجمهوري جيرالد فورد التي تركزت على مواجهة الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين، ولتستمر بعد ذلك المناظرات الانتخابية كإحدى أهم وسائل التواصل بين المرشح الرئاسي وناخبيه.

تُعدُّ المناظرة التي جرت في ٢٦ أيلول عام ٢٠١٦ بين المرشحينِ الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطي هيلاري كلينتون في جامعة هوفسترا في لونج آيلاند بنيويورك هي المناظرة التي حظيت بأوسع متابعة منذ تأريخ أول مناظرة انتخابية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية عبر تأريخها، باعتبارها البوابة التي سيأتي عبرها الساكن الجديد للبيت الأبيض، وقد اقتصرت هذه المناظرة على المرشحين الديمقراطي والجمهوري بعد تعذر حصول بقية المرشحين على عتبة العشرة بالمئة التي تؤهلهم للمشاركة في المناظرات.

من المعتاد في جميع المناظرات الانتخابية السابقة أن يكون هناك موضوع أساسٌ يبرز من بين بقية الموضوعات التي يركز عليها المتنافسون مثل المناظرة الشهيرة التي جرت في انتخابات ١٨٦٠ بين عضو الكونغرس إبراهام لينكولن الجمهوري والسيناتور ستيفن دوغلاس الديموقراطي، التي تركزت على موضوع تجارة الرقيق وامتلاكهم، إلّا أن هذه المناظرة الأخيرة قد تركزت على

* أستاذ القانون العام ومستشار أقدم في مشروع الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم القانوني العالي في العراق.

شخصية المتنافسين أكثر من أفكارهم.

على الرغم من أن المناظرات الانتخابية لا يمكن بأي حال من الأحوال عدّها مؤشراً قاطعاً في تحديد الفائز بالانتخابات القادمة، ولكنها تبقى ذات أهمية كبيرة في دراسة توجهات الناخب الأمريكي؛ لذلك يكون استعداد المرشحين فيها محسوباً بدقة كبيرة ابتداءً من الملابس، وحتى طريقة الحديث، والنظرات، ومستوى الصوت فالجميع يتذكر كيف أن العرق الغزير الذي ظهر على وجه نيكسون في مناظرة عام ١٩٦٠ ضد المرشح الديمقراطي جون كنيدي كان له الدور الكبير في هزيمة نيكسون، حيث بدا متعباً، وغير واثق من نفسه، على الرغم من ثقافته القانونية العالية، حيث نراه خسر في الولايات التي كان البث التلفزيوني منتشراً فيها في حين أنه عُدَّ فائزاً في تلك المناظرة في الولايات التي كانت تستمع للمناظرة من طريق المذياع مثل ولاية أركنسو.

في مناظرة (كلنتون وترامب) كان واضحاً أن كلّاً من المرشحين قد استوعبا كثيراً من الدروس التي أفرزتها المناظرات الانتخابية عبر التأريخ، فقد دخل كلاهما بكامل الأناقة وبمكياج كامل أضفى عليهما شكلاً شبابياً وحيوياً، وكان من الملاحظ وجود العلم الأمريكي على صدر ترامب، مما يذكر بالعلم الذي كان على صدر جورج بوش الابن في المناظرة التي تمت مع كيري، مع اختفاء الانتفاخ الذي ظهر على الجاكيت الذي كان يرتديه جورج بوش الابن الذي انتشرت على إثره إشاعة بأن جورج بوش الابن كان يتلقى توجيهات عبر مايكروفونات سرية في حين كان المكياج على وجه السيدة كلنتون –فضلاً عن الفستان الاحمر الذي ارتدته– يعطيها حيوية وشباباً أكثر؛ في محاولة لجعل الناس تنسى الوعكة الصحية التي أصابتها قبل مدة، وقد نجحت في ذلك بصورة كبيرة حرمت ترامب من التعكُّز على العامل الصحي الذي سبق وأن أفاد منه بيل كلنتون في مناظرته مع بطل حرب فيتنام ماكين.

أدركت السيدة كلينتون أن ترامب سوف يحاول توجيه الأنظار إلى العامل الصحي في بداية المحاورة؛ لذلك قررت أن تحرمه من هذا السلاح، فبدأت بالهجوم بتوجيه الأنظار إلى أن ترامب يعيش في عالمه الخاص في إشارة إلى أن تعليقاته وآراءه غير واقعيين، سالبةً منه في هذا سلاح السن والصحة، وهو الأسلوب نفسه الذي اتبعه الرئيس الجمهوري رونالد ريغان في مواجهة الديمقراطي ولتر مونديل الأصغر سناً حينما حول عامل صغر السن إلى نقطه سلبية ضد منافسه.

كان الجزء الأول من المناظرة مخصّصاً للتوجهات الأمريكية، وقد نجح ترامب في إدارة المناظرة، ليحمل كلنتون كلَّ التململ الذي أصاب المواطن الأمريكي من أخطاء سياسات إدارة

أوباما، وكان واضحاً أن ترامب كان مستعداً بنحوٍ كبيرٍ لمناقشة هذا الموضوع ولاسيما فيما يتعلق بموضوع الضرائب. بدأت المناظرة بملاحظات تبادلها كلا المرشحين تتعلق بموضوع قضية البريد الإلكتروني لهيلاري كلنتون، وهو السلاح الذي كان يعتمد عليه ترامب في تدمير صورة السيدة كلينتون، ولكن كانت تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالية قد سبقته في سحب هذا الملف منه حينما أعلنت أن التحقيقات لم تثبت أي عمل جنائي ممكن أن يدين كلينتون، وقد ردت السيدة كلينتون بإدارة موضوع التقرير الضريبي لترامب، وردُّ الأخير كان واضحاً بأنّه قد أعدَّ نفسه للهجوم بنحوٍ جيّد، ولكنَّه لم يستعد للدفاع، وقد سجلت عليه في رده على موضوع الضرائب أول محاولة لعدم قول الحقيقة حينما قال إنه سيعلن إقراره الضريبي بعد أن تنتهي دائرة الضرائب من مراجعتها، في حين أنه لا يوجد ما يمنع الشخص من كشف بياناته الضريبية حتى أثناء المراجعة، إلَّا أنه بدلاً من التوقف عند هذه النقطة انتقل إلى التذكير بموضوع قيام كلنتون بمسح ٣٣ ألف رسالة إلكترونية، وكان ردُّها هو التذكير بأن نجاح ترامب في بناء ثروته ما كان ليحصل لولا أن والده قد منحه أربعة عشر مليون دولار، وهو ما حاول ترامب أن ينكره بالتقليل من مستوى الدعم الذي حصل عليه من والده، ولكن رده لم يصمد أمام السجلات التي أظهرتها صحيفة وول ستريت جورنال.

وتم تسجيل أول محاولة من كلينتون بإخفاء الحقيقة، حينما ذكرها ترامب بتأييدها لاتفاقية النافتا (اتفاق التبادل الحرّ بين دول أمريكا الشمالية)، لتقول إنها لم تؤيدها، بل قالت إنها كانت (تأمل)، ولكن بالرجوع إلى تصريحاتها نجد أنها أطلقت على تلك الاتفاقية بأنها اتفاقية (القواعد الذهبية)، واتضح من وقائع هذا الجزء أن ترامب كان مستعداً بنحوٍ كبيرٍ، ونجح في بداية المناظرة، ولكن انشغاله في معارك جانبية قد شغله عن استخدام أقوى أسلحته الذي ساعده في هزيمة بقية المرشحين الجمهوريين، وهو (سلاح التوازن بين المصاريف الاتحادية في الموازنة العامة)، استطاعت كلينتون تحويل مسار المناظرة في هذا الجزء في النهاية، حينما أثارت موضوع إعلان ترامب للإفلاس ستَّ مرات، وحين جاءت هذه اللحظة طغى الارتباك على ترامب ليلجأ إلى النكران بالقول: إنها كانت أربع مرات، وليس ستّاً، وإنه استخدم القانون كما هو، وهذا الردُّ لم يصمد أمام السجلات العلنية التي تثبت أنه أعلن الإفلاس ستّ مرات.

انتقل النقاش بعد ذلك إلى مجال الأمن، حيث ركز ترامب نقاشه على إثارة الخوف لدى المواطن الأمريكي، حينما أشار إلى الحاجة إلى ضبط الأمن وحماية الشارع من المهاجرين غير الشرعيين الذين يحملون السلاح في الشارع، لتقفز كلينتون إلى تحويل المسار، بقولها إن ترامب قد أقام دعايته على الكذبة التي تقول إن الرئيس أوباما ليس مواطناً أمريكياً، وهو ما لم يستطيع

ترامب أن يقدم أي دليل على نفيها، مثيرة بذلك مشاعر الأفارقة الأمريكيين وذوي الأصول المكسيكية ضد منافسها.

كان واضحاً من مجريات المناظرة أن ترامب يعتمد بصورة كبيرة على إثارة المخاوف، وكان ناجحاً في التحكم بأدواته الاستعراضية، واستخدام لغة الجسد في نقل تلك المخاوف إلى المشاهدين والمستمعين، كما فعل حينما تناول موضوع داعش وانتشارها، وإلقاء اللوم على الإدارة الأمريكية وكلينتون جزءٌ منها؛ لذلك فإن استطلاعات الرأي التي تمت أثناء المناظرة كانت لصالح ترامب ولكن ذلك لم يستمر طويلاً بعد انطفاء الأضواء، ولاسيما بعد أن ردت كلينتون بحزم بأنها على الأقل لديها خطة لمحاربة داعش، وكانت هذه اللحظة أقوى تعريض بأسلوب ترامب، وعدم امتلاكه الخبرة في التعامل مع حل المشكلات التي أعادت إلى الأذهان كلمات بوش التي حسمت له الفوز على جون كيري، حينما انتقد كيري احتلال العراق تحت إدارة بوش الأولى، وحينما كان كيري يستخدم أقوى أسلحته، وكانت كل الاستطلاعات تشير إلى فوز كيري ليرد بوش بالقول: ''إن عراقاً حُرّاً سيساعد على جعل إسرائيل أكثر أماناً، وهذا الأمر من شأنه أن يعزز وضع الإصلاحيين في إيران''، وبهذه الكلمات حُسِمَت الانتخابات لصالح بوش.

من ناحية هيلاري كلينتون –المحامية وخريجة جامعة يال– فقد اعتمدت على خبراتها السياسية، وحسِّها القانوني في البحث في سجلات خصمها القديمة، فقد ركزت على حوادث العنصرية والعنف الأخيرة التي انتشرت بين الأمريكيين السود وقوات الشرطة الأمريكية، وذكرت أن ترامب اتُّهم بالعنصرية بسبب رفضه تأجير المنازل التي كان يقوم ببنائها للأميركيين من أصول أفريقية، والحقيقة أنه تعرض للمساءلة من قبل الشرطة الأميركية مرتين لهذا السبب، واتهمت هيلاري أيضاً منافسها بأنه لم يسدد مستحقات العمال الذين يعملون لديه.

لقد تضاربت الصحف في تغطيتها لنتائج المناظرة فبعضها منح السبق لكلينتون في حين أن مراكز استطلاع أخرى منحت السبق لترامب، في حين كانت هناك مجموعة ثالثة عدّت النتيجة متعادلة.

إن هذه المناظرة هي الأولى من ثلاث مناظرات جرت العادة أن تتم قبل الانتخابات، فالأولى والثانية يتم خلالها تقدير قدرة المرشح على الدفاع عن خططه ووجهات نظره، أما المناظرة الثالثة فهدفها إيضاح قدرة هذا المرشح على عرض آرائه بنحوٍ يجعل منه إنساناً مقبولاً من قبل الناخبين.

قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب وآثاره على العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية

علي المولوي *

١٣/ ١٠ / ٢٠١٦

صوَّت الكونغرس الأمريكي يوم ٢٨ أيلول الماضي بالإجماع على تجاوز قرار الرئيس أوباما باستخدام حق النقض ضد مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب(Justice Against Sponsors of Terrorism Act) أو ما يطلق عليه اختصاراً بـ (JASTA)، ويعد هذا القرار السابقة الأولى التي ينجح فيها الكونغرس في تحقيق ثلثي الأصوات اللازمة لنقض الفيتو الرئاسي منذ تولى أوباما لمنصب الرئيس، وكانت إحصاءات التصويت النهائية مدوية بلغت ٩٧ إلى ١ في مجلس الشيوخ، و٣٤٨ إلى ٧٧ في مجلس النواب، وعبّرت الإدارة بسرعة عن استيائها إزاء القرار، مع وصف المتحدث باسم الإدارة الأميركية جوش إرنست إياها بأنّها "الأمر الأكثر إحراجاً الذي فعله مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ربما منذ عام ١٩٨٣".

وباختصار.. فإن مشروع القانون يمهّد الطريق نحو أسر ضحايا الحادي عشر من أيلول لمتابعة الإجراءات القانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد المملكة العربية السعودية بتهمة التواطؤ المزعوم في الهجمات على نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من أن القانون ظهر كرد على هجمات ١١ أيلول، إلَّا أنَّ نطاقه أوسع بكثير مع التداعيات المحتملة.

إن الحصانات السيادية موجودة كونها المعيار الدولي، وهي توفر الحماية للدول الأجنبية من المقاضاة في المحاكم المحلية، وينص قانون حصانات السيادة الأجنبية لعام ١٩٧٦ في الولايات المتحدة على هذه الحماية، وإن كانت هناك استثناءات للدول الراعية للإرهاب؛ لذلك جاء هذا القانون ليعدل بنحو فعال قانون القضاء الاتحادي للحد من الحصانة السيادية الأجنبية؛ مما يسمح برفع دعاوى مدنية ضد أي دولة أجنبية أو مسؤول عن حدوث إصابات أو وفيات أو أضرار الناجمة عن فعل إرهابي مرتكب في الولايات المتحدة.

ادعى البيت الابيض أن معارضته لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب ينبع من حقيقة أن

* مدير قسم الأبحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أي تغييرات في الحصانات السيادية يمكن أن يؤدي إلى أن تتخذ البلدان الأجنبية تدابير مماثلة، وبالتالي سيترك هذا الموظفين والعسكريين الأميركيين الذين يخدمون في الخارج أن يتعرضوا -ربما- للمقاضات في البلدان التي يعملون فيها.

يعتمد الدعم الساحق الذي يلقاه مشروع هذا القانون المثير للجدل من الحزبين في الكونغرس المقسم سياسياً على اثنين من العوامل الرئيسة التي تزامنت مع بعضها بعضاً: البيئة السياسية الداخلية في العام الانتخابي، وتزايد التدقيق العام نحو طبيعة علاقة الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية.

ظهرت المشاعر السلبية العامة في الولايات المتحدة نحو المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، مع تزايد الإدراك بأنها تؤدي دوراً غير بناء في سوريا، وتقوّض مصالح الولايات المتحدة من خلال دعمها لعناصر المعارضة الجهادية، بينما في الوقت نفسه تُورِّطُ الولايات المتحدة في حرب مكلفة ومدمرة في اليمن التي يبدو أنَّ لا نهاية لها في الوقت القريب، وقد تعرضت الشؤون الداخلية للمملكة أيضاً للتدقيق، إذ وجد استطلاع (بيو) -مركز بحثي أمريكي في واشنطن- في عام ٢٠١٣ أن ٧٢٪ من الأمريكيين يعتقدون أن المملكة العربية السعودية لا تحترم الحريات الشخصية لشعبها. لقد اكتسبت دعوات قيام الولايات المتحدة بإعادة النظر في طبيعة علاقتها الخاصة مع المملكة زخماً في الكونغرس بقيادة السناتور الديمقراطي كريس ميرفي، الذي عمل جاهداً على وضع شروط أكثر صرامة على المبيعات العسكرية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، ففي الشهر الماضي قدم مشروع قرار في مجلس الشيوخ يدعو إلى وقف نقل الأسلحة التي تقدر قيمتها بـ١،١٥ مليار دولار إلى المملكة، ورغم فشل تمرير القرار، إلّا أنَّه حشَّد دعم ٢٧ من أصل ١٠٠ من أعضاء مجلس الشيوخ، الذي وصفته منظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) بأنه ''بيان مذهل حول القلق بشأن السلوك السعودي في اليمن''، وقال السناتور الأمريكي آل فرانكلن في حديثه عن دعم القرار: ''إن حقيقةَ أنّنا نصوّت اليوم سيبعث رسالة مهمة جداً إلى المملكة العربية السعودية بأننا نراقب أفعالها عن كثب، وأن الولايات المتحدة لن تغضَّ الطرف عن القتل العشوائي للرجال والنساء والأطفال''.

وبالتوازي مع هذا الإحباط المتزايد تمكنت حملة عامة منسقة وناجحة في الولايات المتحدة بنشر ٢٨ صفحة سرية من تحقيق الكونغرس لعام ٢٠٠٢ عن هجمات ١١ أيلول، التي يزعم بعضهم أنها تحتوي على أدلة تشير إلى أن المسؤولين السعوديين وفروا الدعم المالي واللوجستي إلى بعض منفذي الهجمات حينما كانوا يتدربون في الولايات المتحدة.

في تموز من هذا العام –وبعد كثير من الضغط الشعبي– قررت لجنة الاستخبارات في مجلس النواب رفع السرية عن هذه الصفحات، وعلى الرغم من أن بعض أجزائه بقيت مخفية، وأظهر ملخص أحداث ١١ أيلول أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد اشار أن اثنين على الأقل من الخاطفين ربما كانوا على اتصال مع ضباط من الاستخبارات السعودية، وأن الهاتف الذي أُخِذَ من أحد زعماء تنظيم القاعدة يحتوي على رقم يعود إلى شركة أمنية في الولايات المتحدة التي كانت تعمل لحساب السفير السعودي السابق في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، بينما لم تكن الصفحات التي رفعت عنها السرية حاسمة، إلا أنها خلقت توتراً شديداً في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وجدد النقاش حول مدى معرفة الرأي العام الأميركي حول الظروف التي أدَّت إلى هجمات في ١١ أيلول.

وسط هذه الخلفية، وخلال عام الانتخابات الرئاسية التي تكون فيه العديد من المقاعد في الكونغرس أيضا لقمة سائغة، تم العمل على العدالة ضد رعاة الإرهاب كمشروع قانون يسعى إلى تقديم إجابات لضحايا ١١ أيلول، وقد صدر إجماع من قبل مجلس الشيوخ على القرار في آيار عام ٢٠١٦ وبعد ذلك في مجلس النواب في ١٢ أيلول من العام نفسه. تم عرض نسخة سابقة من مشروع القانون لأول مرة في عام ٢٠٠٩، ولكن لم تحرز أي تقدم في مجلس الشيوخ، ثم تم إعادة عرضها في وقت لاحق في عام ٢٠١٥ من قبل السناتور الجمهوري جون كورنين بمساعدة السناتور الديمقراطي عن نيويورك تشارلز شومر الذي شرح مبررات دعمه لمشروع القانون على الرغم من قرار الرئيس أوباما استخدام حق النقض، إذ يقول شومر: ”هذا القانون قريب وعزيز على قلبي كنيويورك، لأنه من شأنه السماح لضحايا ١١ أيلول للحصول على مقدار ضئيل من العدالة، أي: إعطاؤهم وسيلة قانونية لمحاسبة الرعاة الخارجيين ومساءلتهم عن الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة أحبائهم“، والشخص الوحيد الذي عارض تجاوز الفيتو في مجلس الشيوخ هو السيناتور الديمقراطي الذي سيتقاعد قريباً هاري ريد.

بعد يومين من رفض الكونغرس لحق النقض، رُفِعَت الدعوى الأولى ضد السعودية من قبلة أرملة لأحد ضحايا ١١ أيلول في المحكمة الاتحادية في واشنطن العاصمة، في حين أنه من السابق لأوانه معرفة كيف يمكن لهذه الحالات أن تسير، إلا أن هناك عدداً من الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم تحقيق قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب النتائج المرجوة للمدعينن ومن هذه الأسباب سببان مهمان هما:

أولاً: أعلنت مجموعة من ٢٨ شخصاً من أعضاء مجلس الشيوخ بالفعل عن خططهم لمراجعة قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب وطرق تحديده من أجل حماية الأمريكيين في الخارج، فمن

هنا بيّن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب كوركر: ''إن التركيز الآن ينصب على الكيفية التي يمكننا بها خلق بعض التشريعات التصحيحية للتعامل مع كل ما قد يحدث من رد فعل سلبي''.

ثانياً: إن مشروع القانون يحتوي على شرط رئيسٍ يسمح للمدعي العام الأمريكي بوقف الدعوى المدنية إذا رأت وزارة الخارجية أنهم منخرطون في ''مفاوضات بحسن نية'' مع الدولة المدعى عليها، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى توقف يدوم ١٨٠ يوماً، ويمكن أن يتم تمديده مراراً وتكراراً، على الرغم من عدم وضوح ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ستختار تفعيل هذا الشرط، وحتى إذا لم تعرقل الدعاوى القضائية، فقد أشار خبراء قانونيون إلى أنه من الصعب للغاية تجميع ما يكفي من الأدلة لإثبات –بنحو قاطع– أن حكومة أجنبية تقدم الدعم المادي لمنظمة إرهابية.

أما السعودية من جانبها فقد ردّت على هذا القانون من خلال وزارة خارجيتها، إذ حذّرت الأخيرة من ''عواقب غير مقصودة ووخيمة'' إذا لم يتم اتخاذ خطوات لتعديل هذه التشريعات، يمكن للمملكة أن تختار الرد من خلال تقليص التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، أو اتخاذ تدابير اقتصادية تضغط على الكونغرس لتغيير توجهه بعد الانتخابات''.

حينما قُدِّمَ مشروع القانون لأوّل مرة، ذكرت عدة تقارير أن وزير خارجية المملكة العربية السعودية قال للكونغرس إن حكومته تعتزم بيع ما يصل إلى ٧٥٠ مليار دولار في الأصول الأمريكية إذا تمت الموافقة على القانون، على الرغم من أن الخبراء قد أشاروا إلى أن مثل هذه الخطوة سوف تسبب ضرراً أكبر لاقتصاد المملكة بدلاً من الولايات المتحدة، ويبدو أن المملكة العربية السعودية عازمة على مضاعفة جهود الضغط في الكونغرس، ففي الأسبوع الماضي، وقعت العقد العاشر مع جماعات الضغط في العاصمة الأمريكية مع الشركة التي ستوفر ''التأييد والخدمات القانونية'' رداً على مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، ليصل الإنفاق السنوي للسعودية في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من ١٦ مليون دولار، على وفق الوثائق التي تم الإفصاح عنها.

في حين أن هناك مؤشراتٍ قليلةً تدلل على أن التحالف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تحت التهديد في الوقت الحاضر، إلا أنّ المملكة تحاول احتواء الانتقادات التي تتمحور حولها بازدياد في الولايات المتحدة على الرغم من الجهود التي تبذلها جماعات الضغط في واشنطن. إن الكيفية التي سترد فيها الرياض والإدارة الأمريكية القادمة على مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب سيكون مؤشراً مهماً حول مستقبل التحالف الاستراتيجي بين الدولتين على المدى الطويل.

المصادر:

S.2040 - Justice Against Sponsors of Terrorism Act https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/text

Obama calls veto override of Saudi 9/11 bill a 'mistake' http://www.politico.com/story/2016/09/obama-veto-saudi-arabia-911-228867#ixzz4LcjGqcVZ

Congress thwarts Obama on bill allowing 9/11 lawsuits against Saudi Arabia https://www.washingtonpost.com/politics/congress-thwarts-obama-on-bill-allowing-911-lawsuits-against-saudi-arabia/2016/09/28/a93e31ba-859b-11e6-ac72-a29979381495_story.html

27 U.S. Senators Rebel Against Arming Saudi Arabia https://theintercept.com/2016/09/21/27-u-s-senators-rebel-against-arming-saudi-arabia/

ما نعرفه عن دور المملكة العربية السعودية في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-we-know-about-saudi-arabias-role-in-9-11

Senators Release Bipartisan Letter on Justice Against Sponsors of Terrorism Act http://www.foreign.senate.gov/press/chair/release/senators-release-bipartisan-letter-on-justice-against-sponsors-of-terrorism-act

Congress steamrolls Obama's veto http://thehill.com/homenews/senate/298412-congress-votes-to-override-obama

Saudi Arabia Warns of Economic Fallout if Congress Passes 9/11 Bill http://www.nytimes.com/2016/04/16/world/middleeast/saudi-arabia-warns-ofeconomic-fallout-if-congress-passes-9-11-bill.html?hp&action=cl

ick&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=first-column-region&region=top-news&WT.nav=top-news

Saudi Arabia May Still Fight Back Against 9/11 Lawsuit Bill http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-09-29/saudi-arabia-may-still-fight-back-against-9-11-lawsuit-bill?utm_content=business&utm_campaign=socialflow-organic&utm_source=twitter&utm_medium=social&cmpid%3D=socialflow-twitter-business

Saudi Arabia hires 10th lobby firm http://origin-nyi.thehill.com/business-a-lobbying/lobbying-hires/298975-saudi-arabia-hires-tenth-lobby-firm

العراق وتقاطع المحاور

د. زهير جمعة المالكي *

١٦/ ١٠ / ٢٠١٦

منذ أن وضع الألماني فردريك راتزل (١٨٤٤-١٩٠٤) كتابة الذي يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام ١٨٩٧م الذي يُعدُّ أوّل مؤلَّف في علم الجيوبوليتكا كان الدرس الأول الذي يدور حوله هذا العلم هو أنه لا يمكن فهم السياسة اليوم من غير الأخذ بعين الحسبان حقيقة أن الثابت الوحيد في هذا العالم هو التغيُّر المستمر، وإدراك هذه الحقيقة سيعني بالضرورة إدخال التغيُّرات العالمية في الحسابات باستمرار.

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيّرات المتحكمة في السياسة العالمية، يقول جوزيف ناي: "لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، على الرغم من أن مطلع القرن الحادي والعشرين قد شهد بوضوح محو الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية والشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأوكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأوكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماماً يذكر، ولكن ما أن تتغيّر هذه الظروف، ونبدأ بافتقاد الأوكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر"[١].

انطلاقا مما سبق يمكن أن ندرس ما يجري من صراع دولي على الساحة العراقية ولاسيما بعد أن أعلنت تركيا بأنها لن تنسحب من الأراضي العراقية إلَّا بتحقيق قائمة من المطالب التي لم تخجل من إعلانها والتي بمجملها تتعلق برسم الطبيعة الديمغرافية للمنطقة لمرحلة ما بعد داعش، بل يمكن أن نتوصل للأسباب الحقيقية للصراع الدائر في المنطقة ككل ومركزها العراق .

كانت بداية التغيُّرات التي قادت إلى أحداث اليوم هو الإعلان الرسمي لسحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، التي كانت مؤشراً مبدئياً لتغيُّرات مستقبلية في الاستراتيجية الأمريكية التي توجهت إلى النأي عن التدخل المباشر في أزمات الشرق الأوسط من دون مغادرة المنطقية كلياً، تزامناً مع التغيُّرات التي طرأت على الخطط الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فما أن حل عام ٢٠١٢ حتى أعلن الرئيس الأمريكي عن انتقال تركيز الاستراتيجية الأميركية من منطقة الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، أي إلى المنطقة التي تضم ضمن إطارها الجغرافي (أندونيسيا، وتايلند، والصين، والفيليبين، وفييتنام، وكمبوديا، وكوريا، ومينمار، والهند، واليابان)، وتشمل الأطراف

* أستاذ القانون العام ومستشار أقدم في مشروع التحاد الأوروبي لتطوير التعليم القانوني العالي في العراق.

الشرقية الواسعة من القسم الآسيوي من روسيا الاتحادية التي تضم مناطق (خاباروفسك، وبريموريا، وآمور، وكامشاتكا، وسخالين)، ولهذا الانتقال عدة أسباب تأتي في أولها التقديرات الأميركية التي ترى أن تلك المنطقة ومحيطها باتت منطقة الثقل الرئيسة في العالم لناحية توافر الكم الأكبر من محددات القوة فيها.

أدّى هذا الانتقال في الاهتمام إلى جعل المنافسة أكثر قرباً من حدود روسيا والصين؛ مما أدَّى إلى زيادة التحركات الأمريكية للسيطرة على الممرات البحرية الحيوية الممتدة من مضيق هرمز إلى بحر الصين الجنوبي، وبناء شبكة من القواعد والتحالفات التي تحيط بالصين وروسيا على شكل قوس يمتدُّ من اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وفيتنام، والفليبين، في الجنوب الشرقي ومن ثم إلى الهند في الجنوب الغربي، لتنتهي إلى اتفاق مع الحكومة الأسترالية لبناء منشأة عسكرية في داروين على الساحل الشمالي من البلاد بالقرب من بحر الصين الجنوبي، وإنشاء تحالف يضم دول المنطقة من الدول التي ليس لها علاقة جيدة سواء في الصين أم في روسيا، ويحاول الأميركان التحرُّك باتجاه الهند لضمها إلى قوس القواعد وجعلها جزءاً من التحالف الآسيوي مع أميركا، وفضلاً عن ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تقليل النفوذ الروسي في أوروبا وآسيا الوسطى عبر تشجيع بناء أنابيب نفط وغاز جديدة تمتد من بحر قزوين عبر جورجيا وتركيا إلى أوروبا باقتراح بناء خط أنابيب الغاز العابر للأناضول (غاز نابوكو)، وهو ممرٌّ مخصّصٌ لنقل الغاز الطبيعي من أذربيجان عبر جورجيا وتركيا وصولاً إلى أوروبا مجانباً لروسيا، كذلك عملت الولايات المتحدة على تعزيز تواجدها في شرق أوروبا وفي منطقة البلطيق وشمال القوقاز بضمنها جورجيا وأوكرانيا، وتعزيز القوات الأطلسية في دول البلطيق الثلاث (لاتفيا وأستونيا) على حدود روسيا، و(ليتوانيا) على حدود كالينغراد التابعة لروسيا وهي لا ترتبط بحدود معها، فضلاً عن بولونيا التي نصبَ بها الناتو درعاً صاروخياً، وبلغاريا ورومانيا (على البحر الأسود) اللتين نصبَ فيهما مُعدّات تابعة للدرع الصاروخي.

من ناحية أخرى لاحظت الإدارة الأمريكية أن المنفذ المتبقي لكل من الصين وروسيا إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط يمر عبر إيران من خلال محور موسكو – طهران – بغداد – دمشق وصولا إلى طرطوس على البحر المتوسط، وحيث إنه من الصعوبة التوصُّل إلى ضم إيران إلى التحالف الآسيوي الأمريكي لأمور تتعلّق بطبيعة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية فقد عمدت إلى تحسين العلاقة مع طهران من خلال التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني وفتح علاقات تجارية مباشرة مع طهران، وفي الوقت نفسه نجحت الإدارة الأمريكية في خلق قاعدة عمليات قويه لها ولاسيما في أذربيجان –وهي المركز الجيواستراتيجي الأكثر أهمية في منطقة أورآسيا قلب العالم القديم، وتمثل بوابة السيطرة على منطقة حوض بحر قزوين الغني بالموارد النفطية والغاز الطبيعي– الذي من الممكن استخدامها لتهديد منطقة قلب الدولة الحيوي في إيران، وذلك لقربها الشديد من العاصمة طهران، والمناطق الإيرانية الفائقة الأهمية والحساسية، فضلاً عن وجود حجم ليس بالقليل لما يعرف بـ(الأقلية الأذربيجانية) الموجودة في شمال إيران،

وتمتاز بمشاعر عداء قوية إزاء المجتمع الإيراني، وتنشط داخلها حالياً بعض الحركات الانفصالية التي تطالب بالانفصال عن إيران والانضمام لأذربيجان، وكذلك تشكّل قاعدة تهديد للمنشآت الروسية في مناطق منابع النفط الروسي، ومحطات الطاقة الكهرومائية، وأيضاً منطقة جنوب غرب روسيا التي تتمركز فيها الأنشطة الصناعية، ولأنّ أذربيجان تشكل -بطريقة أو بأخرى- محطة لدعم الحركات المسلحة في آسيا الوسطى ومنطقة القفقاس، وبالتالي فإن دعم هذه الحركات عن طريق باكو من الممكن أن يؤدي إلى المزيد من القلاقل في هاتين المنطقتين.

فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فالسياسة الأمريكية وإن تغيرت أولوياتها في المنطقة لصالح مناطق أخرى في العالم فهذا لا يعني أن الإدارة الأمريكية قررت الانسحاب نهائياً من المنطقة، فما زالت لها مصالحها، ولها تأثيرها الذي لن يزول في وقت قريب وما زالت واشنطن تمسك بمفاتيح كثير من القضايا، وفي مقدمتها الصراع العربي — الإسرائيلي وهو ملف قد تراجع بصورة كبيرة في العقد الماضي لصالح صراعات ونزاعات إقليمية أكثر حدةً وسخونةً يأتي في مقدمتها الصراع الطائفي الذي يهدد بتفتيت المنطقة على أسس طائفية وعرقية.

أدّى التحوُّل في التركيز الاستراتيجي الأمريكي إلى حدوث تغيُّرات كبيرة في التحالفات الإقليمية وتنامي أدوار الفاعلين الإقليميين ضمن النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، حيث إن هذا التغيُّر في الاستراتيجيات الأمريكية قد دقَّ جرس الإنذار لدى العواصم الرئيسة في المنطقة، واحتدام التوتّر بينهم على مقاليد النفوذ والسيطرة.

من ضمن هذه التغيُّرات هو خروج المملكة العربية لسعودية من سياسة الريبة التي كانت تتبعها المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى وفاة الملك عبد الله وهي السياسة التي تعتمد على إحداث التغيير من خلال القنوات الخلفية وعدم البروز في الخطوط الأمامية، وكان اللاعب الرئيس فيها دائماً هو جهاز المخابرات السعودي وحسب القواعد التي وضعها كمال أدهم مؤسس الجهاز وأول مدير له منذ عام ١٩٦٥ ولغاية ١٩٧٩، إلَّا أن الصراع بين الجيل الثاني من أمراء العائلة المالكة، وتركّز ملف المخابرات في يد الأمير محمد بن نايف ولي العهد الحالي دفع بالأمير محمد بن سلمان ولي العهد الثاني والساعي لإثبات أنه رجل المملكة القادم إلى محاولة البروز في الملف الخارجي، وكان أول استعراض قوة يقوم به هو مهاجمة اليمن؛ لكسر التأثير الإيراني في اليمن، ومن أجل التعويض عن نقص القوات المسلحة الذي تعاني منه المملكة سعى لتأسيس ما أطلق عليه بالتحالف الإسلامي الذي يتكون من ٤٧ دولة تؤدي فيه المملكة دور الممول، في حين تقدم الدول الأخرى العنصر البشري؛ ونتيجة لتعثُّر ما أُطلِقَ عليه (عاصفة الحزم) في اليمن إلى إحراج موقف جناح الأمير محمد بن سلمان ولاسيما مع انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية التي ضربت الدول التي تعتمد على مواردها النفطية والتي أثرت على الخطط الطموحة للتنمية الاقتصادية

التي تبناها الأمير وأطلق عليها خطة (سعودية ٢٠٣٠).

سعى الأمير محمد بن سلمان والجناح الموالي له إلى أخذ ملف الأزمة السورية، وهذا الملف كانت المخابرات السعودية تتولاه منذ عهد الأمير بندر بن سلطان الذي تولى رئاسة المخابرات عام ٢٠١٢، ثم تم نقل الملف إلى الأمير محمد بن نايف قبل أن يتم سحبه لصالح الأمير محمد بن سلمان، إذ نجحت المملكة في إزاحة قطر من قيادة الجبهة المعادية للرئيس السوري لتحل محلها، باعتبار أن النظام أصبح فاكهة ناضجة، وأن سقوط النظام سيعزز من مكانه الأمير محمد بن سلمان لتعويض التعثُّر في الملف اليمني.

أدّى التدخل الإيراني والروسي في الملف السوري لمساندة الجيش السوري إلى انتزاع عنصر المبادأة من المعسكر المساند للمعارضة، لذلك كان لا بد من البحث عن حليف استراتيجي يمكن أن يعوّض عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل المباشر في الأزمة السورية،وكان هذا الحليف هو حزب العدالة والتنمية في تركيا.

من الناحية التركية ومنذ عام ٢٠٠١ نجح التحالف بين رجل الاقتصاد عبد الله غول ورجل السياسة أحمد داود أوغلو والرجل الكارزماتي رجب طيب أردوغان في إيصال الأخير إلى سدة رئاسة الوزراء من خلال حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣.

في السنوات الأولى من الحكم استطاع الحزب –واعتماداً على سياسة تصفير المشاكل التي وضع أسسها داد أوغلو وسياسة التنمية الاقتصادية التي وضعها عبد الله غول– من تحقيق انتعاش اقتصادي كبير في تركيا عمقت من سيطرة الحزب على الحياة السياسية، ومكنته من قصقصة أجنحة الطبقة العسكرية التي كانت تقف حائلاً أمام التوجهات الإسلامية الإخوانية للحزب.

كان للنجاح الداخلي لتحالف الاقتصادي والسياسي الإسلامي أثر في بروز تركيا كقوة إقليمية ترغب في دور دولي أكبر، حتى أن الحكومة التركية في وقت من الأوقات طالبت بأن يكون لها حق الفيتو في مجلس الأمن ولكن هذه الدعوات ووجهت بتجاهل كبير من المجتمع الدولي، وقد قوبلت جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالرفض الشديد؛ مما دفع الحكومة التركية إلى التوجه إلى محاولة فرض زعامتها على المجتمع الإسلامي، لتظهر أمام العالم كممثل للدول الإسلامية في مواجهة الغرب المسيحي، والجميع يتذكر الاستعراضات الدعائية التي قام بها رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس والاستعراض بإرسال سفينة السلام إلى غزة، وهي استعراضات لم يكن القصد منها سوى تخدير المجتمعات العربية الحالمة بظهور الزعيم المخلص لتتلقفها الدائرة الإعلامية للتنظيم الدولي الإخوان المسلمين لتسويق الزعيم التركي باعتباره الباعث لروح الخلافة الإسلامية مرة ثانية، وكان هذا كله بتمويل مالي من قطر التي كانت تسعى إلى دور دولي أكبر من مساحتها واستثمرت في ذلك مئتي مليار دولار لتطلق موجة ما سُمِّيَ (بالربيع العربي) في

حلم أن تكون الدوحة هي مصدر القرار الحاكم للمنطقة من مراكش إلى أنقرة.

على الرغم من كل المال الذي أُنفق والتحالفات التي عقدت فقد تحطمت أحلام المخطط التركي القطري نتيجة للانقلاب ضد حكم الإخوان في مصر، وصمود الجيش السوري في دمشق، واعتراض السعودية على القيادة القطرية، وتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي لأكثر من عام ولاسيما أن توجّه المملكة العربية السعودية خلال حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز كان يتجه إلى دعم مصر باعتبارها القوة العسكرية الأقرب إلى السعودية التي بالإمكان الاستعانة بها عند الحاجة.

دفع التغيير في موازين القوى الحكومة التركية إلى البحث عن شريك آخر في إدارة الصراع، لتجد في الأمير محمد بن سلمان –رجل السعودية القوي والمتطلع إلى دور إقليمي أكبر– الفرصة التي كانت تحلم بها؛ ليتم عقد اتفاقات مشتركة يتم من خلالها بناء قاعدة لقيادة العالم الإسلامي (السني) في مواجهة الدور الإقليمي الإيراني.

اصطدمت أحلام المحور التركي – السعودي في قيادة العالم بعقبتين: الأولى: التغيير في السياسة الاستراتيجية الأمريكية التي لم تعد مهتمة بالدخول في صراعات مباشرة في المنطقة وتحولها إلى أسلوب إدارة الصراع بالإنابة من خلال أدوات إقليمية، والأخرى: هي وجود المحور الروسي الإيراني السوري المدعوم من الصين للمحافظة على الممر الرئيس لروسيا والصين إلى مياه البحر المتوسط وصولاً إلى أوروبا ولاسيما بعد نجاح هذا المحور في دفع التأثير السعودي خارج لبنان، على الرغم من إنفاق أكثر من ١٠٠ مليار دولار في لبنان من أجل تحويله إلى قاعدة للتحكم بموانئ البحر المتوسط.

توصّل المحور التركي السعودي المدعوم من قبل الغرب إلى ضرورة العمل على إعادة الاهتمام الأمريكي إلى المنطقة وكسر المحور الروسي –الإيراني– السوري، وكان ذلك من طريقين، الأوَّل: من طريق خلق منطقة غير مستقرة تثير مخاوف الأمريكان من تعرض إسرائيل لأخطار الهجوم المباشر، والآخر من طريق خلق منطقة قاطعه تمتدُّ من تركيا إلى السعودية وخلق تواصل بري بين الحليفين لقطع التواصل الجغرافي للمحور الممتد من إيران، فالعراق، فسورية، ثم لبنان، وهذه الفكرة ليست بالجديدة حيث سبق أن أشارت إليها دراسة نشرتها دورية المنظمة الصهيونية العالمية المعروفة (كيفونيم) عام ١٩٨٢ وبحسب تلك الدراسة فمن يسيطر على العراق يتحكم استراتيجياً في الهلال الخصيب؛ وبالتالي الجزيرة العربية، فضلا عن مواردها الضخمة، وفي سبيل تحقيق ذلك التحكم دعت الدراسة إلى خلق (دولة الموصل) إلَّا أن الفكر الاستراتيجي للمحور التركي السعودي طوَّر تلك لدراسة من خلق دولة جديدة التي تعترضها محددات دولية كثيرة إلى خلق منطقة تواصل بري عن طريق الدعوة إلى خلق ما يطلق عليه الإقليم السني الذي يمتد من بوابة إبراهيم الخليل على الحدود العراقية التركية إلى الموصل والرمادي فالفلوجة ثم النخيب

وصولاً إلى الحدود السعودية.

تسعى تركيا بهذا المخطط إلى قطع الطريق أمام التواصل بين الأكراد في شمال العراق وشمال سوريا وما قد يجره هذا التواصل من تأثيرات على كردستان تركيا، وإلى التحكم بعقدة خطوط الغاز من آسيا إلى أوربوا وقطع الطريق أمام المخططات الروسية الإيرانية بتصدير الغاز عن طريق الموانئ السورية وإجبار أوروبا والغرب على التعامل مع تركيا باعتبارها زعيم العالم الإسلامي السني، بالنسبة للسعودية فإنها تسعى من خلال هذا المخطط إلى إيقاف التأثير الإيراني المتزايد الذي وصل إلى الحديقة الخلفية للسعودية أي جبال اليمن وتأدية دور إقليمي أكبر يُجبِرُ الإدارة الأمريكية على إعادة حساباتها للتعامل مع المملكة ليس باعتبارها أنبوباً نفطياً يمكن التخلي عنه ساعة نضوب النفط ولكن كحليف استراتيجي قادر على تغيير قواعد اللعبة.

كانت أولى خطوات تنفيذ هذا المخطط هو الاستفادة من العلاقات التي نسجتها المخابرات السعودية منذ زمن طويل مع القيادات العشائرية في منطقة الأنبار؛ لخلق دعوة لإنشاء الإقليم السني بعد تراجع دور القيادات العشائرية المدعومة قطرياً نتيجةً لانسحاب قطر من الملف العراقي، وفي الوقت نفسه شجعت المخابرات التركية بعض القيادات في الموصل على التبشير بجنة أردوغان ولتستفيد تركيا من غموض وضعف السياسة العراقية في التعامل مع ملف الموصول لتندفع بقوات عسكرية لإنشاء معسكر في منطقة بعشيقة يتم فيه تدريب وتسليح قوات عراقية تأتمر بأوامر تركية كنواة لخلق رأي عام داخلي وخارجي؛ لدعم إقامة إقليم سني بدعوى مظلومية السنة، ونشر الدعايات المسيئة للقوات المسلحة العراقية واتهامها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان تستهدف مكوّناً معيّناً.

في النهاية نقول إن هذا المخطط ما زال مستمراً، وإن تجاهله وعدم العمل على الحفاظ على الوحدة العراقية بأسلوب علمي دقيق يأخذ بالحسبان الأهمية الجيوبوليتيكية للعراق سيكون له نتائج كارثية حتى على من يظنون أنهم سيحققون مكاسب آنية من خلال تلك المخططات، فالسلطان العثماني لن تتوقف شهيته عند حدود العراق، والوحش الوهابي لن يقبل بغير من يدين بدينه، والدب الروسي لا يرسل بقواته من أجل عيون الآخرين، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى خلف مصالحها فقط؛ لذلك يجب أن يتم التعامل بصورة علمية مع هذه الملفات كافة وإلَّا ستكون العواقب وخيمة.

معوقات مجتمع المعرفة في الجامعات العراقية

حسن سعد عبد الحميد *

٢٠/ ١٠ / ٢٠١٦

المقدمة

إن المتتبع والمستقرئ لتأريخ الدول العظمى والأمم المتقدمة وما حققتهُ من إنجازات على صعيد القوة والازدهار والتطور التقني سيفهم أن ذلك لم يكن نتيجة ثرواتها الطبيعية ولا بعدد سكانها، وإنما بفضل استغلالها لأغلى الثروات: ثروة التعليم والمعرفة، القاعدة العلمية لتقدمهم واحتلالهم للريادة العالمية، فالتربية والتعليم هي أساس مجتمع المعرفة الذي يُعدُّ منظومة تعليمية شاملة قادرة على إعداد أفراد يدركون المستجدات ويستشرفون المستقبل ويمتلكون آلية التعامل معها بمهارة واقتدار، ولهم القدرة على التكيُّف والتعلُّم والتطوُّر الذاتي، ولأهمية الموضوع تناولت هذه الورقة أهمية مجتمع المعرفة، مع التركيز على واقعها في جامعة النهرين، كون الجامعة القيمة الأساس لوجودها، وتشخيص معوقاتها والعمل على تلافيها.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة.
- تشخيص التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة على صعيد الجامعات العراقية، وعلى صعيد كلية العلوم السياسية واقتراح آليات لتجاوزها.

أهمية البحث:

يكتسب البحث جدوته من طريق الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مجتمع المعرفة، ومن طرح الموضوع بجراءة من قبل باحث عاصر تلك المعوقات، ويكتسب جدوته في كونه قد يشكّل إضافة مهمّة للباحثين والمعنيين بموضوع البحث.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن مجتمع المعرفة يتحقق من خلال توفير المقومات الأساسية للتعليم المستمر وإزالة معوقات وجودها.

* طالب دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

منهجية البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص معوقات مجتمع المعرفة في الجامعات العراقية وكلية العلوم السياسية وتحديد المتطلبات الأساسية لتحقيقها، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحث.

المعرفة، ومجتمع المعرفة:

مفهوم المعرفة:

المعرفة اسم مشتق من الفعل (عَرَفَ يَعرِفُ)، وتشير إلى القدرة على التمييز، وهو كل ما هو معروف أو مفهوم، فالمعرفة هي النتاج النهائي للرصيد العلمي المستحصل من الدراسة والبحث العلمي والتفكير الفلسفي، وتعرّف على أنها حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم على المعلومات، أو هي الإيمان المحقق الذي يزيد من قدرة الوحدة أو الكيان على العمل الفعال، أو هي مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا لحقيقة ما، فالمعرفة هي الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم، التي تتواجد في العديد من الأماكن مثل قواعد المعرفة وقواعد البيانات وخزانات الملفات وأدمغة الأفراد التي تنشر عبر المجتمع. وثمة من يرى أن المعرفة هي نتاج الاستفادة الكاملة من المعلومات والبيانات المصاحبة للمهارات والكفاءة التي يتمتع بها الأشخاص، حيث تقدم المعرفة الردود على التساؤلات والحالات الحرجة، ومن أبرز اشتقاقاتها (إدارة المعرفة، ومجتمع المعرفة).

للمعرفة عدة أصناف وأنواع نوجزها في الآتي:

- **المعرفة الضمنية:** وهي المعرفة القاطنة في عقل الأفراد وسلوكهم، التي تشير إلى الحدس والأحساس الداخلي، وهي معرفة خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا، بل تنقل بوساطة التفاعل الاجتماعي.
- **المعرفة الصريحة:** وهي المعرفة المحدودة المحتوى التي يتم التعبير عنها بالرسم والكتابة والتحدث، والتي تكون قابلة للتحوُّل والتنقل عبر التكنولوجيا.
- **المعرفة العلمية:** وهي المعرفة القائمة على الإدراك والفهم وهي أساس تحويل المعرفة إلى معرفة علمية، وهي فرع ناجح من فروع المعرفة، حيث تتسم بالمبادرة الذاتية والمحكومة بالمواطنين والقيم الأخلاقية، حيث تساعد هذه المعرفة الإنسان على تمضية فراغه بطريقة إيجابية، حيث تمتاز هذه المعرفة بالآتي:
- الاستقراء الواسع للوصول للتعميم الذي يتم على شكل قوانين أو نظريات.

– أن هذا النوع من المعرفة قابل للتعديل من خلال التجربة.

ـ تمتاز بالدقة وانطباقها على الواقع بنحوٍ كبير بناءً على اعتمادها على الاختبار والتجربة.

ونفهم من ذلك أن المعرفة تمتاز بالخصائص الآتية:

– التنبؤ، والاستقراء، والاستنتاج، والتحليل، والتفسير، والحكم.

– العمومية.

– التبعية للحواس البشرية.

– هي نتيجة التواصل الفكري بين البشر.

مفهوم مجتمع المعرفة:

حظي مفهوم مجتمع المعرفة باهتمام دولي كبير في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في المجالات العلمية والتكنولوجية والسياسية، حيث نظمت المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي عالجت موضوع تكوين المجتمع المعرفي ورسم صورة مستقبلية لمجتمع قائم على المعرفة والوعي، إذْ عُدَّ (مؤتمر برشلونة) سنة ١٩٩٥م الشراكة والتعاون بأنها الخطوة الأساسية للعمل في نشر المعرفة والتعاون، فالتعاون والشراكة يؤديان إلى توسيع آفاق المعرفة وبناء مجتمعها، إن مصطلح مجتمع المعرفة حديث نسبياً يتضمن اتجاهين اثنين:

الأول: يطلق على جماعة من الناس تجمع بينهم اهتمامات فكرية أو دينية أو علمية أو سياسية، فيشكلون تكتلاً في مجتمعات معرفية صغيرة، يجمعون فيها ما توصلوا إليه من معارف ومعلومات وإنجازات وغير ذلك.

الثاني: وهو أوسع وأعمق، حيث يشكّلُ محوراً أساسياً لدى العديد من الطروحات والدراسات المستقبلية المتخصصة.

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وهو المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات الأمور وأبعادها بمختلف أنواعها، فمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي وصولاً إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية في سبيل تحقيق التنمية الأساسية، فلذلك المجتمع عدة أدوار ومهام خاصة منها:

١) توليد المعرفة من خلال التفاعل بين الحقائق والمعارف من جهة وعقل الإنسان من جهة أخرى، ومدى قدرته على التفكير والإبداع فيها.

٢) نشر المعرفة.

٣) توطين المعرفة وتسخيرها لحل المشكلات.

٤) توطين العلم.

وثمة من يرى أن مجتمع المعرفة عبارة عن تنظيم اجتماعي يتضمن الأساليب وأشكال الإعداد الرسمية وغير الرسمية لشخصية الفرد التي تعمل على نقل المعرفة المنظمة عبر الأجيال والتي تساهم في ضمان استمرارية الحياة الاجتماعية والسياسية بمقوماتها الحضارية والثقافية والعقائدية، وفي ظل مجتمع المعرفة تؤدي مؤسسات التعليم العالي دوراً محورياً في هذا المجال بصفتها المسؤول الأول عن إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، وذلك من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة والقادرة على الإبداع في مواقع العمل أو من خلال البحث العلمي، حيث يتضمن ذلك المجتمع أبعاداً مختلفة ومتشابهة تشمل:

البعد الاقتصادي، فالمعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساس للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، فالمجتمع الذي يستطيع إنتاج المعلومة ويستعملها في اقتصاده هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسهُ بقوة.

البعد التكنولوجي، فمجتمع المعرفة يتطلب انتشار التكنولوجيا المعلوماتية وسيادتها وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة .

البعد الاجتماعي، ونقصد به أن مجتمع المعرفة يعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان.

البعد الثقافي، إذ يعطي مجتمع المعرفة أهمية معتبرة للمعلومات والمعارف والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، فمجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقييم تحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح.

البعد السياسي، يهتم مجتمع المعرفة بإشراك الجماهير في اتخاذ القرارات وبطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة وإقحام الجماهير في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة.

ونفهم من هذه الأبعاد أن ذلك المجتمع يقوم على الركائز الآتية: (الابتكار، والبحث والتطوير، وجودة التعليم، والبنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاكمية الرشيدة).

إن المعرفة اليوم والعمل على تسويقها يُعدُّ المحرّك الأول للتنمية المستدامة ومصدر القوة والمناعة للأمم المتفوقة في إنتاجها، ومع تنامي الاهتمام بقضية مجتمع المعرفة عالمياً وعربياً إلَّا أنهُ لا تزال اهتماماته محدودة في العراق ودون المستوى المطلوب وهو ما ستناوله لاحقاً.

تحديات مجتمع المعرفة في الجامعات العراقية:

على مستوى الجامعة:

تُعدُّ الجامعة مؤسسة اجتماعية علمية ثقافية فكرية تمدُّ المجتمعَ العراقي بخيرة الطلبة القادرين على شغل أرقى المناصب السياسية والاقتصادية والمهنية، فهي مركز فكر وتنوير لما تقدمهُ من مناهج دراسية تعمل على إنماء المواطن العراقي وتنمية الإنسان المفكر الواعي الحر المسؤول فيه، فالجامعة تهدف إلى بناء نخبة مجتمعية ذات ثقافة واسعة، فضلاً عن نشر الوعي الثقافي والمعرفي وبناء شخصية الفرد. وكما هو معروف يُعدُّ التعليم العالي الجامعي آخر المراحل التعليمية وأرقاها درجة، حيث تنفرد هذه المرحلة في صناعة طلبة ينمازون بالذكاء والفطنة ويمتلكون مواهب وقدرة تتماشى مع الوظائف الأساسية الخاصة بالتعليم العالي والمتمثلة في: (نشر العلم، وترقية العلم، وتعليم المهن الرفيعة)، فالهدف الأسمى من التعليم العالي في العراق هو إعداد قادة البلاد المستقبليين في مختلف مجالات الحياة، والقادرين على إدارة البلاد والسير بها قدماً، ولعلَّ هذا الأمر أبدعت به الجامعات العراقية وبدرجة معينة.

مع ذلك –وعلى الرغم من الإبداع والإنجاز العلمي الذي حققتهُ– ما زالت الجامعات العراقية تعاني من بعض المعوقات في بناء مجتمع المعرفة الجامعي الذي نود من خلال هذه الورقة البحثية استعراضها والتعرُّف عليها ودعوة القائمين على الجامعة لعلاجها وتلافيها.

إن من المتعارف عليه أن شعار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية يبيّن لنا دور تلك الوزارة وهو التخطيط والتوجيه والتنسيق والمتابعة بين الجامعات العراقية، وبينها وبين المؤسسات والوزارات ذات العلاقة، كما يشير شعار الوزارة إلى المركزية في التخطيط واللامركزية في التنمية، لكن في بعض الأحيان يكون التطبيق عكس ذلك تماماً، حيث اشترطت وزارة التعليم العالي –على سبيل المثال– شرطاً لفتح دراسة الدكتوراه في كلية العلوم السياسية وتحديداً في قسم النظم السياسية والسياسات العامة تكون عناوين الأطروحات التي يتناولها الطلبة دائرة حول موضوعات السياسات العامة في العراق حصراً، لكن خفي على تلك الوزارة أن القضايا التي سيعالجها طلبة الدكتوراه حول السياسات العامة العراقية ستصطدم بمعوقات

المراجعة والروتين والحصول على المصادر من الجهات الحكومية، وصحيح أن الجامعات العراقية اتبعت نظام كتاب تسهيل المهمة وهي عبارة عن ورقة تأييد يحصل عليها الطالب لتسهيل مهمة الحصول على المصادر من الوزارات والمؤسسات العراقية، لكن الواقع أفرز لنا عدم تجاوب تلك الوزارات بتاتاً مع الطلبة، ولا يعترفون بذلك الكتاب أصلاً، والوساطة والمعارف الشخصية في تلك الوزارات أعلى شأناً من الكتاب نفسه، مما يفتح تساؤلاً حول جدوى هذا الإجراء المتبع من قبل الجامعة، حيث كان الأجدر فتح خطوط اتصال مباشرة بين الجامعة والوزارات المعنية لتسهيل مهمة الطلبة، أو عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الجامعة والوزارات، وهو ما تفتقر إليه الجامعات العراقية، مثلما تفتقر الجامعات أيضاً إلى التنسيق على الأقل مع الجامعات المجاورة الأخرى مثل جامعة النهرين مع (جامعة بغداد) القريبة منها، فالطلبة يعانون كثيراً حين مراجعة كلياتها المماثلة للحصول على المصادر، وهذه دعوة للجامعتين لأن تقوم بعقد اتفاقية أو برنامج عمل ثنائي بين الجامعتين لتسهيل دخول الطلبة.

ويكاد يكون معلوماً للجميع أن الإدارة الإلكترونية بتطبيقاتها المختلفة تُعدُّ من أبرز مقومات وجود مجتمع المعرفة، فالإدارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري القديم من إدارة يدوية إلى إدارة إلكترونية بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، حيث تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تأمين البنية التحتية الضرورية للجامعة وربطها بشبكة المعلومات ذات الصلة بتخصصه الدراسي، وَبِقَدَر تعلُّق الأمر بالجامعة نجد أن من يتفحص موقع بعض الجامعات الإلكتروني وتحديداً صفحة السجلات الإلكترونية للطلبة الخريجين من الجامعة منذُ تأسيسها حتى الآن سيجد أخطاءً كثيرةً فيه، فكاتب هذه الورقة البحثية تخرّج من الماجستير سنة ٢٠١٤م من قسم النظم السياسية والسياسات العامة برفقة ١٥ طالباً آخر، ومن يراجع صفحة الخريجين الإلكترونية في موقع جامعة النهرين سيجد أسماء نصف هذا العدد تقريباً مذكورة كخريجين فعليين؛ مما يؤشر على ضعف الأداء الإلكتروني، وضعف المتابعة والتدقيق في المعلومات، على الرغم من أن الباحث قد شخّص هذا الخلل منذُ أكثر من سنتين وأبلغ الجامعة به إلاَّ أنهُ لم يتم اتخاذ أي قرار حاسم تجاه هذا الأمر، وهذا لا يقتصر على طلبة تلك السنة فقط، بل يشمل خريجي السنوات السابقة واللاحقة وهي حالة تعاني منها أغلب جامعات العراق.

وتعاني الجامعات العراقية من ضعف في البنايات من ناحية النظافة والخدمات الصحية والوسائل التوضيحية والتقنية؛ مما يعرقل التحفيز على الإبداع في البحث العلمي وهي حالة شخصها الطلبة بمختلف انتماءاتهم العلمية والتخصصية، وتفتقد الجامعات العراقية إلى خدمة وحدة التحقُّق الإلكترونية من الشهادات الممنوحة لخريجيها، حيث تساعد هذه الخدمة في التحقُّق من صحة الشهادات للتخفيف عن الطلبة، والسرعة في إثبات صحة الصدور، وتساهم هذه الخدمة في مساعدة الوزارات والمؤسسات العراقية

في التحقُّق من صحة إصدار الشهادات المقدمة من قبل الطلبة للتعيين على ملاكها الدائم.

وفيما يتعلق بالمكتبة المركزية التابعة للجامعات التي تمثل منطقة القلب في الجامعة والتي تضم مختلف النتاجات العلمية والبحثية فيها، إلَّا أن الباحث شخص العديد من السلبيات في عمل تلك المكتبات، حيث تعاني المكتبات الجامعية من ضعف في التنظيم، ومشكلات تتعلق بالإشراف والتوجيه الفني، وضعف في التجهيزات المادية، فضلاً عن قلة الأماكن المخصصة للطلبة للقراءة والاطلاع وتصفح المصادر، وتفتقر أيضاً إلى اعتماد نظام واضح لتقييم العاملين فيها، فمن الضروري أن تتوجه الجامعة نحو التقييم اعتماداً على معايير الأداء والجودة والتطوير الأكاديمي للعاملين والموظفين، وتدعو هذه الدراسة الجامعة إلى تكثيف ورش العمل والتعرُّف على خبرات الجامعات الأخرى في مجال الإدارة الإلكترونية للمكتبة، ومعرفة التطورات التي حصلت في مجال مجتمع المعلومات.

على مستوى كلية العلوم السياسية:

تعدُّ كلية العلوم السياسية من العلامات الفارقة في الجامعات العراقية، فهي مؤسسة اجتماعية تعليمية تهدف إلى زرع مجموعة من القيم الوطنية والسياسية وتقديم خدمات أكاديمية متعددة من خلال توفير الجو المناسب للطلبة من أجل تعزيز فكرة الانتماء للمجتمع، عبر تقريب الجامعة من المجتمع ونقل إيجابياتها إليه وتعظيم قيمها التي من شأنها أن تسهم في ترقية الوعي المستقبلي للأجيال القادمة.

إن السياسة هي اهتمام الرجل الحر، وهي علامة الحرية وأسلوب فذ في قيادة المجتمع فالسياسة علم وفن في آن واحد، وهي ثقافة وحركة، ومع ذلك واجه ذلك العلم جملة من المعوقات على صعيد العلوم السياسية نوجزها لكم في الأفكار الآتية:

- **طبيعة مناهج الدراسة:**

تحظى أقسام العلوم السياسية في الجامعات العراقية باهتمام كبير من لدن العمادة ورئاسة القسم على حد سواء، حيث يواكب هذا القسم التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية، وتعاقب على تدريس مواده الدراسية خيرة الأساتذة المشهود لهم بالخبرة العلمية والاهتمام البحثي الواسع، إلاَّ أنَّ الملاحظ على بعض المواد التي يتم اعتمادها كمواد أساس في تدريس مادة النظم السياسية ما زالت قديمة نوعاً ما، ومنها مادة النظم السياسية تلك المادة التي تطوّرت، وقد أدخلت عليها عدة تعديلات جديدة لم تتناولها تلك المواد، فالمطلوب إيجاد كتاب منهجي جديد من قبل المتخصصين في القسم كي يواكب التطورات التي أدخِلَت على هذه المادة والكليات تمتلك من المؤهلين لإعداد هذا الكتاب.

ومن ناحية أخرى يُشخّصُ على كلية العلوم السياسية ضعف الاهتمام بمبادئ علم النفس السياسي، فالأمر لا يقتصر إلاَّ على إشارات يسيرة في بعض ثنايا الكتب والبحوث، على الرغم من أن هذه المادة مهمة جداً وقادرة على تزويد الطلبة بآفاق جديدة بما يتناسب والبنية العراقية الجديدة، فضلاً عن أن تدريسها يوصل فكرة أن كلية العلوم السياسية تؤمن بتحقيق التعايش السلمي العابر لكل الحواجز القومية والمذهبية؛ لكون أن تدريس مادة علم النفس السياسي سينمي الشعور والوعي والإحساس بالهوية الوطنية، وأنها ستساهم أيضاً في خلق مواطن عراقي يتمتع برأي عام قائد لا تابع لفهمه لطبيعة الشخصية السياسية العراقية بمختلف تناقضاتها؛ لذلك من الضروري تدريس هذه المادة في الدراسات الأولية والعليا بالكلية.

يلاحظ على رسائل العلوم السياسية وأطروحاتها التكرار في تناول بعض الموضوعات؛ مما أفضى إلى التشابه نوعاً ما بين الرسائل والأطروحات، واعتماد الطلبة على رسائل وأطروحات من سبقهم في تناول الموضوع، وعلى الرغم من أن ذلك قد يفسِّرُ الحاجة إلى الإحاطة بكل جوانب الموضوع، لكننا لا نستطيع أن نخفي حالة التكرار في المعلومات التي يتم تداولها في أثناء تكرار عرض الموضوعات .

قضية المناقشات: أصبح البحث العلمي سمة العصر الحديث، وتبرز أهميته في قدرته على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو الطريق لتقدم الشعوب وتطورها وحل المشكلات التي تعاني منها، ومن هنا تعددت المناهج الدراسية الخاصة بالبحث العلمي والسياسي في الكلية؛ لأجل إعداد طالب قادر على إنجاز بحث علمي يتطلب الدقة والحرص والفهم والتفسير والحكم للحصول على المعلومات والنتائج الصحيحة، وبقدر تعلق الأمر بالموضوع نجد أن من حق الطالب المعروضة رسالته أو اطروحته للمناقشة الحرية في الكلام والمناقشة حول الأسئلة التي يطرحها المناقشون؛ من أجل الدفاع عن رسالته أو اطروحته، لكن المشكلة تكمن في أن الفكرة السائدة بين طلبة الكلية هو عدم قيام الطالب بمناقشة أعضاء لجنة المناقشة خوفاً من أن يُعدُّ ذلك جدلاً؛ وبالتالي تؤثر على حظوظه في نيل درجة جيدة، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الرد على أسئلة المناقشين، بل يتعدى ذلك إلى إجبار الطالب على قراءة ملخص رسالته وعرضها باختصار من خلال النظر إلى الورقة أمامه من دون أن تتاح له الفرصة بعرضها شفهياً؛ لأن الفكرة السائدة أن تلك الحركة قد تُعدُّ استعراضاً من قبل الطالب وتنمُّراً على حساب لجنة المناقشة، وبالتالي قد تؤثر على الدرجة الممنوحة له في نهاية المناقشة.

إن الاجواء السائدة في المناقشات تشير إلى أن على الطالب عدم الدفاع بقوة عن أفكاره وطروحاته الواردة في الرسالة أو الأطروحة؛ لأن ذلك قد يفهم منهُ تنمره على اللجنة، وأن وظيفة الطالب المناقش الإصغاء فقط من دون إبداء أي درجة من المعارضة، وأن دفاعه عن بحثه قد يؤدي إلى منحه درجة أقل أو تأجيل منح الدرجة لمدة معينة، وفي بعض الأحيان إذا كان هنالك خلاف شخصي بين عضو لجنة المناقشة والأستاذ المشرف فإن الطالب المناقش سيكون هو الضحية.

الخاتمة:

نحن كطلبة علوم سياسية في الجامعات العراقية حينما نكتب عن واقع مجتمع المعرفة في الجامعات العراقية ونشخص معوقاتها لا يعني أننا نبخس دورها في التنمية العلمية والمعرفية، فالجامعات العراقية وبكلياتها كالعلوم السياسية ساهمت في خلق طلبة يفكرون ويناقشون، وحينما نشير إلى بعض مواطن الخلل في الأداء لا لشيء سوى أننا نطمع للمزيد من الإبداع والرقي لجامعتنا وكليتنا على حد سواء، وأن تكون رقم واحد في العراق، وهذا هو الهدف الأساس من البحث.

المقترحات:

- ضرورة تطوير البنى الثقافية والفكرية للطالب من خلال الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية وتعزيز قيم التربية والمواطنة.
- التوسع في استخدام نظم التكنولوجيا وتطبيقاتها لغرض تسهيل الوصول إلى المعرفة.
- تطوير قدرة الطلبة على استخدام التكنولوجيا كأداة بحث ونظم اتصال معلوماتي.
- دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اعتماد اتقان لغة أجنبية كأحد شروط الالتحاق بالدراسات العليا ولاسيما فيما يتعلق بالعلوم السياسية.
- إيجاد خطوط اتصال مباشرة بين الجامعة والكلية والوزارات والمؤسسات العراقية ذات الصلة من أجل تسهيل مهمة الطالب في الحصول على المصادر من دون الاكتفاء بكتاب تسهيل المهمة.
- ضرورة إعادة النظر في سجلات أسماء الخريجين الإلكترونية وتصحيح الأخطاء الواردة فيها.

الحسابات التركية الخاطئة في شمال العراق

أحمد حسن علي*

٢٠١٦/١٠/٢٦

يبذل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كل جهوده لجعل عام ٢٠١٧ عام تغيير النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي تخوله صلاحيات مطلقة في حكم الدولة التركية التي يستطيع من خلال تلك الصلاحيات بناء دولة عثمانية جديدة، لكنه يواجه مشكلة في رفض نصف الشعب التركي من اليساريين والقوميين والأكراد في قبول النظام الرئاسي؛ لذا يسعى أردوغان إلى استخدام أدوات ووسائل قد تنجح في تمرير المشروع الرئاسي عبر إثارة النزعة القومية التركية في إلغاء معاهدات تركية قديمة لرسم الحدود الجنوبية من جديد، وهو ما يشكل حدثاً خطيراً مشابهاً لإلغاء صدام حسين معاهدة الجزائر بين العراق وإيران التي أدت إلى حرب طويلة.

إن أردوغان يؤمن بوجود مؤامرة غربية لتقسيم تركيا على غرار معاهدة سيفر وإنشاء دولة كردية على أراضٍ تركية؛ لذا يسعى جاهداً إلى مواجهة هاجس التقسيم وتفكك الدولة التركية بافتعال الأزمات في العراق وسوريا لإشغال الجيش التركي، وتوحيد الجبهه الداخلية. وبات من الواضح للمراقبين أن تركيا لن تترك موقعها في شمال العراق بل ستعمل على تعزيره عملاً بسياسة ''باقية وتمدد'' شأنها شأن قواتها المتواجدة في قبرص منذ العام ١٩٧٤.

معاهدات سيفر، ولوزان، وأنقرة:

بعد هزيمة جيوش الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وقع رئيس وزراء الدولة العثمانية بأمر من السلطان محمد وحيد الدين آخر سلاطين آل عثمان على معاهدة سيفر في شهر آب عام ١٩٢٠، وقد تنازلت الدولة العثمانية في المعاهدة عن جميع أراضيها لصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان باستثناء منطقة في وسط الأناضول، وكانت المعاهدة وثيقة استسلام أكثر من كونها وثيقة سلام؛ لأنها قامت بتصفية الإمبراطورية العثمانية وألغت –عملياً– سيادتها وكل نفوذها على وادي الرافدين لتصبح مستعمرات بريطانية، فيما تنازلت عن بلاد الشام لصالح الاستعمار الفرنسي، وتخلت أيضاً عن منطقة الحجاز لتكون مملكة مستقلة، في المقابل احتفظت الدولة العثمانية بوسط الأناضول إلى جوار أرمينيا كجمهورية مستقلة التي استقطعت مناطق شاسعة من شرق الأناضول، وتخلت الدولة العثمانية

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عن أراضٍ تضمُّ إزمير وضواحيها جنوب غرب تركيا لتكون تحت الإدارة اليونانية في انتظار استفتاء تحديد الانتماء إلى الدولة العثمانية أو اليونان، أو أن تكون دولة مستقلة، أما على مستوى أوروبا فقد تنازل السلطان وحيد الدين عن جميع المستعمرات العثمانية في أوروبا الشرقية وبعض جزر بحر إيجة القريبة جداً من الشواطئ التركية، ووضع عاصمته إسطنبول وأطرافها بما في ذلك مضيقا الدردنيل والبوسفور تحت الوصاية الدولية، أي: وصاية بريطانيا وفرنسا.

تضمنت معاهدة سيفر منح الأكراد منطقة حكم ذاتي على وفق المواد (٦٣، ٦٢، ٦٤) اللاتي نصصن على تولي هيئة من ثلاثة أعضاء تعينهم حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا يقومون بوضع خطة لمنح حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية من الأكراد التي تقع من شرق الفرات، والى جنوب الحدود الأرمينية، وإلى شمال الحدود بين تركيا وسورية وبلاد ما بين النهرين، وأن على الحكومة العثمانية قبول القرارات وتنفيذها التي تتخذها الهيئة، وفي حالة طلب السكان الأكراد من مجلس عصبة الأمم الاستقلال عن تركيا فإن على تركيا قبول قرار عصبة الأمم بمنح الاستقلال.

هذه المعاهدة المذلة لم يقبل بها قائد المقاومة التركية الجنرال مصطفى كمال الذي قاد حرب الاستقلال وتمكن من إخراج اليونانيين والإيطاليين أولاً ثم البريطانيين والفرنسيين؛ مما جعل الحلفاء يجلسون معه للتفاوض على معاهدة جديدة وقعت في تموز يوليو ١٩٢٣ وسميت بمعاهدة لوزان، في هذه المعاهدة اجتمع الموقعون على معاهدة سيفر بحضور ممثلين عن الاتحاد السوفيتي الذين لم يحضروا سيفر، ودخلوا في مفاوضات طويلة، اتفقوا فيها على حدود الدولة التركية الحالية مع سيادة كاملة على أراضيها، وتخلت تركيا بموجب هذه المعاهدة عن المطالبة بالأراضي العثمانية خارج الأناضول ولاسيما المناطق غير الناطقة بالتركية.

وفيما يخص شمال العراق، ترك الجيش التركي مواقعه هارباً إلى الأناضول ليدخل الجيش البريطاني ولاية الموصل في تشرين الثاني نوفمبر ١٩١٨ التي كانت تضم الموصل وكركوك وأربيل ودهوك والسليمانية، فطالبت الدولة العثمانية بولاية الموصل حتى بعد إلغاء معاهدة سيفر، والتوقيع على معاهدة لوزان ونشأ ما عرف في الثقافة التركية بمسألة الموصل.

بذلت عصبة الأمم التي أنشأت بعد الحرب العالمية الأولى مساعي لحل الخلاف التركي البريطاني، فاتخذت في كانون الأول عام ١٩٢٥ قراراً قضى بانضمام الموصل إلى الأراضي العراقية؛ مما جعل تركيا تدخل في مفاوضات ثنائية مع العراق وبريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية أنقرة بحضور ممثلين عن المملكة العراقية آنذاك في ٥ أيار عام ١٩٢٦، وجاء في أهم مضامين هذا الاتفاق على (تبعية ولاية الموصل للعراق وتنازل تركيا عن أي ادعاءات بشأنها)، و(ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي، واعتبارها غير قابلة للانتهاك)، و(حصول تركيا على نسبة ١٠٪ من عائدات النفط لمدة ٢٥ سنة). وأعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية في ١٥ آذارمارس ١٩٢٧)، الا ان تركيا تقول ان الدفع تواصل فقط خلال سنوات ١٩٣١-١٩٥٠، وتقول ايضا ان الاتفاقية منحت تركيا حق التدخل العسكري في الموصل وشمالي العراق لحماية الأقلية التركمانية إذا تعرضت لأي اعتداء، أو لحق بوحدة الأراضي العراقية أي تخريب.

من الناحية القانونية فإن تركيا بعد إبرامها اتفاقية أنقرة تكون قد اعترفت بالحدود الدولية الحالية بينها وبين العراق، إلا أن الأدبيات الثقافية والقومية التركية تتحدث عن ولاية الموصل بمحافظاتها الخمس وكأنها جزء مسلوب من تركيا، وهو ما قاله مؤسس الجمهورية التركية أتاتورك رداً على نواب من البرلمان التركي اعترضوا على الاتفاقية قائلا لهم: ''إن الموصل سترجع في الوقت المناسب''. ودأب رؤساء أتراك على المطالبة بحماية التركمان العراقيين مثل الرئيس التركي تورغوت أوزال (١٩٨٩-١٩٩٣) إلى حد المطالبة بإنشاء دولة خاصة بهم في شمال العراق، وأن لتركيا حق التدخل العسكري لمنع أي تهديد ضد الأمن القومي التركي، وقال أيضا: إنهم تركوا ولاية الموصل على وفق اتفاقية ١٩٢٦ لعراق موحد، فإذا

تقسم العراق فإن الاتفاقية تعدُّ ملغاة. وجاء بعده الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي طالب عام ١٩٩٥ بضرورة تعديل الحدود العراقية التركية لأسباب أمنية قائلاً: إن الموصل ما زالت تابعة لتركيا، وقال رئيس وزراء تركيا الأسبق بولنت أجاويد ورئيس حزب الشعب الجمهوري إن أتاتورك أوصاهم باستعادة الموصل، وخلال عهد حكومات حزب العدالة والتنمية قال الرئيس التركي السابق عبد الله غول –حينما كان وزيراً للخارجية في ٢٠٠٣–: إن تركيا ستأخذ حقها من النفط في الموصل ضمن إطار حقوقي. وبعد مراجعة آراء السياسيين الأتراك فإن الجميع كانوا متفقين على تبعية الموصل إلى تركيا.

تغيير عقيدة السياسة الخارجية التركية:

كانت عقيدة السياسة الخارجية العثمانية قائمة على مفهوم أن لتركيا الحق في الأراضي التي تقع في بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام، وأن للدولة التركية مسؤولية تجاه السكان المسلمين في تلك المناطق ولاسيما حلب والموصل، إلا أن أتاتورك اتبع سياسة خارجية مختلفة وهي عدم تحمل أي مسؤولية تجاه المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وقد انتقد الرئيس أردوغان بشكل مباشر ولأول مرة معاهدة لوزان التي وقعها أتاتورك مع الحلفاء التي يعدها الأتراك إحدى الانتصارات السياسية الكبرى لأتاتورك في إلغاء معاهدة سيفر وتوحيد تركيا في حدودها الحالية.، يرى أردوغان أن أتاتورك تخلى عن مناطق كثيرة؛ لأن استراتيجيته القومية كانت أساس بناء الدولة التركية الحديثة؛ وبذلك تخلى عن حلب والموصل للحلفاء، فقال: ''ان البعض يرى في معاهدة لوزان انتصاراً.. أين الانتصار؟''.

لكن المعارضة التركية الموالية لنهج أتاتورك ردت قائلة: إن معاهدة سيفر التي استسلمت فيها الدولة العثمانية في ١٩٢٠ قسمت الأناضول على دول، وإن السكان غير الناطقين باللغة التركية خارج تركيا الحالية ثاروا ضد الدولة العثمانية مطالبين بالاستقلال، فما كان من أتاتورك إلا أن يوقع على معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بعد حرب الاستقلال، ويثبت الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية وريثة الإمبراطورية العثمانية ضمن حدودها الحالية، ويقضي على فكرة قيام الدولة الكردية.

اتهمت المعارضة التركية أردوغان بتجاهل استسلام السلطان وحيد الدين للحلفاء، وأنه هو سبب إذلال تركيا، وأنه لولا معاهدة لوزان وقيادة أتاتورك لحرب الاستقلال لكانت تركيا الآن عدة دول في الأناضول؛ لذا نجد أن أردوغان يسعى من إثارة الجدل في الموصل وحلب إلى تغيير عقيدة السياسة الخارجية التركية وإعادة الهوية العثمانية إليها بعد استخدامه لمصطلح ''حرب الاستقلال الثانية'' باعادة مناطق جديدة إلى تركيا كانت في السابق من الدولة العثمانية.

ولأول مرة منذ ٢٠٠٣ حصل أردوغان على شبه إجماع داخلي في قضية الموصل التي تحولت إلى قصة قومية، حتى حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية المعارضتين اعتبرتا أن الموصل أرضاً تركية

اغتصبت في عام ١٩٢٦، وحان الوقت لاستعادتها، وأن من حق تركيا أن تحمي أمنها القومي، وأن الحل لمسألة معسكر بعشيقة هو أن تمنح الحكومة العراقية إذناً لتركيا بالبقاء (للأبد)، والمشاركة في معركة الموصل، وأن إصرار تركيا على المشاركة في المعركة نابع من تصميمها على ألّا يكون للأكراد أي نفوذ أو تواجد في محافظة نينوى، مما سيمنعهم من تكوين ممر بين العراق وسوريا لتوفير دعم لأكراد سوريا. وهنا وسط هذه الأجواء القومية التركية المطالبة بعودة الموصل، تحدثت وسائل أعلام تركية عن حديث لزعيم الحركة القومية بأنه سيحضر مع نوابه إلى جلسة تعديل الدستور لحسم أمر تغيير النظام من نيابي إلى رئاسي أو تحويله إلى استفتاء شعبي.

من جانب آخر، تحدثت وسائل الإعلام التركية المعارضة عن السيد أردوغان وانتقدت ضعفه أمام روسيا التي ذهب إليها ضعيفاً ليلتقي الرئيس الروسي بعد كل التهديدات التي أطلقها ضد الروس، فيما انطلق اتباعه يذكرون الشعب التركي بالتأريخ الدموي بين الروس والعثمانيين، وبعد كل ذلك التجييش الإعلامي ضد الروس توجه أردوغان ليتصالح معهم تاركاً مدينة حلب للجيش السوري والطيران الروسي يضيقون الحصار على الأحياء الشرقية لتخسر تركيا نفوذها بعد خمس سنوات من دعم المسلحين المعارضين.

وللتغطية على الفشل في حلب أمام القوة الروسية توجه السيد أردوغان نحو الموصل، وأطلق تصريحات متدنية بحق رئيس الوزراء العراقي، وفتح الصفحات القديمة من اتفاقيات تركيا بعد الحرب العالمية الأولى متهماً أتاتورك بالتخاذل، وقال: إن هناك تغييراً جذرياً في مفهوم الأمن القومي التركي.

إن الإعلام الموالي للرئيس أردوغان يقود هذه الأيام عملية تحشيد لمبدأ جديد مفاده أن تركيا لن تكتفي بمواجهة الإرهاب والتهديدات داخل أراضيها بل ستضربه في مصادره في الخارج أينما كان، وتعطي وسائل الإعلام الموالية عملية جرابلس السورية مثالاً على هذا التغيير واحتمال التقدم لاحتلال أراض سورية أخرى، والمشاركة في تحرير الموصل وقتال حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وفي ظل استمرار تذرع تركيا بالتهديدات الخارجية، فإن القوات التركية ستبقى لفترة طويلة وربما دائمة في شمال العراق بعد القضاء على تنظيم داعش أو زوال خطر حزب العمال؛ لأن هاجس تقسيم تركيا وإنشاء دولة كردية صار الشغل الشاغل للقادة الأتراك.

هل يمكن تكرار تجربة احتلال شمال قبرص في شمال العراق؟

في عام ١٩٧٤ قاد مجموعة من الضباط القبارصة اليونانيين انقلاباً عسكرياً ناجحاً ضد الحكومة التوافقية بين الأغلبية المسيحية اليونانية والأقلية المسلمة التركية، واتبرت الحكومة التركية آنذاك أن هذا الانقلاب ألغى الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الدول الأوروبية بشأن قبرص التي ضمنت وجود حكومة

توافقية ترعى مصالح الأقلية التركية، فضلاً عن مصالح تركيا؛ لذا قامت باجتياح شمال قبرص ولم تستطع القوات القبرصية الصغيرة مواجهة الجيش التركي الذي سيطر على مساحات واسعة من الجزيرة، وتلا ذلك فرار عشرات آلاف القبارصة اليونانيين صوب الجنوب، وأيضاً فرَّ الآلاف من القبارصة الأتراك من المناطق الجنوبية باتجاه الشمال مسببة معاناة إنسانية كبيرة، وبعد تدخل الأمم المتحدة والوسطاء الدوليين تم التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين والدخول في مباحاثات لتسوية الأزمة، لكن تركيا لم ترغب في مغادرة قبرص وأعلنت عبر وكلائها القبارصة الأتراك أن المناطق الشمالية منطقة حكم ذاتي وأطلقوا عليها اسم ''الولايات القبرصية التركية الفدرالية''، وفي عام ١٩٨٣ أعلن القبارصة الأتراك تلك المناطق جمهورية مستقلة تحت مسمى ''جمهورية شمالي قبرص التركية'' التي لم تعترف بها أي دولة في العالم باستثناء تركيا.

تتحدث عدد من الأصوات في القيادة التركية لوسائل الإعلام عن إمكانية اعادة التجربة التركية في شمال العراق فيما إذا تعرضت الأقلية التركمانية للإبادة كما حصل مع الأقلية التركية في قبرص، وأن الجيش التركي سيتحرك باتجاه قضاء تلعفر أو مدينة الموصل لنصرة التركمان وإنقاذ أرواحهم، إلا أنه في حقيقة الأمر أن تركيا تخلت عن التركمان الهاربين من داعش في صحراء العراق، إذ نقلت صحف المعارضة التركية في آب ٢٠١٤ أنه حينما احتل تنظيم داعش الموصل وتلعفر لم تتخذ الحكومة التركية أي موقف للدفاع عن التركمان العراقيين، بل تخلت عنهم وتركتهم نهباً لهجمات تنظيم داعش في شمال العراق، وقالت صحف المعارضة إن الأرقام كانت تشير إلى وجود أكثر من ٥٠٠ ألف تركماني يصارعون من أجل الحياة في الصحراء بعد أن شردوا في الطرقات والمخيمات هرباً من إرهاب داعش، ومات كثيرٌ من الأطفال والمسنين من شدة الحر، حيث بلغت درجات الحرارة قرابة الـ٥٠ درجة مئوية، وقال التركمان إنهم دفنوا موتاهم في الصحراء وعلى جوانب الطرق، فيما اتجه آخرون من التركمان الهاربين إلى الحدود للعبور إلى تركيا، إلا أن السلطات التركية لم تسمح لهم بالمرور لأنهم لا يملكون جوازات السفر، واتهمت صحف المعارضة التركية السلطات بالتعامل الطائفي مع التركمان العراقيين متناسية دعواتها عبر قرن من الزمن وهي تصف التركمان العراقيين بالأشقاء وأبناء النسل الواحد، ومن المثير للسخرية أنها عادت هذه الأيام من جديد لتتحدث عن حماية ''الأشقاء'' من الأقلية التركمانية.

لا يمكن بأي حال من الأحوال مماثلة احتلال الجيش التركي لشمال قبرص مع فرضية احتلال الموصل أو تلعفر لعدة أسباب، أولها: أن الحكومة العراقية حكومة جاءت عبر عملية ديمقراطية وتحظى بدعم دولي كبير وتأييد شعبي داخلي واسع في قتال تنظيم داعش أو مواجهة الجيش التركي، وأن التركمان العراقيين يتواجدون ضمن القوات العراقية وبقية مؤسسات الدولة، وهو ما يختلف عن حكومة انقلاب عسكري في قبرص كانت تضطهد الأقلية التركية، ثانيا: أن الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٢٦ بشأن ترسيم الحدود لم تعترض عليها أي حكومة تركية منذ تأريخ توقيعها، وإلغاؤها يعني إعلان حرب

غير معروفة النتائج، ثالثا: لا يمكن المماثلة بين القوات القبرصية والقوات المسلحة العراقية، والجدير بالذكر أن عدد سكان قبرص سنة ١٩٧٤ بكل طوائفه لم يتجاوز ٦٤٠ ألف نسمة وتعداد الجيش القبرصي كان يبلغ بضع آلاف.

خلاصة القول:

كانت تركيا في عام ١٩٢٥ تتوقع أن الاستفتاء الذي ستجريه عصبة الأمم على ولاية الموصل سيكون لصالحها اعتماداً على حسابات وأرقام خاطئة، فالقيادة التركية آنذاك كانت تمتلك سجلات غير دقيقة عن سكان شمال العراق، وتصورت أن الولاءات للدولة التركية ستتغلب على الولاء للدولة العراقية الحديثة التي كانت تحت الاحتلال البريطاني، ولكنها فوجئت بنتائج الاستفتاء، واليوم ترتكب القيادة التركية الحالية الأخطاء نفسها ظنّاً منها أن التأجيج الطائفي سيجعل سكان الموصل يلجأون إليها، على الرغم من الاتهامات الموجه ضد تركيا بدعم تنظيم داعش وشراء نفطها وتجاهلها طوال أكثر من سنتين لمعاناة أهل الموصل.

يتحدث القادة الأتراك مع الولايات المتحدة وأوروبا عن نجاحهم في بلدة جرابلس السورية العربية في أنهم حولوا ولاء سكان جرابلس من تنظيم داعش إلى الدولة التركية، وهو ما سيفعلونه في الموصل بتحويل ولاء السكان، وهو أمر يحوي على مغالطات كبيرة، بالنظر إلى كيفية استقبال الأهالي في أرياف الموصل للجيش العراقي وترحيبهم به يرى المراقب بوضوح أن السكان هناك يثقون بالدولة العراقية، ومن اللافت للانتباه أن تنظيم داعش في بلدة جرابلس السورية ترك مواقعه حين دخول القوات التركية وسلم البلدة من دون قتال!

حين النظر إلى الأقلية العربية في جنوب تركيا يجد المتابع أن القبائل العربية هناك فقدت هويتها وذابت في الهوية التركية، فالعربي الذي يفتخر بقبيلته ونسبه ولغته وعاداته وتقاليده، فقد كثيراً من تلك الأمور في تركيا وصار يتكلم العربية بنحوٍ غريب، واندمج في تقاليد تركية شبه العلمانية المرفوضة تماماً في العرف القبائلي العربي العراقي، فمثلاً بعد حظر النظام العلماني التركي ارتداء العقال العربي لقرن من الزمن أصبح الزي العربي القبلي مثيراً للسخرية في تركيا، لذا فإن قبول العشائر العربية في الموصل الانضمام إلى الدولة التركية يعني فقدانهم للهوية العربية.

بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تموز يوليو ٢٠١٦ واعتقال السلطات التركية لعشرات الآلاف، بات جلياً أن أردوغان يسير قدماً نحو أسلمة الدولة التركية، ولكن عليه أولاً تغيير النظام البرلماني إلى رئاسي، وإذا ما نجح في إجراء استفتاء شعبي فإنه سيحصل على الأصوات الكافية على الرغم من رفض ما يقارب نصف السكان من اليساريين والعلويين والأكراد، وهو ما سيقود إلى أزمات داخلية كبيرة؛ لأن

أردوغان يريد استبدال الهويات العقائدية والثقافية للرافضين بهوية إسلامية، وقد يجد الحل في افتعال أزمات خارجية مع دول الجوار بطرح قضايا ''تعبويه وطنية'' كقضية الموصل، ولعل المطالبة بكركوك ستكون القضية التالية.

من الحسابات التركية الخاطئة أن غزو شمال العراق سيكون كغزو شمال قبرص، فقوات المقاومة الشعبية العراقية دخلت في مواجهات دامية مع ١٦٠ ألف عسكري أمريكي، وقامت مع الجيش العراقي بإلحاق هزائم كبرى بقوات تنظيم داعش، ولعل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي كان دقيقاً جدا حينما قال: إن دخول القوات التركية إلى الموصل لن تكون نزهة''، وشمال العراق ليس شمال قبرص، وفي الوقت الذي ما زالت فيه العلاقة بين الجيش التركي أردوغان تتجه نحو المجهول فإن هزيمة الجيش التركي في العراق ستكون له عواقب وخيمة على الداخل التركي وعلى مستقبل الرئيس أردوغان نفسه.

أوراق بحثية

إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق

قسم الأبحاث

٢٠١٦/١٠/١١

منذ بدء صيف عام ٢٠١٦ حقَّق العراق انتصارات تدريجية في حربه ضد تنظيم (داعش)، إذ تم تحرير مراكز المدن الكبرى مثل الرمادي والفلوجة، وقامت قوات الأمن العراقية بتطويق مدينة الموصل ببطء، وتعد مدينة الموصل عاصمة التنظيم وآخر مدينة تقع تحت سيطرتهم في العراق، ومن المتوقع أن المدينة ستتحرر قبل نهاية عام ٢٠١٦، وستعلن نهاية احتلالها الذي استمر لمدة عامين ونهاية طموحات التنظيم داخل الأراضي العراقية، ومع ذلك حتى وإن تم التخلص من التحدي العسكري، فإن العراق لا يزال يواجه تحديات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. تسببت الحرب بتشريد الآلاف من العراقيين ودمرت البنى التحتية؛ ولذلك يحتاج العراق إلى إعادة الإعمار والتنمية بشكل عاجل من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية، وإعادة تقديم الخدمات للشعب، وعلاج أولئك الذين تعرضوا للصدمة ومنع حدوث حالة عدم الاستقرار مرة أخرى، ولكن سيكون صعباً على العراق أن يتحمل تدابير كل ما سبق مع وجود معاناة من آثار الحرب وانخفاض أسعار النفط؛ ولذلك فإن العراق سيحتاج إلى الحصول على الدعم لإعادة الإعمار والتنمية.

يقدم هذا التقرير تحليلاً حول ما إذا كانت الحكومة العراقية قادرة على الاستفادة من هذا الدعم من خلال آليات عمل الأمم المتحدة (UN)، وفيما إذا كانت هناك دولة قد نجحت في الضغط على الأمم المتحدة لكسب دعمها فيما يتعلق بالأمور الإنسانية والتنموية، ويبحث التقرير أيضاً في القرارات التي شُكِّلَت على أساس الاعتبارات الإنسانية أو التنموية التي تم التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وتحليل الطريقة التي تم بها التصويت حول تلك القرارات، وفيما إذا أدّت إلى أي تغييرات من شأنها أن توفر خطوطاً توجيهية حول قدرة العراق في إنشاء قرارات مماثلة، ويبرز التقرير عديداً من الأحداث السابقة التي قامت بها الدول الأعضاء (أو مجموعات صغيرة) باقتراح القرار الذي تم التصويت عليه الذي أسفر عن تغيير مؤسسي، وتوصل هذا البحث إلى أنه في كثير من الأحيان كانت القضايا غير القانونية مؤطرة ضمن المخاوف الأمنية لزيادة نسبة الحصول على الدعم، وهذا يدل على تركيز الأمم المتحدة المتزايد على العلاقة بين التنمية والأمن، ويشير التقرير أيضاً إلى أن القرار المزمع حول

إعادة الإعمار والتنمية في العراق يمكن أن يصاغ بطريقة مماثلة، وتقدم الجمعية العامة للأمم المتحدة أفضل السبل لاتباع مثل هذا القرار.

لمحة عامة عن الأمم المتحدة:

إن آليات الأمم المتحدة وهيكليتها تسمح للدول الأعضاء بتقديم اقتراحات حول قرار جديد، وبالتالي سن سياسة جديدة ويتم ذلك عبر طرق عدة، وهناك جهازان رئيسان في المنظمة مختصان باتخاذ القرار وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، وكلاهما لديهما مزايا وعيوب فيما يخصُّ عملية وضع القرار الذي يسعى لكسب التأييد لإعادة إعمار وتنمية العراق، أثناء الحرب الباردة، كانت آلية صنع القرار في مجلس الأمن الدولي قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب حق الفيتو الذي يمتلكه الأعضاء المعارضون للقرار المقترح، وعلى هذا الأساس كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة المصدر الرئيس لعملية صنع القرار. وقد تغيّر ذلك بنحوٍ ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، وكان تراجع روسيا من التدخل في السياسة الدولية –ولو بنحوٍ مؤقت– ورغبة الصين في أن ينظر إليها كشريك متعاون ومسؤول سبباً في تقليل فرصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن في معارضة القرارات التي يتم تمريرها، مما يجعلها أكثر نشاطاً في المعاملات الخاصة بالأمم المتحدة، وفي الواقع فإن كلاًّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد وسعا من نطاق عملها منذ نهاية الحرب الباردة، إلى مناقشة ووضع قرارات جديدة تهتم بالقضايا الإنسانية والبيئية أو التنموية؛ لهذا السبب فإن جميع القرارات المدرجة في أدناه –التي من الممكن أن تكون بمنزلة حلٍّ جديد للعراق لمساعدته في اقتراح قرار خاص به قد تمت صياغتها والتصويت عليها منذ نهاية الحرب الباردة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

إن الجمعية العامة هي واحدة من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة، وهي الهيئة الوحيدة التي يمتلك فيها جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة تمثيلاً متساوياً، ويقع ضمن صلاحياتها الإشراف على ميزانية الأمم المتحدة، وتعيين أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، وتلقي التقارير من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وتقديم توصيات على شكل "قرارات الجمعية العامة".

من الممكن أن يتم سن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل أي دولة (أو مجموعة من الدول) تقوم باقتراحها، ويتم التصويت عليها على أساس صوت واحد لكل عضو، أما بالنسبة للقضايا المهمة (مثل المخاوف المتعلقة بالميزانية، أو الانتخابات، أو قبول الأعضاء أو إيقافهم أو طردهم، أو التوصيات بشأن السلام والأمن) فهي تتطلب موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، أما بالنسبة للقضايا الأخرى فإن موافقة الأغلبية يعدُّ كافياً.

إن القرارات التي توافق عليها الأمم المتحدة هي غير ملزمة وعادة ما تكون غير قابلة للتنفيذ كمسألة قانونية أو عملية؛ لأن الجمعية العامة تفتقر إلى الصلاحيات التنفيذية فيما يتعلق بمعظم المسائل، في ظلِّ غياب الصلاحيات التنفيذية، فإن قرارات الجمعية العامة تقوم على رفع مستوى الوعي حول قضية معينة، وتشجيع توافق الآراء، وتحديد حجم الدعم وتوليد الضغط حول قضايا معينة؛ ولذلك فإن هذه القرارات تحمل وزناً سياسياً كبيراً على الرغم من كونها غير ملزمة قانونياً، فضلاً عن ذلك –وعلى الرغم من أن القرار نفسه غير ملزم قانونياً– فإن الحصول على الدعم الكافي للتوصُّل إلى حلٍّ معيّن يمكن أن يؤدي إلى تشكيل سياسات ومؤسسات دولية ملزمة قانونياً، وأخيراً، بإمكان الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة القضية إلى مجلس الأمن التي من الممكن أن يتم بعد ذلك وضع قرار ملزم، وكل هذه الأمور تجعل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أداة قوية جداً ومرنة فيما لو استخدمت لدعم هدف سياسي واقعي، وتمنح الجمعية العامة فرصة للضغط على المجتمع الدولي من قبل الدول النامية، ويمكن أن يتم عدُّها خياراً ديمقراطياً مقارنة مع مجلس الأمن الدولي.

تم تحديد ثلاثة قرارات صادرة من الجمعية العامة تُعَدُّ ذات أهمية خاصة لأغراض تخدم هذا التقرير: وهي قرارات ١٦٨/٦٣، و٥٦/٥٥، و٢٦٢/٦٨، وجميع هذه السياسات على قدر من الأهمية؛ وذلك بسبب قدرتها على تحقيق (أو الشروع في إجراء) تغييرات في السياسة على الرغم من الطابع غير الملزم قانونياً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإن اثنين من تلك القرارات كانت تدور حول القضايا الإنسانية، بينما تناول القرار الأخير القضايا الأمنية، ويُعدُّ القرار الأخير مهمًّا لتمكُّنِهِ من نقضِ حق الفيتو في مجلس الأمن.

دعا قرار الجمعية العامة المرقم ١٦٨/٦٣[١] –والمعروف أيضا باسم قرار «وقف العمل بعقوبة الإعدام» الذي اقترحته إيطاليا وقام بتقديمه الاتحاد الأوروبي– إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، ودعا القرار الدول التي تطبق عقوبة الإعدام على تحديد جدول زمني لإلغائه، والحدّ من عدد الجرائم التي تكون عقوبتها الإعدام، ودعت الدول التي ألغت عقوبة الإعدام إلى عدم إعادته إلى نظام العقوبات[٢]، وعلى الرغم من قيام القوى الكبرى بالتصويت ضد سنِّ هذا القرار مثل الولايات المتحدة والصين والسعودية وإيران والهند، إلّا أن القرار تم تمريره، وعلى الرغم من سمة القرار غير الملزمة، إلَّا أنَّ القرار أدّى إلى حدوث توافق سياسي كبير بين الدول التي تسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، في عام ٢٠١٠ تم

١. تم تأكيد هذا القرار مرتين؛ بداية كقرار رقم ١٤٩/٦٢ في كانون الأول عام ٢٠٠٧ في اللجنة الثالثة قبل أن يتم تمريره في الجمعية العامة كقرار رقم ١٦٨/٦٣ في كانون الأول عام ٢٠٠٨

٢. ''تعتمد الجمعية العامة نص لاندمارك الذي يدعو إلى وقف عقوبة الإعدام''، الأمم المتحدة ، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٧ http://www.un.org/press/en/2007/ga10678.doc.htm , [تم زيارة الموقع في ٢ آب ٢٠١٦].

تشكيل اللجنة الدولية لمعارضة عقوبة الإعدام ودعت إلى إنشاء حملة عالمية لوقفه[٣]، وتقوم اللجنة بتدقيق القوانين الوطنية والدولية حول تلك العقوبة، وتقوم بالضغط على الحكومات لتغيير القوانين، وفي الوقت نفسه رفع مستوى الوعي حول القضايا الفردية التي تطبق فيها عقوبة الإعدام، وتكمن أهمية هذا القرار بالنسبة للعراق بأنه يبيّن كيف أن قراراً مقترحاً من قبل أحد الأعضاء بشأن قضية إنسانية غير ملحة ولا تحظى بأولوية في السياسة العالمية يتم التصويت عليه ويمرر على الرغم من وجود قوى عالمية تعارض هذا القرار، ويؤسس إلى اتجاه سياسي جديد، ويحدد سلوك مقبول للدولة، فضلاً عن إقرار إلغاء عقوبة الإعدام وتسليط الضوء على بشاعة هذه العقوبة.

بينما قرار الجمعية العامة ذو الرقم ٥٦/٥٥ هو مثال مشابه ولكنه أكثر نجاحاً من ناحية تغيير الاتجاه السياسي، الذي أدّى إلى تطبيق نظام تدعمه الأنظمة الدولية، وهذا القرار -٥٦/٥٥- المعروف أيضاً باسم ''نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات'' التي تهدف الى الحدِّ من بيع وتجارة الماس المتنازع عليه «الماس الدماء» التي تم استخراجها في ظل ظروف غير إنسانية، التي من الممكن أن تغذي المنظمات الإرهابية، وكثيراً ما يتم استخدامها للالتفاف على العقوبات.

تم التصديق على القرار الذي صاغه الدبلوماسي الكندي روبرت فاولر، في كانون الأول عام ٢٠٠٠ الذي دعم فكرة إنشاء مخطط دولي لإصدار شهادات الماس الخام، ومكّن النظام منظمة التجارة العالمية والمجلس العالمي للماس على إنشاء ضمانات للماس للتأكد من أنها لم تنشأ من منطقة الصراع والتحقيق في الادعاءات المتعلقة ببيع الماس المستخرج من مناطق الصراع، وقد طُلب من المشترين والتجار ضمن الدول المؤيدة للنظام بالتعامل مع الماس المعتمد، وفيما إذا تم انتهاك هذا الشرط فسيتم طرده من سوق الماس[٤]، وبالتالي فإن المخطط يُعدُّ مثالاً مهماً لما يمكن تحقيقه من خلال قرار الجمعية العامة. على الرغم من أن القرار كان غير ملزم قانونياً، إلَّا أنّه دفع الدول والمنظمات الدولية على إنشاء سلسلة من السياسات التي أصبحت ملزمة للموقعين عليها؛ وبالتالي تحديد سلوك مقبول للدول تماماً كما فعل قرار وقف العمل بعقوبة الإعدام.

إن الأسلوب الذي اتبع في تمرير هذا القرار الذي أدَّى إلى إنشاء سلسلة من السياسات لا يُعدُّ مهمّاً فقط، بل هو ذو أهمية خاصة بالنسبة للوضع في العراق، إذ تم إيجاد صلة بين القضايا الإنسانية

3. “The Death Penalty in the OSCE Area: Background Paper 2011” Organisation for Security and Co-operation in Europe, 28-September-2011, <http://www.osce.org/odihr/82896>, [Accessed 02-August-2016]

4. “About the Kimberley Process”, Kimberley Process, <https://www.kimberleyprocess.com/en/about>, [Accessed 03-August-2016]

والاقتصادية مع قضايا الأمن، وتوجد هناك صلات مماثلة بين التنمية والأمن -كما سيتم توضيحه في أدناه- التي من الممكن أن يلجأ إليها الوفد العراقي بطريقة مشابهة للحصول على الدعم الكافي لسن قرار ما.

ومن الناحية الأخرى، فإن قرار الجمعية العامة ذا الرقم ٢٦٢/٦٨ -الذي يطلق عليه اسم قرار السلامة الإقليمية لأوكرانيا- يوضح كيف يمكن لقرار الجمعية العامة أن يفرض ضغطاً على القوى الكبرى، وتم اقتراح القرار من قبل كندا، وكوستاريكا، وألمانيا، وليتوانيا، وبولندا، وأوكرانيا ردّاً على أزمة القرم، وفي العادة فإن مثل هذه القضية تقع تحت سلطة مجلس الأمن الدولي، ومع ذلك استخدمت روسيا حق الفيتو لمنع أي قرار يدين أفعالها في شبه جزيرة القرم، إلّا أن القرار قد تم تمريره في الجمعية العامة[٥].

إنَّ تمرير القرار أدّى إلى زيادة الضغط السياسي على روسيا، فضلاً عن تعزيز نظام العقوبات الذي تم تطبيقه بالفعل من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهم؛ فقد أظهر هذا القرار أنه مع وجود معارضة كافية —التي تتجلى من خلال وجود عدد رمزي من الدول التي صوتت ضد تصرفات روسيا- فإن قرار الجمعية العامة يمكن أن يكون فعالاً على الرغم من أنه غير ملزم قانونياً -وسيتم توضيحه لاحقاً-، فإن تمرير قرار عراقي يخص الإعمار والتنمية من خلال الجمعية العامة له احتمالية أكبر من أن يتم تمريره من خلال مجلس الأمن الدولي، ومن المهم أن نقر بالقوى المحركة التي تؤثر على جهازي الأمم المتحدة، وكيفية تفوق الجمعية العامّة على مجلس الأمن الدولي.

لم تكن هناك قرارات سابقة لقرار الجمعية العامة فيما يخص طلب المساعدة حول إعادة الإعمار والتنمية، ولكن القرارات التي تم ذكرها سابقاً تشير إلى وجود سابقة فيما يتعلق بقرارات تصديق القضايا الإنسانية، وفضلاً عن ذلك، حينما التقت الاهتمامات الإنسانية والأمنية (كما كان الحال في القرار ٥٦/٥٥)، فقد تبيّن أن الجمعية العامة لديها الإرادة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ووضع سياسات في السعي لتحقيق أهداف القرار، ولاسيما في حال دعمتها المنظمات الدولية. وأخيراً فإن حقيقة تمرير قرارات ١٦٨/٦٣ و٢٦٢/٦٨ على الرغم من وجود معارضة من عضو واحد أو أكثر في مجلس الأمن يدل على أن قرارات الجمعية العامة لديها القدرة على إحداث تغيير سياسي مفيد من دون الوقوع فريسةً تحت أيدي القوة العظمى المنافسة.

٥.دعم قرار السلامة الإقليمية لأوكرانيا، أعلنت جمعية الأمم المتحدة "أن الاستفتاء حول شبه جزيرة القرم باطل"، المركز الإخباري للأمم المتحدة،٢٧ آذار،٢٠١٤.
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=47443&Cr=ukraine&Cr1=#.V6HbXdIrIdV> , [Accessed 03-August-201

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

مجلس الأمن الدولي هو جهاز رئيس آخر للأمم المتحدة مكلف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، والموافقة على أي تغييرات في ميثاقها، يتكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من القوى العظمى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية؛ (الاتحاد السوفياتي –ممثلة الآن من قبل روسيا–، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وجمهورية الصين –يمثلها حالياً جمهورية الصين الشعبية–، والولايات المتحدة) الذين يمثلون الأعضاء الخمسة الدائميين في المجلس، وبإمكان الدول دائمة العضوية استعمال حق الفيتو لأي قرار يطرحه مجلس الأمن الدولي، ويضم مجلس الأمن أيضاً عشرة أعضاء غير دائميين يتم انتخابهم على أساس إقليمي لمدة عامين، وتكون رئاسة المجلس على أساس دوري – شهري بين أعضائها.

تُعدُّ القرارات الصادرة من مجلس الأمن ملزمةً قانونياً، وحين اقتضاء الأمر، يمكن تنفيذها من خلال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من التدابير. ويرجع ذلك إلى حقّ الفيتو الممنوحة للأعضاء الدائميين. والإجراءات الوحيدة التي من الممكن أن يتم اتخاذها هي تلك التي يوافق عليها جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي، ونتيجة لذلك فقد وصل مجلس الأمن الدولي إلى طريق مسدود في كثير من الأحيان وكان غير قادر على تمرير أي قرار خلال فترة الحرب الباردة، كانت نهاية الحرب الباردة (ولو بنحوٍ مؤقت) وتراجع روسيا والصين سبباً في إنهاء جمود المجلس؛ مما سمح لمجلس الأمن الدولي تمرير قرارات استباقية على نحو متزايد، بدءاً من بعثة الأمم المتحدة إلى الكويت خلال حرب الخليج.

قام بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بتأييد النشاط الاستباقي لمجلس الأمن الدولي، وأعرب عن اعتقاده بأن مجلس الأمن الدولي كان من المحتمل أن يستجيب للأزمات في جميع أنحاء العالم الناتجة عن التوترات العرقية، وندرة الموارد والتطرُّف، وأن السلطة يجب أن يتم توسيعها لمنع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان[٦]، كانت وجهات نظره حول توسيع سلطة مجلس الأمن الدولي السبب الذي أدَّى إلى إصدار سياسات جديدة ذات صلة مباشرة بالأمن (مثل مسؤولية الحماية ومفهوم التدخل الإنساني)، ولكنها أدّت كذلك إلى التطرق إلى عدد من القضايا التي لا تُعدُّ ضمن المخاطر الأمنية.

ونتيجة ''لعملية فرض الأمن'' الجارية –التي تعد عملية تحويل القضايا إلى مسائل ''أمنية'' تمثل نسخة متطرفة من عملية التسييس التي تتيح استخدام وسائل غير عادية باسم الأمن[٧]– فإن مجلس الأمن الدولي قد صادق على العديد من القرارات التي لا تقع ضمن صلاحيتها.

٦.بطرس غالي، «برنامج السلم»، الأمم المتحدة، ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢.

[تم زيارة الموقع في 4 آب 2016] <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/47/277>,

7.Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1998, p. 25.

تم اقتراح قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٣٠٨ من قبل الولايات المتحدة الذي اعتمد في ١٧ تموز عام ٢٠٠٠، ويعد المرة الأولى التي تناول فيها قرار مجلس الأمن الدولي قضية صحية. كان القرار يتحدث عن وباء فيروس نقص المناعة (الإيدز) الذي كان له تأثير كبير على المجتمع وتفاقَمَ بسبب العنف، الذي سيؤدي إلى حالة انعدام الاستقرار إن لم تتم معالجته، وأكد القرار على أهمية وجود استجابة دولية منسقة. كان لقرار مجلس الأمن الدولي أثر كبير في إدارة هذه الأزمة[٨].

في كانون الأول عام ٢٠٠٥ تم اعتماد قرار جديد صدر عن مجلس الأمن في وقت لاحق ذي العدد ١٦٤٥، يشير هذا القرار إلى أن حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن يعزز كل منهما الآخر، ومترابطين مع بعضهم بعضاً، هناك حاجة إلى اتباع نهج منسق ومتسق ومتكامل لإحداث السلام بعد انتهاء الصراعات، ويؤكد النص أن المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية هو تحديد الأولويات والاستراتيجيات في مرحلة ما بعد الصراع، بينما يكون دور جميع الدول، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية مهمّاً في إحداث السلام، أدّى القرار أيضاً إلى إنشاء المنظمة الحكومية الدولية، ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام التي تهدف إلى جمع الأطراف المعنية لتقديم المشورة واقتراح استراتيجيات لإحداث السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراع، والتركيز على استعادة مؤسسات الدولة وتقديم التوصيات لتحسين عملية التنسيق داخل الأمم المتحدة وخارجها[٩].

من خلال التصديق على هذه القرارات، فقد أظهر مجلس الأمن الدولي أنه يؤيد رؤية بطرس غالي للأمم المتحدة في أن "الأمن" لم يعد يقع ضمن مجال الأمن العسكري فقط، ولكنه يغطي مجموعة واسعة من العلاقات المعقدة التي تشتمل على الصحة العامة، وسيادة القانون والاقتصاد والتنمية، وقد تم تبني هذه الفكرة من قبل عدد من المنظمات الأخرى، وأهمها جيش الولايات المتحدة، وتطبيق فرضية العلاقة بين التنمية والأمن محل عقيدة مكافحة التمرد. إن تعميم مبدأ العلاقة بين التنمية والأمن يعني أن القرار العراقي للتعمير والتنمية –الذي يتوافق مع هذه الفكرة– من المرجح أن يجد آذاناً صاغية في مجلس الأمن الدولي وبالتالي فهي ذات أهمية كبيرة.

---

٨. "مجلس الأمن، يعتمد قرار فريد من نوعه ١٣٠٨ (٢٠٠٠) حول فيروس نقص المناعة / الإيدز، ويدعو إلى أن يتم تدقيقه قبل النشر، واستشارة أفراد حفظ السلام" ، الأمم المتحدة ، ١٧ تموز ٢٠٠٠ ،
http://www.un.org/press/en/2000/20000717.sc6890.doc.html ,
[تم زيارة الموقع في 4 آب 2016]

٩. قام مجلس الأمن بالتعاون مع الجمعية العامة بتأسيس لجنة بناء السلام لتقديم المشورة بشأن حالات ما بعد الصراع، الأمم المتحدة، ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٥.
<http://www.un.org/press/en/2005/sc8593.doc.htm>, [Accessed 04-August-2016]

الاستخدام الاستراتيجي لقنوات الأمم المتحدة: الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي؟

حتى الآن فقد تبيّن أن هناك أسبقيةً في الأمم المتحدة حول قبول قرارات مقترحة من دولة واحدة التي تستند إلى اعتبارات إنسانية أو تنموية، وفضلاً عن ذلك، فقد أظهرت الهيئات التابعة للأمم المتحدة مرونة ملحوظة في سن القرارات، وخلق أنظمة شبه ملزمة لقرارات غير ملزمة صادرة من الجمعية العامة أو تمرير قرارات ذات صلة بالتنمية من خلال مجلس الأمن الدولي التي من عادتها ألَّا تأخذها بنظر الحسبان؛ وبالتالي فإن عملية اختيار إحدى الهيئتين ليتم تمرير قرار من خلالهما لم يَعُدْ أمراً مهمّاً، ومع ذلك، فهناك عددٌ من العوامل العملية والتكتيكية ليتم أخذها بالحسبان فيما يخصّ هذه المسألة، يرى هذا التقرير أن الجمعية العامة ينبغي أن تكون الهيئة الأساسية للأمم المتحدة، ليتم تمرير القرارات من خلالها، ومع ذلك فإن مجلس الأمن الدولي يجب أن يبقى خياراً متاحاً يتم اللجوء إليه في حال فشل التصويت على قرار ما في الجمعية العامة أو فيما إذا أحالت الجمعية العامة القرار إلى مجلس الأمن الدولي.

إذا اختار الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة اللجوء إلى الجمعية العمومية، فبإمكانهم أن يقترحوا قراراً بنحوٍ مباشر ومن دون أي مساعدة، على الرغم من أن الحصول على دعم الأعضاء الآخرين، والمشاركة في اقتراح القرار معهم سيكون ذا فائدة لإصدار بيان قوي، وهذا يُعدُّ خياراً تكتيكياً وليس شرطاً، ومع ذلك، فإذا تم عرض القرار المقترح في مجلس الأمن الدولي، فسيحتاج العراق إما إلى تأمين الدعم من أحد الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وإما أنه سيحتاج إلى تقديم طلب للحصول على مكان غير دائم في مجلس الأمن الدولي، فليس هناك ما يضمن تمكن العراق من الحصول على مكان غير دائم أو حصوله على دعم موثوق من أحد أعضاء المجلس لعرض القرار نيابة عنه، وفضلاً عن ذلك وحتى إذا وافق أحد أعضاء مجلس الأمن الدولي على عرض القرار نيابة عن العراق، فإن الأمر قد يخوض في مفاوضات قد تتسبب في تمييع القرار مع مصالح أخرى؛ ولذلك فإن خيار تمرير القرار من خلال الجمعية العامة هو الخيار الأفضل للوفد العراقي إذا كان يرغب في الاحتفاظ بالسيطرة على الإجراءات.

هناك سبب آخر لاقتراح القرار من خلال الجمعية العامة وهو أن غالبية أعضاء الأمم المتحدة من البلدان النامية يستخدمون الجمعية باعتبارها مصدراً للنفوذ الدبلوماسي والمنفذ الرئيس للعلاقات الخارجية، وغالباً ما تكون قادرة على تحديد جدول أعمال الجمعية باستخدام مجموعة منسقة مثل مجموعة سبع وسبعين*[١٠]، التي يعدُّ العراق جزءاً منها، إذ من المرجح أن يجد العراق جمهوراً متعاطفاً من المعارضين لحرب عام ٢٠٠٣ يوافق على القرار العراقي الذي يخص إعادة الإعمار والتنمية، وقد لايجد العراق جمهوراً

١٠.*مجموعة سبع وسبعين: هي تحالف مجموعة من الدول النامية، وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، فضلاً عن خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة، تحقيقاً لهذه الغاية فإن واحدة من أهم القضايا التي يجب أن يتم البحث فيها هو إيجاد تبرير مقنع لحاجة العراق للحصول على المساعدة في إعادة الإعمار والتنمية.

متعاطفاً مع قراره في مجلس الأمن الدولي الذي يضم القوى المسؤولة عن الحرب على العراق، والمتخمين من القضايا المتعلقة به، فضلاً عن أنهم حالياً مشغولون في حل الصراعات في سوريا وشبه جزيرة القرم، وعلى هذا وكي يتمكن العراق من اقتراح القرار بنحوٍ منفرد، فإنه لا يزال بحاجة إلى أن يمتلك طريقة تكتيكية حول كيفية الاستفادة من الدعم كي تكون نتائج التصويت ناجحة.

وأخيراً، فإن اقتراح القرار من خلال الجمعية العامة يعطي للوفد العراقي فرصةً لقياس ردود الفعل وإدخال تعديلات على الاقتراح إذا استدعي الأمر ذلك، ويعدُّ ذلك أمراً ضرورياً للحصول على دعم القوى الكبرى الذي سيكون مفيداً جداً في عملية تأسيس اتجاه سياسي جديد، حتى وإن فشل الوفد بالحصول على إجماع في التصويت على قراره، وإذا حصل الاقتراح العراقي في الجمعية العامة على ردود فعل (معارضة) بين القوى العظمى، فإنه سيتم إبلاغ الوفد العراقي بذلك؛ وبالتالي بإمكان الوفد أن يدخل في مفاوضات ثنائية مع هذه القوى وإجراء تعديلات على الاقتراح؛ مما يجعلها أكثر جاذبية، وبالتالي الحصول على موافقة الدول التي سبق أن عارضته، وفي حال إحالة القرار على مجلس الأمن الدولي ليتم التصويت على القرار مرة أخرى، فإن معرفة دول الأعضاء الذين وافقوا على القرار في تصويت الجمعية العامة سيزيد من احتمالية حصول الوفد العراقي على نتائج ناجحة.

الإرشادات لقرار محتمل:

بغض النظر عمّا إذا كان التصويت على القرار سيتم من خلال قرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي، فإن الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة بحاجة إلى التأكد بأن المقترح سوف يتم البحث به بقوة للتعرف على استفسارات الدول الأعضاء وتناولها من أجل توليد الدعم، أو على أقل تقدير، منع المعارضة.

تم العمل ببرنامج التنمية وإعادة الإعمار في العراق الذي صدر من قبل قوات التحالف بعد عام ٢٠٠٣ وذلك كجزء من عقيدة مكافحة التمرد التي أسسها الجنرال ديفيد بترايوس، وبنحوٍ مشابه تماماً لروابط بطرس غالي فيما يتعلق بالتنمية والأمن، ربط بترايوس البيئة الآمنة كأحد شروط إعادة الإعمار، مثل إنشاء الإدارة الفعالة، وإعادة بناء البنية التحتية، وإعادة العمال العاطلين عن العمل إلى وظائفهم؛ وهذا بدوره –حسب رؤيته– يؤدي إلى المزيد من الأمن حينما يتم استمالة الشعب نحو تقبل قوات مكافحة التمرد والحكومة المدعومة[١١]، ومع ذلك، فشلت قوات التحالف بتوفير الأمن الكافي في المناطق التي تعمل فيها؛ ونتيجة لذلك –بدلاً من جذب العمال وتوفير فرص العمل– فقد كانت مشاريع التنمية

11. David H. Petraeus, James F. Amos, “Counterinsurgency”, Department of the Army, December 2006.

أهدافاً مغرية للمتمردين، وشكّكت بما كانت قوات التحالف تحاول تحقيقه في هذه العملية[١٢].

وفضلاً عن ذلك فقد تم توزيع مشاريع التنمية بنحوٍ غير متساوٍ، ويوضح التقرير المرحلي للصندوق الائتماني العراقي التابع للبنك الدولي أن غالبية مشاريع التنمية تركّزت في وسط العراق وجنوبه، إذ إنه من ٢٤ مشروعاً قد تم تنفيذها، تلقت نينوى والأنبار –في المناطق التي يكون فيها تنظيم داعش متواجد فيها– أقل عدد من المشاريع، وبعض المشاريع في الأنبار تم إيقافها بسبب قضايا تتعلق بتوفّر الأراضي والأمن[١٣]، فإخفاقات مثل هذه أدّت إلى استمرار ضعف التنمية المزمن، والنقص والفقر في السنوات التي تلت الحرب[١٤]، وفي الواقع –حين الرد على النقاط التي ذكرت في تحقيق تشيلكوت– اعترف رئيس الوزراء توني بلير بنفسه آنذاك بأن إعداد المملكة المتحدة لعراق ما بعد صدام كان غير مناسب بتاتاً[١٥].

لم تسهم هذه الظروف فقط بمعاناة العراقيين، لكن كانت تستخدم أيضاً كأداة للدعاية من قبل تنظيم داعش، إذ إنه خلال الهجوم الاول في عام ٢٠١٤ قدم التنظيم نفسه على أنه قوة أكثر قدرة وكفاءة على إعادة الإعمار من الحكومة العراقية، وذلك باستخدام الأموال الضخمة والمعدات التي استولى عليها لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في المناطق التي احتلها للحصول على الدعم المحلي[١٦]، ومنذ ذلك الحين تضررت أو تدمرت البنية التحتية القليلة التي كانت موجودة في المنطقة خلال بدء المعركة ضده[١٧].

لهذه الأسباب، فإن اقتراح قرار إعادة الإعمار والتنمية العراقي بحاجة إلى أن يتم توضيح سبب فشل المحاولات السابقة في توفير مستويات كافية من التنمية، وبإمكان الوفد اللجوء إلى المعلومات القادمة

12. Eric T. Olson, “When the Islamic State is Gone, What Comes Next?”, War on the Rocks, 09-August-2916, <http://warontherocks.com/2016/08/when-the-islamic-state-is-gone-what-comes-next/>, [تم زيارة الموقع قي 9 آب 2016]

13. “International Reconstruction Fund Facility for Iraq: World Bank Iraq Trust Fund Progress Report”, The World Bank, 06-December-2010, p. 12

14.Lionel Beehner, “Iraq’s Faltering Infrastructure”, Council on Foreign Relations, 22-June-2006, <http://www.cfr.org/iraq/iraqs-faltering-infrastructure/p10971>, [تم زيارة الموقع في 9 آب 2016]

15. FULL SPEECH : Tony Blair Speech : I Accept Full Responsibility For Iraq War - Chilcot Report. Perf. Tony Blair. YouTube. BBC, 6 July 2016. Web. 10 Aug. 2016. <https://youtu.be/iIAB9AEHVQc>.

16. Nour Malas, “Iraqi City Mosul Transformed A Year After Islamic State Capture”, The Wall Street Journal, 9-June-2015, <http://www.wsj.com/articles/iraqi-city-of-mosul-transformed-a-year-after-islamic-state-capture-1433888626>, [Accessed 09-August-2016]

17. Eric T. Olson, “When the Islamic State is Gone, What Comes Next?”, War on the Rocks, 09-August-2916, <http://warontherocks.com/2016/08/when-the-islamic-state-is-gone-what-comes-next/>, [Accessed 09-August-2016]

من مجموعة متنوعة من المصادر؛ بما في ذلك البيانات من الحكومة العراقية، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية الحالية وأنشطة التحالف، فضلاً عن تصريحات لشخصيات رفيعة المستوى مثل توني بلير في أعقاب «تحقيق تشيلكوت»؛ وذلك لدعم فكرة أن سياسات إعادة الإعمار والتنمية التي صدرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن كافية وتم إجراؤها مع إدراك ضعيف لواقع العراق الفعلي، وستحتاج الحكومة العراقية إلى تقديم عرض مفصّل حول ما تم تعلمه من الدروس المستفادة من الماضي، وكيفية تنفيذ سياسات إعادة الإعمار وإعادة البناء بناءً صحيحاً من خلال النظر إلى سياسة التنمية والأمن ومكافحة التمرد المطبقة حالياً، فإعادة بناء العراق والاستقرار والتنمية لا يسهم في مصلحة الشعب العراقي فقط، ولكن أيضا في مصلحة العالم، إذ سيكون لذلك دور أساسي لضمان عدم عودة التمرد والإرهاب وأزمة اللاجئين بعد زوال تنظيم داعش.

وكما ذكر آنفا، يمكن أن تستخدم النتائج التي توصل إليها تحقيق تشيلكوت بمنزلة نقطة مرجعية للحصول على الدعم، وذلك بتسليط الضوء على أن استعداد التحالف لعراق ما بعد صدام، والمحاولات اللاحقة في إعادة الإعمار والتنمية لم تكن كافية، وأن القوى العالمية لديها فرصة لتصحيح أخطاء الماضي، ومع ذلك، فإن التركيز على نتائج التحقيق ينطوي على مخاطر قد تضع الجهات المانحة المحتملة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في موقف دفاعي، مما يدفعهم لتبرئة أنفسهم من المسؤولية بدلاً من دعم القرار في حين أنه من المرجح أن يتم حشد استجابة أكثر إيجابية بين منافسيهم (مثل روسيا) أو مجموعة سبع وسبعي، وإن كيفية تأطير هذه الفكرة هو خيار تكتيكي يعتمد على الأعضاء الذين يرغب الوفد العراقي بكسب دعمهم.

في الواقع أن فهم مشاعر دول الأعضاء مع معرفة قلقهم وتحيزهم ومخاطبتهم (أو مناشدتهم) هو في مصلحة العراق، وهذا أمر مهم ولاسيما إذا كان القرار سيمرُّ عَبْرَ مجلس الأمن الدولي حيث إن أي دولة ذات عضوية دائمة في المجلس لديها حق الاعتراض، على سبيل المثال، فإن الغرب يعاني من إرهاق سياسي كبير؛ نتيجة للصراعات في العراق وسوريا وأفعالها المؤطرة بنحوٍ متزايد بحسب علاقاتها مع قوى أخرى مثل: روسيا أو تركيا، أو من خلال المخاوف من الإرهاب الداخلي، أو مؤطرة من الانتخابات المقبلة في حالة الولايات المتحدة.

إن المزيد من التدخل العسكري والاقتصادي والسياسي، هو أمر من غير المرجح أن يرغب به العراق، وبالمثل، فإن روسيا تشارك حالياً في صراعين، هما صراعا أوكرانيا وسوريا، وتعاني من الناحية الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات المفروضة عليها؛ ولذلك فمن غير المرجح أن يحصل العراق على دعم كبير من روسيا إلّا إذا تم ربط القرار بمخاوف روسيا الأمنية الحالية، ولذلك ينبغي على المقترح معالجة أي مخاوف تتعلق بتدخل المانحين المحتملين وتجنب التورط في منافساتهم الخاصة مع التأكيد

على أن دعم القرار يصبُّ في مصلحتهم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء خطة ملموسة وواضحة حول حجم المساعدات المطلوبة وأين ولماذا يحتاج العراق لها وكيف سيتم تنفيذها؟ وإن كان ذلك ممكناً فسيتضمن الاقتراح استخدام وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الحالية، مثل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أو المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي –الذي سبق له أن قدّم قرضاً للعراق بقيمة ٥,٣٤ مليار دولار، وبالتالي لديه اهتمامٌ نشطٌ في عراق مستقر ومتجدد[١٨]– أو البنك الدولي. إن لدى هذه المنظمات خبرةً كبيرة في قضايا بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب، أما في حالة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) والبنك الدولي، فكلاهما لديهما خبرة في تقديم المساعدة إلى العراق، وأن إمكانية تخفيض التكاليف والالتزام من خلال إعادة تشغيل هذه الآليات القائمة ستناشد الدول المانحة، فضلاً عن تسريع تنفيذ إجراءات الإعمار والتنمية، وهذا بدوره من المرجح أن يجذب القوى العالمية؛ مما يزيد من احتمالية دعمهم للقرار.

الاستنتاج:

مع وصول الحرب ضد داعش في العراق إلى المرحلة النهائية، أصبح من المهم البدء بالتفكير في ما سيأتي بعد ذلك، وكيف يمكن تجنّب تكرار الكوارث التي حصلت في السنوات القليلة الماضية، واتخاذ خطوات ملموسة نحو إعادة إعمار وتطوير دائميين في المجتمع العراقي. مع وجود معاناة كبيرة في الاقتصاد العراقي ستكون هناك حاجة إلى وجود دعم خارجي، وتُعَدُّ الأمم المتحدة من أفضل السبل لتحقيق ذلك، ومن خلال النظر في القرارات التي مرت من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، فإن هذا التقرير يؤكد بأن هناك مثالاً في مجلس الأمن الدولي بأن أحد الأعضاء قد يقوم باقتراح قرار مبني على اهتمامات إنسانية غير ملحة والحصول على الدعم والتصويت على تمرير هذا القرار. ويوضح هذا التقرير بأن مثل هذه القرارات من الممكن أن يتم التصويت عليها في الجمعية العامة على الرغم من وجود معارضة من القوى العظمى، طالما أنها تحفز بقية دول الاعضاء في الجمعية العامة، ويحدد التقرير أيضاً أن عدداً من قرارات الجمعية العامة –على الرغم من كونها غير ملزمة– قد أدّت إلى تغيُّر في اتجاه السياسات؛ وبالتالي إبراز قوتها؛ ونتيجة لذلك، اقترح التقرير أن يقوم الوفد العراقي في الأمم المتحدة بتمرير القرار من خلال الجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن الدولي، إذْ إن هناك احتمالاً كبيراً في فشل التصويت. وسلط التقرير الضوء على أهمية وضع خطة واضحة حول الكيفية التي سيتم فيها استخدام الدعم وتوفير مبادئ توجيهية

١٨. ”حصل العراق على دعم مالي يقدر ٥,٣٤ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لدعم الاقتصاد المالي“ ، صندوق النقد الدولي، ١٤ تموز ٢٠١٦،
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/07/12/14/31/NA071416-Iraq-Gets-IMF-Loan-to-Support-Economic-Stability>, [تم زيارة الموقع 14 آب 2016]

بشأن ما يجب ان يأخذه الوفد العراقي بنظر الحسبان حين اقتراح القرار. وأخيراً اختُتِمَ التقرير بتقديم احتمالات نجاح هذا القرار –وهو أمر مرجح جداً– ولكن فقط حينما يتعرّف الوفد على اهتمامات الأعضاء، وانحيازاتهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من الآراء المطروحة داخل الأمم المتحدة لكسب الدعم من أجل تمرير القرار.

قراءة في النزاع النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

رعـد القـادري*

٢٠١٦/١٠/١٧

لطالما عُدَّ النفط كالغراء الذي يجعل العراق متماسكاً، إلَّا أن العديد من القضايا قد أثبتت انقسام النسيج المكون للدولة منذ عام ٢٠٠٣ أكثر من تلك القضايا المتعلقة بإدارة قاعدة الموارد الطبيعية وتوزيع العائدات القادمة من تلك المصادر، فبدلاً من عدِّ النفط كعامل يحفّز على تعزيز العلاقات المالية والسياسية بين بغداد وأربيل، وتشجيع الوصول إلى توافق بينهما حول القضايا الدستورية الرئيسة المتعلقة بالسيادة، فقد لجأ كل منهما إلى السيطرة على قطاع النفط الخاص بهم (وآليات إيرادات التوزيع ذات الصلة) وذلك كآلية لتعزيز أجندات تقاسم السلطة التي لا يمكن إحداث أي تحسُّن فيها إلى الآن، إن حجر الأساس لجهود حكومة إقليم كردستان في دعم الحصول على الحكم الذاتي بعيداً عن الحكومة المركزية يكمن في امتلاكهم حرية الترخيص المستقل للأراضي وإدارة إنتاج النفط الخام وبيعه، فضلاً عن وضع الأسس لاحتمالية الانفصال، بينما اعترفت الحكومة الاتحادية بهذه الحقيقة، إذ فرضت الحكومة عقوبات أكثر قسوة في عملية تقاسم العائدات وقامت بمنع أربيل من الحصول على معظم حصتها من الميزانية الوطنية؛ ونتيجة لذلك تزايد الخلاف بين الطرفين في الوقت الذي شكلت الأمور المالية والأمنية ضغطاً أكبر على التعاون وتعظيم إدرار الإيرادات.

هذا الوضع هو نتيجة لوضع الأهداف السياسية طويلة الأمد فوق المخاوف بشأن الاستثمار والتنمية المثلى لقطاع النفط والغاز (وتحويله إلى نظام نقدي)، إنَّ حماية الحق السياسي يُعدُّ الهدف الأسمى لكل من بغداد وأربيل، وفي ظلِّ انعدام وجود صيغة توافقية لتقاسم السلطة، فإن كل جهة تعمل على وفق تفسيرها الخاص للدستور؛ ونتيجة لذلك تم حظر مرور تشريعات جديدة تهدف إلى توجيه تنمية هذا القطاع، فضلاً عن القوانين المتعلقة بتوزيع الدخل وهيكل الصناعة المحلية، تضافرت هذه العوامل لتزيد من شكوك المستثمرين في العراق وإحساسهم بالمخاطر؛ الأمر الذي أدّى إلى تقويض تنمية هذا القطاع بنحوٍ كامل وبالتحديد في كردستان، والأهم من ذلك أنَّ هذا الصراع بين الحكومتين الإقليمية والاتحادية كبدتهما إيرادات بقيم كبيرة.

* محلل مستقل مختص بشؤون النفط والغاز، وعمل سابقاً كشريك في PFC للطاقة –مجموعة مختصة بكتابة الأبحاث وتقديم الاستشارات حول قطاع الطاقة العالمي –وشغل منصب المستشار السياسي للممثل الخاص للمملكة المتحدة في العراق.

هناك إشارات إلى أن الوضع السياسي الراهن الذي يشكّل هذه المشكلة من الممكن أن يصبح أكثر هشاشة، وما يحتاجه العراق هو صيغة جديدة دائمة لتقاسم السلطة التي تحترم الحقوق السيادية الأساسية للحكومة في بغداد، وفي الوقت نفسه تلبّي الحد الأدنى من مطالب حكومة إقليم كردستان للحكم الذاتي، وفضلاً عن ذلك من الضروري أن تقرر الشرائح العراقية -العرب والكرد- ما إذا كان ممكناً تحقيق ذلك داخل هيكل دولة موحدة، أو إذا كان لا بدٌّ من إجراء المزيد من المفاوضات من أجل ترتيبات الانفصال الجذري.

إن هذه القرارات ستحدد كيفية تطوُّر هيكل قطاع النفط العراقي -في الشمال والجنوب- في المستقبل، والأمر الوحيد الواضح من السنوات الـ١٣ الماضية هو أن آليات تقاسم عائدات القطاع النفطي وما يتعلق به لا يمكن أن تكون الوسيلة لتسوية نزاع تقاسم السلطة، بل على العكس تماماً إن اتباع النهج التصاعدي الذي يتبع الحلول العملية للقطاع النفطي كأساس لبناء الثقة وتعميق التعاون بين بغداد وأربيل لم يثبت أنه أمر مستحيل فقط بل تم تجنبه بنحوٍ فعّال؛ ومن أجل المبدأ السياسي فقد قامت كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان باتخاذ إجراءات مضرة، وفي حالة بعض القيادات الكردية، فقد كان الاستقلال هو الحلم الذي لطالما حلموا به (مهما كان هدفهم غير عملياً)، وهكذا فإن إمكانات العراق وإقليم كردستان في قطاع النفط والغاز، وفوائد الإيرادات القادمة منه، تعتمد على قدرة القادة العراقيين بالتفاوض على اتفاق جديد لتقاسم السلطة، حيث لا يعدُّ النفط كوسيلة للوصول إلى تسوية، بل أحد العناصر التي تساعد على الحفاظ عليها على المدى الطويل.

خطوط الصدع الهيكلية في السياسة العراقية:

كانت إدارة قطاع النفط والغاز والقضية التي تتعلق بتقاسم عائدات النفط والغاز نقطة خلافٍ كبيرٍ بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منذ إزالة نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، ابتداءً من سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة (CPA)، فقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الحرب بالتفاوض على تسوية لحل هذا المأزق من خلال التدابير التشريعية والدستورية، ولكن دون جدوى.

ظلت كل من بغداد وأربيل متشبثتان بتفسيرات مختلفة للصلاحيات الدستورية والسلطة القانونية المختصة، وكان النهج الذي يتبعانه يعتمد على السياسة على وجه الخصوص، ووجهات النظر مختلفة جداً -وغير قابلة للحل- بشأن تقاسم السلطة في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، كان القادة السياسيون العرب في بغداد يفضلون نظاماً من شأنه حماية سلطة الحكومة المركزية، وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب الشيعية -وأبرزها المجلس الأعلى الإسلامي في العراق- دعم هيكلية مرنة بنحوٍ أكبر، فعلى

النقيض من ذلك دعمت الأحزاب الكردية الرئيسة «اللامركزية للسلطة السياسية والإدارية» التي تنقل جميع الصلاحيات المحددة إلى مجالس المحافظات وفي حالة حكومة إقليم كردستان -الحكومات الإقليمية في نظر الأكراد- فإن على السلطة المختصة في الحكومة الاتحادية أن تخضع لموافقة الأقاليم والمحافظات[١]، ومع مرور الوقت فإن الطموح بالاستقلال الكردي قد أصبح وشيكاً على نحو متزايد؛ مما أدى إلى اعتماد أربيل سياسة شديدة لفصل الإقليم من براثن سيطرة الحكومة الاتحادية، وفي الوقت نفسه تعزيز مفاوضات واسعة النطاق لانتقال السلطة من بغداد إلى المحافظات العراقية العربية.

كان التوتر بين هذه الآراء المتنافسة واضحاً جداً منذ لحظة سقوط نظام صدام، وأظهرت المقترحات ما قبل الحرب من قبل جماعات المعارضة العراقية -بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني- تصوراً لاتحاد بين الأكراد والحكومة الإقليمية العربية، مشيرين إلى واقع دولة أكثر توحُّدًا في حالة الفوضى التي خلفتها حرب عام ٢٠٠٣ [٢]، وأكدت سلطة التحالف المؤقتة التي أدارت البلاد في فترة ما بعد الحرب الحاجة إلى وجود حكومة لا مركزية في بياناتها السياسية، لكنّهم لم يحددوا بالضبط العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم/المحافظات في النظام الفيدرالي الجديد، وفضلاً عن ذلك فإن وجود عدد قليل من المؤسسات المختصة الواقعة خارج إقليم كردستان يعني أن سلطة الحكومة المركزية قد سادت في الممارسة العملية.

إن الجهود المبذولة لتوضيح هيكلية تقاسم السلطة فشلت في سد هذه الفجوة، في حين تنصُّ المادة (١) من الدستور أن العراق "دولة اتحادية واحدة"[٣]، استمرّ الخلاف بين كل من بغداد وأربيل بشأن إطار تقاسم السلطة الدقيق الذي ينبغي أن يتم تطبيقه وموازنة القوى التي يجب أن تكون موجودة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وقد أثبتت الجهود الوطنية التشريعية المتكررة لتحديد المعايير الفيدرالية بأنها غير مجدية، لأنَّ كلا الجانبين قد تمسك بتفسيره المتعارض للا مركزية.

ليس من المستبعد، أن تكون إدارة الموارد النفطية والغازية وإيراداتها هي النقطة المحورية لهذا النزاع[٤]،

١. انظر على سبيل المثال، رعد القادري، «النفط ومسألة الفيدرالية في العراق»، الشؤون الدولية، المجلد. ٨٦، العدد ٦، ص. ١٣١٥-١٣٢٨، تشرين الثاني ٢٠١٠. شون كين، جوست هلترمان ، رعد القادري، «عقدة العراق الفدرالية «، المصلحة الوطنية، آذار ونيسان ٢٠١٢،

http://nationalinterest.org/article/iraqs-federalism-quandary -6512.

٢. انظر على سبيل المثال في تموز ٢٠٠٢ إعلان شيعة العراق،

http://www.albab.com/arab/docs/iraq/shia02a.htm #9.

٣. للاطلاع على نص الدستور العراقي ٢٠٠٥، انظر

http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/IQ/Full%20Text%20of%20Iraqi%20Constitution.pdf/view..

٤. كريستوفر بلانشارد، «العراق: تشريع النفط والغاز، تقاسم الإيرادات، وسياسة الولايات المتحدة»، تقرير الكونغرس،

فدائماً ما يؤكد القادة السياسيون في كل من بغداد وأربيل أن المال يساوي السلطة؛ وبالتالي فإن السيطرة على الموارد المدرة للدخل الرئيس في العراق يعد أمراً بالغ الأهمية لنجاح برنامجهم السياسي؛ ونتيجة لذلك فإن الحزبين الكرديين الرئيسين، -ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني- أدارا قطاعي النفط والغاز وكانت إدارة نظام تقاسم الإيرادات -ولحد كبير- تقع ضمن سيطرة بغداد.

إن إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني لقطاعي النفط والغاز من شأنه أن يقوم بتيسير الاستقلال المالي؛ وبالتالي تلبية الشروط المذكورة من أجل الاستقلال السياسي، وفضلاً عن ذلك فقد سعت حكومة إقليم كردستان على جذب الشركات الأجنبية، ومنحتهم حصة في اقتصاد كردستان على أمل بإن ذلك سيعزز من قوة ضغط أربيل في العواصم الدولية الرئيسة، بما في ذلك واشنطن، وعلى النقيض من ذلك، قامت الحكومة الاتحادية باتباع نهجاً معاكساً، ورفضت أي مقترحات فيدرالية من شأنها أن تضعف القوة المالية والسياسية في قطاع النفط والغاز، وبسبب ذلك كانت بغداد مستعدة -وعلى مضض- للنظر في قدر بسيط من التنازل الإداري، وفي واقع الأمر فإن الحكومة الاتحادية كانت حريصة وبشدة على إدارة النفط وتوزيع عائداته، ليس فقط بسبب حكومة إقليم كردستان، ولكن أيضاً بسبب الحكومات المحلية في العراق[٥].

الغموض الدستوري وقطاعا النفط والغاز:

ليس من المستغرب أن الجهود التشريعية على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان فيما يخص قطاع إدارة النفط والغاز وتقاسم عائداته قد فشلت بنحوٍ كامل تقريبا.

بدأت الجهود الكردية على تضمين القانون الوطني وبدأ اهتمام حكومة إقليم كردستان في إدارة قطاع النفط والغاز في عام ٢٠٠٤ أثناء المفاوضات حول قانون إدارة الدولة في الفترة الانتقالية، ومع ذلك، فقد تم رفض هذه المحاولات من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، التي اعترفت بأهمية هذه القضية (وما يرتبط بها من مخاطر التي ستقضي على الجهود المبذولة للتوصّل إلى قانون إدارة قطاع النفط والغاز)، وبدلاً من ذلك فقد سمح كبار المسؤولين في سلطة الائتلاف المؤقتة على استمرار السيطرة المركزية للقطاع كما كان الوضع قبل الحرب، معتقداً أن الأحزاب العراقية ستكون قادرة على التوصل إلى اتفاق حل وسط بشأن الترتيبات الجديدة في وقت لاحق.

http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/rl34064.pdf.

٥. مجموعة الأزمات الدولية، العراق والأكراد: مشكلة على طول الخط، تقرير الشرق الأوسط ٨٨. (بروكسل: ICG، ٢٠٠٩)، ص ١-٣.

ومع ذلك، فقد أظهرت آمال الولايات المتحدة بأنها غير واقعية فيما يخص سرعة الوصول إلى حل وسط بين الأطراف؛ إذ إن الجهود المكثفة من قبل القادة العراقيين على حل النزاع حول الفيدرالية أثناء صياغة الدستور الجديد في عام ٢٠٠٥ قد فشلت، حيث ظلت الأطراف المتناحرة متشبثة بمواقفها؛ وبسبب عدم وجود حل وسط، لجأ واضعو مسودة الدستور إلى وضع صيغة غامضة الذي كان يحتمل تفسيرات عديدة؛ الأمر الذي أدى إلى تأجيج العداء بين بغداد وأربيل منذ ذلك الحين[٦]، كان الجانبان على استعداد لقبول المادة (١١١) من الدستور التي تنص على أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات»، ولكن الأحكام المتضمنة في المواد اللاحقة والمتعلقة بالسلطة المختصة (ولاسيما المادة (١١٢) وهي المادة الوحيدة الأخرى التي تشير إلى النفط والغاز بنحوٍ مباشر) كانت مثيرة للجدل، وقد فسر أنصار الحكومة المركزية المادة (١١٢) التي تنص على أن «الحكومة الاتحادية تقوم بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة» تعطي الأولوية لبغداد في توجيه الإنتاج النفطي وتطوير المساحات المكتشفة، وفضلاً عن ذلك فقد عدّوا الحكم اللاحق حول قيام مستويات الحكومة الثلاثة (الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات) برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، وعلى النقيض من ذلك تصرُّ حكومة إقليم كردستان على أن الدستور يهدف إلى الحد من سلطة الحكومة الاتحادية إلى إدارة المساحة التي كانت تنتج النفط والغاز في عام ٢٠٠٥، وأنه حتى ذلك الحين يجب أن يتم ذلك بالتزامن مع المحافظات المنتجة والحكومات الإقليمية، وبررت أربيل مطالبتها بالحصول على السلطة المختصة بناءً على مادتين في الدستور هما (١١٥ و١٢١)، إذ تنص المادة ١١٥ على حدود سلطة الحكومة الاتحادية في الاختصاصات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ التي لا تشمل إدارة النفط والغاز، والتي تشير إلى أنه فيما يتعلق إلى القوى المشتركة الأخرى «تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حالة الخلاف بينهما»، وفي الوقت نفسه، تنص المادة (١٢١) «بأنه يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية[٧]''.

بقيت هذه المشكلة الدستورية من دون حل، وفي عام ٢٠٠٨ سعت أربيل نحو الحصول على رأي قانوني مستقل من مكتب المحاماة الدولي ''كليفورد تشانس'' لدعم تفسيرها بأن لديها السلطة لإدارة

٦. حول قضايا النزاع في صياغة الدستور، انظر على سبيل المثال، سعد جواد، الدستور العراقي: العيوب الهيكلية وتداعيات سياسية، ومركز بورصة لندن في الشرق الأوسط ورقة سلسلة / ١، تشرين الأول ٢٠١٣، ص ١٠-١٣.

٧. الدستور العراقي، مرجع سابق.

قطاع النفط والغاز بنحوٍ مستقل وعلى وفق أحكام قانون النفط والغاز الإقليمي الخاص بها[٨]. ورأى التقرير أن المادتين (١١٥ و١٢١) تعطيان الحق للقانون الإقليمي على القانون الاتحادي في جميع المجالات غير المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور، بما في ذلك قطاعا النفط والغاز والتراخيص والإدارة؛ وأن المادة ١١٢ أعطت للحكومة الاتحادية سلطة مشتركة في مجالات التجهيز والنقل والتصدير، وحتى ذلك الحين كانت هذه المادة تتعلق بإنتاج مساحات النفط والغاز حينما تم تمرير الدستور.

أكد تقرير شركة المحاماة أيضاً أن المادة ١١٢ لم تمنح أي سلطة تشريعية (حصرية أو مشتركة) للحكومة الاتحادية لإدارة قطاع النفط والغاز في كردستان، وفضلاً عن ذلك فقد توصلت الشركة إلى أن إدارة حكومة إقليم كردستان لهذا القطاع لا يتطلب منهم المرور مسبقاً بالقوانين الوطنية الخاصة بالنفط والغاز أو تقاسم العائدات، على الرغم من أنها تقرُّ بأنَّ الحكومة الاتحادية ملزمةٌ دستوريّاً بسنِّ هذا التشريع نظراً لحقها في إدارة النفط والغاز من الحقول المنتجة بعد استخراجه.

ومع ذلك لم يؤثر هذا الرأي على وجهة نظر الحكومة الاتحادية؛ إذ رفض الرأي السائد في بغداد وباستمرار المطالبات الكردية بالحصول على السيطرة الدستورية في قطاعي النفط والغاز، وعمل صانعو السياسات الحكومية الاتحادية على وفق تفسيراتهم الخاصة للدستور وعلى وفق أولوياتهم السياسية والمالية[٩]، وقد تجاهلوا ما أشارت إليه أربيل وبنحوٍ متكرِّر إلى التقرير القانوني، وأصروا بدلاً من ذلك على سيطرة الحكومة الاتحادية في وضع السياسات والموافقة على عقود المنبع، وبيع النفط والغاز، وجمع عائدات التصدير على الصعيد الوطني وتوزيعها.

محاولات غير مجدية في التشريع:

كان غياب الحل لهذا النزاع الدستوري تأثير انعكس على الجميع، ومنع كل المحاولات على تمرير مخطط تشريعي للإدارة الوطنية لقطاعي النفط والغاز وتقاسم العائدات منذ عام ٢٠٠٥ –القوانين التي كان ينظر إليها على أنها حاسمة لتوضيح الدستور والتصرف بناءً عليها–، قامت جميع الجهود في الحكومات المتعاقبة لتمرير قوانين النفط والغاز وتقاسم العائدات في مجلس النواب بتسليط الضوء على طبيعة التعارض بين وجهات النظر المختلفة حول تقاسم السلطة، وسلطت الضوء على نسبة اختلاف آرائهم حول الحكم وبناء عراق موحد. وكما قال نائب رئيس الوزراء السابق حسين الشهرستاني –في

٨. للاطلاع على نص التقرير، انظر حكومة إقليم كردستان «يؤكد خبير القانون الدولي سلطة حكومة إقليم كردستان لإدارة موارد النفط والغاز»، ٥ فبراير ٢٠٠٨.

http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=010000&l=12&a=22631.

٩. بلانشارد، مرجع سابق. ص، ٨–١٠.

حديث خاص مع الكاتب في عام ٢٠١٢-: لم يكن الخلاف مع حكومة إقليم كردستان حول قضية إدارية أو مالية بل كان سبباً يتعلق بالوجودية.

بلغت الجهود الأولية ما بعد الحرب ذروتها لتمرير تشريعات النفط والغاز في شباط ٢٠٠٧، حينما تم نشر مشروع القانون برعاية سفارة الولايات المتحدة في بغداد، في حين أن القانون أظهر تقدماً كبيراً في بعض الدوائر، إلا أن النص أكد الصعوبات في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول تقاسم السلطة[١٠]. ركزت مسودة الدستور في سيطرة الحكومة الاتحادية على صنع السياسة، لكنها اعترفت أيضاً بالمواد الدستورية التي جعلت سلطة بغداد جدليةً في تصوّر أربيل، وقد تم تجنّب سلطة الموافقة على عقود المنبع وكذلك لم تكن الأحكام بشأن الملكية والسلطة والإدارة حول البنية التحتية متناسقة في النص.

إن عمق الخلاف العام على إدارة النفط والغاز، وغياب أي آلية فعالة لتحقيق المصالحة لوجهات النظر المختلفة، تم تأكيده بنحوٍ سريع حينما قام مجلس شورى الدولة – الذي استعرض مسودة القانون في شهر شباط لضمان مطابقته للدستور– بإنتاج نسخة منقحة في تموز عام ٢٠٠٧ الذي كان مختلفاً إلى حدٍّ كبير عن النصّ الأصلي في المجالات الرئيسة؛ وهو ما يعكس الرأي السائد لرئيس الوزراء نوري المالكي وحلفائه الإسلاميين الشيعة في الحكومة ومجلس النواب، قدمت مسودة الدستور في تموز حل للغموض في نصّ الدستور السابق من خلال التأكيد على سيادة الحكومة المركزية بدلاً من حكومة إقليم كردستان، استعادت الحكومة المركزية وبحزم إدارة عملية البحث عن النفط واستخراجه والموافقة على العقود، وإعادة حق وزارة النفط الاتحادية بأن تكون الهيئة الرئيسة لصنع السياسة، قام مجلس شورى الدولة أيضاً باستخدام لغة مبهمة فيما يخص العقود النفطية، وابتعد عن اتفاقيات تقاسم الإنتاج التي فضلتها أربيل (وبعض من منافسي المالكي الشيعة).

وبإعطاء هذه التفسيرات للدستور فقد رفضت حكومة إقليم كردستان هذه المسودة؛ لتنهار المحادثات التي أجريت لحل هذه المشكلة بسرعة، وتحرك الأكراد بسرعة لتمرير تشريعات خاصة بهم لإدارة قطاع النفط والغاز في كردستان بنحوٍ مستقل[١١]، ومنذ ذلك الحين، لم يتم إحراز أي تقدم ملموس للخروج من هذا المأزق، وكانت آخر محاولة جادة للحصول على موافقة مجلس النواب على قانون في عام ٢٠١١،

١٠. للاطلاع على نص مشروع القانون، انظر:
http://www.krg.org/uploads/documents/Draft%20Iraq%20Oil%20and%20Gas%20Law%20English__2007_03_10_h23m31s47.pdf.

١١. بلانشارد، مرجع سابق، ص ٨-٩، حكومة إقليم كردستان،
http://www.krg.org/pdf/2_English_Version_Kurdistan_Petroleum_Law.pdf.

وانتهت بمأزق مماثل، وتم إثبات أن الوصول إلى حل وسط فيما يخص السلطة المختصة أمرٌ مستحيلٌ، إذ تم رفض مسودة لجنة مجلس النواب للنفط والغاز التي كُتبت في شباط عام ٢٠٠٧ [١٢] –التي تم تأييدها من قبل حكومة إقليم كردستان وحزب القائمة العراقية في مجلس النواب– من قبل حكومة المالكي، التي أنتجت في وقت لاحق مسودة أخرى تشابه إلى حد كبير مسودة مشروع الدستور الذي أصدر في تموز عام ٢٠٠٧، وفضلاً عن ذلك فقد أصرّت الحكومة على أن المسودة الخاصة بهم هي المعتمدة والوحيدة، ولم يكن لدى مجلس النواب السلطة الدستورية لاقتراح التشريعات، بل لهم الحق بالموافقة عليها فقط، وكانت ردة فعل أربيل فورية وغاضبة، ورفضت النص المقدم من قبل مجلس الوزراء، واتهمت حكومة المالكي «بخيانة الثقة؛ وذلك لأن قرارهم قد أجري بطريقة استبدادية وتم تصميمه لفرض المركزية وتعزيز عملية صنع القرار الاقتصادي الدكتاتوري، ووضع مقاليد كل شيء في أيدي قلة قليلة»[١٣]. وفي خضم مكافحة الاتهامات القاسية، تم ترك عملية التشريع بنحوٍ مؤقت، مع عدم وجود علامات منذ ذلك الوقت لأي مبادرة لإحيائه مرة أخرى[١٤].

كانت الجهود المبذولة لتمرير قانون تقاسم العائدات سيئة كذلك، وتعرضت لوجهات نظر متناقضة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول بنية الدولة، إذ بلغت المناقشات في عام ٢٠٠٧ ذروتها في مبادرة للتصويت على مسودة القانون في مجلس النواب في صيف ذلك العام[١٥]، ولكن في نهاية المطاف لم يتم العثور على أي حل وسط بين جهود حكومة إقليم كردستان التي تسعى نحو الحدِّ من دور الحكومة ليشمل توزيع النفط فقط وإصرار بغداد على الحفاظ على درجة أكبر من السلطة المالية والنقدية، اتفق الطرفان على أن جميع الإيرادات من مبيعات النفط والغاز المستحقة للدولة والعوائد والضرائب وأي إيرادات إضافية قادمة من عقود النفط والغاز يجب أن تحفظ في البنك المركزي العراقي، كانت هناك رغبة واضحة للحد من الإنفاق على المشاريع السيادية والاستراتيجية من قبل بغداد، ونقل

١٢. مجلس الوزراء العراقي يوافق على تأجيل مشروع قانون النفط، رويترز، ٢٨ آب ٢٠١١،
http://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL5E7JS0AM20110828

١٣. حكومة اقليم كردستان، «بيان الرئاسة في مجلس العراق من مرور الوزراء من قانون النفط والغاز الاتحادي،» (الترجمة ليست واضحة) ٦ سبتمبر ٢٠١١،
http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=41371&l=12&s=010000;
"بإمكان الأكراد إسقاط المالكي على وفق قانون النفط والغاز العراقي" يومياً، ٧ تشرين الأول ٢٠١١،
http://ekurd.net/mismas/articles/misc2011/9/invest728.htm.

١٤. انظر، على سبيل المثال، العراق ليس مهتم بتمرير قانون النفط –جنابي، رويترز، ٧ شباط ٢٠١٣،
http://www.reuters.com/article/iraq-oil-idUSL5N0B790Z20130207

١٥. للمشروع، انظر حكومة إقليم كردستان،
http://web.krg.org/pdf/English_Draft_Revenue_Sharing_law.pdf

نسبة ١٧٪ من صافي الدخل القومي إلى حكومة إقليم كردستان؛ وذلك قبل تمويل وزارات الحكومة الاتحادية.

ومع ذلك طالبت حكومة إقليم كردستان أيضاً بأن تقوم الحكومة الاتحادية –على الفور– بتوزيع أي فائض مالي في المستقبل، وأن يتم احتسابها شهرياً، وتتحمل المسؤولية عن أي نقص مالي[١٦]، عارض هذه المطالب أحزاب إسلامية شيعية كانت فيما سبق متحالفة بنحوٍ وثيق مع حكومة كردستان حول القضايا الفيدرالية– إذ تم تفسير محاولات أربيل بأنها تسلب السلطة المالية من الحكومة المركزية الذي من المحتمل أن يضعف تماسك الأقاليم في العراق مع تمسك كل طرف بموقفه فإن نظام الحكومة المركزية المسيطر بقي في مكانه.

كما كان الأمر عند تشريعات النفط والغاز، فقد استمرت المفاوضات اللاحقة حول قانون تقاسم العائدات غارقة في نزاع كبير لتقاسم السلطة، مع عدم وجود أي تغيير في موقف كل من بغداد أو حكومة إقليم كردستان بشأن هذه المسألة، وقد كان الاتفاق على تمرير كل هذه القوانين سبباً لعدد من الصفقات السياسية على مدى السنوات القليلة الماضية –بما في ذلك تلك التي سهلت تعيين رئيس الوزراء حيدر العبادي في عام ٢٠١٤[١٧]–؛ الأمر الذي يعكس أهمية القوانين من الناحية السياسية لهذه القضايا، وتقديراً من كلا الطرفين فإن كيفية حل هذا النزاع سيشكّل حجر الأساس في أي ترتيب مستقبلي لتقاسم السلطة على المدى البعيد، ولكن في حالة عدم وجود حل وسط لتحديد هيكل اتحادي في العراق، فإن التشريع الفعلي سيكون أمراً مستحيلاً .

اتفاقيات جزئية محكوم عليها بالفشل أيضاً:

إن محاولات التوصُّل إلى اتفاقات جزئية حول صادرات النفط قد تم تقويضها بسبب الخلاف الأساسي حول تقاسم السلطة وإدارة قطاع النفط والغاز، وقدرة أربيل على تطوير قطاع النفط في الإقليم على الرغم من معارضة بغداد والمنفعة السياسية والحاجة المالية أجبر ذلك كلّاً من الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بإبرام ثلاثة اتفاقيات لتصدير النفط –في عهد ما بعد صدام حسين– في عام ٢٠٠٩، و٢٠١١، و٢٠١٤ كان نطاق كل منها ضيقاً وذا شروط سطحية نسبياً؛ مما يعكس رفض كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإقامة أي سابقة من شأنها أن تضر بالمطالبات الدستورية والقانونية على المدى البعيد، ولكن تم إثبات أن كل من هذه الاتفاقيات لم تكن دائمة، إذْ طغت عليها

١٦. المقابلات الشخصية مع المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، تموز ٢٠٠٧.

١٧. انظر، على سبيل المثال، «الأكراد يرسلون ١٩ شرطاً لعلاوي والمالكي،» ايكرد اليومية، ١٨ آب ٢٠١٠، http://ekurd.net/mismas/articles/misc2010/8/state4137.htm.

الخلافات حول تقاسم السلطة –ولاسيما السلطة المختصة حول مبيعات النفط–.

أولى هذه الاتفاقيات كان في عام ٢٠٠٩، واستغرقت عدة شهور للتفاوض عليها بسبب رفض إربيل الإذعان لطلب بغداد بأن تقوم مؤسسة تسويق النفط الحكومية (سومو) بإدارة جميع مبيعات وتحصيل الإيرادات من النفط الخام الكردي وبيعها عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا الرئيس (ITP) وذلك من كركوك الى ميناء جيهان، وتتلقى حكومة إقليم كردستان نسبة ١٧٪ من إيرادات الخزينة الاتحادية، تم إبرام الاتفاق الثنائي في نهاية المطاف في آيار عام ٢٠٠٩ لتصدير ٦٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم من حقل طاوكي عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا ITP[١٨]، ولكن تم التراجع بسرعة عن هذه الاتفاقية بسبب نزاع حدث بين الشركة المشغلة لحقل طاوكي (DNO) وحكومة إقليم كردستان؛ الأمر الذي أدى إلى تعليق جميع الصادرات الكردية للنفط الخام في أيلول من ذلك العام.

تم توقيع اتفاقية تصدير النفط الثانية في عام ٢٠١١، وذلك بعد انتهاء حكومة إقليم كردستان من المراحل الأولى لإنشاء خط أنابيب مستقل لربط الحقول المنتجة في كردستان مباشرة مع الجزء التركي، الذي أعطى أربيل وسيلة لنقل النفط الخام بنحوٍ مستقل عن بغداد، ومرة أخرى كانت الموافقة على أن تكون سلطة المبيعات الوحيدة بيد (سومو) هو حجر الأساس في اتفاقية تصدير النفط، وحاولت الحكومة الاتحادية ربط إقليم كردستان بالتزامات حجم التصدير الخاص بها باستحقاقات أربيل للميزانية الاتحادية، على الرغم من أنه تم منع هذه المبادرة في مجلس النواب إلّا أن اتفاقية التصدير توقفت في السنة التالية؛ وهذه المرة بسبب خلاف على مستويات الإنفاق المالية من الحكومة الاتحادية[١٩].

ومع ذلك فإن الاتفاقية مثلت سابقة بربط صادرات حكومة إقليم كردستان للنفط الخام بالاستحقاقات المتعلقة بالميزانية، إذ إن حكومة إقليم كردستان ملزمة بتزويد ١٧٥ ألف برميل من النفط في اليوم كجزء من ميزانية عام ٢٠١٢، وقد حاولت بغداد ولكنها فشلت في إدراج شرط جزائي في ميزانية عام ٢٠١٢ وميزانية السنة التي تليها.

في عام ٢٠١٤ كان الخلاف حول بنود الصادرات الكردية، وإصرار الحكومة الاتحادية على إدارتها والسيطرة على تدفق الإيرادات قد منع مرور الميزانية الوطنية تماماً، وأدّت إلى قطع بغداد إيرادات الإقليم، كان ذلك السبب الذي دفع أربيل إلى الموافقة على استئناف بيع كميات محددة من النفط الخام من خلال

18. http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?r=223&l=12&s=02010100&a=29364&s=010000;
إن العراق سيقوم بتصدير النفط من حقول كردستان، أخبار بيديا للطاقة، ١٠ آيار ٢٠٠٩،
http://www.energy-pedia.com/news/iraq/iraq-will-export-oil-from-kurdistan-fields.

١٩. قد تقوم كردستان العراق بإعادة تصدير النفط بنحوٍ مؤقت، رويترز، ٢ آب ٢٠١٢،
http://www.reuters.com/article/us-kurdistan-oil-idUSBRE8710E120120802.

(سومو) في تشرين الثاني عام ٢٠١٤ كجزء من صفقة الصادرات المحدودة مقابل الإيرادات، حيث تم استعادة مدفوعات الحكومة الاتحادية عبر بيع أربيل لـ١٥٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم مقابل حصولهم على ٥٠٠ مليون دولار من الخزينة الاتحادية.[٢٠]

أثبتت الصفقة الثالثة أن تكون محاولة أكثر طموحاً لاتفاقيات التصدير بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، وبدأت في كانون الأول عام ٢٠١٤ في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار النفط، وقد وَرَدَتْ في ميزانية عام ٢٠١٥، وتطلبت استعادة تحويلات الميزانية الشهرية لحكومة إقليم كردستان مقابل موافقة أربيل على نقل ٥٥٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم عبر شبكة خطوط الأنابيب الخاصة بهم لتصب بخطوط الأنابيب بين العراق وتركيا -٣٠٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم تصدر من الأحواض التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية في كركوك، و٢٥٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم تصدر من كردستان-[٢١]. كانت سومو -مرة أخرى- هي التي تسيطر على تسويق هذا الخام، وتم إدراج شرط جزائي في الميزانية الوطنية إذا لم يتم تصدير الكميات المتفق عليها .

وكما هو الحال مع الاتفاقيات السابقة، لم يُكتَب لهذه الاتفاقية البقاء طويلاً، فبحلول شهر آب عام ٢٠١٥، أصبحت الاتفاقية بوضع يرثى له، إذ رفضت حكومة إقليم كردستان نقل صادراتها من النفط؛ مما أدى إلى قطع الحكومة الاتحادية تحويلات الميزانية الشهرية. إن سرعة انتهاء الاتفاقية والاتهامات التي تم تبادلها في وقت لاحق من قبل بغداد وأربيل، يوضح استحالة إبرام أي اتفاق متعلق بإدارة القطاع النفطي من دون حل القضية الأكبر وهو تقاسم السلطة.

تم التراجع عن الاتفاق بسبب خلاف حول تنفيذ بنوده: إذ رفضت بغداد إصرار حكومة إقليم كردستان بأن حساب كمية الصادرات الكردية وشمال العراق ينبغي له أن يكون على أساس سنوي وليس شهريا، -مما يؤدي إلى عدم توجيه عقوبة مالية لهم عند حدوث نقص في التسليم في الأشهر الأولى-؛ ورفضت حكومة إقليم كردستان من جانبها أن تعترف بأن المدفوعات الشهرية لا يمكن أن تحدد -بنحو واضح- الإيرادات المستحقة الفعلية، التي كانت أقل من الميزانية نتيجة لانخفاض أسعار النفط عما كان متوقع؛ وهذا يعني أن نسبة حكومة إقليم كردستان المتمثلة بـ ١٧٪ قد انخفضت بسبب سعر قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي[٢٢]، ولكن الأمر الذي أدّى فعلا إلى انهيار الاتفاق كان تصميم الجانبين بعدم التخلي عن امتيازاتهم حول إدارة إنتاج النفط الخام والمبيعات وتحصيل الإيرادات، بغض النظر عن التكلفة المالية أو التأثير على قطاع النفط والغاز بما في ذلك مصالح المستثمرين، لتنتصر مرة أخرى الاعتبارات السياسية على المخاوف العملية المباشرة.

٢٠. العراق والأكراد يتوصلون لاتفاق بشأن صادرات النفط والميزانية المدفوعات، نيويورك تايمز، ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٤.

٢١. العراق وكردستان يتفقان على صفقة النفط، وول ستريت جورنال، ٢ كانون الثاني ٢٠١٤.

٢٢. كشف النقاب عن صفقة النفط الكردي مع بغداد مع ارتفاع حدة التوتر، رويترز، ١٣ آذار ٢٠١٥
http://www.reuters.com/article/us-iraq-kurdistan-oil-idUSKBN0M91MQ20150313;
العراق وكردستان: صفقة النفط على وشك الانهيار، وول ستريت جورنال، ٣ آذار ٢٠١٥.

كان هذا القرار شديداً ولا سيما من جانب حكومة إقليم كردستان، التي دفعت ثمناً باهظاً لقرارها من حيث السيولة المالية وقدسية الاتفاق، وإن إصرار أربيل بالمطالبة بإيراداتها الشهرية من بغداد كانت ثابتة ولها شرعية ظاهرية فقط، ولم يتم إدراج أي نفقات طارئة في قانون موازنة ٢٠١٤ لنقص الإيرادات، ولكن كان النهج الكردي ضيّق الأفق من الناحية السياسية وذلك في أحسن الأحوال، أما في أسوأ الأحوال فكان المتشددون في أربيل حريصون على إيجاد ذريعة مريحة لتقويض الاتفاق في أسرع وقت ممكن قبل إنشاء أي رابط من شأنه أن يقوض استقلالية حكومة إقليم كردستان، وأجبر انخفاض الإيرادات من تصدير النفط خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ الحكومة الاتحادية على فرض حالة التقشف في أرجاء البلاد، وأدى ذلك إلى انخفاض المصروفات لجميع المحافظات العراقية. إن هذا التقشف جعل من المستحيل سياسياً لرئيس الوزراء حيدر العبادي وحكومته الاتحادية بالتعامل مع حكومة إقليم كردستان بنحوٍ مختلف، وفضلاً عن ذلك تجاهل قادة حكومة إقليم كردستان الوعود العلنية لوزير المالية الاتحادي هوشيار زيباري –وهو أحد زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني– بأن المدفوعات ستعود إلى مستويات الميزانية السابقة ما إذا ارتفعت أسعار النفط ونمت الإيرادات[٢٣]، وحدث هذا في الوقت الذي كانت فيه حكومة إقليم كردستان تصرُّ على أنه ليس باستطاعتها أن تنقل كميات النفط المتفق عليها مع بغداد، ولكنها في الوقت نفسه حافظت على تصدير الكميات الضخمة المستقلة والتي تعوض الإيرادات المستقطعة (انظر الشكل ١).

الشكل (١) : تصدير النفط لحكومة اقليم كردستان كانون الثاني ٢٠١٥ – آيار ٢٠١٦

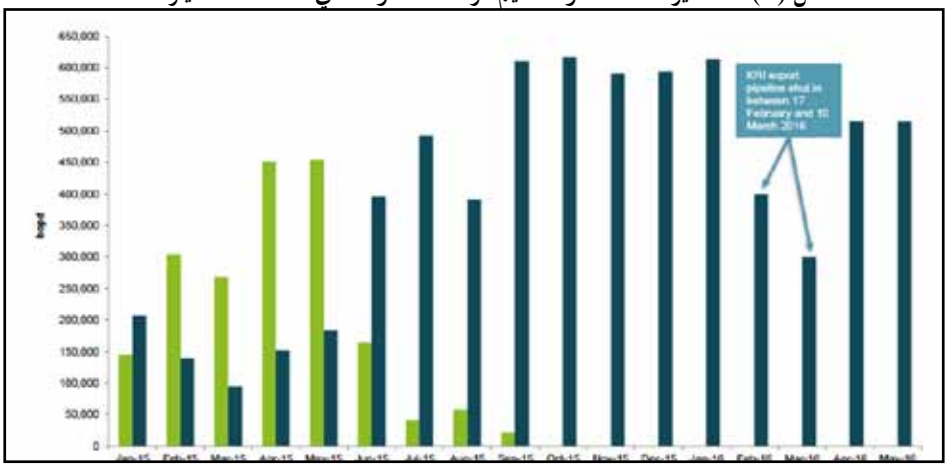

حكومة إقليم كردستان – جيهان ● سومو – جيهان ●

المصدر :جينيل إنيرجي – عرض المستثمر حزيران ٢٠١٦

٢٣. انظر: «منتدى السليمانية السنوي الثالث: هلال الخصيب في اضطراب: التحديات والفرص»، ص ٣٦–٣٧، http://auis.edu.krd/sulaimaniforum/sulaimaniforum_procedings_2015.pdf .

وأصر المسؤولون الأكراد على أن هذا النقص المبكر في التصدير والمبيعات المستقلة كان جزءاً من صفقة التصدير مقابل الإيرادات، وتُعَدُّ المبيعات المستقلة مهمةً بنحوٍ يسير كي يتم الدفع للمنتجين الأجانب في كردستان، ولكن كان نهج حكومة إقليم كردستان العام نحو الاتفاقية مؤشراً على أولويات أربيل ورغبتها في الحفاظ على السيطرة المستقلة الذاتية على قطاع النفط مهما كلف الأمر، وقد حقّقت أربيل آلية لتصدير النفط الخام بنحوٍ مستقل وبمساعدة تركية في عام ٢٠١٤، وارتفاع وحدات التخزين الإجمالية ولاسيما مع إدراج البراميل التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية وذلك كجزء من صفقة التصدير مقابل الإيرادات، وبدا أن أربيل مستعدة للتخلي عن مصدر الاستقلال المالي الذي كانت تحلم به منذ مدة طويلة، وفضلاً عن ذلك فقد كان من الواضح أنها كانت على استعداد لإعطاء الأولوية للمبيعات المستقلة، وتجنب الإيرادات من بغداد في هذه العملية، حتى ولو كان ذلك على حساب إجبارهم على بيع النفط الخام الكردي بسعر أقل من أسعار السوق (بسبب وضع بغداد العراقيل القانونية اتجاه تصدير النفط الخام)[٢٤]، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية التي كانت تعاني كردستان منها بالفعل.

ماذا تريد أربيل؟

إن استعداد أربيل في وضع نفسها تحت الضغوط المالية منذ عام ٢٠١٥، والأثر الذي تركته على الاقتصاد المحلي، يعدُّ مؤشراً واضحاً على كيفية رؤية حكومة إقليم كردستان للقطاع النفطي المحلي الذي يساهم في وضع أجندة سياسية أوسع، وهي تؤكد على فكرة أكبر: بأن قطاع النفط لم يكنْ ولن يكون وسيلة لتسهيل التسوية السياسية والاستقرار بين بغداد وأربيل. وقامت الحكومة الإقليمية بإعلان حدوث عجزٍ مالي ضخم وذلك منذ توقف صفقة التصدير مقابل الإيرادات، وأصبحت عائدات الصادرات المستقلة أقل بكثير من الميزانية التشغيلية لحكومة إقليم كردستان[٢٥]. وتشير التقديرات في بداية عام ٢٠١٦ أن ميزانية رواتب العاملين في القطاع العام وحده هو ٧٣٠ مليون دولار/شهر[٢٦]، بينما قدرت الميزانية

٢٤. يستعد العراق لحملة قانونية على مبيعات النفط الكردية، فاينانشال تايمز، ٤ أيلول ٢٠١٤. «مناورة النفط الكردية» وول ستريت جورنال، ٢١ تموز ٢٠١٤.

٢٥. محمد صالح، «أسعار النفط المنخفضة وتعقيد الاستقلال الكردي العراقي»، معهد الشرق الأوسط
http://www.mei.edu/content/low-oil-prices-complicate-iraqi-kurdish-independence.

٢٦. انظر الردود الرسمية لحكومة إقليم كردستان على التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء العراق حيدر العبادي، ١٧ شباط ٢٠١٦،
http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=040000&l=12&a=54240،
نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان (قوباد طالباني) ''عجز الميزانية الشهري في كردستان العراق يصل إلى ٤٠٦ ملايين دولار''٢٧ كانون الثاني ٢٠١٦.
http://ekurd.net/kurdistan-monthly-deficit-millions-2016-01-27.

بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار/شهر[٢٧]. ومنذ ذلك الحين أشار كبار مسؤولي حكومة إقليم كردستان إلى وجود عجز أقل، على الرغم من أن إجمالي الإيرادات من صادرات النفط قد تراوح متوسطها بين ٤٥٠-٥٠٠ مليون دولار/شهرياً منذ بداية عام ٢٠١٦ (وذلك قبل تسديد المدفوعات للمشغلين وسداد قيمة التمويل ما قبل التصدير)، ومع ذلك فقد اضطرت أربيل إلى تأخير دفع أجور الموظفين الحكوميين وبعض أجزاء من أجهزتها الأمنية، والنظر في إصلاح القطاع العام[٢٨]، وكل ذلك بتكاليف سياسية مهمة، ولاسيما فيما يخص مصداقية الحزب الديمقراطي الكردستاني لدى الشعب، علماً بأن الحزب يسيطر على نحو فعال في الحكومة الإقليمية منذ عام ٢٠١٥.

تراكمت على حكومة إقليم كردستان ديون محلية ودولية كبيرة، بما فيها تلك المستحقة من صفقات التمويل ما قبل التصدير والعقود مع تجار النفط الدوليين في عام ٢٠١٥ التي يبدو أنها قد وقعت على أسعار نفط بتوقعات أعلى من أن تتحق في الواقع[٢٩].

أدت الضغوط المالية إلى الحدِّ من نطاق مدفوعات حكومة إقليم كردستان للشركات المنتجة في كردستان، الذي أدى بدوره إلى تباطؤ الاستثمارات الرأسمالية في قطاع النفط والغاز. كانت أربيل قادرة على تسوية المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦؛ وذلك استجابة لضغوط الشركة، ولكن هذه المدفوعات تم تسديدها فقط للمطالبات الحالية، إذ لا تزال ديون شركات الإنتاج في السنوات السابقة معلقة جزئياً، وعلى الرغم من ذلك يبدو أن المدفوعات الجارية قد لاحقتهم في أوقات معينة عند حدوث الضغط المالي[٣٠].

إن استمرار صفقة التصدير مقابل الإيرادات مع بغداد لن يكون حلاً سحرياً لمشاكل أربيل المالية، إذ عانت الحكومة الاتحادية من أزمة مالية خاصة بها منذ عام ٢٠١٤؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، ومن غير المرجح أن تكون الحكومة الاتحادية قد عرضت مهلة لتعويض المستثمرين في حكومة إقليم كردستان (تصر بغداد دائماً على أن تكون حكومة إقليم كردستان مسؤولة عن الدفع للشركات العاملة في كردستان من نسبة الـ١٧٪ من الميزانية، بينما استنتجت أربيل أن تلك الصفقات

٢٧. انظر رد الطالباني في «احتياجات حكومة كردستان للدعم بهدف سد عجز ١٠٠ مليون دولار»، رويترز، ١٣ نيسان ٢٠١٦، http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-usa-idUSKCN0XA1SQ.

٢٨. «حكومة إقليم كردستان تخفض الرواتب للحيلولة دون انهيار الميزانية» تقرير نفط العراق، ٤ شباط ٢٠١٦.

٢٩. صالح، مرجع سبق ذكره «تركيا تعطي قرضا لكردستان» ديلي الصباح، ٢٥ شباط ٢٠١٦. بيان صحفي صادر عن حكومة إقليم كردستان، وزارة الموارد الطبيعية، ٢٠ آب ٢٠١٥
http://mnr.krg.org/index.php/en/press-releases/474-mnr-setting-the-record-straight-on-oil-export-and-revenue-for-the-people-of-kurdistan-to-judge-for-themselves.

٣٠. «إيرادات حكومة إقليم كردستان تتناقص في تموز، شركات النفط العالمية في انتظار الدفع»، تقرير نفط العراق، ٥ آب ٢٠١٦.

مستقلة عن وزارة النفط الاتحادية) ومع ذلك لربما كانت حكومة إقليم كردستان في وضع مالي أقل سوءاً فيما لو تفاوضت باستمرار مع بغداد في ما يخص اتفاقية الصادرات مقابل الإيرادات، إن ما تصدره أربيل الآن يقارب ٦٠٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم الواحد هو ما يقارب ١٧٪ من الصادرات العراقية الشاملة؛ ولذلك فإن الاتفاق يكلف حكومة إقليم كردستان من حيث الحجم، وفي الوقت نفسه كان باستطاعة أربيل تصدير النفط الخام بأسعار مرتفعة فيما لو سمحت لسومو بالسيطرة على تصدير النفط، وحينها لن تكون هناك مخاوف بشأن السيطرة ، وبالتالي فإن أي خصومات على النفط الخام ستكون منخفضة.

فضلاً عن ذلك، فإن سعر العائد الصافي لحكومة إقليم كردستان — والحكومة العراقية – في الخزينة ستكون أعلى، حيث أن تكاليف نقل وتسويق النفط الخام سيصبح أقل مما اتفق عليه في الإتفاقية الحالية، بما في ذلك الوسطاء الأتراك، الذين استخدمتهم حكومة إقليم كردستان لضمان استقلالية صادراتهم، وقد نشرت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان نسب الإنتاج والتصدير بانتظام، ولكن أسعار العائد الصافي الفعلي، والمبالغ التي تدفعها حكومة إقليم كردستان للحفاظ على استقلالية صادراتها، لم تعلن على الملأ أبداً، يعترف المسؤولون في المؤسسات المالية الدولية العاملة في كردستان أنهم ليسوا على اطلاع على المبالغ الصافية الفعلية التي تستلمها حكومة إقليم كردستان.[٣١]

تدّعي أربيل بأنه لا يمكن الوثوق ببغداد في دفع المستحقات المالية[٣٢]، وأنه من خلال الاعتماد على الصادرات المستقلة، فإن حكومة إقليم كردستان تكون متأكدة بأنها تتلقى جميع الأموال المستحقة لها، ولكن هذا الادعاء مشكوك فيه، إذ أشارت الحكومة الاتحادية مراراً إلى أنها مستعدة لإحياء اتفاق التصدير مقابل الإيرادات، وكانت هناك محاولات متقطعة للتفاوض على إعادة العمل به، شملت الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦ آلية التصدير مقابل الإيرادات نفسها في قانون عام ٢٠١٥ (٥٥٠ ألف برميل في اليوم مقابل ١٧٪ من صافي الميزانية)، ولكن الميزانية الجديدة أضافت تعديلاً لحساب أسعار النفط المتقلب وبالتالي إجمالي الإيرادات.

٣١. مقابلة شخصية مع مسؤول مؤسسة مالية دولية مسؤول عن كردستان، انظر أرقام جلف كيستون. على وفق عرض المستثمر جلف كيستون في آب عام ٢٠١٦، كانت تكاليف نوعية البرميل والشاحنات / النقل على النفط ٣٧,٥٠ مليار دولار في وقت كانت أسعار خام برنت حوالي ٤٥ مليار دولار (انظر جلف كيستون بتروليوم – H1Results 2015، http://webcasting.brrmedia.co.uk/broadcast/55daf1b1f67ebc1c6ff85179.

٣٢. بيان صحفي صادر عن حكومة إقليم حكومة إقليم كردستان، وزارة الموارد الطبيعية، مرجع سبق ذكره.

وفي ضوء أسعار النفط الحالية، فإن المصاريف التي تمنحها الحكومة الاتحادية لن تملأ العجز المالي الذي تواجهه أربيل، ومع ذلك فإن حكومة إقليم كردستان من الممكن أن تصبح في وضع مالي أفضل، وقد تتمكن من الوصول إلى احتياطات الحكومة العراقية الاتحادية والاقتراض الدولي المتوقف حالياً؛ بسبب جمود تصدير النفط[٣٣].

وبعبارة أخرى فإن حكومة إقليم كردستان وضعت نفسها تحت الضغط السياسي والمالي المحلي للحفاظ على آلية تصدير مستقلة التي تتوافق مع الحق الدستوري الخاص بها، وبالنسبة لبعض القيادات الكردية، فإن ذلك يشكل أساساً للاستقلال المالي والسياسي، إلا أنّ قطاع النفط يبدو أنه لن يكون قادراً على توفير ذلك الأساس للاستقلال المالي لمدة من الزمن، في حين انعدام وجود نسب دقيقة يجعل الأمر مستحيلاً لتقديم أي تقدير دقيق، فمن الواضح أن ضمان إجمالي الربح اللازم لتمويل الإنفاق والالتزامات الحالية مع المستثمرين يتطلب وجود صادرات أعلى بكثير من المستويات الحالية، وحتى مع ارتفاع أسعار النفط، وقد وعد مسؤولو النفط الكردي بزيادة سريعة في الصادرات لبعض الوقت، مع تكرار هدف إنتاج مليون برميل في اليوم بانتظام[٣٤].

ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج في واقع الأمر كان أكثر تواضعاً، إذ استفاد الإنتاج الكردي من المساحة التي سيطرت عليها إقليم كردستان عسكرياً عام ٢٠١٥ التي كانت تحت سيطرة الحكومة الفدرالية التي تسببت بزيادة في الإنتاج المحلي[٣٥]. ويمكن إضافة نسب جديدة من (قبة بابا) التابع لحقل كركوك إلى هذه الأرقام، التي من شأنها أن تضيف أكثر من ١٥٠ ألف برميل إضافي في اليوم على المدى القصير، ولكن هذا لن يكون كافياً لوصولهم إلى مستوى الاكتفاء الذاتي مالياً، وتشير الهجمات الأخيرة إلى البنية التحتية في منطقة كركوك وسهولة تعرضها للتخريب.[٣٦]

٣٣. قالت الحكومة الاتحادية في رسالة لها عام ٢٠١٦ في نواياها بطلب دعم صندوق النقد الدولي إنها «تسعى نحو» إيجاد سبل لإحياء اتفاق النفط مقابل الصادرات مع حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك السماح لصادرات إقليم كردستان المستقلة بأن تتم مراجعتها في نهاية العام، وإيجاد صافي الربح من تلك الإيصالات من صرف أربيل في إطار ميزانية عام٢٠١٦. ومع ذلك، فإن اللغة المستخدمة مشروطة، مما يعكس غياب أي آلية للتغلب على المأزق السياسي. انظر صندوق النقد الدولي، «العراق: خطاب النوايا، مذكرة حول السياسات المالية والاقتصادية، ومذكرة تفاهم» ١٩ تموز ٢٠١٦، ص ٨.

٣٤. انظر، نقلت حكومة إقليم كردستان عن وزير الموارد الطبيعية اشتي هورامي في «عليك أن تبنيه بنحوٍ أفضل: الطريق إقليم كردستان العراق في المستقبل»، النفط والغاز، ١٧ كانون الأول ٢٠١٤،
http://www.theoilandgasyear.com/interviews/build-it-better-the-path-forward-for-the-kurdistan-region-of-iraq/.

٣٥. حكومة إقليم كردستان – الإنتاج المحلي في عام ٢٠١٥ بلغ متوسطها حوالي ٥٧٠ ألف برميل من النفط في اليوم (انظر وزارة الموارد الطبيعية والزراعة في حكومة إقليم كردستان «إنتاج النفط والتصدير، وتقرير الاستهلاك ٢٠١٥»، ص ٥،
http://mnr.krg.org/images/monthlyreports/KRG_MNR_Full_Annual_Report_2015_2.pdf.
في أعقاب هجوم تنظيم داعش الإرهابي في شمال العراق في حزيران عام ٢٠١٥، استولت قوات حكومة إقليم كردستان البيشمركة السيطرة على قبة أفانا من حقل كركوك، فضلاً عن حقل باي حسن.

٣٦. هجوم قنبلة يضرب حقل باي حسن النفطي» تقرير نفط العراق، ١٠ آب ٢٠١٦». وتقول شركة نفط الشمال إن بئراً نفطية تم تفجيرها في شمال العراق»، قناة العربية، ١٠ آب ٢٠١٦.

يبدو أن زيادة الإنتاج هو أمر صعب المنال؛ إذْ إن العقبة ليست سرية، على الرغم من أن التوصل إلى فهم أفضل لقاعدة الموارد وتعقيداتها أدى إلى تقييم الشركات لإمكانات الإنتاج في كردستان أن تكون أكثر تفاؤلاً. وبدلاً من ذلك فإن التحدي هو واضح، ويُظهر مرة أخرى المخاطر التي اتخذتها حكومة إقليم كردستان في انتهاج سياسات القطاع النفطي؛ من أجل أهداف سياسية واسعة، وسببت حكومة إقليم كردستان ضرراً طويل المدى لقطاع النفط من خلال تبني مسار مستقل في وقت الأزمة المالية، وتسبب عملية تأخير الأجور والإيصالات غير المدفوعة إلى فرض حدود على الإنفاق الرأسمالي؛ وبالتالي تقويض التوقعات من أجل نمو الإنتاج.

تضررت سمعة كردستان كونها منطقة نفطية جذابة[٣٧]. وقد أكدت سياسات الحكومة الإقليمية أن الأجندة السياسية لحكومة إقليم كردستان هي أكثر أهمية من الاعتبارات التجارية وتسييل المستثمرين، وأن اختلال السياسة يمكن أن يكون تأثيره ساماً للاستثمار، وتتسائل الشركات على نحو متزايد بشأن قدرتهم على تحقيق دخل من استثماراتهم، على الرغم من وجود البنية التحتية الجديدة وترتيبات التصدير المستقلة، ولم تستطع حكومة إقليم كردستان إقناع العديد من الشركات أنه بإمكانها أن تضمن أن النفط الذي تنتجه سوف يصل إلى الأسواق العالمية وبأسعار عالمية، وأنهم سيدفعون لهم على وفق عقودهم، ويعد الخروج التدريجي لبعض المستكشفين دليلاً على هذه الحقيقة، وحتى الشركات الصغيرة التي تعتمد وبنحوٍ كبير على إنتاج كردستان قد خفضوا استثماراتهم، بينما في بعض الحالات يسعون بهدوء إلى تصفية بعض أو كل المساحة الخاصة بهم. ولا يزال المسؤولون الأكراد يسعون إلى رسم صورة إيجابية، والمنتجون حريصون على دعم هذا الرأي؛ ولكن حجم التزامات العجز المالي والديون التي راكمتها حكومة إقليم كردستان التي ستسددها بمفردها ترسم واقعاً مختلفاً، ومن المرجح أن تشتمل على إعادة التفاوض حول العقد الرسمي وتشديد الشروط (لتتماشى والتغييرات غير الرسمية التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية) التي من شأنها أن تجعل الاستثمار مجدياً من الناحية المالية لحكومة إقليم كردستان.

سياسة بغداد الحازمة:

إن التحدي المالي في حكومة إقليم كردستان يشهد مزيداً من التعقيدات؛ بسبب التحول الملموس الذي حدث في سياسة بغداد نحو حكومة إقليم كردستان منذ عام ٢٠١٤، في الوقت الذي سعت فيه إلى تأكيد سيادتها. بعد سنوات من الإذعان للمطالب الكردية –على الرغم من التحديات الخطابية

٣٧. صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٦ نيسان ٢٠١٦
http://english.alarabiya.net/en/business/energy/2016/08/10/Oil-well-blown-up-in-northern-Iraq-North-Oil-says.html.

لسياسات أربيل النفطية- تبنت الحكومة الاتحادية نهجاً عقابياً؛ مما يتيح لحكومة إقليم كردستان متابعة مسارها الخاص ولكن تم رفض تقديم الدعم المالي لجدول الأعمال الكردي، وهذا التغيير هو اعتراف بأن قدرة بغداد محدودة في وضع حد لحكومة إقليم كردستان في عملية صنع القرار، ولكنه يعكس أيضاً مدى الإحباط والتعب من أربيل، والاعتراف بأن الحكومة الفدرالية لها أولويات أمنية ومالية أكثر إلحاحاً للتعامل معها بدلاً من الاستجابة للشكاوي الكردية ومشاكل قيادة حكومة إقليم كردستان المتمردة، وفي الوقت نفسه أصبحت أربيل أكثرَ تصميماً على تحديد مسارها السياسي والمالي المستقل، فقد كانت بغداد أكثر استعداداً لتخفيف العلاقات مع حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك فرض تكاليف مالية على القرارات الكردية؛ ونتيجة لذلك تجد أربيل صعوبة في الحفاظ على الحالة الأزدواجية بأنها جزء من العراق وفي الوقت نفسه شبه مستقلة.

لم تسعَ الحكومة الاتحادية إلى قطع النفط والعلاقات المالية بنحوٍ كامل، بل تركت الباب مفتوحاً للوفاق وإجراء المفاوضات حول الترتيبات المالية في المستقبل، لكنها أوضحت أن القرار سوف يحتاج إلى أن يأخذ بنظر الحسبان أولويات بغداد، بما في ذلك بيع النفط الخام الكردي عبر سومو، ويعكس هذا الموقف عدداً من الاعتبارات أولها: إنها سياسة عملية؛ لأن الحكومة الاتحادية تدرك جيداً -نظراً للأزمة المالية الوطنية- أنها إذا ما قدمت امتيازات مالية وامتيازات بيع النفط لحكومة إقليم كردستان، فإنها ستواجه مطالب مماثلة من المحافظات المنتجة للنفط في وسط العراق، والغاضبون من قلة الصرف من الميزانية نتيجة للأزمة المالية الذين ينتقدون الحكم الذاتي الذي تتمتع به حكومة إقليم كردستان، ولا تجرؤ إدارة العبادي على أن تقدم للكرد معاملة تفضيلية -من حيث آليات المصروفات والمبيعات- خوفاً من أن يثير ذلك سلسلة من ردود الفعل في المحافظات الجنوبية المنتجة للنفط التي من شأنها أن تقوض سلطة الحكومة الاتحادية وسيطرتها[٣٨].

لم يسعَ رئيس الوزراء إلى تصعيد الصراع مع أربيل بشأن سياسة حكومة إقليم كردستان في مجالات أخرى، كسيطرة حكومة إقليم كردستان على الإنتاج النفطي التي كانت تسيطر عليها الحكومة الاتحادية، ولكن فيما يتعلق بالقضايا المالية كان رئيس الوزراء حازماً. ولكن هذا النهج المتشدد يعكس أيضاً تحولاً في المشاعر بين السياسيين الإسلاميين الشيعة، إذ عَدَّ العديد منهم الأكراد بأنهم حلفاء استراتيجيون، ولكنهم الآن يعدونهم عائقاً أمام تأمين مصالح الشيعة، إلا أنّ الأحزاب الإسلامية الشيعية الرئيسة في العراق لها مجموعة من وجهات النظر حول العلاقات مع حكومة إقليم كردستان، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي المتوافق مع آراء أربيل حول الفيدرالية على العكس من حزب الدعوة أو التيار الصدري؛

٣٨. القادة المحليون في البصرة قد جددوا مؤخراً دعوات لإنشاء محافظة حكم ذاتي، انظر «البصرة تهدد بمقاضاة من أجل الحكم الذاتي إذا تجاهلت مناشدات بغداد لخدمات أفضل»، رضوي، ١١ كانون الثاني ٢٠١٦. «البصرة يسعى نحو الاستقلال المالي»، تقرير نفط العراق، ٢٣ آذار ٢٠١٦.

ومع ذلك فإن حكومة إقليم كردستان وأولويات الحكومة الاتحادية قد تباينا، وتشابكت آراؤهم بنحوٍ مباشر وتوصل كثير من السياسيين الإسلاميين الشيعة إلى استنتاج مفاده أن هناك قيمة قليلة في إجبار كردستان بأن تبقى جزءاً من العراق إذا لم ترغب حكومة الإقليم بذلك.

ليست هناك رؤية واضحة بين هؤلاء المسؤولين الشيعة حول الشروط المحددة للفصل، ولاسيما فيما يتعلق بالحدود الإقليمية، إذ إن هناك رغبة متزايدة حول تأييد الانفصال الكردي في المستقبل، لم يعد الفصل الكردي أمراً مهماً بين القادة الشيعة السياسيين وعامة الشعب إذْ إن تجزئة العراق هو أمر لا مفر منه، إن التفاوض بشأن الانفصال –في عقول بعض قادة الشيعة– من شأنه أن يعزز ما تبقى من الدولة العراقية وتسهيل الصفقات السياسية بين الشيعة والسنة العرب العراقيين التي بدورها سيساعد على تحقيق الاستقرار في البلاد.

في نهاية المطاف فإن الذي يسيطر على الحكومة الاتحادية حول الانفصال الكردي هي القيادة الشيعية الدينية المتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني، ويبقى المرجع في النجف أحد المؤيدين لوحدة العراق ولوجود حكومة اتحادية قوية، لدرجة تساؤله بهدوء بشأن دستور عام ٢٠٠٥ في مدةِ نشره خوفاً من تأثيره المحتمل على التماسك الإقليمي والسياسي في العراق[٣٩]. وقد وضع هذا الموقف السيستاني، وغيره من كبار رجال الدين، على خلاف مع الأجندة السياسية في أربيل، وأدت إلى الدعم الضمني للمقاومة في بغداد للتحركات الكردية نحو الحكم الذاتي، ولكن ذلك وضع الساسة الإسلاميين الشيعة الذين يدعمون الانفصال الكردي –والحكم الذاتي الإقليمي لمحافظات جنوب العراق– في وضع حرج، لأنهم لا يجرؤون على تحدي رأي المرجعية بصورة علنية.

هناك إشارات خفية حول وجود خلافات بين كبار رجال الدين أنفسهم حول قضية الوحدة الوطنية العراقية[٤٠]، فبعضهم على استعداد لقبول شكل أكثر مرونة للفيدرالية العرقية –الطائفية من أجل حماية مصالح الطائفة الشيعية في العراق–؛ ودفع هذا التحوّل في الرأي ''الغضب'' من الفظائع التي تنهال على الشيعة في العراق من قبل الدولة الإسلامية والمتطرفين السّنة، ولكن النتيجة هي نفسها فعلياً، وهي تخفيف حدة المعارضة لإعادة التفاوض بشأن الإطار السياسي الداخلي في العراق (وفي بعض الحالات، التشجيع الإيجابي لهذا التغيير).

إذا أصبح ذلك وجهة المرجعية السائدة، ولاسيما إذا كان السيستاني يتبنى هذا الموقف علناً، فمن المرجح أن يعرض الطائفة الشيعية في بغداد والمحافظات ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب للسياسة الضيقة التي من شأنها أن تجعل الحكومة الاتحادية أكثرَ حزماً في التعامل مع الأكراد، ومع رفع القيود

٣٩. مقابلة شخصية مع ممثل السيستاني، نيسان ٢٠٠٥.

٤٠. قابلة شخصية مع المسؤولين العراقيين مع علاقات وثيقة مع النجف.

الدينية، والرأي الخاص الذي يجمع الزعماء الشيعة هو أن العراق أفضل حالاً من دون شراكة حكومة إقليم كردستان غير المبال، هذا التغيير يمكن أن يسبب العديد من الخلافات التي تشتد في الوقت الحالي، بما في ذلك النزاعات حول الإدارة والسيطرة الإقليمية في قطاع النفط العراقي؛ الأمر الذي يمهد الطريق لمدة تصادمية بنحوٍ أكبر حول السياسة الداخلية في البلاد، إذ ستضغط بغداد –أو على الأقل الأحزاب الإسلامية الشيعية التي تهيمن على الحكومة– على جدول أعماله بنحوٍ أكبر مما سبق.

النظر في خيارات جديدة لتقاسم السلطة:

تشير هذه التغيرات –في نهاية المطاف– إلى ضرورة معالجة شعور النقص الذي يؤدي إلى تآكل النسيج العراقي المتماسك ويقلل من فعالية الدولة العراقية: وهو الفشل في حل الخلافات حول الفدرالية وتقاسم السلطة، والتي يعدُّها كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية أسئلة وجودية.

إن عدم وجود حل لهذه القضية قد منع قدرة الحكومة الاتحادية للتوصُّل إلى تسوية مع حكومة إقليم كردستان حول إدارة ثروة العراق النفطية على المدى البعيد التي من شأنها أن تسمح لكلا الجانبين بتعظيم العوائد المالية من القطاع النفطي، وعلى مدى السنوات (١٣) الماضية أصبح واضحاً أن القيادة الكردية الرئيسة –ولاسيما أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني– متناقضة، وفي كثير من الحالات تعارض –وبنحوٍ فعال– الجزء المتبقي من الدولة العراقية؛ ونتيجة لذلك فإنه من المستحيل حل النزاعات حول السلطة المختصة والإدارة المستقلة لقطاع النفط (وغيرها) من طريق الآليات التشريعية العملية.

إن الحاجة إلى هذا الاتفاق السياسي الشامل أصبح أكثر إلحاحاً مع مرور الوقت، وأدت الخلافات السياسية العميقة وتضاعف غموض الدستور وما يرتبط به من الرؤى الفيدرالية المتنافسة إلى تقويض أسس الدولة العراقية وتماسكها، جنباً إلى جنب مع التهميش، وفي بعض الأحيان أدى الانسحاب من الدوائر الانتخابية الرئيسة من العملية السياسية –بما في ذلك حكومة إقليم كردستان في كثير من النواحي– إلى وجود حكومة اتحادية معقدة ومجلس تشريعي غير قادر على تمرير قوانين مهمة. وبعدم معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بكيفية تقاسم السلطة في العراق فإن القادة العراقيين تسببوا بزيادة خطر حدوث انهيار سياسي داخلي وتجزئة عنيفة على أساس الخطوط العرقية الطائفية، وإذا مضت أربيل قدماً في تهديدها بالتصويت على الاستقلال في المستقبل القريب، فإنه سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ويزيد من تفاقم التوترات حول السيادة المركزية، التي من شأنها أن تسبب آثاراً ضارةً على قطاع النفط.

إن ما يطلبه الوضع السياسي في العراق هو وجود اتفاق سياسي جديد بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية كجزء من صفقة واسعة تشمل جميع الطوائف العراقية الرئيسة – الشيعية

والكردية والسنية، التي تنشئ إطاراً واضحاً طويل المدى لتقاسم السلطة والمدونة في التعديلات الدستورية، وترتكز إلى مجموعة من التشريعات المواتية. وكجزء من هذه العملية فإن كلّاً من بغداد وأربيل بحاجة لاتخاذ قرار لمرة واحدة ومستمر إلى الأبد حول ما إذا ستكون العلاقة بينهما شكلاً من أشكال التعايش السياسي والاقتصادي في دولة موحدة (وإذا كان الأمر كذلك، تحت أي شروط؟)، أو ما إذا كانا سيتفاوضان حول فصل إقليم كردستان عن الحكومة الفيدرالية، وفضلاً عن ذلك فإن هذه الصفقة ستحتاج إلى أن تستند إلى التوافق والتراضي من الجانبين، بدلاً من الإصرار على أن يكون هناك توافق مشترك حول القضايا كافة، وهو ما أتاح من الناحية العملية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان الحفاظ على المواقف السياسية المتطرفة التي لا تنضب.

لقد تغيرت المعادلة السياسية في العراق على مدى السنوات ١٣ الماضية، إذْ إن أولوية الحكومة الاتحادية في تكوين دولة شديدة المركزية لم تعد صالحة، ولا تمثل الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون الترتيبات الجديدة التي تنظم تقاسم السلطة مقبولةً للجميع. وما هو مطلوب الآن هو إعادة تأهيل شامل للدولة العراقية، بما في ذلك إصلاح الدستور بشكل كامل، واستعادة المؤسسات العاملة على نطاق وطني، وتنفيذ سيادة القانون. ومن الواضح أن الصيغة النهائية يجب أن تكون مقبولة لدى حكومة إقليم كردستان، وسيتطلب ذلك وجود سلطات تنفيذية حقيقية في حكومة بغداد، وهو ما تطالب به معظم الفصائل غير الكردية.

إن الإتفاق النهائي لا يمكن أن يكون على حساب أحد الأطراف، ولا يمكن أن يفرض من قبل أي منها، ويجب أن يكون الاتفاق ذا فائدة لجميع الأطراف ويلبي في النهاية المطالب المالية والسياسية الأساسية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ويحمي المصالح الأساسية، ولا يسبب عواقب سلبية على قدرة الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان بالحكم بفعالية للأراضي الخاضعة لسيطرتهما، ومن الناحية المثالية فإن هذه الترتيبات تعزز –أيضاً– من النظام المالي الوطني والاقتصادي، وذلك من طريق حل القضايا المتعلقة بالسلطة المختصة على قطاع النفط، والمعايير والآليات القانونية لتقاسم الإيرادات.

الاستقلال:

يعد الانفصال الرسمي لحكومة إقليم كردستان أحد الخيارات إذ يبدو سبب جهود أربيل لضمان الرقابة المستقلة على عائدات قطاع النفط وتصديره في المنطقة على مدى السنوات ١٣ الماضية هو الرغبة في ضمان الاستقلال المالي عن بغداد[٤١]؛ وبالتالي سيكون أساساً للفصل السياسي. لم يُخفِ العديد

٤١. يقول وزير النفط: كردستان العراق على مقربة من الاستقلال الاقتصادي، كيف تجاوزت كردستان بغداد وبيع النفط في الأسواق العالمية، رويترز، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥.
http://www.reuters.com/article/us-iraq-kurdistan-oil-idUSKCN0T61HH20151117.

من كبار القيادات الكردية –ولاسيما التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني– رغبتهم في إنشاء دولة كردية مستقلة، وأشارت التصريحات الأخيرة لمسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني –بما في ذلك مسعود بارزاني– إلى أن الدولة العراقية هي مشروع تأريخي فاشل ينبغي ألا يتكرر مررة أخرى، وهذه التصريحات تمثل قناعة خاصة لهؤلاء المسؤولين[٤٢]، ويبدو أن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني يرون في ظل الظروف المحلية الراهنة في العراق –وتلك السائدة إقليمياً– أن هناك فرصة تأريخية لتحقيق حلم الاستقلال الذي طال أمده، ويبدو كذلك أن خطاب الحزب الديمقراطي الكردستاني هو أقل قبولاً للمفاوضات المستقبلية مع بغداد بشأن ترتيبات تقاسم السلطة الجديدة، أو هو علامة على الخلاف الداخلي في كردستان، كما أكد بعض النقاد[٤٣]. ولا ترغب جماعات مهمة من القيادة الكردية –بما في ذلك الجماعات التي تهيمن حالياً على حكومة إقليم كردستان– بأن تكونَ جزءاً من العراق، وكما أظهرت سياساتهم في القطاع النفطي.

إن استمرار أربيل في المضي قدماً في الاستفتاء الكردي حول الاستقلال الذي سيكون مؤشراً مهماً على مدى جدية اقتراح الانفصال، فحتى لو تحقق ذلك وكان التصويت لصالح الانفصال –وهو أمر لا مفر منه–[٤٤]، فإن عملية نقل السلطة بشكل سليم سيفرض على حكومة إقليم كردستان التفاوض على شروط الانفصال عن العراق، وكذلك ضمان الإذعان والدعم الإقليمي والدولي. إن ادعاءات حكومة إقليم كردستان بأن التغييرات في السيطرة على الأرض منذ بدء هجوم داعش في عام ٢٠١٤ قد خلقت حقائق ثابتة على الأرض في المناطق المتنازع عليها، فعلى سبيل المثال تنكر حكومة الإقليم الحاجة إلى التفاوض بشأن الحدود وأوضاع السكان الحاليين في المناطق المختلطة كجزء من أي علاقة مستقرة وطويلة الأجل مع بقية أجزاء العراق، وبالمثل فإن الترتيبات القانونية والمالية الجديدة –بما في ذلك كيفية التعامل مع الالتزامات الحالية مع المستثمرين الأجانب– ستحتاج إلى أن يتم الاتفاق عليها، وقد اتجهت حكومة إقليم كردستان –حتى الآن– إلى سن تشريعات مستقلة حينها لا تتناسب وترتيبات بغداد مع الأهداف الكردية، وستكون مفاوضات الانفصال أكثر تعقيداً، وإن إنهاء العلاقات التي ربطت كردستان بالعراق لمدة قرن تقريباً سوف تتطلب نهجاً علمياً أكبر.

٤٢. مسرور بارزاني: الاستقلال الكردي من شأنه أن يساعد على هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، «المونيتور، ٢ تموز ٢٠١٥. «بارزاني: الوقت قد حان للاستفتاء. الاستقلال الكردي يجلب السلام للمنطقة «روداو، ٢ شباط ٢٠١٦. بارزاني: كردستان جاهزة من أجل الاستقلال روداو، ٢٣ آيار ٢٠١٦.

٤٣. انظر، على سبيل المثال، دينيس ناتالي، «طريق مسدود، وليس بناء الدولة، لكردستان العراق،» الحرب القانونية، ١ تشرين الثاني ٢٠١٥،

https://www.lawfareblog.com/stalemate-not-statehood-iraqi-kurdistan.

٤٤. في استفتاء غير ملزم حول الاستقلال في عام ٢٠٠٥، ٩٨,٨٪ ما يقرب من ٢ مليون ناخب أدلوا بأصواتهم لصالح الانفصال. انظر سيث فرانتزمان. « ٢٠١٦: السنة التي ستنفصل فيه كردستان أخيراً عن العراق» المصلحة الوطنية، ٢٦ شباط ٢٠١٦.

إن السؤال الرئيس هو: هل وجود دولة كردية مستقلة ستكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية في ظل الظروف الراهنة بعد أن عزلت نفسها من أموال الحكومة الاتحادية وإمكانية الحصول على الاقتراض والاحتياطيات الدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية؟ إن حكومة إقليم كردستان قد بينت الأسس المالية الضعيفة وانعدام الاستدامة في الاقتصاد السياسي القائم على المحسوبية في المنطقة، إذ إن الانفصال سيسمح لأربيل بالتفاوض مباشرة مع المقرضين الدوليين والجهات المانحة، ولكن تكلفة ذلك الاقتراض من المرجح أن تكون كبيرة، نظراً لكثرة استدانة الحكومة الإقليمية بالفعل[٤٥]، ونهجها فيما يخص بالتخلف عن الدفع وإعادة التفاوض حول الديون ولاسيما في قطاع النفط.

وفي الواقع، فإن قطاع النفط أثبت أنه ليس الوسيلة نحو الاستقلالية، إذ قوض هذا القطاع الموارد المالية لحكومة إقليم كردستان من خلال خلق الوهم للقادة الأكراد بأن الحكومة الإقليمية من الممكن أن تكون مستقلة مالياً من دون الاعتماد على تحويلات العائدات من بغداد، وتم بناء خطوط أنابيب لنقل النفط، وعقدوا صفقات للتصدير؛ الأمر الذي سمح لنموا مبيعات النفط الخام بنحوٍ مستقل، ولكن حملة الحصول على الحكم الذاتي في هذا القطاع كلفت حكومة إقليم كردستان غالياً من حيث العائدات المفقودة؛ رجع ذلك جزئياً إلى الحاجة لبيع نفطها بسعر مخفض، وإلى التباطؤ في استثمار رأس المال.

ومن الواضح أن إيجاد حل لمسألة الاستقلال في كردستان من شأنه أن يساعد على التخلص من الحاجة لمنح تخفيضات على صادرات النفط الخام بسبب الدوافع السياسية، ولكن كدولة محاطة غير ساحلية، فإن دولة كردستان المستقلة ستظل عرضة لضغوط سياسية من دول العبور -ولاسيما تركيا- الذين أوضحوا أنهم يرون كردستان بصفتها مصدر لواردات الطاقة الرخيصة، وعلى وفق ذلك فمن المرجح أنهم سيتفاوضون وبشدة حول عمليات النقل والمبيعات؛ الأمر الذي سيكون له تأثيرٌ سلبيٌ على صافي عائدات النفط الحكومية، ومن المرجح أن يتم نقلها بعض من تلك الكلفة إلى المستثمرين.

إن المخاطر تشير إلى وجود تحدٍ أكبر لدولة كردستان المستقلة وهي تأمين الاستثمار المستمر في قطاع النفط ولن تترك الشركات الموارد النفطية ببساطة، ولكن شروط الأجور المتفق عليها في العقود حالياً أثبتت أنه من الصعب جداً -إن لم يكن من المستحيل- على حكومة إقليم كردستان الالتزام بها، ولن يغيّر الاستقلال هذه الظروف بنحوٍ كبير، إذ إن الدولة ستظل تعتمد مالياً على عائدات النفط لتمويل ميزانيتها على المدى المتوسط؛ وبالتالي فإن أسعار وحجم الصادرات عليها أن ترتفع بشكل ملحوظ كي تغيّر مجرى العجز المالي الحالي، حتى لو كان من الممكن تنفيذ إصلاحات ضخمة في القطاع العام (وهي سياسة من الصعب تنفيذها لأسباب سياسية)؛ ومن المرجح أن يضطر الإقليم إلى إعادة التفاوض حول أمور عديدة في العقد مع المستثمرين من أجل الحصول الدولة على حصة أكبر من عائدات النفط وبالتالي

٤٥. أزمة الديون تفضح عيوب في اقتصاد كردستان «الشرق الأوسط العين»، ٢٤ شباط ٢٠١٦.

استقرار دخل دولة كردستان المستقلة.

إن قدرة الشركات الأجانبية على تحقيق الدخل من استثماراتهم على وفق شروط العقد المتفق عليه من شأنه أن يتحسن في ظل هذه الظروف (إذ ستكون الدولة الكردية قادرة على دفع ما تدين به للمستثمرين على وفق العقد)؛ ولكن الشروط المعدلة في العقود تمنح للمستثمرين أجوراً أقل، وبذلك هي ستقوض من جاذبية الاستثمار في الدولة الجديدة.

الكونفيدرالية:

تشير التجربة إلى أنه طالما أن المشاعر السياسية تتفوق على الواقع المالي، فإن هذه المخاطر قد لا تردع بسهولة أولئك الذين يقودون حكومة إقليم كردستان حالياً من الاستمرار في سعيهم من أجل الاستقلال؛ ومع ذلك فقد كانوا حريصين على تقديم الانفصال كأحد الخيارات من أجل حل النزاع حول تقاسم السلطة مع الحكومة الاتحادية، وقد اقترح دعاة الحزب الديمقراطي الكردستاني الأكثر تأييداً نحو الاستقلال أنهم سوف يرضخون في هذه الأثناء إلى هيكل الدولة العراقية اللا مركزية، التي من شأنها أن تؤول إلى توفير صلاحيات واسعة للحكومات الإقليمية في جميع أنحاء البلاد على حساب بغداد.[٤٦]

إن نوعاً جديداً من الهيكلية اللامركزي يقدم معنىً للسياسة العملية بالنسبة للقيادات الكردية على المدى القصير، فأولاً: إنه يمنع من الحاجة إلى اتخاذ قرار متسرع حول الانفصال، ومواجهة الشكوك المالية والسياسية التي من شأنها أن تصاحب ذلك، بينما في الوقت نفسه يقدم فوائد أكبر للحزب الديمقراطي الكردستاني من فوائد سعيهم نحو الاستقلال. وثانياً: إن هذا النهج يحاذي بنحوٍ كبير وجهات نظر الأكراد غير المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان، الذين لديهم تحفظات بشأن الانفصال في هذا الوقت، وقد تباحث كل من الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير بشكل مستقل ومشترك لصالح الإبقاء على العلاقات الرسمية مع الحكومة الاتحادية، ويعود ذلك جزئياً لأسباب مالية، ولكن يخشى الطرفان من أن الحركة نحو الاستقلال هي جزء من لعبة القوة للحزب الديمقراطي الكردستاني للحصول على السلطة السياسية والاقتصادية طويلة الأمد في كردستان، وبينما تزايدت الانشقاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنافسيه الكرد على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية، أصبحت الاختلافات في الرأي حول الاستقلال أكثر وضوحاً. ثالثاً: من المرجح أن تحصل مبادرة الدولة العراقية اللا مركزية على تأييد كبير من مختلف المجتمعات العراقية كذلك، وفضلاً عن حكومة إقليم كردستان فإن هناك جماعات أخرى تطالب بالحصول على أنموذج مختلف لتقاسم السلطة في العراق، إذ يرى بعض زعماء السنة بأن

٤٦. «يقول مسرور بارزاني: إن العراق بعد الدولة الإسلامية أن يصبح» دولة كونفدرالية أو وجود انفصال كامل«١٦ حزيران ٢٠١٦، http://ekurd.net/barzani-iraq-confederation-2016-06-16

حماية مصالحهم لا يمكن أن يتم إلّا في ظل وجود الحكم الذاتي، وأن ضعف الحكومة الاتحادية، وسوء الإدارة، والضغط على الإيرادات الناجم عن انخفاض أسعار النفط قد دفعت قادة محافظات وسط وجنوب العراق إلى الدعوة نحو انتقال السلطة.

إن تجزئة الوضع السياسي، والمطالب المتنافسة من مختلف الطوائف، وتراجع قدرة الحكومة الاتحادية في فرض سلطتها على المستوى الوطني في مواجهة الأزمات المالية والأمنية تشير إلى أن ترتيبات تقاسم السلطة الحالية في العراق هو أمر غير مستدام على المدى المتوسط، إذ قامت الأزمة الأمنية الحالية بصرف الانتباه عن الجدل الدائر منذ مدة طويلة حول ترتيبات اللامركزية المثلى لهذا البلد، ولكن من الواضح ستكون هناك حاجة لصيغة جديدة، ولاسيما حين التخلص من تنظيم داعش الإرهابي في شمال غرب العراق؛ وبالتالي طرح الانشقاقات الكامنة في السياسة العراقية مرة أخرى.

وبالنظر إلى واقع العراق والمطالب المتنافسة من مختلف الطوائف، وطنياً ومحلياً فإن على النظام الجديد لتقاسم السلطة أن يكون معقداً ومتعدد الأوجه، وأن ينطوي على مستويات مختلفة من اللا مركزية إذا كان ذلك لتوفير أساس دائم لاتفاق سياسي جديد، وقد أظهرت الثلاث عشر عاماً الماضية وبوضوح أنه ليس هناك أنموذج واحد يناسب الجميع الذي من الممكن أن يكون بمنزلة أساس للتوصل إلى اتفاق سياسي، وبدلاً من ذلك فإن التطلعات المختلفة للفصائل المتنافسة قد تكون بحاجة إلى أن يقدم لهم نظام مزدوج يعالج التطلعات الرئيسة لمختلف الطوائف.

من وجهة نظر حكومة إقليم كردستان –أو على الأقل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يهيمن عليه– فإن النظام الكونفدرالي الذي تؤول فيه القرارات الكبيرة وسلطة صنع السياسة حول الشؤون السياسية والمالية إلى الجهات الفردية المكونة للدولة يمثل الحد الأدنى من الحكم الذاتي التي تقبل به[٤٧]. ومثل بغداد فإن أربيل عازمة على التخلي عن أقل قدر من الاستقلال الذي تتمتع به في الوقت الحاضر، ومن أجل أن تعمل عملية الإنفصال داخل دولة كونفدرالية موحدة بشكل صحيح على المدى المتوسط، فإن قيادة حكومة إقليم كردستان سوف تحتاج إلى النظر في بعض التنازلات المهمة، والأهم من ذلك أنه من المرجح أن بغداد (أو المنطقة أو المناطق العربية) ستطالب حكومة إقليم كردستان بأن تحد من استقلالها فيما يخص صنع القرار حول الشؤون المالية والدفاع والنفط وذلك إذا كانت حكومة إقليم كردستان تريد أن تستفيد مالياً من الحصول على الإيرادات الناتجة من خارج إقليم كردستان، وقد أوضحت بغداد مراراً أنها لن تتحمل أي التزامات الإنفاق لكردستان من دون حصولها على مستوى أعلى من النفوذ والتنسيق حول صنع القرار، وهذا الإصرار من المرجح أن تكون الإدارة الإقليمية العربية رددته في اتفاق كونفدرالي، وكما أظهرت السنوات القليلة الماضية، فإن سياسة حكومة إقليم كردستان التي تصر على أنها إقليم مستقل، وفي

٤٧. المرجع نفسه.

الوقت نفسه تتوقع أن تتحمل الحكومة الاتحادية –وبعبارة اخرى: بقية العراق– جزءاً من الأعباء المالية التي من شأنها أن تحافظ على الحكم الذاتي للإقليم، تعد لعنة لكثير من القادة العراقيين العرب. ويستطيع المسؤولون الاكراد أن يصروا على كل ما يرغبون به، وذلك على وفق تفسيراتهم القانونية للدستور، فهي ضمن حقوقهم لتولي السلطة المختصة على سياسات الدفاع والنفط، ولكن اللغة المستخدمة في الدستور –والمعنى المقصود– تعد نقطة الخلاف، وهي بحاجة إلى مراجعة إذا تم تأسيس دولة كونفدرالية، والأهم من ذلك –من الناحية العملية– فإن الإدارات خارج كردستان ستسيطر على تجمع الإيرادات الخاصة بها، وسيكون لها حافز سياسي ضئيل للرضوخ للمطالب الكردية.

ومما تقدم سيكون من الصعب تكوين اتفاق قابلٍ للتطبيق حول ما يمكن أن تقدمه مناطق السيادة خارج كردستان لأربيل، ويميل النقاش إلى أن صياغة الاتفاق من قبل القيادات الكردية في الوقت الحاضر يجب أن تكون فيها تنازلات ثنائية كي تتوافق مع مصالح العراقيين خارج إقليم كردستان (الذين قد يرغبون أو لا يرغبون أن يتم تمثيلهم من قبل الحكومة في بغداد)، وكذلك فإن النقاش يجب أن تعاد صياغته بِعَدِّهِ طريقة للتفاوض بين القادة العرب والأكراد للتوصل إلى توافق حول سلطة السيادية للحكومة الكونفدرالية الجديدة التي ستكون السلطة العليا والتي ستضم وبشكل فعّال إدارتين إقليميتين أو أكثر والمتمتعة بالحكم الذاتي.

إن التركيبات الكردية الرسمية لهيكل كونفدرالي تميل إلى التأكيد على ضرورة جعل الحكومة الاتحادية في بغداد مجرد مركز للتوزيع، وفرض الحدود على الرقابة المالية –ولاسيما الإنفاق– وسيطرة على الأمن، وغيرها من السلطات المتعلقة بالسيادة، بينما العراقيون العرب في الهيكل الكونفدرالي الجديد من المرجح أن يتساءلوا عن سبب جمع معظم عائدات النفط وتقاسمها مع حكومة إقليم كردستان، ما لم يكن هناك تقاسم ثنائي للسلطة في المجالات المالية والأمنية الرئيسة، وبعبارة أخرى: كي تكون الكونفيدرالية مغرية للعراقيين العرب، سيكون على أربيل تقديم بعض الإغراءات المادية من حيث اتخاذ القرار المشترك.

إنشاء اتفاقية جديدة لقطاعي النفط والغاز:

بينما ثبت مراراً وتكراراً ومنذ عام ٢٠١٣ أن آليات إدارة وتقاسم عائدات النفط لن تكون نقطة انطلاق لتسوية سياسية أوسع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، إلا أن هذه الأمور ستكون حجر الأساس لأية صفقة كونفدرالية مستدامة؛ إذ إن إنشاء مؤسسات وأطر قانونية ومالية قابلة للتطبيق –ولاسيما أن هذين المجالين الذين يوازيان مصالح الكيانات العربية والكردية سيكونان حاسمين بالنسبة لاستمرارية الدولة الجديدة ذات السيادة– سوف تكون هناك حاجة لمزيج من (صنع القرار) السياسي والاستقلال الإداري الذي يوفر الشعور بالأمن إلى الكيانات الفرعية مع التشجيع على البقاء تحت راية موحدة.

وفي قطاع النفط، فإن الحفاظ على بعض الهياكل والعمليات المؤسسية التي تم إنشاؤها من المحتمل

أن تكون شرطاً لا غنًى عنه، فعلى سبيل المثال، أوضحت حكومة إقليم كردستان أنها لن تتخلى عن إدارة قطاع النفط تحت أي ظرف من الظروف التي كانت حصرية وتحت سيطرة بغداد لمدة عشر سنوات تقريبا، ومع ذلك فإن التنسيق والمواءمة حول الحصول على التراخيص قد تستفيد مما تقوم به محافظات النفط (العربية والكردية) المتنافسة في الوقت الذي تسعى فيه شركات النفط العالمية للحصول على فرص جديدة.

إن تخفيف حدة هذا التنافس وتعزيز التخطيط الاستراتيجي المشترك بين البلدين قد يتطلب وجود تقارب أكبر لشروط العقد، وهو الأمر الذي من المحتمل أن يقدم منافع أكبر لحكومة إقليم كردستان مما تم تقديمه للمناطق الخاضعة لسلطة بغداد حالياً، وإن الشروط الحالية التي تقدمها أربيل قد تكون جذابة على الورق، إلا أنها أثبتت عدم قابليتها على الاستمرار من الناحية العملية؛ لأن الحكومة الإقليمية قد تخلفت بنحوٍ منتظم على سداد التزاماتها في الآونة الأخيرة، إذ إن حكومة إقليم كردستان غير قادرة على تحمل الشروط التعاقدية، وترفض بغداد استكمال الالتزامات الكردية للمستثمرين على عقود لم تشرف أو توافق عليها الحكومة الاتحادية، والاتفاق الكونفدرالي الذي يراجع الشروط الكردية قد يقدم حلاً مالياً عملياً على خلاف المشكلة السياسية المستعصية.

ومع ذلك، فإن المجالات الرئيسة التي تحتاج إلى أن يتم الاتفاق على آلياتها الجديدة هي مبيعات النفط وتوزيع العائدات، التي لا تزال تشكل جوهر النزاع المالي بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، ومرة أخرى سوف تكون هناك حاجة للمسة بارعة لضمان بناء الثقة في وقت مبكر، ولكن المفتاح سيتم بشفافية مطلقة لضمان أن جميع الأطراف تدرك تماماً كمية الإيرادات قبل اتخاذ قرار بشأن كيفية تقسيمه، وأن النظام الحالي الذي تفضله أربيل هو أن يتم بيع نفطها بنحوٍ مستقل وعلى بغداد أن تعوض أي نقص في الإيرادات وذلك في إطار الميزانية الاتحادية، ولا يمكن لحكومة إقليم كردستان أن تعمل على ذلك إلَّا إذا كان هناك مراجعة كاملة للمبيعات وتحصيل الإيرادات، الأهم من ذلك هو أنها سوف تحتاج إلى الكشف عن سعر العائد الصافي الحقيقي التي تستقبلها خزينة الحكومة الإقليمية لصادرات الخام، ومن دون هذا الرقم سيكون من المستحيل حساب الدخل القومي الحقيقي، وأن انعدام الشفافية تعزز عدم ثقة بغداد في أربيل وترددها في تحمل جزء من التزامات قطاع النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان.

إذا كانت الكونفدرالية هي الهدف، فإن أفضل نظام لكلا الجانبين أن يتم التدقيق بنحوٍ مستقل من خلال شركة تسويق مساهمة التي يتم تمثيلها بصورة كاملة من قبل مسؤولين من الحكومات الإقليمية، وهذا من شأنه أن يسمح للعراق –ككيان موحد كونفدرالي– لبيع نفطه بطريقة منسقة بهدف تعظيم الإيرادات الوطنية –بدلا من مجرد إنشاء الأسواق بأي ثمن– وهو النهج المتبع في أربيل، وفي الوقت نفسه فإن توزيع الدخل سوف يتقرر من قبل الميزانية الاتحادية، التي يتم الموافقة عليها سنوياً من قبل كلا الجانبين، وأن كيفية إنفاق هذه الأموال ستحدد من قبل السلطة المختصة في الوزارات المالية الإقليمية، إلّا أن الإدارتين لهما الإشراف الكامل

-وسيطرة مشتركة- على تدفقات الإيرادات، وأن صيغة البيع وتوزيع الإيرادات تسمح للوضع المالي بأن يكون أكبر من مجموع أجزائه الحالية، وخلق حافز لتعاون سياسي بين الإدارات، وفي نهاية المطاف سوف تحتاج كل هذه الآليات والترتيبات إلى أن تكون منصوصاً عليها في التشريعات الجديدة للنفط والغاز وتقاسم العائدات، وأن يتم التفاوض والاتفاق عليها من قبل جميع الاطراف الاتحادية في البلاد، ولكن هذه المهمة لن تكون سهلة، إذ إن فك التشابكات ومواءمة الأطر التعاقدية الحالية سوف تستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب موافقة الأطراف الخارجية، بما في ذلك المستثمرون الأجانب في العراق، ومع ذلك -على افتراض أن عوامل الكونفيدرالية متفق عليها وتم تفسيرها مقدما- فإن الموافقة على أطر قانونية جديدة لتنظيم قطاع النفط والغاز وإدارة عائدات التصدير يجب أن تكون مهمة وواضحة بنحوٍ أكبر مما كانت عليه حتى الآن؛ لأن القضايا السياسية الأكثر إلحاحاً سيكون قد تم حلها مسبقاً.

الاستنتاجات:

هذا المخطط من الخيارات لآليات بديلة لتقاسم السلطة وإدارة قطاع النفط والغاز في العراق هو مخطط سريع، وهو غير مصمم ليكون دراسة متعمقة للآليات الدستورية والقانونية والمالية التي تحتاج إلى أن يتم توضيحها، وفضلاً عن ذلك فإنه من الواضح وجود ترتيبات أخرى لتقاسم السلطة التي يمكن اعتمادها لتسوية النزاع الكامن بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

ومع ذلك، فإن المخطط يقدم خطوطاً عريضة لحلول سياسية ممكنة لواحدة من مشاكل العراق المستعصية، التي ساهمت في انهيار تدريجي للدولة منذ عام ٢٠٠٣، وأعاقت حل النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على إدارة القطاع النفطي وتقاسم العائدات.

إن غياب صيغة جديدة لتقاسم السلطة، يجعل كلّاً من بغداد وأربيل مستمرتين في نهج المواجهة، وذلك لحماية الوصاية المستقلة على القطاع كوسيلة لدفع أجندات سياسية أوسع لهم، وفي حالة حكومة إقليم كردستان فهذا يعني توسيع سيطرتها المستقلة على حساب الأنموذج المركزي السائد، وذلك في المقام الأول من طريق إنشاء المبيعات والتسويق، وخلق حقائق على الأرض، وفي ظل هذه الظروف فمن المرجح أن يصبح موقف الحكومة الاتحادية أكثرَ صعوبة.

إن حقيقة انتهاج أربيل سياسة القطاع النفطي على الرغم من التكاليف السياسية والمالية الباهظة في السنوات القليلة الماضية توضح تصميمها على حماية السلطة التي تعتقد أنه حقها الدستوري، ولكنها تؤكد أيضاً مدى فشل النظام السياسي الحالي، والمدى الذي تتبعه الكتلة المهيمنة في أربيل لإنشاء ما تأمل في أن تكون في نهاية المطاف -حكماً ذاتياً- مالياً وسياسياً، ويبدو أن قيادات حكومة إقليم كردستان تميل إلى الاعتقاد

بأن تكلفة العائدات المفقودة، وتصاعد التوتر السياسي الكردي، وتناقص الدعم الشعبي أمرٌ يستحق العناء.

وقد أظهرت التدابير المالية الجزائية التي فرضتها بغداد على نحو متزايد رداً على السياسة الكردية كمؤشرات ضعيفة على إجبار حكومة إقليم كردستان إلى إعادة النظر في استراتيجيتها، وعلى النقيض فإن هذه التدابير قد أثرت بنحوٍ أكبر على الثقة القليلة المتبادلة بين المدينتين، وجعلت أربيل أكثر تصميماً على المضي قدماً بمفردها.

إن تشديد سياسة الحكومة الاتحادية منذ ٢٠١٤ يدل على أن بغداد أيضاً فقدت صبرها مع حكومة إقليم كردستان وما يروه من تعمد انفصال أربيل من ولاية الحكومة الاتحادية السيادية، وهذا دفع بدوره إلى إعادة النظر بين القادة الشيعة حول مجمل العلاقة مع أربيل.

من المحتمل أن يخلق هذا التغيير فرصة للتفاوض على إطار تقاسم السلطة الذي سيستمر على المدى الطويل الذي يتوافق مع المتطلبات الأساسية لكلا الجانبين في حال اغتنم كل من الجانبين تلك الفرصة، ولكن الكراهية المتبادلة، والانشغال بالقضايا السياسية والأمنية الأكثر إلحاحاً قد حال دون اجراء مفاوضات جادة حتى الآن. ومع ذلك فإن الأحداث الجارية على أرض الواقع –ولاسيما تحرير الموصل الذي طال انتظاره– قد تكون بمنزلة حافز لإجراء محادثات تتناول اتفاقيات تقاسم السلطة، وإن الإشارات على أن هذه العملية قد تؤدي إلى وجود خلافات كبيرة حول السيطرة على الأراضي، والمسؤولية الأمنية، واللا مركزية هي واضحة بالفعل في الحرب الكلامية على المستوى المنخفض بين بغداد وأربيل، وسوف تصبح هذه القضايا أكثر إلحاحاً بعد التحرير، التي ستصاعد من حجم التوتر بين الجانبين، ولكن إذا تم تجنب هذا الكره –وربما الصراعات العنيفة– وتمت معالجته فإن قرار علاقة تقاسم السلطة الحالية والمواد الدستورية سيكون من المرجح أن يتم معالجته إذ إنه يُعدُّ المصدر الرئيس للنزاع.

وهذا بدوره سيسمح للسلطة المختصة في قطاع النفط والغاز وتقاسم العائدات بين بغداد وأربيل إلى أن يتم توضيحها لمرة واحدة وأخيره، وتوفير قدر أكبر من تحقيق الاستقرار في السياسات لكلا الحكومتين، ولاسيما لحكومة إقليم كردستان. وعلاوة على ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا من المحتمل أن يكون أسهل إذا كانت جزءاً من اتفاق سياسي أوسع؛ لأنها سوف تعكس معايير أي اتفاق لتقاسم السلطة، ولن يتم اعتبار إدارة النفط والغاز بأنها تؤثر على القضايا الوجودية، بل إن الاتفاقيات ستقدم قرارات مسبقة حول التعايش السلمي المشترك، وفي تلك المرحلة من الممكن أن تصاغ السياسات على وفق مجموعة مختلفة من الأولويات، استناداً إلى كيفية الحفاظ على اتفاق جديد بدلاً من كيفية تحديده مسبقاً.

مقالات مترجمة

عودة تنظيم القاعدة وأفول تنظيم داعش

ديفيد روس*، توماس جاسلن*

٢٠١٦/٩/٥

بعد كلمة بثت لزعيم جبهة النصرة سابقاً وتنظيم فتح الشام حالياً أبي محمد الجولاني في ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٦ الذي أكد فيها فك الارتباط بالقوى الخارجية وتغيير اسم جبهة النصرة والابتعاد اسمياً عن تنظيم القاعدة، وبقراءة متأنية لخطابه تكشف أنه لم يتحدث عن فك ارتباط كامل مع الحركة الأم، وهي نفسها التي سارعت بتقديم قراءتها الخاصة عن الخطاب الذي لم يكن دعوة لفك العلاقة، وتغيير الاسم لا يؤشر لتحوّل حقيقي في مسار الحركة، بل له علاقة باستراتيجية القاعدة التي حاولت التعمية على دورها في الحرب السورية.

لقد رأت قيادة التنظيم الأم أن الإطاحة بالأسد وبناء نظام إسلامي بديل له يحتاج إلى صبر وتأن، ففي السنوات الأولى من الحرب قامت بزرع قيادات داخل النصرة وبقية الحركات المقاتلة من دون الإعلان عن دور رسمي؛ لأن مجرد الحديث علناً عن وجود في سوريا يعني عدم القدرة على النمو، وعطل ظهور أبي بكر البغدادي خطط أيمن الظواهري وقادته، ومع ذلك نجح الجولاني في تأكيد صورة عن تنظيمه كجماعة سورية لا علاقة لها بتنظيم البغدادي، واستطاعت جبهة النصرة بناء قاعدة دعم شعبي لأنها قاتلت نظام الأسد؛ مما وُلّدت خلافاً بين البغدادي والجولاني اندلع في نيسان/إبريل ٢٠١٣؛ بسبب محاولات البغدادي إلغاء النصرة وضمها في كيانه الذي صار يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ورفض الجولاني الأمر وأعلن –كما هو معروف– ولاءه للقاعدة الأم التي ردت وأرسلت قيادتها البارزة للمساعدة في إدارة التنظيم ومنهم أبو فراس السوري.

وفي النقاشات التي حصلت والمراسلات بدا من تدخل الظواهري لاحقاً حينما دعا البغدادي إلى الاكتفاء بقيادة الفرع العراقي والتأكيد على استقلالية الفرع السوري نوعاً من التوبيخ لأخير، وعدم الرضى عن الجولاني الذي كشف عن خطط القاعدة في سوريا، وأدى الخلاف إلى تنافس كبير واقتتال بين الفرع السوري وتنظيم البغدادي، ووجدت القاعدة نفسها أمام تحدي العمل تحت الضوء بعد انكشاف الخطط

*ديفيد روس، زميل أقدم في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)، والرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات العالمية فالنس.

*توماس جاسلن، زميل أقدم في قوات الدفاع عن الديمقراطية ومحرر أول في مجلة الحرب الطويلة.

السرية حول الوجود الهادئ، وعليه حاولت القاعدة إبعاد نفسها عن النصرة، وعلى الرغم من أنها لا تتوقع شطب الولايات المتحدة لجبهة النصرة من قائمة الجماعات الإرهابية إلا أن تغيير الاسم يعدُّ محاولة لتجريد الولايات المتحدة من مبرر ضرب الجماعة.

إن هناك ضرورة للكشف عن استراتيجية القاعدة ولن يحصل هذا، ولاسيما أن ردَّ الولايات المتحدة اتسم بالبطء على تهديد القاعدة أو فهم نواياها؛ ففي الماضي تجاهلت تحركات القاعدة لاعتقادها أن هذا التنظيم يقترب من الهزيمة. وهناك مخاطر من أن يؤدي هذا الموقف إلى بناء جبهة فتح الشام قوة لها في سوريا والحصول على دعم خارجي.

إن المعركة على حلب تحمل في ثناياها تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، فالمعركة المستمرة على ثاني المدن السورية أدت إلى الوحدة بين فصيلين بارزين من فصائل المعارضة السورية هدفهما النهائي هزيمة نظام بشار الأسد، وما يجمعهما هو عدم حصولهما على دعم مهم من الولايات المتحدة في الجهد المشترك الذي قاما به لفك الحصار عن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، والجهود المشتركة لحماية المدنيين من القصف العشوائي –الذي تقوم به طائرات نظام الأسد والطيران الروسي وبعض الفصائل المقاتلة على الارض التي تساعد على تشديد الحصار– قد تنجح؛ والسؤال الأهم هو: هل سمح حصار مدينة حلب الذي فكته المعارضة السورية بعودة العدو الألد إلى الولايات المتحدة؟ وهل تغيير جبهة النصرة اسمها لجبهة فتح الشام لا يغيّر من حقيقتها كفرع للقاعدة في سوريا؟

إن عدم تحرك الولايات المتحدة قد يفتح الطريق أمام دولة إسلامية جديدة في سوريا؛ والسبب هو أن تنظيم القاعدة قام بملء الفراغ الذي حصل بسبب غياب أمريكا عن الساحة، وتقوم القاعدة الصاعدة من جديد باستغلال النقاط التي تجاهلتها أمريكا وتعمل على بناء طليعة دعم شعبي لها تكون قادرة على إدارة التحوّل في المجتمعات التي طرد منها تنظيم داعش، وتُعدُّ سوريا مركز نشاطات القاعدة؛ وعليه فليس أمام الولايات المتحدة إلا إعادة تكييف استراتيجيتها في سوريا والتركيز على التهديد المقبل من تنظيم القاعدة وفرعه هناك، فحضور القاعدة في سوريا لم يكن مقتصراً على الفرع الرسمي له، أي: جبهة النصرة، فبعد اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١١ قامت بإرسال عدد كبير من قادتها البارزين والمخططين الاستراتيجيين للإشراف على طليعة في داخل الحركة الثورية السورية، وأطلقت الولايات المتحدة على هؤلاء الناشطين اسم مجموعة خراسان التي لم تقدم النصح لقيادة جبهة النصرة بل ولقادة الفصائل السورية الأخرى، وتهدف القاعدة إلى بناء جماعات متعاطفة مع مبادئها وفي الوقت نفسه تجذير فرعها الرسمي وتطبيعه في الحياة السورية.

وتتطلع القاعدة إلى تشكيل حاجز ضد أي تدخل أمريكي يدمر كل شبكتها، فحضورها في أكثر

من جماعة يمنع من حدوث هذا السيناريو، وتضم الفصائل السورية اليوم جماعات تتعامل معها الولايات المتحدة فضلاً عن جبهة فتح الشام –الاسم الجديد لجبهة النصرة– وأحرار الشام، وتتعاون كلها في إطار جيش الفتح أو جيش حلب، فحركة أحرار الشام تجسد الطريقة التي قام فيها تنظيم القاعدة ببناء جيوب تعاطف معه داخل الثورة السورية.

أحرار الشام هي ''عقدة'' في شبكة القاعدة وقد حصلت على اعتراف كونها من التيار الرئيس لحركات المعارضة السورية، وتعدُّ أكبر حركة تحظى بدعم ورعاية تنظيم القاعدة بعد جبهة فتح الشام، ومن الخطأ القول إن إحرار الشام لم تستوعب في فكرها كل مبادئ تنظيم القاعدة، وما يفترضه عدد من المسؤولين الأمريكيين أنه يمكن فصلها عن القاعدة وبالتالي دمجها في سوريا المستقبل، وأنها مستقلة عن تنظيم القاعدة، وأن هذه لا تتدخل في البعد العملياتي لها؛ ولهذا يمكن التعامل معها بطريقة منفصلة عن تنظيم القاعدة، فهذه الكهنات مجرد أضغاث أحلام؛ لأن المنظّر الرئيس لأحرار الشام هو أبو خالد السوري، المحارب الذي شارك في الجهاد الأفغاني ضد السوفييت في ثمانينيات القرن الماضي، وتتلمذ على منظّر السلفية الجهادية أبي مصعب السوري الذي أكد على أهمية تسامح القاعدة مع عدد من اللاعبين داخل المجتمع السوري، ولم ينته تأثير القاعدة على أحرار الشام بمقتله عام ٢٠١٤ فقد تولى المهمة بعده رفاعي طه وعمل كمسؤول تنسيق بين أحرار الشام وجبهة النصرة.

إن نشاط أحرار الشام يعبر عن صورة محلية لأيديولوجية عابرة للحدود، ويبدو تأثير القاعدة واضحاً في محاولة أحرار الشام تغييرَ الهوية الدينية للسوريين، وتدير الحركة سلسلة من محاكم الشريعة في أنحاء إدلب وتعمل بالتوازي مع جبهة النصرة التي تفرض الحجاب على النساء وتقيد حرية التعبير.

إن هدف حركة أحرار الشام هو الإطاحة بنظام بشار الأسد واستبداله بدولة دينية، وهو تحول أساسي عن المطالب التي دعا إليها المتظاهرون أولاً في عام ٢٠١١ وهي الشروع بإصلاحات ديمقراطية، ومع ذلك تتعامل المعارضة السورية مع الحركة بِعدِّها جزءاً من التيار الرئيس؛ نظراً للمساهمة الكبيرة في مواجهة تنظيم بشار الأسد، مع أنها تعمل على تقوية جبهة فتح الشام، وتقوم بتهيئة الظروف لانتصار الأخيرة.

وبهذه الأدوار تكون حركة أحرار الشام صلة الوصل السورية مع الحركة الجهادية السلفية العالمية، فهي ترى نفسها جزءاً من هذه الحركة وتعدُ ما تقوم به في سوريا استمراراً للجهاد الذي بدأه زعيم طالبان الملا محمد عمر، وكما جبهة النصرة تستقبل أحرار الشام مقاتلين أجانب في صفوفها وظهرت بشكل بارز في الدعاية التي تبثها جبهة النصرة التي تدعو المسلمين للهجرة إلى سوريا، وتدعم أحرار الشام أهداف القاعدة في توجيه ضربات للغرب ولذا قامت الولايات المتحدة عام ٢٠١٤ بعملية جوية على مواقع

للنصرة وأحرار الشام في إدلب، وقال وزير العدل الأمريكي في حينها إريك هولدر إنها استهدفت خلية كانت في مرحلة التنفيذ، وبحسب هذا الافتراض فإن الولايات المتحدة رصدت معلومات أمنية ربطت بين النصرة وأحرار الشام، فوجود الناشطين الذين قالت واشنطن إنهم من مجموعة خراسان في موقع يعود لأحرار الشام يعني أن القاعدة كانت واثقة من تعاون التنظيم مع أن أفرادها لا يدعمون العمليات العسكرية.

إن الدور المهم الذي أدته حركة أحرار الشام في فك الحصار عن أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ مدني في حلب قوّى من مكانتها في قلوب السكان المدنيين في الأحياء الشرقية من المدينة المحاصرة، ويرى البعض أن الحركة ستواصل بناء قاعدة دعم لها وتعميق تعاونها مع حركات المعارضة الأخرى، فضلاً عن توفير الدعم للمدنيين، وستكون في موقع مناسب لزيادة تأثيرها على إدارة مناطق المعارضة بالتعاون مع جبهة فتح الشام التي تستفيد من فك الحصار.

وفي الوقت نفسه تحاول تركيا موضعةَ نفسِها في شمال سوريا كقوة رئيسة، وستحاول مواجهة الأكراد وقوات سوريا الديمقراطية؛ وبهذا تستفيد أحرار الشام من الحملة التركية وشاركت في العملية القريبة من الفرات، إلا أنها لم تعلن عن دورها حيث ساعد الطيران الأمريكي في البداية على تحفيز تركيا للمشاركة في العملية.

إن أمريكا ستخسر الحرب ضد المتطرفين طالما سمحت لجبهة فتح الشام وأحرار الشام بالظهور بمظهر المنتصر في حلب؛ لأن أحرار الشام هي جزء من استراتيجية القاعدة في سوريا، وتشترك في أهداف القاعدة حول الجهاد العالمي، وتعمل من خلال مدخلها البراغماتي على توسيع أهداف القاعدة وبناء جيب آمن لها في الشام، ويجب على الولايات المتحدة تقديم البديل للمدنيين والجماعات المسلحة المعارضة عن شبكة القاعدة في سوريا، وعليها أيضاً العمل على منع نشوء شكل من الإدارة القائمة على الشريعة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، وفي حال رفضت حركة أحرار الشام فك ارتباطها مع القاعدة وشبكتها السورية فيجب أن تكون هدفاً وتهديداً متساوياً كبقية الجماعات الإرهابية الأخرى، وأن إقامة تحالف مع روسيا أو النظام لن يؤدي إلا إلى زيادة انتصارات القاعدة.

لماذا الأطفال في سنغافورة جيدون جداً في الرياضيات؟

جيفان فاسجار*

٢٠١٦/٩/٢٢

ابتسم سي يو جوا حينما سُئِل عن كيفية ردة فعل والديه إذا ما حصل على نتيجة اختبار متدنية، وقال: ''أهلي ليسوا صارمين ولكن لديهم توقعات عالية مني، لا بد لي من التفوق بنحوٍ جيّد في دراستي، هذا ما يتوقعونه مني''. يبلغ سي يو جوا من العمر ١٣ عاماً وهو تلميذ في المدرسة الأميرالية، وهي مدرسة ثانوية حكومية في الضواحي الشمالية لسنغافورة وافتتحت في عام ٢٠٠٢.

تحتل سنغافورة التي يعيش فيها حوالي ٥,٥ مليون نسمة المراتب العليا بنحوٍ روتيني في المقارنات العالمية في الرياضيات، وتضم أحد أكثر النظم التعليمية تميُّزاً في العالم، وفي جدول دوري مبني على نتائج الاختبارات من ٧٦ بلداً التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في شهر آيار من العام الماضي، وجاءت فيه سنغافورة في المركز الأول، تليها هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان، عزز هذا التصنيف العالمي -المستند إلى اختبار قدرات الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً في مواد الرياضيات والعلوم- الشعور بأن الأطفال الغربيين يتخلفون عن أقرانهم الآسيويين، إذْ كانت المملكة المتحدة في المرتبة الـ٢٠ والولايات المتحدة في المرتبة الـ٢٨ في الجدول.

يقول رئيس برنامج تقييم التعليم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أندرياس شلايشر خلال اجتماع وزراء تعليم العديد من الدول: حينما جاء دور سنغافورة في الكلام خلال الاجتماع ''أنصت الجميع بإنعام إلى كلامه''، فقد سعت الحكومات في جميع أنحاء العالم على تبني عناصر ''الأنموذج السنغافوري'' واتباع نُهُجِها الخاصة في تدريس الرياضيات والعلوم، وكان آخر هذه الدول هي المملكة المتحدة، التي أعلنت في شهر حزيران أن نصف المدارس الابتدائية في إنجلترا ستتبني أسلوب تدريس الرياضيات الذي يتم استخدامه في سنغافورة، مع تخصيص ما يصل إلى ٤١ مليون جنيه إسترليني لتمويل إعداد المعلمين وتوفير الكتب المدرسية الجديدة على مدى أربع سنوات، ولكن ما خصائص نظام التعليم السنغافوري التي تمكن الأطفال السنغافوريين من التفوق على أقرانهم الدوليين؟ وما مدى سهولة قيام الدول الاخرى باستيراد النجاح السنغافوري؟

* مراسل الفاينانشال تايمز في سنغافورة وماليزيا.

تحد سنغافورة –البقعة المكتظة بالسكان في جنوب شرق آسيا– ماليزيا من الشمال وإندونيسيا من الجنوب، وقد حصلت البلاد –المصب التجاري البريطاني سابقاً– على الحكم الذاتي في عام ١٩٥٩ وكانت جزءاً من الاتحاد الماليزي لمدة وجيزة قبل أن تستقل تماماً في عام ١٩٦٥، والشعور السائد بأن الجيران ينظرون إلى سنغافورة بعين صغيرة كان عميقاً في النفسية الوطنية، وهذا ألهم الخوف والكبرياء في خطاب حكومي أمام نشطاء في عيد العمال العام الماضي، إذا قال رئيس الوزراء لي هسين لونج للمواطنين: ''للبقاء على قيد الحياة، عليك أن تكون استثنائياً''، محذراً من الانصياع ''للضغط المفروض عليهم الذي سيمثل نهاية سنغافورة''.

في كل صباح يتجمع تلاميذ المدرسة الأميرالية تحت رايات تحمل المعنى نفسه ببهرجة كلامية قليلة، إذ تحتوي إحدى الرايات على هذه الكلمات ''لا أحد يدين لسنغافورة بلقمة العيش''، وتحتوي أخرى على هذه الكلمات: ''يجب علينا الدفاع عن سنغافورة بأنفسنا''.

يشارك عدد كبير من طلاب المدرسة الأميرالية في مجموعات للتدريب العسكري بعد المدرسة. المصدر: يلفريد ليم.

للمعجبين بالأنموذج التعليمي في هذه الدولة المدنيّة، فإن الخبر السار هو أنه قد تفوق نظامها على نظام التعليم العالمي السائد خلال مدة قصيرة نسبياً من الزمن، إذْ كان التعليم تحت الحكم البريطاني حكراً على الأثرياء، إذ كان معظم السكان –الصينون، والمهاجرون من الملايا والتامّين– أميّين، لكن الحكومة السنغافورية قامت بقيادة أول رئيس وزراء لها لي كوان يو بتوسيع النظام المدرسي ليشمل جميع السكان بعد إعلان الاستقلال، ويُعدُّ جذب المستثمرين الأجانب وبناء قطاع صناعي ناجح خطوةً حاسمةً في تنمية الدولة بعد الاستعمار، وقد آمن لي –الذي قاد البلاد لنحو ٣٠ عاماً– بأن المدارس تحقّق غرضاً مزدوجاً: لخلق أمة ناطقة بالإنجليزية توحد السكان متعددي اللغات وتزويد المصانع بالعمال، وقال لي

في عام ١٩٦٦: لتبقى سنغافورة وتزدهر فمن ''المطلوب خلق مجتمع حازم، وواعٍ، ومدربٍ تدريباً عالياً، ومنضبطاً للغاية''.

لا يزال السياسيون السنغافوريون يجرون مناقشات حول التعليم من حيث المرافق الاقتصادية، إذْ تحدث رئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونج في خطابٍ له في شهر آيار عام ٢٠١٥ عن المحادث مع وزير التعليم الكوري الجنوبي قائلاً: ''لقد قمنا بمقارنة الملاحظات وقلت له –أي وزير التعليم الكوري– نحاول العمل على تدريب الناس على الوظائف التي يمكن أن يشغلوها في سنغافورة، وحينما يتخرج طلابنا يجدون فرص عمل على الفور... لقد كان حسوداً (في إشارة إلى وزير التعليم الكوري الجنوبي)''.

وقد تابع لي الإشارة إلى كوريا الجنوبية واستخف بها لامتلاكها مؤسسات تدرس الأدب الألماني أكثر من ألمانيا نفسها، وقال: ''كم عدد مدرسي الألمانية الذين تحتاج إليهم كوريا؟'' مشيراً إلى أن الطلبة الكوريين الحاصلين على شهادة البكالوريوس في موضوعات مثل الألمانية سيواجهون مشكلة البطالة نفسها بين الشباب كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى.

تُدرّس الرياضيات والعلوم التي تُعدُّ كمواد أساسية في سنغافورة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، بينما يمكن للطلبة اختيار دراسة العلوم الإنسانية للمستوى A، إلا أن عليهم مواصلة دراسة إما الرياضيات وإما مادة علوم واحدة على الأقل حتى مغادرتهم المدرسة (والعكس أيضاً صحيح، إذْ يجب على طلبة العلوم أن يأخذوا موضوعاً واحداً من العلوم الإنسانية)، ومن السنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية وما بعدها تدرس الرياضيات للأطفال من قبل معلمين متخصصين.

طُوِّرت ''الطريقة السنغافورية'' من قبل فريق من المعلمين في الثمانينيات الذين منحوا مهمة خلق مواد تعليمية ذات جودة عالية من قبل وزارة التربية والتعليم، وقاموا بدراسة أحدث الأبحاث حول السلوكيات العلمية، وكذلك السفر إلى مدارس في بلدان أخرى مثل كندا واليابان لمقارنة فعالية أساليب التدريس المختلفة، مع هدف الابتعاد عن التلقين والتركيز قاموا بدلاً من ذلك بتعليم الأطفال على كيفية حل المشاكل، تأثرت الكتب المدرسية التي صممتها مجموعة المعلمين بعلماء النفس التربويين مثل الأمريكي جيروم برونر، الذي افترض أن الناس يتعلمون في ثلاث مراحل: استخدام الأشياء الحقيقية، ومن خلال الصور، ومن خلال الرموز، وساهمت هذه النظرية في تركيز سنغافورة القوي على نمذجة المسائل الرياضية مع الوسائل المرئية باستخدام كتل ملونة لتمثيل الكسور أو النسب، على سبيل المثال.

التلاميذ تان جين تنغ، وضياء حريش، وسيعايو. المصدر: يلفريد ليم.

إن المنهج السنغافوري ميسّرٌ جدّاً في المرحلة الابتدائية بنحوٍ أكثر من العديد من البلدان الغربية، إذْ يغطي هذا المنهج موضعات أقل ولكن بعمق أكبر بكثير، ويعد ذلك عاملاً حاسماً في فعاليته، وعلى وفق الباحث الألماني أندرياس شلايشر الذي قال: ''حينما تنظر إلى إنجلترا والولايات المتحدة، فإن [مناهجهم] واسعة جداً ولكن ليست عميقة، فهم يعلمون الكثير من الأمور ولكن على مستوى ضحل، فالرياضيات في سنغافورة لا تتمحور حول معرفة كل شيء، ولكن حول التفكير مثل عالم رياضيات''.

يعتقد الغرب أن بعض الأطفال لديهم قدرة أكبر في موضوعات معينة أكثر من غيرهم، لكن الأمر ليس كذلك في سنغافورة، حيث يتم مكافأة الحرص بدل المواهب، ويقول مسؤول مراجعة المناهج الدراسية الوطنية في إنجلترا في المدة ٢٠١٠-٢٠١٣ تيم أوتس -وهو الآن مدير البحوث في مجلس تققيم امتحان كامبريدج- إنه يجري أخيراً اعتماد هذا النهج في النظام الإنجليزي، إذ قال: ''إن هذا نهج مختلف عن الاعتماد على القدرات، ويُعَدُّ إصلاحاً جذريّاً في الطريقة التي ينظر بها إلى الأطفال''.

إنّ التحوُّل من أنموذج قائم على القدرة على التعلم الفردي، إلى الأنموذج [الذي يقول: إن] ''جميع الأطفال قادرون على أي شيء يتوقف على كيفية تقديم هذه الفكرة لهم والجهد الذي بذلوه في تعلمها.''

يفضل النهج الآسيوي نحو الرياضيات تدريس الصف ككتلة واحدة، بدلاً من تقسيم الصف على مجموعات أصغر مع قدرات مختلفة للطلبة للعمل على حل المسائل الرياضية، إذْ إن اتباع نهج تدريس الصف بنحوٍ شاملٍ يسمح للمدرس برصد نقاط الضعف والتدخل بسرعة إذا كان الطفل يحتاج إلى المساعدة، بدلاً من انتظارهم حتى يعلقوا في مشكلة ويطلبوا المساعدة.

لا تحتوي الصفوف في المدرسة الأميرالية على ديكورات أو لوحات، وحينما زرت صفاً للطلبة ذوي

١٣ عاماً من العمر، وجدت هناك عملاً فنياً واحداً على الجدار الخلفي –ورقة من شجرة الكرز تنثر زهراً– أما في مقدمة الصف حيث يقف المعلم فتوجد سبورة بيضاء، وجهاز عرض، وعلم سنغافورة، وساعة، وقد قيل لي فيما بعد إن الزينة قد أزيلت لتجنب تشتت انتباه الطلبة أو مساعدتهم أثناء خوضهم الاختبارات.

تعدُّ اللغة الإنجليزية لغةً ثانية بالنسبة لمعظم الأطفال هنا الذين يتحدثون لغة الملايو، أما اللغة الصينية فيكون الحديث بها داخل المنزل، في مقدمة الصف عرضت المعلمة ويندي تشن فيلماً عن العمال المهاجرين كردٍّ على تصريحات عنصرية، وهذا موضوع مثير للجدل إذْ غالباً ما يكون العمال الأجانب الذين يعملون في مجال البناء والصناعات التحويلية والخدمات المحلية أهدافاً للتحيُّز العنصري في سنغافورة، سهّلت تشن اللغة وصولاً إلى الأجزاء المكونة لها، وطلبت من الطلبة البالغين من العمر ١٣ عاماً النظر في استخدام الضمائر ''نحن'' و''هم''، ثم قدمت لهم قطعاً من صحيفة مرةً أخرى حول العمال المهاجرين، وطلبت منهم تحليلها، وقالت: ''ضعوا خطاً تحت: من، ماذا، متى، أين، كيف''.

إن الجو السائد في صفوف مدارس سنغافورة هو العمل، إذ يعمل الأطفال طوال اليوم بهدوء في مهامهم مع الثرثرة بشيء قليل نسبياً، والعقاب البدني مسموح كملاذ أخير للأولاد فقط في مدارس سنغافورة، حينما يحتاج المعلمون إلى جذب انتباه الطلبة، يقومون بإصدار إشارة، كقول عبارة مثلاً بدلاً من رفع أصواتهم، وتقول إحدى المعلمات إنها حينما تشعر أن انتباه طلبة فصلها قد تشتت، تبدأ بقول التعليمات بعبارة ''يا أحبتي''.

يقوم العديد من الأطفال بالانضمام للشرطة أو إلى منظمات المتدربين العسكرية، ويمكن أن تراهم يرتدون الزي العسكري ويقفون في وضع الاستعداد في المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسي، وبالنسبة لهؤلاء الأولاد الذين سيقومون بالخدمة الوطنية لمدة سنتين بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية، فإن هذا الإعداد مفيد بنحوٍ خاص.

يقول توه تيام تشاي، مدير المدرسة الأميرالية: ''ما يتعين علينا القيام به هو أن نكون في الطليعة''. المصدر: يلفريد ليم.

أما في صف العلوم فيتم تعليم الأطفال البرمجة باستخدام لوحة دوائر صغيرة موصلة بشاشة، وتظهر أسطر التعليمات البرمجية ألواناً ضوئية مختلفة، وفي العام الماضي قام الطلبة في هذه الصف ببناء ذراع روبوتية، وأما هدف هذا العام فهو بناء سيارة مصغرة من دون سائق مع روبوت بحجم كف اليد مع عجلات، ويقول المدير توه تيام تشاي عن ملاحظته للصف أثناء قيام الطلبة بالعمل: ''إن هذه أهداف طموحة ومقسمة على خطوات صغيرة''، وقال أيضاً: يمكن إضافة الأضواء في مشروع السيارة كجزء من نظام مراسلة ضوئي، أما معلمة العلوم –التي تتحرك بسرعة داخل المختبر– فقد قالت: إن الأطفال أصبحوا على دراية برموز برمجة الكمبيوتر ولغاتها، ويعمل بعضهم على تجريبها بنحوٍ مختلف، وأضافت ''أنهم يعبثون من خلال تغيير العرض ... تغيير ألوان الشاشة الضوئية''، وتبدو المعلمة موافقة على ذلك.

في مدارس سنغافورة هناك استراحة لتناول طعام الغداء، إذ يصطف الأطفال خارج المبنى الخرساني الذي يشبه الصندوق للحصول على أطباق من الأرز أو المعكرونة من المطعم، ومثلما هو شائع في الهندسة المعمارية في سنغافورة، تتكون المدرسة من سلسلة من البنايات المستطيلة، حيث تؤدي الفصول الدراسية المستطيلة إلى ساحة مستطيلة، أما الجدران فهي مطلية باللون الأبيض ومطعمة بخطوط عرضية من الطلاء الأزرق أو الأصفر، ولكن خلافاً لمباني المكاتب في سنغافورة المزودة بمكيّفات، فإن الصفوف الدراسية مفتوحة للرطوبة الاستوائية، مع تحريك المراوح السقفية للهواء وتسلّل ثرثرة الأطفال الآخرين في بعض الأحيان من خلال النوافذ المفتوحة.

ويضيف المدير توه تيام تشاي أنه يتم توجيه التلاميذ في المدرسة الأميرالية بلطف بعيداً عن المواد الإنسانية وحثهم نحو العلوم بعدد ساعات العمل في الدوام، وتهدف الأنشطة الخارجية مثل نادي الروبوتات إلى غرس حب البحث العلمي وكذلك التحضير لمستقبل أكثر آلية، إذ يقول تشاي: ''نريد إعدادهم لسوق العمل في القرن الـ٢١، ونريد أيضاً تلبية احتياجات الاقتصاد''، إذ تمتلك الجزيرة ''قيوداً في القوى العاملة'' فمن سكانها البالغ عددهم ٥,٥ مليون نسمة، فإن نحو ١,٦ مليون هم من العمال الأجانب وعائلاتهم، ويتابع مدير المدرسة: ''ما يتعين علينا القيام به هو أن نكون في الطليعة''، في إشارة إلى الطلب المستقبلي على العمال؛ فقد وضَّحت المتحدثة باسم وزارة التربية لاحقاً أن هذه ليست مسألة سياسة وأن سنغافورة تقدر الفنون، وأضافت أن الأطفال يتم تشجيعهم على متابعة العمل في المجالات التي يبدعون فيها، وبينما تركز المدرسة الأميرالية بنحوٍ قوي على العلم، تميل المدارس الأخرى لصالح المواد الإنسانية، ومع ذلك تحدث السنغافوريون الكبار في السن حول أن الدفع نحو التوجّه إلى العلوم أمرٌ مهمٌّ للغاية لمتابعة العمل على الموضوعات الكمية.

في درس الرياضيات بعد الغداء، قامت المعلمة بتحريك التلاميذ عن مقاعدهم مع بدء تشتت انتباههم في الحرارة المتصاعدة، وقالت إنها تدعو المتطوعين للوقوف على السبورة وحل المعادلات الجبرية

أمام الصف، فخلقَ هذا جوّاً من التنافس، وبينما تعثر صبي في جوابه، ثم عاد وصحح ذلك، أشار زميله إليه: ''لا تزال الإجابة غير صحيحة!''

إن نجاح سنغافورة لا يعتمد على المال، إذ تنفق الدولة نحو ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، مقارنةً مع نحو ستة في المئة في المملكة المتحدة، ونحو ثمانية في المئة في السويد، ولكن النظام السنغافوري فعّال بنحوٍ ملحوظ في تقديم الحرية للمعلمين لتحسين ممارساتهم التعليمية، إذ يتم إعطاء المعلمين وقتاً في اليوم الدراسي لتقييم عملهم، ومراقبة دروس بعضهم بعضاً، ولا يتم دفع المعلم الناجح نحو الإدارة، كما هو الحال في كثير من الأحيان في أماكن أخرى، ولكن يتم إعطاؤهم الفرص ليكونوا معلمين أو من المشاركين في تصميم المناهج. يقول الباحث الألماني أندرياس شلايشر –من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية–: ''في أنظمة المدارس الأخرى، يمكننا أن نحول أفضل معلم إلى مسؤول ضعيف.''

تميل دول شرق آسيا نحو الصفوف ذات الأحجام الكبيرة، ويقول شلايشر إن هذا يعني أن المعلمين يقضون وقتاً أقلَّ أمام الصف كل أسبوع، يقوم معلمو المدارس الثانوية في كوريا واليابان بالتدريس لحوالي ١٥ ساعة في الأسبوع مقارنةً مع ما يقرب من ٢٠ ساعةً في إنجلترا، وأكثر من ٢٧ ساعة في الأسبوع في الولايات المتحدة، وهذا يعطي مزيداً من الوقت لتحضير الدروس أو نقد تلك التي قد تم تدريسها.

وعلى الرغم من كل الإعجاب الذي يحظى به النظام المدرسي في سنغافورة في الخارج إلا أنه يُستَخفُّ به كثيراً محلياً، إذ يخاف الآباء من أن النظام المعتمد على الامتحانات يضع كثيراً من الضغط

على أبنائهم، ويشعرون بالقلق من أن التركيز على التحصيل الدراسي منذ سن مبكرة يمكن أن يأتي على حساب الحصول على تربية متوازنة، إذ غالباً ما يدرس الأطفال بعد المدرسة لساعات من أجل النجاح في امتحاناتهم، وفي المقابل، فإن نظام التعليم في فنلندا –الذي يحصل على درجات عالية في تقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية– يؤكد على التنمية الاجتماعية قبل الأكاديمية في السنوات الأولى للأطفال، مع التركيز في اللعب بدلاً من العمل المدرسي، تقول الكاتبة البريطانية ميليسا بن: ''هناك تقليد في التعليم الأوروبي يتمحور على البدء في الدراسة في وقت لاحق في الحياة، والتعلم من خلال اللعب في البداية، وأعتقد أن هناك حجة قوية للتأكيد على الاستفادة من اللعب''. فلكل بلد نهج خاص به في ما يتعلق بالتعليم، وتضيف بن:'' إن إنجلترا جيدة في تبني طريقة أكثر استرخاءً وأكثر استقلاليةً في التفكير''.

من أعلى اليسار في اتجاه عقارب الساعة: السلوك المنظم هو القاعدة في المدرسة الأميرالية، الدائرة الضوئية الأطفال يخوضون الامتحانات، المصدر: يلفريد ليم.

في سنغافورة هناك أيضاً مخاوف من أن النظام القائم يزيد من عدم المساواة، وهذا يشوه النظام في عين المطورين، بينما أن شعار التعليم في الحكومة هو أن ''كل مدرسة هي مدرسة جيدة''، إلا أنّ السنغافوريين لا يؤمنون بهذا الاعتقاد، إذ توجد هناك منافسة شديدة للوصول إلى المدارس المرموقة، مثل مؤسسة رافلز، التي أنشئت في القرن الـ١٩ من قبل مؤسسها البريطاني السير ستامفورد رافلز، وتُعَدُّ هذه المؤسسة إحدى مدارس النخبة القليلة التي تمولها الدولة ولكنها تعمل بنحوٍ مستقل. تطلب جميع المدارس في سنغافورة الحصول على بعض الرسوم حوالي ٢٥ دولاراً في الشهر في المدارس المنتشرة في الأحياء السكنية، وهو مبلغ متواضع بالنسبة لمعظم الناس، ولكن المدارس المستقلة يمكنها أن تحدد أسعار عالية للرسوم، وكذلك تقليل حجم الصفوف الدراسية، وتصميم المناهج الدراسية الخاصة بهم.

في يوم المؤسس السنوي لمؤسسة رافلز في العام الماضي، أعرب مدير المؤسسة تشان بوه منغ عن

خوفه من أن أسر الطبقة الوسطى أصبحوا يهيمنون على المدرسة بنحوٍ يمكنهم من تعليم الأطفال بفعالية أكبر من خلال المدرسة الابتدائية وترك الامتحان الذي يحدد ما إذا كان سيتم تحويل التلاميذ إلى التعليم الثانوي أو اتباع مسار أكاديمي أقل تحديّاً، ومثلت العديد من الدول الأخرى في شرق آسيا، لدى سنغافورة صناعة دراسية مزدهرة، ولا يهيمن المدرسون الخصوصيون على حياة الأطفال كما هو معمول به في كوريا الجنوبية (إذ اضطرت الحكومة إلى حظر مراكز التعليم من التدريس بعد الـ١٠:٠٠ مساءً)، ولكن بالنسبة لكثير من التلاميذ السنغافوريين، فإن النهاية الرسمية لليوم الدراسي لا تعني نهاية الدروس، وقبل بضع سنوات أشارت دراسة من قبل وزارة التعليم السنغافورية إلى أن أكثر من نصف تلاميذ المدارس الابتدائية كانوا يتلقون دروساً خصوصية في المواد التي هم جيّدون جداً فيها.

إن الجدارة في العمل هي العنصر الذي يربط سنغافورة معاً، جنباً إلى جنب مع وعود الرخاء والأمن المشترك، وتشكل فكرة أن الألمع باستطاعته تقلُّد مناصب عليا جزءاً من الصفقة السياسية التي وقعتها الدولة مع مواطنيها، التي بموجبها يتم تقييد بعض الحريات السياسية مقابل الحصول على مزايا مادية كبيرة، ولكن فرصة الصعود من أصول متواضعة إلى صفوة المجتمع في سنغافورة أصبحت نادرة على نحو متزايد كما يقول المراقبون: أخذ الحراك الاجتماعي بالاضمحلال في سنغافورة؛ بسبب ارتفاع تكاليف التعليم، ويقول الأستاذ المشارك في العلاقات الدولية في جامعة فلندرز في أديلايد مايكل بار: ”قبل بضعة عقود، كان التعليم وسيلة الفقراء للصعود، أما الآن فقد أصبح هذا قليلاً، إذ إن هناك حاجة لدفع أموال كثيرة للانخراط في التعليم، وتكلّف المشاركة في الأنشطة اللاصفية أموالا أيضاً، لهذا عليك أن تكون من الطبقة المتوسطة للحصول على الموارد اللازمة لتعليم طفلك“.

الطابور الصباحي في المدرسة الأميرالية. إن الشعور بالتضاؤل أمام مجموعة واسعة من الجيران هي طريقة تفكير منتشرة في نفسية المواطن في سنغافورة، وينعكس هذا في اللافتات العملاقة في ساحة المدرسة. المصدر: يلفريد ليم.

بينما لا تُعَدُّ سنغافورة البلد الوحيد الذي ينظر إلى السيليكون فالي (قطب التكنولوجيا الأمريكية)، إلّا أن الآباء هنا يشعرون بالقلق من أن التعليم الإلزامي قد يكون مملاً وناهياً لإبداعية أطفالهم، وقال لي وهو أكاديمي في جامعة سنغافورة إن العديد من طلابه قد تحولوا إلى ''آلات تعلّم''؛ مما يجعلهم غير قادرين على التعامل مع الوضع الذي لا يمكن الإجابة عنه بـ''نعم أو لا''.

انتقد مسؤول تنفيذي في بنك سنغافوري وأب لثلاثة أطفال –الذي طلب عدم الكشف عن اسمه– التركيز الضيق على تحقيق أعلى الدرجات، الذي عدّه نتاجاً للعمل الشاق بقدر ما هو نتاج للذكاء، وأضاف ''أنه نظام يحاول أن يجعلك تعبِّر خلال قنوات مناسبة، مع الاعتماد على الدرجات كمعايير، ولا يوجد شيء آخر، وسؤالي هو: هل يُعَدُّ هذا تقييماً عادلاً لقدرة شخص ما؟ أنا لا أعلم ما إذا كنت تربط الدرجات العليا مع معدل الذكاء المرتفع، أنا لا أعتقد ذلك.''

إلا أنه أشاد بالنظام الدراسي لتطويره ''المهارات الفنية'' الجيدة في الرياضيات وإضفاء الحقائق، لكنه قال إنَّ هناك تركيزاً غير صحيح على تعليم الأطفال على وفق أسلوب معتمد، وقال إنه –حسب تجربته– حصل بعض الأطفال على علامات متدنية لاستخدام أساليبهم الخاصة في حل المسائل الرياضية حتى لو كانت الإجابات الصحيحة، ''حينما يتم إعطاؤهم مجموعة من المسائل يلجأ بعض الأطفال إلى المنطق، ويحلون المسائل بنحوٍ صحيح، ولكن المعلم يَعدُّه حلاً خطأً، فأنت بهذا تخنق قدرة الشخص على التفكير، وتتحوّله إلى روبوت فلا يمكنه التفكير خارج المألوف''.

ينظر السكان إلى صلابة التعليم في سنغافورة بقلق، إذْ إن كثيراً ما يستخدم السنغافوريون كلمة kiasu من لغة الهوكين الصينية لوصف أنفسهم، وترجمة هذا المصطلح هي ''يخشى أن يخسر''، وحينما يتم تطبقيها على التعليم، تيشير kiasu إلى الآباء الذين يدفعون ويشجعون أولادهم بنحوٍ قويّ خوفاً من أنّهم قد يخسرون أمام أقرانهم، ويُستَخدَم أيضاً للتعبير عن القلق من أن السنغافوريين يفتقرون إلى الخيال والمشاريع.

أعرب النائب السنغافوري كيوك تشياو يين في مناقشة برلمانية هذا العام، عن قلقه من أن النفور المتأصل للخسارة يخلق جيلاً من ''الساعين إلى المنح'' الذين يطاردون المنح الحكومية للشركات الصغيرة بدلاً من المخاطرة في بناء شركات مبتكرة.

قبل ما يزيد قليلاً على عقد من الزمن سعت حكومة سنغافورة –الواعية حول الانتقادات الموجهة للنظام المدرسي السنغافوري– إلى تقليل هذه الانتقادات، واعتماد شعار ''تعليم أقل، وتعلُّم أكثر''، وقد أرادوا بذلك تحفيز التفكير المستقل وتشجيع الطلبة على اتباع ما يثير اهتمامهم، وتم بذلك خفض عدد المناهج وتقليل الواجبات المنزلية، وأُعْطِيَ الطلبةُ أيضاً مزيداً من الخيارات حول الموضوعات التي يدرسونها.

صف في الووشو، نسخة حديثة من كونغ فو شاولين. المصدر: يلفريد ليم.

لكنَّ الأستاذة السنغافوريين في كلية روس للأعمال في ولاية ميشيغان ليندا ليم تقول: إن محاولات الحكومة لتخفيف النظام المدرسي لم يكن لها تأثير يذكر، وأضافت: ''هذه التغييرات محدودة حتى الآن للتغلب على التحيُّز المؤسسي والثقافي الراسخ للمدارس وأولياء الأمور نحو نتائج الامتحانات، التي يرونها على أنها بوابة القبول في الجامعات، والخدمة المدنية، والوظائف الدولية المتعددة.''

والخطر المحتمل لسنغافورة هو أن الاقتصادات المتقدمة تتطلب توافر المهارات –مثل الخيال أو القدرة على تحمل المخاطر– بنحوٍ متزايد، فالنظام هذا الذي توافق مع عصر الصناعات السابقة التي لم تتطلب المخاطرة في الابتكارات لا يجاري الآن هذا العصر الذي أصبح فيه الإبداع والابتكار يجلب أعظم المكافآت الوظيفية.

قد يكون من عدم الحكمة الرهان ضد الأمة التي أثبتت أنها ذكية في التكيُّف مع التغيُّرات الماضية، وعلى الرغم من إعجاب الجميع بالنظام المدرسي السنغافوري، إلا أن السنغافوريين يهتمون بنحوٍ وثيق بالأنماط المختلفة لأنظمة التعليم في الخارج، ويسعون لاستيراد أفضل الأفكار الأجنبية.

يذكر مدير المدرسة الأميرالية توه تيام تشاي زيارته إلى مدرسة في كندا إذْ كان يسمح للتلاميذ اختيار ما يدرسوه على أساسٍ يومي، ويصف المدرسة بلطف بأنها ''غير منظمة قليلاً''، وأعرب عن قلقه من أن كمية الوقت الذي يتم قضاؤها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الدروس التي يجب تدريسها اليوم تنقص من الوقت الذي يجب أن يتم قضاؤه في التدريس، ولكن حتى في بيئة تختلف اختلافاً جذريّاً عن الفصول الدراسية في سنغافورة، وجد تشاي شيئاً مفيداً، إذ قال: ''لقد تعلمت عن التشاور وتنمية

الشخصية، والتواصل مع الطلبة، وإغرائهم على تبادل الخبرات''.

عناصر من الطريقة السنغافورية لمحاولة تطبيقها في المنزل:

- كن قدوة في مادة الرياضيات: لا تقل أبداً ''لم أكن جيداً في الرياضيات''؛ وذلك لأن كل طفل يمكن أن يكون جيداً في الرياضيات مع الثقة بالنفس والدعم.
- شجع طفلك على إظهار فهمهم من خلال مجموعة متنوعة من الطرق، على سبيل المثال من خلال شرح أفكارهم بصوت عالٍ، رسم صورة أو بناء أنموذج مادي.
- الثناء على الأطفال على جهودهم وتفسيراتهم ومثابرتهم في حل المشاكل بدلاً من الحصول على الإجابات الصحيحة، بناء الثقة من طريق عرض الأخطاء كقيمة للتعلُّم.
- جعل الرياضيات ذات الصلة من خلال تحويل الحياة اليومية إلى محادثة رياضية. على سبيل المثال، ''كم عدد السيارات المتوقفة ونحن نمر في الطريق إلى المدرسة؟''.
- ابحث عن طرق متعددة لحل المشكلة، وتسخير الإبداع بدلاً من الإصرار، ''يجب أن تفعل ذلك بهذه الطريقة؛ لأن هذه هي الطريقة التي تعلمتها''، ناقش مع طفلك الطريقة التي يفضلونها في الحل والسبب من وراء ذلك.

نصائح كيت مور، من كتاب ''الرياضيات – لا مشكلة!''، وهي رائدة في مجال توفير الكتب المدرسية في مادة الرياضيات في سنغافورة، وتُدرَّبُ في المملكة المتحدة.

أوبك تتفق على الحاجة لخفض إنتاج النفط

بينوا فوكون، سيلينا ويليامز، جريجوري كانتجيف*

٢٠١٦/١٠/٢

صرحت منظمة أوبك أن أعضاءها اتفقوا على الحاجة لخفض إنتاج النفط الخام للحدِّ من زيادة المعروض النفطي في العالم، وهذا كان كافياً لأن ترتفع أسعار النفط، على الرغم من أن التوصل إلى اتفاق ما زال بعيد المنال. وصرح أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بأنهم توصلوا إلى تفاهم بعد لقاء استمر ست ساعات في العاصمة الجزائرية، ولكن تم تأجيل الاتفاق حول وضع اللمسات الأخيرة على خطة تخفيض أسعار النفط حتى شهر تشرين الثاني، وقال مسؤولون في أوبك إنه سيتم تشكيل لجنة لتحديد مقدار الإنتاج الذي سيخفضه كل بلد، ومن ثم تقديم تقرير إلى الفريق في اجتماعه المقبل يوم ٣٠ تشرين الثاني في فيينا.

إن تحديد الدول التي ستخفض من إنتاجها والمقدار الذي ستخفضه خاضع لتفاوض حساس الذي قوض الجهود السابقة لخفض الانتاج وزيادة الأسعار.

ومع ذلك لا يزال موقف المجموعة بعد جلسة مباحثات رسمية التي تحولت إلى اجتماع طارئ يمثل أول اعتراف جماعي بأهمية حل الأزمة منذ ارتفاع أسعار النفط قبل عامين؛ وهذا يشير إلى أن المجموعة ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الوضع الذي عاث فساداً في اقتصاداتها.

إن احتمال خفض الإنتاج الذي يمثل الاستراتيجية التقليدية لأوبك لدعم أسعار النفط أدى إلى زيادة أسعار النفط الخام بنسبة أكثر من ٥٪ في يوم الاجتماع نفسه، وبدوره أدّى إلى دعم بعض الأسهم الأمريكية، إذ ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بواقع ١١١ نقطة.

وقال وزراء النفط الأعضاء في أوبك إن المجموعة اقترحت خفض الإنتاج الجماعي بين ٣٢,٥ مليون برميل يومياً و٣٣ مليون برميل يومياً بعد انخفاض المستويات من ٣٣,٢ مليون برميل يومياً في شهر آب من هذا العام.

* بينوا فوكون، صحفي كبير في صحيفة وول ستريت جورنال.
* سيلينا ويليامز، مراسلة مختصة بشؤون النفط وشركات الغاز، صحيفة وول ستريت جورنال.
* جريجوري كانتجيف، مراسل في صحيفة وول ستريت جورنال.

إذا خفضت أوبك إنتاجها بمقدار ٢٠٠،٠٠٠ ألف برميل يومياً كي تصل إلى ٣٣ مليون برميل في اليوم فإن ذلك لن يكون كافياً ليتوافق الإنتاج مرة أخرى مع الطلب حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٧ وعلى وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن هذا التوقيت يتماشى مع ما اعتقده المحللون قد يحدث بالفعل لأوبك إذا لم تقم بأي إجراء.

إذا خفضت أوبك الإنتاج بنسبة تصل إلى ٧٠٠،٠٠٠ برميل يومياً، فإن وفرة الإنتاج ستختفي بمجرد نهاية هذا العام على وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية، ويمكن بعد ذلك خفض المخزونات النفطية في العالم مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

صرح وزير النفط الإيراني بيجن زنكنه بحسب وسائل الإعلام الرسمية بقوله: ''اليوم، تم اتخاذ قرار استثنائي في أوبك''.

مثّل التزام إيران بزيادة إنتاجها النفطي حجر عثرة في التوصل إلى اتفاق حتى الآن، ولاسيما أن منافستها اللدود والقوية المملكة العربية السعودية قد رفضت التوقيع على القيام بأي تخفيضات في الإنتاج ما لم تقم إيران بالمثل أيضاً.

إن أحد العوامل التي يمكن أن تسهل قيام الأعضاء بمناقشة الصفقة هو أن هذه الدول تضخ بالفعل بمستويات يصعب الحفاظ عليها. وأنتجت أوبك بمستويات قياسية، بينما تنافس أعضاؤها فيما بينهم للحصول على مشترين، وقد ضخت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في المجموعة، بمستويات قياسية في الأشهر الأخيرة، وكان من المتوقع أن يتباطأ الإنتاج في فصلي الخريف والشتاء على أي حال.

وصرّح مدير المحفظة الاستثمارية في شركة Infracap MLP في نيويورك جاي هاتفيلد ''بطريقة ما، يبدو أنهم اتفقوا على لا شيء''، مشبهاً الخفض الصغير المقترح على أنه رفع للقدم بعيداً عن دواسة البنزين بدلاً من الضغط على الفرامل''.

لم توافق المنظمة على خفض الإنتاج منذ عام ٢٠٠٨، بعد أن دمرت الأزمة المالية الطلب على النفط وأدت إلى انخفاض الأسعار دون ٤٠ دولاراً للبرميل. وعللت المملكة العربية السعودية –الزعيم الفعلي للمجموعة– أن الطفرة في الإنتاج النفطي الأمريكي جعلت تحرك أوبك التقليدي نحو خفض مستويات الإنتاج أقل فعالية في ما يتعلق بدعم السوق.

وبدلاً من ذلك فتحت السعودية وغيرها من أعضاء أوبك صنابير النفط بنحوٍ كامل وضخت مستويات قياسية للمنافسة للحصول على حصة في السوق، مدعين بذلك أن انخفاض أسعار النفط سيدفع بعض المنتجين خارج السوق مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف لتفوق الطلب على

العرض وتراجع الإمدادات.

لكن إنتاج الولايات المتحدة كان أكثر مرونة مما توقعه معظم المراقبين، وقد وضعت مليارات البراميل الفائضة من النفط في العالم في المخازن؛ مما سيؤخر اليوم الذي سيصل فيه الطلب إلى العرض.

انخفضت أسعار النفط دون ٣٠ دولاراً للبرميل هذا العام للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان، وقد ظلت عالقة بين ٤٠ و٥٠ دولاراً لعدة شهور، وقد أدّى ذلك إلى أن تصبح تكاليف الطاقة رخيصة بالنسبة للمستهلكين، ولكنها أدّت أيضاً إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال في قطاع النفط، وهذا أثر على الاقتصاد الأمريكي في بعض المناسبات.

بدأت المجموعة اجتماع يوم الاربعاء مع الاعتراف بأنها بحاجة إلى إعادة الحصول على الثقة في سوق النفط بعد عامين من الوعود المبهمة التي لم تسفر عن شيء.

في آخر اجتماع لأوبك في يونيو حزيران من العام الحالي حينما لم يتم التوصل إلى اتفاق لاتخاذ أي إجراء، اعتقدت أوبك أن العرض والطلب سيتوافقان، وأن الأسعار ستتعافى في وقت متأخر من هذا العام أو في أوائل العام المقبل.

قال رئيس المؤتمر في أوبك الدكتور محمد بن صالح السادة في كلمة ألقاها أمام المجموعة قبل الاجتماع الخاص: ''توقعاتنا حول عملية إعادة التوازن قد تغيرت، ومن الواضح أن هناك الآن درجة أكبر من الإلحاح للوصول إلى حل ما''.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح هذا الاسبوع إن السوق تحتاج إلى الطمأنينة ''وتعديل لطيف''، وهذا لا يمثل دعوة للقيام بعمل أو تغيير كبير، ولكنه يمثل خروجاً عمّا هو مألوف من سلف السيد خالد الفالح –وزير النفط السعودي السابق علي النعيمي–الذي كان قد أعلن أن أوبك لم تعد منظمة وأن أيام خفض الإنتاج قد انتهت.

وبعد أسابيع من المفاوضات من الجزائر العاصمة إلى موسكو ومن ثم إلى باريس لإقناع وزراء النفط بأن الوقت قد حان لخفض الإنتاج، قال وزير النفط الجزائري نور الدين بوطرفة الأربعاء: ''لقد عادت أوبك إلى دورها التأريخي في السيطرة على الأسواق''.

لم يحظر إلى الاجتماع أحد أكبر منتجي النفط الخام في العالم روسيا، التي تضخ مستويات قياسية من النفط، فهي ليست عضواً في منظمة أوبك ولكنها قد شاركت بنحوٍ كبير في المحادثات مع المجموعة للقيام بتخفيض الإنتاج بنحوٍ مشترك، وقال شخص مطلع على المسألة إنَّه ستتم مناقشة تخفيض الإنتاج

مع الدول غير الأعضاء في أوبك قريباً.

لا تزال إيران وليبيا ونيجيريا يحاولون زيادة الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً بنحوٍ جماعي، في حين أن دولاً مثل فنزويلا والجزائر لا تستطيع أن تتحمل فقدان عائدات النفط بسبب خفض الإنتاج، وقال مسؤولون في أوبك إنه سيتم التعامل مع إيران وليبيا ونيجيريا بنحوٍ مختلف دون تحديد الكيفية، وكانت جهود أوبك السابقة في تنظيم الإنتاج عشوائية، إذ اتهم الأعضاء في كثير من الأحيان بعضهم بعضاً بالغش.

وقال جيوفاني ستاونوف –المحلل في بنك UBS المجموعة :AG ''إن المشكلة تكمن في التفاصيل، إذا تم الوصول إلى إتفاق في نوفمبر تشرين الثاني، فإنه سيتم التنفيذ في عام ٢٠١٧''.

والمفارقة لدى المنتجين في منظمة أوبك هي أن مسيرة أسعار النفط الناجمة عن خفض الإنتاج ستفيد منتجي الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، الذين قلصوا عملهم خلال العامين الماضيين ولكنهم بدؤوا بإضافة منصات حفر جديدة بنحوٍ مستمر، حتى من دون تحرك أوبك، وكان من المتوقع أن إنتاج الولايات المتحدة سيزداد في عام ٢٠١٧؛ وبالتالي التنافس مع منتجي أوبك حول العملاء.

العرش غير مستقر

تقرير: صحيفة الإيكونيميست قسم الشرق الأوسط وأفريقيا

٢٠١٦/١٠/٢٥

ادعى الملك الأردني عبد الله بن الحسين في أثناء الحديث عن الانتخابات الأردنية من على منصة الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٠ أيلول أن الانتخابات تمثل ''انتصاراً حقيقياً للتقدم على الانحدار''، وهو نفس اليوم الذي أجريت فيه الانتخابات في المملكة، إلاّ أن العديد من الأردنيين يعارضون هذا الكلام، على الرغم من الحملة الإعلامية الشعواء ومشاركة الإخوان المسلمين لأول مرة منذ تسع سنوات، تراجع الإقبال على صناديق الاقتراع، إذ بلغ ٣٧٪ بعد أن كان حوالي ٥٦٪ في الانتخابات الماضية، وفي أجزاء من عمان العاصمة بالكاد قام واحد من كل خمسة من الذين يحق لهم التصويت بالإدلاء بأصواتهم.

إن انخفاض نسبة الإقبال هو علامة على أن العديد من الناس يعدون الانتخابات مضيعة للوقت، إذ قام الملك بإعادة تعيين مجلس الوزراء غير المنتخب نفسه فقط مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة، ومنذ ذلك الحين شرع في التقدم من خلال إصدار مجموعة من المراسيم الملكية غير الشعبية مثل: شراء الغاز من إسرائيل، وإعادة النظر في المناهج الدراسية من طريق إزالة الآيات القرآنية المثيرة للجدل.

أدت الأردن دور الموالي للغرب منذ تأسيسها من قبل بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وعملت كمنطقة عازلة لحفظ جيرانها في الخليج، ولكن مع تحولها من صحراء فارغة يتجول فيها البدو إلى دولة عربية كثيفة السكان، بدأت المملكة تظهر بوادر التخبط اقتصادياً وسياسياً، مما يجعلها تكافح لتحقيق الانتقال، ويقول النقاد: ''إن التقدم الأردني الشجاع'' يظهر أن هناك اكتساباً لبعض سمات الأنظمة الاستبدادية التي تحيط بالممكلة من كل الاتجاهات.

في غياب المعارضة ذات المصداقية بدأ الأردنيون البحث عن طرق أخرى لإيصال أصواتهم، ففي جميع أنحاء المملكة نزل المتظاهرون إلى الشوارع للتنديد بالإصلاح ولاسيما بصفقة الغاز والتعليم، وعلى الرغم من الانتشار الكبير للشرطة إلا أن هناك أعمال شغب اندلعت في القويسمة أحد ضواحي عمان في التاسع من تشرين الأول، وبعد سلسلة من مداهمات للشرطة في المنطقة، ومع اعتبار جماعة الإخوان المسلمين –الحركة الإسلامية الموالية تاريخياً للملكية الأردنية– هناك دلائل تشير إلى أن المتضررين قد يلجأون إلى وسائل أكثر تطرفاً، فقد رصدت الكاميرات أن أعلام الدولة الإسلامية (داعش) ترفرف في السلط، وهي بلدة تجارية قديمة غرب عمان.

إن الهدوء في المملكة مهدد بطرق أخرى أيضاً، فالجريمة إزدادت، إذ إنه في نهاية أيلول تم إطلاق النار على الصحفي المعروف ناهد حتر على بعد خطوات من قاعة المحكمة في عمان قبل جلسة استماع بتهمة إهانة الذات الإلهية، وكان القاتل مسؤولاً في وزارة التعليم. أما في المناطق الريفية فينظر إلى الانتخابات كوسيلة لإظهار قوة القبيلة، أما الخاسرين قاموا بقطع الطرق واشتبكوا مع الشرطة، وتقول إحدى المرشحات هند الفايز التي اتهمت وزير الداخلية بالفساد ولم يعاد انتخابها: ''لقد سرقت صناديق الإقتراع، لقد تم أخذها من قبل بلطجية يرتدون أقنعة أمام أعين قوات الأمن''.

لقد لجأت السيدة فايز إلى المحكمة بحجة أن الانتخابات لم تكن نزيهة، ولكن حتى لو تم عكس النتيجة، فإنها بيّنت رفضها أخذ المقعد، وتابعت بالقول: ''إن التحركات في الشوارع أكثر قوة من البرلمان''.

لقد أقدم سياسيون محبطون آخرون أيضاً على تحدي النظام، إذ قام برلماني سابق من مدينة الطفيلة جنوب الأردن بتشكيل حزب جديد يدعو إلى ملكية دستورية حقيقية، وأطلق وزير الخارجية السابق مروان المعشر حملة لحماية حقوق المواطنين. لا يبدي شركاء الأردن الغربيون الاهتمام بالاضطرابات، إذ يقول دبلوماسي: إن هذه ''مشكلة صغيرة''، ولكن بعضهم الآخر يتساءل عما إذا كانت البلاد تشهد اضطراباً بعد أربع سنوات من الاضطرابات التي اجتاحت الربيع العربي.

وقد رافقت الصعوبات السياسية صعوبات اقتصادية أيضاً، إذ تراجع النمو إلى أقل من ٢٪، وقفز الدين العام إلى ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ الربيع العربي، وستضرب موجة جديدة من زيادة الضرائب والأسعار الضروريات مثل الماء والخبز في المستقبل القريب وذلك كجزء من اتفاق الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، أدّى التدفق الهائل للاجئين من سوريا إلى تزايد الصراع على الوظائف والموارد، إذ إن المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها دول الخليج الغنية –ولاسيما المملكة العربية السعودية– تشير إلى أن الأسوأ قد يحدث، إذ انخفضت المساعدات للسياحة والاستثمار والتحويلات –قيمتها الأخيرة وحدها تقدر بـ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي– انخفاضاً حاداً، ويقول وزير الاقتصاد السابق سامر الطويل: ''يقوم الاقتصاد على المساعدات الخارجية، لا يمكننا أن نزدهر بدونها''.

أثرت سنوات من ارتفاع الأسعار وخفض الدعم بنحوٍ سيّئ على الطبقة الوسطى في المملكة، إذ إن الرواتب في عمان التي تعدُّ إحدى أغلى العواصم في العالم العربي، التي يعيش فيها ما يقرب من نصف الشعب حوالي ٩ ملايين شخص، من بين الأدنى في الدول العربية، فضلاً عما شهدته زيادة الأجور في خدمات التعليم والصحة الذي أثار بدوره مزيداً من الاستياء الشعبي.

إن شبح الضغط الذي يحوم حول المملكة الأردنية قد يربك إيصال النقود إليها، ولكن بالنسبة للغربيين لا تزال المملكة محافظة، إذ يعمل عدد قليل من النساء –أقل من المملكة العربية السعودية.

قد يكون قاتل السيد علي حتر ذئباً وحيداً، لكن وسائل الإعلام الاجتماعية قدمت الدعم له، يقوم الآلاف من الأردنيين بالجهاد في الخارج، وربما يأتي اليوم الذي يجاهدون فيه في بلادهم، لقد شعر الأردنيون أن العاصفة الإقليمية قد مرت، أما الآن فهم قلقون مرة أخرى على مدى قوة حدودهم، ومدى دعم الجهاديين الذي من المتوقع أن يحدث.

العراق بصدد التوقيع على ١٢ عقداً جديداً لحقول النفط

بن لاندو*

٢٠١٦/١٠/٢٧

تسعى وزارة النفط إلى إجراء مفاوضات مع شركات النفط العالمية بشأن المشاريع النفطية الجديدة، تمثل تحذيراً لأعضاء أوبك الذين يسعون إلى فرض نظام الحصص.

بدأ العراق عقد مفاوضات مباشرة مع شركات النفط العالمية لتطوير اثني عشر حقلاً للنفط وزيادة الإنتاج، وهي إشارة قوية بأن ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك يتحدى ضغوط التخفيضات المفروضة على الإنتاج. وتضمّن تصريح وزارة النفط المفاجئ يوم الأحد ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٦ على إعلان لائحة تضم تسع عشرة شركة نفط صغيرة ومتوسطة الحجم مؤهلة مبدئياً لتقديم العروض.

تزامنت جهود العراق في تعزيز الإنتاج مع قرار أعضاء أوبك لوضع سقف على الإنتاج في محاولة لرفع الأسعار العالمية مع زيارة للأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو إلى بغداد يوم الثلاثاء –قبل الاجتماع المقرر في فيينا في وقت لاحق من هذا الشهر– وقد تم مناقشة موضوع الحصص المتعارض عليها. وأعلن مسؤولون في وزارة النفط العراقية أنهم لا يعتقدون بأن على العراق أن يدرج في نظام حصص أوبك الآن، وذلك للتعويض عن الفترة الكبيرة لكساد الإنتاج العراقي بسبب العقوبات والحروب.

وأضاف المسؤولون يوم الأحد في مؤتمر عقد في بغداد حول بيانات الإنتاج للصحفيين في مجال الطاقة بقولهم: ''إنه إذا كان على العراق الالتزام باتفاق الحصص الجديد، فإنه سيتم الموافقة عليه في حالة تم الحفاظ على معدله الحالي وليس الحد منه''. وقد صرّح المدير العام لمؤسسة تسويق النفط الحكومية (سومو) فلاح العامري: ''لقد تجاوزنا معدلات إنتاج ٤,٧ مليون برميل يومياً، ولن نتراجع عن هذه المعدلات سواء بقرار من منظمة أوبك أم أي جهة أخرى''، وأضاف ''إنها مسألة سيادة.''

فيما قال نائب وزير النفط فياض نعمة إنه من المرجح أن يزداد معدل إنتاج النفط في العراق بنسبة ٥–١٠٪ العام المقبل، وذلك من الحقول التي تديرها شركات النفط الأجنبية بموجب عقود الخدمات التقنية.

* المؤسس والرئيس التنفيذي ورئيس المحررين في ''تقرير النفط العراقي''.

أعلنت وزارة النفط بدء المفاوضات حول المشاريع النفطية الجديدة، التي تختلف اختلافاً جذرياً عن إجراءات التعاقد العراقية السابقة، إذ فيما مضى كانت وزارة النفط تجهز عقداً نموذجياً، وتجري مناقصة مفتوحة حيث تقوم الشركات بتقديم عروضها على وفق معايير محددة، على سبيل المثال: تحديد مستويات الإنتاج المستهدفة، وبيان الرسوم التي يطالبون بها، ثم تدخل الشركة التي ربحت المناقصة في مفاوضات مباشرة للعمل على تفاصيل العقد. أما الآن فإن الوزارة لن تقدم عقداً نموذجياً أو إجراء أي مناقصات.

أشار بيان صادر عن وزارة النفط إلى أنه سيتم منح عقود تطوير حقول النفط والإنتاج استناداً إلى المفاوضات المتبادلة والمباشرة بين الوزارة والشركات.

لائحة الشركات التي أعلنت في ٢٣ تشرين الأول المؤهلة للتفاوض على عقود لاثني عشر حقلاً جديداً بناءً على العرض الذي تقدمت به وزارة النفط.

الشركات المؤهلة		
رقم	اسم الشركة	الجنسية
1	شركة تشاينا شينهوا لإنتاج النفط المحدودة	الصين
2	دراجون أويل القابضة المحدودة	الإمارات
3	شركة إديسون	إيطاليا
4	شركة جلينكور المحدودة	سويسرا
5	شركة جولف ساند	المملكة المتحدة
6	شركة انبكس	اليابان
7	شركة ايتوشو	اليابان
8	شركة جابكس	اليابان
9	شركة جوجميك	اليابان
10	شركة نيبون أويل	اليابان

11	شركة الكويت للطاقة	الكويت
12	شركة ميتسوي للنفط	اليابان
13	شركة مبادلة للبترول	الإمارات
14	شركة OJSK للنفط	روسيا
15	شركة برتمينا	أندونيسيا
16	شركة بترو فيتنام	فيتنام
17	شركة PTTEP القابضة المحدودة	تايلند
18	شركة SNGN رومجاز	رومانيا
19	شركة نفط الهلال	الإمارات

وأضاف البيان أن أسس تطوير العقد سيعتمد على المرحلة الأولى وهي أول إنتاج تجاري، ثم المرحلة الثانية وهي زيادة إنتاج والاستفادة الكاملة من الغاز المصاحب له. وأشار البيان كذلك إلى ''أن الشركات المتعاقدة سيتوجب عليها توفير الأموال، والخبرات، والتكنولوجيا اللازمة، والمعدات، والأيادي العاملة المؤهلة لتطوير الحقول النفطية والإنتاج، بمساعدة من الأيادي العاملة العراقية المؤهلة لذلك''.

ومن الجدير بالذكر أن إحدى أبرز الشركات من بين التسع عشرة شركة مؤهلة هي شركة نفط الهلال ومقرها الشارقة، التي لديها عقود نفطية مع حكومة إقليم كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي، إذ كانت الحكومات السابقة في بغداد غير راغبة في القيام بأعمال تجارية مع أي شركة تعاقدت مع حكومة إقليم كردستان. قال نائب وزير النفط فياض نعمة: ''في المستقبل سيتم تطوير حقلين نفطيين، ولكن ذلك يعتمد على الأوضاع في ذلك الوقت''، وأضاف: ''إننا نركز على إنتاجية الحقول الحالية لهذا العام.''

وفيما يأتي قائمة للحقول الجديدة المعروضة للاستثمار على وفق بيان وزارة النفط، وتم الحصول على أرقام الاحتياطي في أدناه من تقرير صادر عن وزارة النفط عام ٢٠١٠.

محافظة البصرة:

راشي — ١٠٥,١ مليون برميل

أبو الخيمة — ٢٢ مليون برميل

سندباد — حقل غير مدرج

أم قصر — حقل غير مدرج

محافظة ميسان:

الكميت — ٦٢ مليون برميل

نور — ٥٥٦ مليون برميل

العمارة — ٥٣٠,٤ مليون برميل

ديما — حقل غير مدرج

الدجيلة — ٥٦ مليون برميل

محافظة كربلاء:

مرجان — ٢٩٤,٧ مليون برميل

الكفل — ١٠٢,٩ مليون برميل

غرب الكفل — ٦٠١,٩ مليون برميل

دراسات مترجمة

الدور المتغير للتعليم في المناطق العراقية المتنازع عليها (الصهر والفصل والتلقين)

الدكتورة كيلسي شانكس *

٢٠١٦/١٠/٦

المقدمة

إن البناء الإداري والتنظيمي للتعليم غالباً ما يأخذ بنظر الحسبان الكيفية التي تنظر فيها الدولة إلى التنوّع، ويوضح كيفية التعامل مع جماعات الأقلية من قبل المجتمع الأوسع؛ ونتيجة لذلك أصبح التعليم طرفاً في تحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية أوسع في أوقات الصراع الإثني والتوتر الاجتماعي الداخلي، إذ إنَّ مكانة التعليم في أغلب المجتمعات تسمح له بأن يؤدي دوراً مهمّاً في عملية التنشئة الاجتماعية القائمة على الانتماء العرقي، ويمكن للمدارس أن تؤدي تأثيراً جوهرياً من خلال محتويات المناهج، وتوفير الفرصة لإعادة إنتاج اللغة والثقافة السائدة، وضمان انتقالها إلى الأجيال القادمة، ويمكن لهذه المناهج أن تدرس التأريخ والدين وحتى التفسيرات الجغرافية للأوطان من خلال قنوات التأريخ والجغرافية؛ وعلى هذا النحو غالباً ما يتم استخدام المنهج ومحتوياته لإنكار تأريخ مشترك، واضطهاد حقوق الأقليات اللغوية؛ وبهذا المعنى فإن التعليم يوفر آلية مثالية لمشاريع الدولة المتعلقة بالانصهار المجتمعي وعلى العكس من ذلك فإن التعليم يمكن أن يوفر آليات دفاعية غير عسكرية حينما تواجه الدولة تهديدات للهوية الإثنية، وربما تختار المجتمعات أو المكونات تعليم أبنائها من خلال الانغماس في لغة أقلية أو تفضيل المدرسة التي تدرس الدين المشترك، وعلى هذا النحو يمكن أن يعمل التعليم على استعداء المكونات المجتمعية بعضها بعضاً أو أن يفضي إلى عدم المساواة؛ ونتيجة لذلك غالباً ما يتكيف التعليم ليعكس الأحداث المجتمعية الأوسع في أوقات الصراع، وفي هذا الصدد فإن الورقة الآتية ترمي إلى فحص الدور المتغيِّر للتعليم في المناطق المُتنازَع عليها في نينوى وكركوك، وغرض هذه الدراسة هو استجلاء الوجه المتغيّر للتعليم في المنطقة خلال ١٢ سنة الأخيرة وتسليط الضوء على الطريقة التي تعكس فيها السياسة التعليمية، وتتفاعل مع ضعف التماسك الوطني (الهشاشة) والصراع.

* الدكتورة كيلسي شانكس، من كبار باحثي معهد الدراسات العربية والإسلامية.

المنهجية

يقدم هذا البحث أول استكشاف أكاديمي عن علاقة التعليم بالصراع في المنطقة، وتم استخلاص هذه النتائج من بحث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، والاعتماد على أكثر من ٥٠ مقابلة شخصية أجريت مع مسؤولين في التعليم وناشطين في حقوق الإنسان في عموم المنطقة بين العام ٢٠٠٩ و٢٠١٤، ولتكوين صورة دقيقة لإعادة البناء لحقبة ما بعد ٢٠٠٣، في ظل أجواء الصراع وتنامي التوترات فقد تم الاعتماد على المقابلات النوعية المفتوحة على مستوى النخبة الممارسة للتعليم وممثلي المجتمع الذين تم اختيارهم كوسيلة أكثر ملاءمة لجمع البيانات، وكانت تتم المقابلات على أساس الدعوة لمناقشة قضايا تبدو مهمة في التعليم بالعراق من دون جدول أعمال محدد سلفاً من جانب الشخص الذي يجري المقابلة، وهذه المقابلات يتم دعمها أكثر من قبل تحليل الوثائق الثانوية، بما في ذلك الوثائق السياسية المقدمة من قبل وزير التربية في بغداد ووزير التربية في أربيل وتقارير مختلف الانتماءات الإثنية لوكالات حقوق الإنسان؛ نظراً لأن الهوية تقدم تعريفاً للسياسات الإقليمية والصراع، وهذه الورقة تُخضِعُ التعليم لعدسة التركيز على الهوية، والبيانات التي جُمِعَتْ تم تحليلها بعلاقتها بالبيئة السياسية الإثنية وهي تستكشف الربط بين مطالب التعليم لإثنية معينة وهوية المجتمع والتنافس الإثني السياسي الأوسع على الإقليم.

وتستكشف هذه الورقة أيضاً تأثيرات الصراع وضعف التماسك الوطني (الهشاشة) على توصيل التعليم إلى الجماعات الإثنية في الإقليم التي توزعت على ثلاثة حقب مهمة في تأريخ العراق المعاصر هي:رحقبة حزب البعث، وحقبة إعادة البناء ٢٠٠٣-٢٠١٤، وأخيراً حقبة الأحداث اللاحقة على سقوط الموصل ٢٠١٤، فيقدم القسم الأول تأطيراً لدور نظام حزب البعث في الدمج الذي كرسه في التعليم، ويشكل القسم الثاني الجزء الأكبر من البحث الذي يوفر تفاصيل أكثر على إثر العزلة على إصلاحات التعليم لحقبة ما بعد ٢٠٠٣، أما القسم الأخير فسينتقل إلى بيان مقدمة عن عملية التلقين باستخدام التعليم التي تستخدمها الجماعات المتطرفة كالدولة الإسلامية في العراق وسوريا المعروفة بـ(داعش) من أجل خدمة أهدافها الطائفية الوحشية؛ لتقديم إمكانية لفهم شامل للقضايا الرئيسة التي تتناولها، وستبدأ هذه الورقة بتقديم إطار إقليمي.

الإطار الإقليمي

لطالما عُدِّت المناطق الشمالية الغنية بالنفط في العراق انعكاساً لتنوُّع الجماعات الدينية والإثنية (العرب والتركمان والكرد والآشوريين والايزيديين) الذين يعيشون معاً، ويشكلون الصورة الديموغرافية للعراق، ومع ذلك تعرضت المنطقة إلى تأثير إثنو-سياسي متزايد أدّى إلى أن تمثل هذه المنطقة منطقة مضطربة بالسياسة العراقية طوال القرن العشرين، وكانت بغداد تنوي زيادة السكان العرب في شمال العراق؛

لضمان سيطرة المركز على حقول النفط في المنطقة، وبعد ذلك شهدت المناطق في الشمال تنفيذ سياسة متعمدة وحشية من التعريب، وقد سعت استراتيجية حزب البعث إلى إيجاد منطقة ديموغرافية كاذبة يهيمن عليها العرب في المنطقة؛ ونتيجة لذلك –وبعد تنحية نظام البعث من السلطة عام ٢٠٠٣– قام الأطراف الفاعلة الكردية ضمن المنطقة شبه المستقلة إلى معالجة الموقف الديموغرافي الكاذب، فقد تحركت القوات الكردية لعبور الخط الأخضر الذي يفصل إقليم كردستان عن بقية أجزاء العراق، وادّعت أن الإقليم تأريخياً يعود للكرد.

تتألف الأقاليم المتنازع عليها أو الحدود الداخلية المتنازع عليها (DIBs) من ١٥ منطقة تمتد عبر أربع محافظات شمالية؛ لتشكل قوساً من الحدود السورية إلى الحدود الإيرانية، وقد أفضى التنافس الرسمي على الحدود الداخلية المتنازع عليها إلى شد وجذب بين السلطتين في الحكومة المركزية لبغداد وعاصمة الإقليم الكردي أربيل التي طالما تَعثَّر النظامُ السياسي بسببها؛ ونتيجة لذلك فإن حقبة ما بعد البعث والحدود الداخلية المتنازع عليها أصبحت تعرف بالمنافسات المتميّزة إثنياً على المناطق التأريخية والمصالح الاستراتيجية، وفضلاً عن ذلك فإن المطالبات الإقليمية تعقدت أكثر بفعل ظهور فاعل إقليمي جديد متمثل بتنظيم داعش في العام ٢٠١٤، إذ استولى هذا التنظيم على مساحات واسعة من الأراضي في جميع أنحاء منطقة الحدود الداخلية المتنازع عليها، وأخضعتها للهوية الدينية السنية الأصولية الموحدة، وأدّت الأجندة الطائفية والدينية المعروفة لدى داعش دوراً كبيراً في التوترات الإثنية الموجودة أصلاً، وبمواجهة تقدم داعش وتراجع قوات الأمن العراقية، تحركت البيشمركة أكثر تُجاه المناطق المتنازع عليها واستولوا على كركوك، وهي الجائزة التي طال انتظارها التي تمثل قلب المناطق المتنازع عليها ومحورها الرئيس، وهذا التحوُّل في السيطرة الإقليمية نُظِر إليه من قبل السكان الكرد كفعل ضروري للحيلولة دون سقوط الأرض بأيدي داعش، لكنّ الكثيرين في بغداد يرون أن هذا التحرك في سياق الانتهازية للاستيلاء على الأرض.

وبعد ذلك –وفي عموم المناطق المتنازع عليها– فقد انجرت جماعات الأقلية إلى صِدَامٍ حول التركيبة الديموغرافية حول كل منطقة متنازع عليها تواجه مطالب إثنية محددة، وهذه المطالب الإثنية التي كانت قائمة قبل سقوط الموصل في العام ٢٠١٤ امتازت بحدة الخطاب على الحضور اللغوي والتمثيل الثقافي وحقوق الأقليات على عموم المنطقة، وتزايد الجدل بشأن التمثيل الإقليمي على القضايا الإثنية البارزة، فضلاً عمّا شهدته القاعدة الطائفية على المطالب الإقليمية في حقبة ما بعد ٢٠١٤ من ارتكاب فضائع ضد كل المكونات العراقية المختلفة، إذ عمل داعش على تنشيط السياسة الطائفية في المناطق الخاضعة لسيطرته (التحويل أو الموت)، وفي الوقت الذي كتب فيه كثيرون على إمكانية تبني الحلول الأمنية والسياسية والحوكمة في المناطق المتنازع عليها، لكن هناك القليل من الاهتمام انصب على السياسات العامة وتوصيل الخدمات، وفي هذا الشأن كان هناك غياب واضح للتحليل العلمي ليس فقط لنظام

التعليم الناشئ لحقبة ما بعد ٢٠٠٣ بل في علاقتها مع التنافس الأوسع المستند إلى الهوية؛ لذلك فإن هذه الورقة تعمل على استجلاء على الوجه المتغيّر للتعليم في المنطقة، وتسليط الضوء على الطريقة التي تفاعلت بها السياسة التعليمية مع الصراع وعدم التماسك الوطني (الهشاشة).

التعليم في عهد حزب البعث: الصهر

أثرت سياسة التعريب التي تبناها حزب البعث على كل أوجه المجتمع، من حقوق الملكية إلى تسجيل الولادات والوفيات، وبحلول العام ١٩٧٥ صعدت بغداد من برنامجها في التعريب في عموم المنطقة، وطردت حكومتُها الكردَ والتركمانَ والمسيح قسراً من محافظة كركوك والمناطق المحيطة بها، وعززت الحكومة من هدفها القاضي بجعل الأغلبية الديموغرافية للعرب من طريق إقناع العرب الشيعة الفقراء في الجنوب من الاستيطان في المنازل الفارغة في الشمال مع منحة مغرية تصل إلى ١٠ آلاف دينار؛ لتتحول سياسة التعريب في النهاية بشكل سيّئ إلى عملية تطهير عرقي ترعاه الدولة، وأودت حملة الأنفال فيما بعد بحياة ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ من المدنيين العراقيين غير العرب في شمال العراق، ومنذ بداية عهد حزب البعث في العام ١٩٦٨ وحتى سقوط نظام صدام في العام ٢٠٠٣، فان عدد الأفراد الذين تم طردهم يقدر بـ٢٠٠,٠٠٠–٣٠٠,٠٠٠ من محافظة كركوك وحدها؛ الأمر الذي أحدث تغييراً جذرياً في التركيبة الديموغرافية للمنطقة.

وفضلاً عن إجلاء الناس والعنف الصريح فإن القمع دفع المزيد من الاهتمام إلى الحرمان من الحقوق التعليمية، وأصبح التعليم وسيلة معتمدة سعى حزب البعث من خلالها إلى تنفيذ التعريب في المنطقة، وبالتوافق مع الصهر المنهجي المنظم للسكان من غير العرب في الشمال، فقد كانت الدراسة بغير اللغة العربية محظوراً، وأُجبِرَ جميع موظفي الخدمة المدنية بما فيهم المعلمون على الالتحاق بحزب البعث وخضعوا إلى الاختبار والإشراف الأيديولوجي، ومع تنفيذ الكتب المنهجية التي تقرها الدولة والممارسات التعليمة كذلك فقد أصبح التعليم يُسيطر عليه مركزياً في بغداد، وأصبحت تتحكم في نظام تدريس جميع المواد الدراسية باستخدام التأريخ والجغرافية والتربية المدنية لفرض أيديولوجية البعث، ومنع الإشارة إلى الثقافات المتنوعة التي يتكون منها العراق، وعلى هذا النحو فقد تم حذف الروايات التأريخية الإثنية من المناهج الدراسية، وتأسيساً على ذلك فقد تم استخدام دراسة الجغرافية؛ من أجل إضفاء الشرعية على سياسة التعريب (تغيير الاسم الإقليمي). استخدم حزب البعث المدارس للتواصل مع السكان ونشر الصورة عن الأمة العربية وتلقين الولاء للدولة، وتم حرمان جميع المؤسسات الفردية في أنحاء العراق من اتخاذ أي قرارات على أساس اللامركزية.

وبالطريقة نفسها فإن المدارس حملت أسماءً عربية مشتقة من أبطال عرب؛ من أجل تسهيل تغيير

أمزجتهم، وتؤشر العديد من المراسيم الرئاسية والتوجيهات من أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية إلى أن المكونات الكردية والتركمانية كانوا مستهدفين بنحوٍ متعمد في هذا الصدد، وهناك أمثلة معينة على المدارس التركمانية تم تغيير أسمائها من قبيل: (اسم مدرسة يلدزار تحول إلى الفجر الجديد، ويادي قرة داش إلى البعث ومن ثم إلى القادسية، ودوغرلوك إلى عمر بن عبد العزيز)، بالإضافة إلى ذلك وفي محاولة لتحريم التعليم باللغة التركمانية تم نقل المعلمين التركمان إلى جنوب العراق، والكثير من التدابير التشريعية تم تقديمها من أجل منعهم من البحث عن عمل في المناطق التي يقطنها التركمان ولاسيما في مدينة كركوك، وقد صدر مرسوم عقد من تشريعات العمل يمنع التركمان الخريجين بنحوٍ عام ولاسيما هؤلاء المتخرجين من الجامعات التركية من الحصول على عمل في المناطق ذات التنوع الإثني بالشمال، وهذا أدّى إلى عدم استخدام التركية والحدِّ من الخريجين التركمان من استخدام تعليم غير تعليم البعث.

ومما تم ذكره آنفاً يمكن تعريف النظام المدرسي في ظل حكم حزب البعث بأنه قائم على أساس الصهر بقدر ما أظهر أن «مؤسساته تعمل على وفق القيم السائدة حيث يتم تجاهل مصالح الأقليات واحتياجاتهم».

سعى التعليم في العراق بنحوٍ متعمّد إلى طمس الهوية الثقافية من خلال حرمانها من التمثيل، وظهرت ديناميات تعليمية مشابهة في بلدان أخرى شَهِدَت صراعات إثنية ومنافسات، وفي إطار الصراع بين الدولة التركية والأقلية الكردية في شرق تركيا مُنِعَ الكرد من استخدام لغتهم في المدارس وبخلافه يتعرضون إلى العقاب البدني، والمعلمون أنفسهم منعوا من استخدام اللغة الكردية داخل صفوفهم، كما هو الحال بسياسة التعليم في كوسوفو إبّان الصراع بين الألبان والصرب، إذ تبنت الحكومة الصربية سياسة الصهر العدوانية، وَحَرَّمت سياسات التعليم باللغة الألبانية وأدخلت مناهج دراسية موحدة، ومؤسسات التعليم التي تعتمد اللغة الألبانية لا تحصل على التمويل الحكومي وتم إغلاق دور النشر الألبانية الرئيسة، وقد أوضح بوش وسالتارلي أنه لا شكَّ في أن سياسة الصهر التي تم تبنيها في كوسوفو كان المساهم الرئيس في ظهور العنف الذي وصل إلى مستويات مروعة في العام ١٩٩٩.

مع ذلك وعلى العكس من العراق، فكثيراً ما أُشيرَ إلى التعليم في العراق في الثمانينيات من القرن الماضي بأنه واحد من أفضل النظم في العالم العربي فقد كان معدل الالتحاق بالمدرسة كان ١٠٠٪ وسعى إلى المساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من هذه الإنجازات الرائعة إلا أن المجتمع الدولي يبدو أنه تجاهل حقيقة الأسس الكامنة وراء هذا النظام كانت تعتمد الصهر، وصورت مؤشرات معايير التعليم إنجازات مهمة في التسجيل؛ ونتيجة لذلك أُعطيَ اهتمامٌ قليلٌ لهدف التعليم في العراق أو علاقته بالبيئة السياسية الأوسع، وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تم بذل كل الجهود من أجل تبني نظام تعليمي يعمل على صهر الجماعات غير العربية في المنطقة ومنع تطورهم الثقافي.

إعادة البناء لحقبة ما بعد ٢٠٠٣: العزل

كثيراً ما تعثّرت السياسة العراقية حول موضوع الأقاليم المتنازع عليها ولاسيما في كركوك، لذا لا يزال الحل الإداري النهائي صعب المنال، وأفضى انعدام الأمن المتزايد، وتزايد المنافسة الإقليمية إلى جماعات أقلية إثنية مهيمنة تخندقت وبشكل متزايد بهوياتها الإثنية مع وجود أنماط سكنية متجانسة إثنياً؛ وتسبب النزاع الإثني بخوف الجماعة من التهميش جراء سقوط السلطة الإدارية بيد الجماعة الأخرى، وفي الوقت الذي يوجد فيه عدد كبير من الجماعات المسلحة تعمل كأداة فاعلة بالصراع، فقد ازدادت تلك المخاوف من خلال الاستهداف على أساس العنف الطائفي، ولا تُفصِحُ المنافسة عن دور السياسات الإثنية فحسب بل صعّدت من الخطاب بشأن الوجود اللغوي والتمثيل الثقافي وحقوق الأقليات؛ ونتيجة لذلك فإن إعادة بناء التعليم في العراق في حقبة ما بعد ٢٠٠٣ تأطرت بتأثير سياسات الهوية المنتشرة في كل مكان، وكذلك أن تركة القمع الماضي والخوف من المستقبل المجهول قد أثّر وبنحوٍ جوهري على بناء التعليم، وكنتيجة للبيئة الأمنية والسياسية الأوسع فإن المكونات اضطلعت بدورينِ مختلفين في التعليم هما: إعادة الإنتاج الثقافي، وإثبات الوجود الإقليمي.

وقد أدرك الدستور العراقي الجديد طبيعة التنوع الإثني والديني في العراق وعلى هذا النحو احتوى على ضمانات لتلك الحقوق وهو ما نصت عليه المادة (٤) من الدستور العراقي «حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية، والسريانية، والأرمنية»، وأجبرت حكومة إقليم كردستان ووزارة التربية العراقية على توفير التعليم بلغات متعددة في المدارس، ولقي الحق الدستوري بالتعليم باللغة الأم ترحيباً واسعاً في المناطق الداخلية المتنازع عليها، وقد أفضت الدعوة إلى التعليم بالمدارس على أساس اللغة التي تم تبنيها من قبل جميع الجماعات، إلى ظهور بنى مدرسية منفصلة تخدم المكونات المتجانسة الإثنية الأكبر، فالمدارس تصنف إلى كردية وعربية وتركمانية وآشورية وكلها أصبحت تمثّل علامة لغوية إرشادية، وأصبحت لغة التعليم سمةً مميزةً للهُويّة في المنطقة.

إن المكونات التي ترغب بتفادي الصهر على الأغلب حُوِّلت إلى الأنظمة الأخرى في التعليم من أجل الحفاظ على هويتها المجتمعية، وفي حقبة ما بعد ٢٠٠٣ ازدهرت الأنظمة الانفصالية التي تتصف بوجود مؤسسات منفصلة، كل واحدة منها تعمل على خدمة قطاع مختلف مع مجموعة سكانية متجانسة نسبياً، أمّا المجتمعات المنقسمة الأخرى التي تتطلب بنى منفصلة فهي وُجِدَت في عدة ظروف منها: التعددية التعليمية السلمية لكندا وبلجيكا على سبيل المثال، وطابع التعليم المتواطئ الانفصالي في البوسنة والطبيعة الإجبارية لنظام الفصل العنصري في أفريقيا؛ لذا فإن مخرجات نظم التعليم المنفصلة في البيئات المتنوعة التي تفتقر إلى التماسك (الهشة) تفصح عن أنَّ التفاعل الإثني داخل الجماعة غالباً ما يتأثّر سلباً، ونتيجة لذلك فإن التعليم يمكن أن يصبح طرفاً من الصراعات الإثنية الأوسع، فقد افترض

غالاغر Gallagher عام ٢٠٠٤ أن التأثير السلبي لبنى المدارس المنفصلة في شمال آيرلندا هو نتيجة لتعزيز الانقسامات المجتمعية من خلال إدخال البيئات الثقافية المتعارضة ضمن المدارس، إذ تعمل المناهج الدراسية المختلفة باحتوائها على موضوعات سياسية للتأريخ والجغرافية واللغة على تكريس الاختلافات بين المكونات، ويمكن الإفصاح عن مثل هذا التأثير السلبي من خلال فحص المناهج الدراسية المستخدمة في مدارس الفصل في سريلانكا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ووصفت المناهج السنهالية -لغة لجماعة سيريلانكية- التاميلين -جماعة عرقية في سيريلانكا- بأنهم أعداء تأريخيون للسنهاليين وتبجحت بهؤلاء الذين أوقعوا الهزيمة في التاميلين في الحروب القديمة، وأكد غالاغر Gallagher إن المدارس الانفصالية -بغض النظر عما يتم تدريسه- تعمل على تكريس اختلافات الجماعات والعداوات وتأكيدها، ويشجع التجاهل والشكوك المتبادلة.

ومع ذلك فإن الجماعات الإثنية تبحث بنحوٍ منفصل لإعادة بناء المدارس وتطويرها وإنشاء بنى تحتية تعليمية لمجتمعاتها عبر المناطق المتنازع عليها في العراق، وهذا يحصل تحت توجيه الإدارات التعليمية المحلية ودعمها، وباستثناء القليل من المدارس الخاصة، فكل المدارس تصنف على أنها مدارس الدولة، بصرف النظر عن وسيلة التعليم، وأنهم ولهم الحق في تمويل الدولة وتوفير الموارد، واستمرار حالة التعليم بوصفه ضحية للصراع أدّى إلى انخفاض مستوى المعلم التعليمي، وعدم كفاية البنى التحتية التي توثر على توفير التعليم ككل بغض النظر عن الانتماء الإثني .

إن العديد من القضايا التي أثارها المتحاورون في أثناء المقابلات المتعلقة بجميع لغات المكونات أفضت إلى نتيجة مفادها أن نظام التعليم في العراق يعاني في المجمل، إذ كثرت الإشارة إلى الافتقار إلى الأبنية المدرسية والاكتضاض، والافتقار إلى الموارد والمناهج الدراسية المتخلفة، وعدم كفاءة المعلمين، وأكد جميع المتحاورين أن الحاجة لتقاسم الأبنية المدرسية على شكل وجبات أنتج -في بعض الحالات- نظام الوجبات الثلاث في اليوم الواحد، ومع ذلك أدّى التنافس الإقليمي الأوسع إلى إيجاد بيئة تستطيع فيها الجماعات الإثنية أن تقارن مستوى الدعم المقدم لمكونها مع المكونات الأخرى؛ الأمر الذي أفضى إلى منافسة فيما بينها على الموارد والبحث عن مانحين خارجيين من نفس انتمائهم الإثني، وإدراك الثغرات في القدرات من أجل شن الهجمات على مكوناتهم.

النتيجة المهمة التي توصل إليها هذا البحث هي أن المكونات الإثنية غير العربية كانت عرضة لإهمال نظمها التعليمية في سياق التجاهل المتعمد لحقوقها التعليمية؛ مع عدم وجود ترجمة للمناهج الدراسية والنقص في الكادر المتخصص من اللغة نفسها، وعدم توفير تدريب للمعلمين من غير لغة الأغلبية، وتقول وزارة التربية في بغداد إن ذلك بسبب قلة التمويل إلّا أن ذلك يُنظَرُ إليه من قبل المجتمع التربوي على أنه هجوم متعمد على المدارس من غير اللغة السائدة، والتصريحات من قبيل «أنهم (في

بغداد) يجدون من الصعوبة التعليم باللغة الكردية»، وأن «الوزارة لا تدعمنا (التعليم التركماني) ..... نحن لوحدنا)، عبارات طالما تكررت خلال المقابلات، وغالباً ما تُفسَّر هذه الهجمات في سياق إنكار التمثيل الإقليمي للجماعة في المنطقة وتسلط الضوء على الطريقة التي تؤثر فيها عدم التماسك (الهشاشة) الإثني والنزاعات الإقليمية الأوسع على التعليم.

التمثيل الإقليمي:

يمكن التركيز أكثر في الخيارات التعليمية لكل الجماعات الإثنية من خلال المنظور السياسي، إذْ يمكن أن يُفسّرَ الدفع باتجاه تبني المدارس اللغة الأم من زاوية الهشاشة أو عدم التماسك الإداري واسع النطاق؛ بسبب شرط التمثيل الديموغرافي، ففي كركوك –على سبيل المثال– يدعي كلٌّ من الكرد والعرب والتركمان الهيمنة الديموغرافية، ويدعون برمزية أوطانهم، ويسعون إلى السيطرة الاستراتيجية، وان التمثيل اللغوي في المدارس يمكن أن يُنْظَرَ إليه كعامل يضاف لمصداقية الادعاءات بالأغلبية الديموغرافية والملكية التأريخية للمدينة، ومن دون تمثيل كبير في المنطقة فإن كل جماعة تخشى أن ذلك سيفقدها السيطرة على الإقليم، ففي كركوك خصوصاً يكمن الخلاف في لعبة الأرقام في التمثيل على الأرض؛ بسبب التحسب المنتشر في كل مكان للإحصاء السكاني على وفق المادة ١٤٠ من الدستور؛ لذا فإن الخوض في المعارك على الهيمنة اللغوية يأتي لإثبات ذلك، ويمكن تفسير حماية وصول اللغة الأم في التعليم لفرض ادعاءاتهم في الهيمنة الإدارية، ومن ثم ضمان تأمين مستقبلهم في المحافظة، وفي هذا الصدد أكد مسؤولو التربية العرب أن مدارس التركمان المفتوحة في كركوك تضم طاقماً كرديّاً بغض النظر عن الاحتياجات اللغوية للتلاميذ، وقد ساهم الدعم الواسع للمستثمرين الكرد على أساس الانتماء الإثني والمنظمات الدينية في بقاء التعليم التركماني في المدينة.

وقد أفادت الأقليات الدينية بأن الأمر الأكثر سوءاً هو استخدام التعليم للأغراض القومية في المنطقة، وفي نينوى ترى الأقليات الإثنية أن فتح المدارس باللغة التركية هو فعل مشين من قبل حكومة إقليم كردستان، ويفترضون أن برامج التعليم لحكومة إقليم كردستان تسعى إلى القضاء على الثقافات واللغات الأخرى؛ من أجل تحقيق أوهام الهيمنة الإثنية على الأرض، وتساوقاً مع ذلك فقد أعلنت حكومة إقليم كردستان عن خطط لفتح ١٤ مدرسة جديدة باللغة الكردية في المنطقة التي يقطنها الأيزيديون والشبك في سنجار في العام ٢٠١٣، وتم تبني هذه المبادرة في إطار الفرضية القائمة على تخفيف الاكتضاض في مدارس اللغة الكردية في المنطقة، إلا أن الأقليات التابعة للمكونات الأخرى رفضت هذه الادعاءات وأكدت أنها مجبرة على إرسال أطفالها إلى مدارس باللغة الكردية على الرغم من إنهم يتحدثون العربية في منازلهم، وقدمت أدلة قوية تدعم القمع بل وحتى السجن للآباء من المكونات الأيزيدية والشبكية الذين يطالبون بالتعليم العربي لأطفالهم أو حين المطالبة باللغة التقليدية في المواد الاختيارية، وفي هذا الشأن فإن

التعليم في المحافظة الشمالية نينوى يمثّل تطهيراً عرقيّاً، وعلى هذا النحو فمن الممكن أن القبول الإقليمي باتخاذ حكومة إقليم كردستان إجراءات طارئة لحماية التعليم باللغة الكردية في المناطق المتنازع عليها يوفّر ذريعة لأجندة قومية في المنطقة متعددة الأعراق في شمال نينوى.

إعادة الإنتاج الثقافي:

المقابلات مع المشاركين عبر الطيف الإثني المؤطر لخيارات التعليم، في سياق إعادة الإنتاج الثقافي إزاء إنكار الماضي والخوف من القمع في المستقبل؛ ومن هنا فإن ضمان التجانس في بيئات التعليم التي يمكن من خلالها المرور على الإرث الثقافي لأطفالهم أصبح أولوية، فالمناهج المدرسية توفر فرصة كبيرة جداً لإعادة الإنتاج الثقافي وضمان الانتقال إلى الأجيال المقبلة، وفي المواد الدراسية كالتأريخ والفن والموسيقى والدين والجغرافية واللغة يمكن الاحتفاء بأي شيء من أشعار إثنيات معينة إلى التفسيرات الجغرافية للأوطان، وكذلك انتصارات في المعارك القديمة، وكل موضوع يمكن أن يستخدم في تفسير الافتخار بالهوية الإثنية وغرس الشعور بالانتماء إلى الجماعة .

وقد أشار كوفمان Kaufman في العام ١٩٩٦ إلى أن تأريخ الهيمنة الإثنية وإيذاء المكونات في الماضي يمكن أن يشكّل قاعدة لتصوُّر التهديد في الوقت الحاضر؛ ومن هنا فإنه يمكن القول إن القمع في عهد البعث يمكن النظر إليه على أنه أنتج الخوف من المستقبل، والعيش في الماضي داخل الساحة التعليمية في المناطق المتنازع عليها في حقبة ما بعد ٢٠٠٣، والمطالب والتبريرات للتعليم باللغة الأم هي نتائج تشكلت من الخوف من استمرار القمع في بيئة تتسم بضعف التماسك، أو الهشاشة وعدم العدالة التي عانت منها في السابق، وتركت الخبرة السابقة بفشل الوعود البنيوية وتزايد عدم التماسك أو الهشاشة الأمنية والسياسية كلًّا من جماعتي التركمان والآشوريين خائفين من أجل الحفاظ أو في بعض الأحيان التسليم بحقوقهم ضمن قطاع التعليم؛ وبهذا الصدد خشي مسؤولو التربية الكرد من استخدام الطبعات المترجمة للمناهج الدراسية لوزارة الحكومة المركزية، وأن الامتحانات ستتجاهل المواطنين الكرد والعناصر الثقافية للمناهج الدراسية للوزارة الكردية؛ لذا فإن المطالب للتعليم باللغة الأم يمكن أن تُفسَّرَ حينما نرى القوى الدافعة خلف السعي لشكل من الأشكال التي دعاها هاتشينسون Hutchinson ''القومية الثقافية''، ويمكن أن يُعَدَّ الدفاع عن الجماعة الإثنية في مواجهة التهديد كدافع محرّك لاختيار حماية الهوية على حساب التعليم، فيما أكد ويفر Waever أنه يمكن حماية الهوية من خلال استخدام الوسائل الثقافية لفرض التماسك المجتمعي وتمييزه، وضمان أن المجتمع يعيد إنتاج نفسه بنحوٍ صحيح، وهو الأمر الذي بدا واضحاً جداً في المناطق المتنازع عليها في حقبة ما بعد ٢٠٠٣، وفي محاولة لتحاشي الصهر فقد سعت الأقليات القومية لحقوق معينة وسلطات التي تحتاجها لحفظ ثقافتها من طريق تعريف مؤسسات التعليم فيها من زاوية لغتها الخاصة.

لذا فإن التعليم في المناطق المتنازع عليها معقد، وأن التعقيدات المتعددة يجب أن تؤخذ بنظر الحسبان، وقد أدّت الطبيعة المعقدة للتنوّع الثقافي العراقي والتأريخ السياسي له إلى شبكة متنوعة لكل من التمثيل السياسي واللغوي ضمن كل مكون، وبالنظر لتركة النزاع الإقليمي والآثار المدمرة للتعريب، فليس كل أعضاء الجماعات العرقية في العراق لهم قاعدة لغوية فاعلة لتعريف الهوية؛ لذا فإن بنية المدارس الناشئة معقدة بوجود تعددية من البنى المؤسساتية في ظل تصنيفات لغوية فضفاضة.

إن تأثير السياسات الإثنو-سياسية وحماية الهوية أفضيا إلى أربعة نماذج لتلبية المتطلبات اللغوية المختلطة لكل مكون، تبدأ من إحياء التعليم باللغة الأم (ينظر الملحق رقم ١)؛ لذا فإن الدعوات للعزل المدرسي في المناطق الداخلية المتنازع عليها لا يمكن النظر إليه حصراً من خلال عدسة الممارسات التعليمة الأفضل وتوفير بيئات مثلى للتعليم اللغوي، فكل مجتمع ينظر إلى أن يقوم بصنع القرارات التعليمة التي تقودها البيئة السياسية الأوسع والسعي إلى التمثيل الثقافي وتتعارض مع ممارسات التعليم الجيدة.

تركماني أمْ تركي؟

تقدم مدارس اللغة التركمانية مثالاً حيّاً على التعقيدات في المنطقة وتأثير الفواعل الإقليمية الداخلية، ففي العام ٢٠٠٤ بدأت مدارس اللغة التركمانية بالتدريس باللغة الأم (التركمانية) التي تستخدم الحرف العربي للكلمة المكتوبة، ومع ذلك قرر زعماء المكون التركماني في العام ٢٠٠٥ أن المدارس التركمانية ستستبدل ذلك بالتركية وبأحرف الهجاء الرومانية أما في التعليم على مستوى المتوسطة أو لدروس لغة إضافية، وهذا القرار يمكن تبريره -على ما يبدو- من زاوية أن أصوات العلة وحروفها المتاحة في الحروف العربية غير كافية، وكذلك من أجل الاستفادة أكثر من اللغة التركية من حيث الاعتراف الأكاديمي والدولي، وكما أشار أحد المسؤولين التركمان في التربية قائلا: بالنظر إلى عدم وجود أي كتب أو مجلات متاحة في اللغة العثمانية من سقوطها، فالأفراد المتعلمون باللغة التركمانية لا يجدون أي نوع من المنشورات لقراءتها سواءٌ أكانت في مجال اختصاصه/اختصاصها أم في مجال آخر، ومثل هذه المنشورات لا تتوافر إلا بالحروف اللاتينية في مكتبات أنقرة واسطنبول، وتلك الكتب (التركمانية) تناقش فقط الإسلام والدين والأدب القديم وبعض الوثائق القديمة لباحثين معينين، وأغلبها تمت ترجمتها باستخدام الحروف اللاتينية لفائدة الجمهور.

فيما يتعلق بتلك الحجج فإن السؤال الذي يطرح نفسه يكمن فيما إذا كان الموضوع هو السعي لاستخدام اللغة الأم؟ كثيراً ما أشارت المقابلات إلى نقص معدلات معرفة القراءة والكتابة للمكوّن التركماني في اللغة التركية؛ بسبب استخدام الحروف الرومانية، ومن المعروف على نطاق واسع أن ذلك يعوق بيئة التعليم الداخلي والتعليم للطالب؛ لذا -وبغض النظر من هذا العيب التربوي- فإن أعداداً

متزايدةً من المدارس التركية تفتح في أنحاء المنطقة، وبهذا المعنى يُنظَرُ للمكون التركماني على أنه يريد تمييز نفسه عن اللغة السائدة للمكونات الأخرى المحيطة به، حتى لو كان ذلك يعني اتخاذ موقف بنيوي من اللهجة التقليدية لمجتمعهم؛ الأمر الذي يعوق مخرجات التعليم، ومع ذلك لم يقرَّ أي احد من ثلاثة عشر من التربويين التركمان بأن استخدام اللغة التركية كان خياراً ضاراً ثقافياً، وبدلاً من ذلك فهو يعد كوسيلة لتقوية الهوية التركمانية لحفظ وجود هويتهم في المنطقة، فهم يقولون: (إن من الضروري بمكان ألَّا تموت التركمانية في المنطقة، فنحن ننمو من أجل الحفاظ على وجودنا، ومن أجل ألّا ننصهر، فهذا هو الأفضل لأطفالنا، فالتعليم يمكن أن يساعدنا لنقوم بذلك، ونحن نحتاج إلى المدارس التي تُعلِّمُ وتعكِسُ ثقافتنا، وبهذه الطريقة سيكون لأطفالنا الثقة والاعتزاز بالنفس، وهو أمر جيد للتعلّم).

إن الوصول إلى مصادر التعليم للمكونات التي لا تشكِّلُ أغلبية في شمال العراق متناثرٌ، والمكون التركماني يعاني من الإهمال نفسه في المناهج الدراسية كما هو الحال لكل الجماعات الإثنية التي لا تشكل أغلبية، وبالانتقال إلى التركية فإن المجتمع التركماني يمكن النظر إليه على أنه مجتمع قادر على تشكيل تحالفات قادرة على تزويد مصادر التعليم التي تعكس ثقافة التركمان وتأريخهم، وتعزز من القنوات التي من خلالها يتم تعليم تأريخ الجيل القادم وثقافتهم، وهذا بالتأكيد هو الهدف الذي عرضه كثير من المتحاورين الذي أشاروا إلى أن طباعة الكتب المنهجية والمصادر في أنقرة توفر للمكوّن التركماني الوصول إلى المناهج الدراسية الملائمة إثنياً، والربط التأريخي مع تركيا مرتبط مع وسائل الإعلام الحديثة التي ينظر إليها على أنها تشكل الطريق الجديد للجيل الشاب هويته التركمانية الخاصة.

الآشوريون التحديد الذاتي:

إن المجتمع الآشوري في كركوك يدرك تآكل الطلاقة في اللهجة التقليدية له، وكذلك يدرك –على منوال المجتمع التركماني– أن الخيارات المحدودة لتلاميذه الذين تخرجوا من المدارس اللغة الآشورية من دون الوصول إلى التعليم العالي باللغة الآشورية، لذلك فإنهم هجروا التعليم في المدارس باللغة الأم واختاروا التعليم باللغة العربية مع إضافة اللغة التقليدية ودروس القرآن، فضلاً عن التأكيد على:

إذا كان التعليم صعباً لأننا لا نجيد التحدث باللغة بطلاقة أكثر فحينها لن يذهب أطفالنا إلى الجامعة، ولن يحصلوا على فرص للعمل، فكيف يكون ذلك جيداً لنا كجماعة؟ كيف يكون ذلك جيداً للمواطنين الآشوريين؟ إن الآشوريين هم أذكى من ذلك، نحن نفهم أن ذلك لحماية مجتمعنا نحن نريد ما هو الأفضل لمستقبل أطفالنا.

إن ما مذكور آنفاً يُظهر أن الموقف فريد للآشوريين في كركوك؛ لأن المكونات الآشورية في نينوى وفي كركوك ما زالوا يناضلون من أجل وصول أكبر إلى المدارس التي توفر التعليم باللغة الآشورية، والجدير

بالذكر أيضاً هو أن المكون الآشوري في نينوى يختلف عن ذلك الموجود في كركوك بنحوٍ كبير من حيث الكثافة السكانية، فالمناطق الثلاث (تلكيف والحمدانية والشيخان) اللاتي غالباً ما يشار إليها بسهل نينوى، تضم المسيح والآشوريين بكثرة، والمقابلات في محافظة نينوى أكدت على أن الدراسة باللغة الآشورية حق لا يمكن إنكاره للشعب الآشوري: (نحن نريد من مدارسنا أن تحمينا من فقدان هويتنا، كما فعلنا في ظل النظام السابق، وأن مقترح ساعتين في الأسبوع غير كاف، لماذا علينا أن ندرس لغتنا فقط في صفوفنا؟ لا.. ذلك لا يكفي).

إن التأثيرات على المدى الطويل للتعليم الآشوري في مدارس الدمج يمكن أن يخلق فوارق أفقية التي من شأنها أن تكون ضارة على المجتمع ككل، وهذه الحالة تظهر أن إحياء اللغة هو أولوية من أولويات هؤلاء التربويين، ولم يرد ذكر التربية والفائدة المستقبلية، وحين السؤال فهم يغيرون الموضوع أو يعيدون التأكيد على أهمية بقاء استخدام المواطنين الآشوريين (الفعّال للآشورية).

إن التركة اللغوية لسياسة التعريب التي انتهجها حزب البعث يمكن أن ينظر إليها بوصفها عاملاً مؤثراً تأثيراً مباشراً على الإدارة الحالية للنظام، وفي كلا الإقليمين فإن التعليم الذي يقدمه التربويون الآشوريون يكمن بوصفه عنصراً ضرورياً «لتعزيز الفخر المفقود للهوية» في أعقاب التعريب، وقد فَشِلَت المناهج الدراسية المركزية في إدراك وجودهم، وأهملت ثقافتهم ودينهم، وفي المدارس المتجانسة إثنياً يتم السعي بأن المكون الأشوري يستطيع استخدام نظام التعليم؛ من أجل تعزيز فهم الأجيال المستقبلية لتراثهم الثقافي.

الاحتضان الكردي:

يستفيد التعليم الكردي في المناطق المتنازع عليها من الدعم الإقليمي لوزارة التربية لحكومة إقليم كردستان، ووقع التعليم الكردي في المناطق المتنازع عليها رسمياً تحت ولاية الوزارة المركزية في بغداد، ومع ذلك هو يدار بالكامل من قبل وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان، وهذا الفعل يبرره التربيون الكرد من زاوية التجاهل المطلق للتعليم الكردي من قبل الوزارة المركزية، وبالنظر لحضورها القوي في المنطقة والمناطق المحكومة ذاتياً فإن اللغة الكردية بقيت اللغة الأم الفاعلة لأغلبية العائلات الكردية؛ لذلك فإن تبرير الوصول للتعليم باللغة الأم يمكن أن ينظر إليه من زاوية الاستيعاب في الصفوف، وكذلك عدم إحياء لغة غير التقليدية؛ لذا وعلى الرغم من ضرورة البقاء الإثني الذي يقدمه المسؤولون الكرد فإن اشتراك وزارتين في نظام التعليم الكردي أثبت إشكالية كبيرة.

ومن خلال اتخاذ خطوات مهمة من أجل تحسين معايير التعليم في إقليم كردستان في العراق، فإن الوزارة في حكومة إقليم كردستان نأت بالتعليم بعيداً عن النظام المركزي، فحكومة إقليم كردستان حدثت

المناهج المدرسة التي تعكس مكانة الكرد في تأريخ العراق، وبالمثل أيضاً فقد أعادوا تنظيم السنة الدراسية الكردية إذ تم تقسيمها على فصلين ينتهي كل واحد منهما بامتحانات نهائية، وبالمقارنة مع وزارة التربية في بغداد فهي ما زالت تتبنى النظام القديم وتجري الامتحانات النهائية في نهاية السنة وتعتمد مناهج دراسية وجداول منفصلة، ومن ثم يمكن أن ينظر إلى مساهمات كلا الوزارتين في الصراع من حيث إدارات المدارس، فعلى سبيل المثال –وعلى الرغم من أن المناهج الدراسية هي لحكومة إقليم كردستان– يطالب التلاميذ في المدارس الكردية بأن تكون الامتحانات تحت إشراف وزارة التربية العراقية، وباستخدام المناهج الدراسية التي تقرها حكومة إقليم كردستان ومعارضة ترجمة إصدارات المناهج الدراسية لحكومة إقليم كردستان، فإن التلاميذ الكرد وُضِعُوا في موقف غير مؤاتٍ.

وفضلاً عن ذلك فإن الأطراف الفاعلة في التربية (التركمان والكرد والعرب) يكيل كل منهم الاتهامات إلى المكون الآخر لفشله بتوفير اللغة السائدة الأخرى في مدارسهم، وفي محاولة لدعم إعادة الإنتاج الثقافي فشل التربويون بتزويد تلاميذهم بصفوف اللغة الكافية باللغة الإقليمية السائدة، فعلى سبيل المثال فإن نوعية التعليم باللغة العربية في المدارس الكردية في المناطق الداخلية المتنازع عليها تم انتقاده بنحوٍ كبير من قبل المعلمين، فقد أكد أحد المعلمين الكرد في محافظة كركوك قائلا: «المعلمون العرب في مدرستي هم كرد من إقليم كردستان، وليسوا من كركوك، هم لايتكلمون العربية جيّداً؛ لذا فإن الأطفال لا يتعلمون، فهم (أي التلاميذ) يعيشون هنا لكنهم لا يستطيعون التحدُّث بالعربية؛ فهذه مشكلة كبيرة»، ويؤكد أن الموقف الثابت لحكومة إقليم كردستان هو دمج كركوك إلى المنطقة الكردية الأمر الذي أدّى إلى افتراض أن اللغة العربية لن تكون لغة الإدارة؛ لذا فلا داعيَ لها.

هذا القرار ذو الدوافع السياسية لم يأخذ بعين الاعتبار حاجة مواطنيه الموجودين ليكونوا قادرين على التواصل مع محيطهم العربي بغض النظر عما ستؤول إليه الإدارة، وأن حكومة إقليم كردستان أظهرت دعمها لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتبعاً لذلك فقد أخذت اللغة الإنجليزية الأسبقية في المناهج الدراسية للمدارس في حكومة إقليم كردستان؛ ونتيجة لذلك فإن الجيل الجديد من الكرد العراقيين ضمن منطقة إقليم كردستان لا يملكون طلاقة آبائهم نفسها باللغة العربية.

إن إعادة بناء التعليم في حقبة ما بعد ٢٠٠٣ تمت صياغته على أساس تأثير الانتماء الإثني وسياسات الهوية، فالحفاظ على الهوية له الأولوية على التعليم مع تجاهل المدارس لمعايير الممارسات الجيدة من حيث تفضيل اللغة الأم؛ من أجل تحقيق مؤسسات متجانسة، ويمكن النظر إلى البيئة السياسية الأمنية الأوسع من حيث دورها في تشكيل ظروف التعليم بنحوٍ أساسٍ مع أن قرارات السياسة التعليمية يتم صنعها من أجل تعزيز تمييز الهوية وتحصينها، بالنظر إلى عدم التماسك أو الهشاشة الإثنية الأوسع.

سياسة التعليم لدى داعش: التلقين

بدأ داعش أو الدولة الإسلامية حياته في العراق باسم القاعدة، وهو قوة صغيرة نسبياً، كانت تقاتل القوات الأمريكية والبريطانية، مع ذلك وبحلول عام ٢٠٠٨ بدأت هذه القوة تستخدم العنف الشديد، وأصبح الدعم الشعبي يتضاءل لهذه الجماعة في العراق، وفي بداية الحرب الأهلية في سوريا، أُعطِيَت لداعش ساحة جديدة لتوسيع عملياتها، وبالتحول إلى العراق استفادت الجماعة من الفوضى في المنطقة لتحقيق مكاسب إقليمية وزيادة عدد أعضائها، ففي كانون الأول /يناير عام ٢٠١٤، أصبحت هذه الجماعة أقوى من ذي قبل وعادت الى العراق تحت يافطة دعم السنة في الفلوجة التابعة للمحافظة الغربية الأنبار؛ ونتيجة لذلك ومنذ كانون الأول /يناير من العام نفسه وقعت معظم مناطق الأنبار تحت سيطرة داعش، وكانت استراتيجيتها في كلا البلدين (العراق وسوريا) واحدة لبناء التحالف: (التعاون مع الجماعات الموجودة المناهضة للحكومة ومساعدهم في كفاحهم للسيطرة، ومن ثم الإبقاء على الشراكة من أجل دعم أجندتها).

في العراق حيث طالما اتهم المكون السني الحكومات لما بعد ٢٠٠٣ بالسياسات الطائفية والاعتقال التعسفي والسياسة المتحيزة، وجدت جماعة داعش مرتعاً خصباً لدعم عودتها، وفي وقت لاحق في حزيران /يونيو عام ٢٠١٤ توسعت الجماعة لتضم الآلاف من المجندين الجدد وتحالفت مع القبائل، ووجهت داعش ضربة كبيرة لبغداد بالسيطرة على ثاني أكبر مدينة في العراق وهي الموصل، وبعدها تقدمت للسيطرة على المناطق في العراق، ليواصل تنفيذ أجندته وإنشاء الخلافة التي تتمتع بحكم ذاتي وهي تمتد عبر سوريا والعراق، وما بعدها تحت شعار موحد للهوية الدينية، وقد سيطرت داعش والجماعات المسلحة الأخرى التي تعارض الحكومة –بضمنهم البعثيون ومليشيات القبائل وأعضاء الجيش السابق– على مساحة واسعة من المناطق الداخلية المتنازع عليها في العراق، ومع الانسحاب المفاجئ لقوات الأمن العراقية فإن القوات الكردية تقدمت عبر الخط الأخضر من أجل حماية كركوك من الجماعات المسلحة، وقد نُظِرَ إلى ذلك من قبل المواطنين الكرد كإجراء ضروري للحيلولة دون وقوع الأرض بأيدي داعش، لكن بالنسبة للآخرين كان هذا فعلاً انتهازياً للاستيلاء على مناطق أكثر وضمها إلى الإقليم.

إن الأهداف المدفوعة طائفياً لداعش حَرّمت وعلى الفور أي تفسير يختلف عن تفسيرها المحافظ المتطرف للإسلام السني، وفي أنحاء محافظة نينوى كانت الأقليات العراقية تخضع للإبادة الجماعية «التحويل أو الموت»، وهذه السياسة أدّت الى قتل وتشريد وإقصاء جماعات الأقليات الدينية التي استوطنت المنطقة تأريخياً؛ الأمر الذي أحدث تغييرات ديموغرافية لا رجعة فيها، والمناطق التي بقيت تحت سيطرة داعش خضعت إلى استراتيجيات الحوكمة الجديدة له، وفي هذا الشأن فان داعش –كما هو حال حزب البعث قبله– سرعان ما أدرك قيمة التعليم كوسيلة للسيطرة على الشعب؛ لذا أضحى التعليم المساحة الرئيسة

للتدخل، واستخدام التعليم لتعديل السلوك، ولتعزيز قاعدة التجنيد أكثر، وتلقين جيل جديد من المواطنين الموالين لحلم الخلافة.

في الموصل والأجزاء الجنوبية من محافظة كركوك فإن ضوابط التربية الجديدة وتعليماتها تم الإعلان عنها رسمياً من قبل وزارة التربية المشكلة حديثا التابعة لداعش «مجلس المعرفة»، ونشر التنظيم رسالته من خلال اليافطات (البوسترات) في الجوامع والأسواق، وتم توجيه المعلمين بالعودة إلى المدارس للسنة الدراسية الجديدة والقيام بالتعليم على وفق الضوابط والتعليمات الجديدة المفروضة، وقد أفادت المقابلات بأن اليافطات (البوسترات)، قدمت مجموعة من إصلاحات التعليم التي تهدف إلى فرض تغييرات جذرية في نظام التعليم، وفرضت قيوداً صارمةً على ملابس الطلاب، لارتداء الزي الإسلامي بما يتفق والامتثال السلفي للشريعة، وباتت قرارات إدارات المدارس كافة تؤخذ على وفق الشريعة بما فيها قطع الدراسة أثناء الصلاة وتطبيق الفصل بين الذكور والإناث، وأكدت التقارير في البداية أن المواد التي في المناهج الدراسية تخضع للتعديل أو الحذف، ولاسيما المواد التي تتعلق بموضوعات مثل التطور التي تتعارض مع النظرية الدينية للخلق، وتحذف أي صورة لا تتفق مع وجهات نظر داعش المحافظة جداً، وأي شيء يتعلق بتأريخ العراق وثقافته، أو الأدب بما فيه الشعر الوطني فهو أيضاً يتم حذفه علناً، وتم حظر أي فن أو موسيقى، وتم تكفير كل الأغاني غير الدينية ومن ثم فهي محرمة في المدارس أيضاً.

واستمر المعلمون بالتدريس بمناهج وزارة التربية العراقية نفسها، واتبعوا الخطة الدراسية عينها فيما يتعلق بالفيزياء والكيمياء والرياضيات والإنجليزي والعربي، إلَّا أن تعليم الدين استبدل بمناهج التعليم السني الصارم –المستورد من السعودية كما يقال– والآن يحظر تدريس أي موضوع لا يتعلق بالإسلام السُّنيّ كالمتعلق بالروايات التأريخية أو الأعراف الدينية للأقليات الدينية أو التشيُّع، وقد وزّع داعش أيضاً كراسات وكتيبات إضافية عن مختلف الموضوعات المتعلقة بالعقيدة والشريعة والتأريخ الإسلامي تحت عنوان: «مصادر إضافية لتحفيز الطلبة على القراءة وتوسيع معارفهم الدينية على وفق الرؤية الدينية للجماعة»، وقد أكدت المقابلات أن التعليم الرسمي حذَّر من أن أي أحد يخالف التعليمات الجديدة سيخضع للعقاب، وقد تعرّض مديرو المدارس لضغط شديد؛ من أجل تشجيع التلاميذ على العودة إلى المدارس، وقد أفاد السكان بأن الخوف من العواقب أدّى إلى عودة المدارس إلى الجداول المعتادة في غضون ستة أشهر من الاحتلال.

في تشرين الثاني/أكتوبر من العام ٢٠١٥ قدم داعش المناهج الجديدة من خلال توزيع الكتب المدرسية الجديدة إلى المدارس في الموصل من خلال دمجها بالبنى التعليمية في المنطقة، وقد أظهر داعش أهدافه طويلة الأمد، ومن خلال التأثير بالجيل الشاب والترويج وتشجيع الالتزام بإيديولوجيته فإن داعش يحمي تطلعاته المستقبلية لحكم الإقليم، وتوفير الخدمات التي يراها دينياً مناسبة، وفي وقت كتابة هذه

الدراسة ما زالت الأقاليم تخضع للتغيير بانتظار حدوث معركة شرسة من أجل طرد داعش من العراق، لكن وبغض النظر عن مدة بقاء داعش في السلطة فإن الممارسات القسرية له وتلاعبه بنظام التعليم قد خلف تركة ثقيلة في المناطق المتنازع عليها.

الخلاصة :

قدمت هذه الورقة تحليلاً للدور المتغير لنظام التعليم في المناطق المتنازع عليها في العراق، وأظهرت الوجه المتغيّر للتعليم في المنطقة على مدى ١٢ سنة الماضية، وسلطت الضوء على الطريقة التي تعكس فيها سياسة التعليم وتتفاعل مع عدم التماسك الوطني والصراع واستجلاء آثارهما على توصيل التعليم في الجماعات الإثنية في المنطقة، هذا التحليل يظهر أنه حينما يرتبط الصراع مع عدم التماسك بالهوية حينها يصبح توفير التعليم وسيلة قيمة لتحقيق الأهداف السياسية والأيديولوجية، وفي المناطق المتنازع عليها في العراق فإن التعليم يستخدم لصهر السكان في ظل الهوية العربية، وفصل المكونات المجتمعية مع تعزيز الهوية للجيل القادم وإثبات الوجود الجماعي، وأخيراً وفي بعض المناطق يستخدم التعليم كأداة للتلقين؛ من أجل فرض الهوية الدينية المتطرفة القائمة على العنف؛ وبالمحصلة فإن العراق يقدِّمُ مثالًا حيّاً على الدور القويّ للتعليم في المناطق في الصراع على أساس التقسيم الإثني.

المصادر:

1. Al-Hirmizi, A. 2005. The Turkmen Reality of Iraq. Accessed September 24, 2009. http://www.turkmen.nl/1A_Others/ EH2_english.pdf

2. Baker, L. 2004. Returning Kurds, Turkmen Threaten Iraq Crisis. Reuters. Accessed January 28, 2009. http://www.irak. be/ned/nieuws/ hotnewsJanuary04.htm

3. Bush, K., and D. Saltarelli. 2000. The Two Faces of Education in Ethnic Conflict: Toward Peace Building Education for Children. Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF. Accessed September 23, 2013. www.unicef.org

4. Gallagher, T. 2004. Education in Divided Societies. Basingstoke:

Palgrave.

5. Hassanpour, A., T. Skutnabb-Kangas, and M. Chyet. 1996. "The Non-Education of Kurds: A Kurdish perspective."

6. International Review of Education 42 (4): 367–379.

7. Hutchinson, J. 1994. "Cultural Nationalism and Moral Regeneration." In Nationalism, edited by J. Hutchinson and A.

8. D. Smith, 123–124. Oxford: Oxford University Press.

9. Kaufman, S. J. 1996. "An International Theory of Inter-ethnic War." Review of International Studies 22: 149–172. Kerkuklu, M. S. 2007. Turkmen of Iraq. Accessed January 2011. http://www.turkmen.nl/1A_Others/Turkmen_of_

10. Iraq_Part_I.pdf

11. Lake, D. A., and D. Rothchild. 1996. "Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict." International security 21 (2): 41–75.

12. Nissan, E. 1996. Sri Lanka: A Bitter Harvest. London: Minority Rights Group. Romano, D. 2007. "The Future of Kirkuk." Ethnopolitics 6 (2): 265–283.

13. Rydgren, J., and S. Dana. 2011. "Interethnic Relations in Northern Iraq Brokerage, Social Capital and the Potential for Reconciliation." International Sociology 26 (1): 25–49.

14. Shanks, K. 2015. Education and Ethno-Politics: Defending Identity in Iraq. London: Routledge.

15. Skutnabb-Kangas, T. 2002. Why Should Linguistic Diversity Be Maintained and Supported in Europe?: Some Arguments. Strasbourg: Council of Europe.

16. Smith, A., and T. Vaux. 2003. "Education, Conflict and International

Development." DFID Issues Paper, London.

17. Stansfield, G., and L. Anderson. 2009. "Kurds in Iraq: The Struggle Between Baghdad and Erbil." Middle East Policy 16 (1): 134–145. doi:10.1111/j.1475-4967.2009.00386.x.

18. United Nations Office of the Humanitarian Coordinator for Iraq. 2003. Background Paper: Education in Iraq. Accessed May 22, 2009. http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/0/a0f63c8109a4bac7c1256d280032a979?OpenDocument

19. Velloso De Santisteban, A. 2005. "Sanctions, War, Occupation and the De-Development of Education in Iraq."

20. International Review of Education 5 (1): 59–71.

21. Wæver, O., B. Buzan, M. Kelstrup, and P. Lemaitre. 1993. Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe. London: Pinter.

	الملحق رقم ١ . أنواع المدارس لعام ٢٠١٢	
التعليم باللغات الإضافية	**لغة التعليم**	**نوع المدرسة**
الإنجليزية والكردية	العربية (المناطق الداخلية المتنازع عليها)	المدارس باللغة السائدة
الإنجليزية والعربية	الكردية (حكومة إقليم كردستان)	
الإنجليزية والعربية	الآشورية (المناطق الداخلية المتنازع عليها)	مدارس التعليم باللغة الأم
الإنجليزية والكردية	الآشورية (حكومة إقليم كردستان)	
الإنجليزية والعربية	التركمانية (حكومة إقليم كردستان)	
العربية والإنجليزية	التركمانية (المناطق المتنازع عليها)	
العربية والإنجليزية	الكردية (المناطق الداخلية المتنازع عليها)	
التركية والإنجليزية	العربية (المناطق الداخلية المتنازع عليها)	مدارس اللغة السائدة التي توفر الدروس باللغة الأم
الآشورية والإنجليزية	العربية (المناطق الداخلية المتنازع عليها)	
الآشورية والإنجليزية	الكردية (حكومة إقليم كردستان)	
التركية والإنجليزية	الكردية (حكومة إقليم كردستان)	
	التعليم بلغتين في كل مدرسة لكن يخير الطلبة لغة أو أخرى على سبيل المثال فإن المدرسة التركمانية في كفري التي فيها جماعات لسنتين الذين يتعلمون العربية في نفس المدرسة.	مدارس اللغة السائدة التعليم لسنة واحدة لجماعات اللغة الأم والتعليم بالمناهج الدراسية المترجمة في الصفوف

رابط الدراسة :

http://dx.doi.org/10.1080/14767724.2015.1128807

من الطريق الجهادي السريع إلى الملاذ الجهادي الآمن: سياسات تركيا الجهادية والأمن الغربي

أمر الله اوزلو *

٢٠١٦/١٠/١٠

ملخص

إنَّ الدعم التركي للجهاديين ليس مجرد تكتيك يهدف لتنحية بشار الأسد من السلطة، بل يستند إلى قرار استراتيجي يتبناه جانب من السلطات التركية للتأثير بشؤون الشرق الأوسط من خلال الفواعل من غير الدولة؛ كما فعلت إيران ذلك ردحاً من الزمن، فدعم تركيا للجهاديين في العبور إلى سوريا وتأسيسها روابط وثيقة مع حماس والإخوان المسلمين هو الوجه الآخر المتصل بتلك الاستراتيجية.

سمحت السلطات التركية للمتعاطفين مع القاعدة باستخدام وسائل الإعلام التركية للترويج لمعتقداتهم. وقد تبنت السلطات لغة سياسية جديدة تغذي المشاعر المعادية لأمريكا والغرب، والمدعون الذين حاولوا منع شحنات الأسلحة من الوصول إلى الجماعات المنضوية إلى القاعدة في سوريا قد تم طردهم وفي بعض الحالات تم سجنهم، وفي الحقيقة من خلال ترهيب الادعاء لعام والشرطة الوطنية التركية TNP لم تتم أي علمية لمكافحة الإرهاب لكبح شبكات القاعدة أو الأنشطة المتصلة بتجنيد مقاتلين جدد، ومنظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) أُعطيت المسؤولية الكاملة للتعامل مع الأنشطة الجهادية من دون أية رقابة فعالة وإحجام الشرطة عن المجازفة والدخول في شؤونهم، وكما أوضح أحد أعضاء حلف الناتو فإن السياسات الجهادية التركية تشكل تأثيراً مباشراً غير مباشر على الأمن الأوروبي، وتتناول هذه المقالة السياسات الجهادية التركية من خلال دراسة تصريحات المسؤولين والتقارير الإعلامية والمقابلات والعمل الميداني.

لقد كانت تركيا شريكاً أمنياً واستراتيجياً للغرب منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، فهي تقع على الجانب الجنوبي من حلف الناتو وبحدودها المشتركة مع الاتحاد السوفيتي، وقد ساهمت تركيا بقواعد عسكرية ومنشآت وبجيش كبير ومدرب تدريباً جيداً في القدرات الدفاعية الغربية خلال الحرب الباردة[1] . ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تغيّر الاهتمام الاستراتيجي التركي، إذ أصبحت

1 - Mu€ge Kınacıo˘glu and Aylin G. Gu€rzel, "Turkey's Contribution to NATO's Role in Post-Cold War Security Governance: The Use of Force and Security Identity Formation," Global Governance 19 (2013): 589–610 .

* مدرسة الشؤون الدولية والعامة، جامعة فرجينيا الدولية.

تركيا قاعدة إقليمية تستخدمها الولايات المتحدة للتدخل في الأزمات الداخلية في المنطقة، مثل: العراق، والبلقان، وكما أوضح مارك غروسمان، -سفير الولايات المتحدة في تركيا في تلك الحقبة- ''تركيا تعيش إلى جوار منطقة فيها التحدي بـ ٣٦٠ درجة'' فهي أصبحت دولة مواجهة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة [٢] .

وقد افترضت وزارة الخارجية التركية أن تركيا المستقرة ستكون لاعباً مؤثراً في سياسات الشرق الأوسط وستكون قادرة على أداء دور مهم في مستقبل العلاقات الأوروبية مع الشرق الأوسط، وخلال حقبة ما بعد الحرب الباردة عملت كلٌ من النخب السياسية التركية والغربية بالحفاظ على تركيا ''كجزيرة من الاستقرار وسط منطقة مضطربة، وكحاجز ضد تفشي الحروب المحلية وانتشارها وكمروج للتعاون الإقليمي[٣]''.

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠١ الإرهابية عملت على تغيُّر المفاهيم الأوروبية، ولاسيما الولايات المتحدة لدور تركيا الأمني؛ إذ أرادت الولايات المتحدة مواجهة الشبكات الإرهابية والأزمات الإقليمية من خلال القواعد في المنطقة، ورأت عقيدة بوش في الوضع الراهن يقدم للولايات المتحدة فرصة كبيرة، حتى وأن واجهت البلاد تهديدات خطيرة من الإرهاب أو الدول المارقة، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة جعل العالم أفضل فإنه يصبح أكثر خطورة؛ لذا فإن تلك العقيدة (عقيدة بوش) تفترض أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل على الإطاحة بالأنظمة التي تمثل تهديداً ماثلاً أو محتملاً للأمن الأمريكي[٤]، وكان الركن الآخر من عقيدة بوش هو نشر الديمقراطية.

إن انتشار الاعتقاد السائد القاضي بأنَّ '' إذا لم يكن العام ملاذاً آمناً للديمقراطية فلن يكون العام آمنا''[٥] وكانت تفترض أن ''السبب الرئيس الكامن وراء الإرهاب الإسلامي الراديكالي هو غياب الديمقراطية، انتشار الاستبداد، وعدم وجود الحرية في العالم العربي[٦].

كان تهديد الأنظمة الأجنبية المستهدفة ابتداءً من عقد بوش هو للعراق وإيران وكلا هذين البلدين

2 - Meltem Mu€ftu€ler-Bac¸ , ''Turkey's Predicament in the Post-Cold War Era,'' Future 28(3) (1996), p. 255.

3 - Nasuh Uslu, ''The Factors Affecting Turkey's Relations with the United States in the Post-Cold War Period,'' The Turkish Year Book 31(2) (Ankara: Ankara University Press, 2000).

4 - Robert Jervis, ''Understanding the Bush Doctrine,'' Political Science Quarterly 118(3) (2003), p. 365–388.

5 - Nicholas J. Wheeler, ''The Bush Doctrine: The Dangers of American Exceptionalism in a Revolu- tionary Age,'' Asian Perspective 27(4) (2003), pp. 183–216.

6 - Keir A. Lieber and Robert J. Lieber, «The Bush National Security Strategy,» U.S. Foreign Policy Agenda 7(4) (2002), pp. 23–25.

مجاور لتركيا حليف الولايات المتحدة، فقد طلبت إدارة بوش من أنقرة أن تشارك في حربها ضد العراق من طريق توفير القواعد داخل تركيا والسماح للقوات الأمريكية المرور من خلال تركيا، وقد تفاوض المسؤولون الأتراك والأمريكيون في السماح لمرور القوات الأمريكية من خلال تركيا إلاَّ أن البرلمان التركي رفض ذلك، وفشل القرار يعود إلى حدٍّ كبير بسبب شكوك الإسلاميين والقوميين الجدد، فضلاً عن معارضة النواب الكرد؛ خوفاً مما سيصيب أبناء قبائلهم في العراق، فامتنع العديد عن التصويت، وفضلاً عن ذلك كان هناك اعتقاد في واشنطن أن وزارة خارجية كولن باول عدت مسألة موافقة البرلمان التركي أمراً مفروغاً منه ولن تكون هناك معارضة قوية للاقتراح، مع ذلك يبقى الأمر الأكثر أهمية أنه كان يمثل قلة خبرة لحكومة عبد الله غول المشكلة جديدة، فهم اعتقدوا أن أغلبية أصوات النواب ستكون كافية وأنه المعارضة لا تشكل أهمية؛ لذا فهم كانوا مطمئنين بأن البرلمان سيوافق، وعلموا فيما بعد أن الأغلبية لكامل البرلمان مطلوبة ومن هنا فقد تم إجهاض المشروع .

وكما أوضحت صحيفة نيويورك تايمز إن هذه كانت هذه ضربة مدوية، ومع ذلك واصلت الولايات المتحدة دعم تركيا كديمقراطية إسلامية، وكأنموذج للنظام الذي تسعى لتأسيس مثله في الشرق الأوسط[٧]؛ لذا ومن ذلك الحين فإن أهمية تركيا لا تكمن في الموقع الاستراتيجي المتاخم لإقليم الشرق الأوسط المضطرب فحسب بل وفي وضعها كديمقراطية علمانية إسلامية أيضاً، هو يقدم دليل حي على عدم التعارض بين الديمقراطية والإسلام.

وقد رحبت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) بسياسة إدارة بوش الرامية للترويج لتركيا كديمقراطية علمانية إسلامية في المنطقة، وهذا قد وفّر الفرصة لحزب العدالة والتنمية باستخدام سياسة الولايات المتحدة لكبح ميول المؤسسة العسكرية في التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى الصعيد الدولي ساعدت تركيا بأن تكون مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بعد ٥٠ سنة من الانتظار، وبدءاً من العام ٢٠٠٢ اتصل بوش في كثير من الأحيان بقادة الاتحاد الأوروبي من أجل طرح موضوع عضوية تركيا.[٨]

وبالنسبة لبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي فإن ذلك ذهب إلى أبعد مما ينبغي، ففي العام ٢٠٠٤ اتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك بوش بالتدخل بشؤون الاتحاد الأوروبي، وعد أن " الرئيس الأمريكي لم يذهب أبعد مما ينبغي فحسب بل وتدخل فيما لا يعنيه "وأضاف قائلاً": أن الأمر كما لو أننا نخبر الأمريكيين بما يجب فعله في علاقتها مع المكسيك" [٩].

7 - Dexter Filkins, "Threats and Responses: Ankara; Turkish Deputies Refuse To Accept American Troops," New York Times, 2 March 2003.

8 - Elaine Sciolino, "European Union Turns down Turkey's Bid For Membership," New York Times, 13 December 2002.

9 - "Bush Says Turkey should Join European Union," Today's Zaman, 11 June 2008.

وفي الحقيقة أن مسألة ترشيح تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أدّت دوراً محورياً في كبح نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في السياسات المحلية ولكنها في الوقت نفسه قللت من أهمية العلاقة التركية بالمؤسسة العسكرية، التي أدّت دوراً مهما في العلاقات التركية–الأمريكية منذ دخول تركيا لحلف الناتو، وبعبارة أخرى حينما انحسر نفوذ المؤسسة العسكرية التركية على الحكومة المدنية خسرت الولايات المتحدة مصدراً مهماً من مصادر تأثيرها على السياسات التركية.

في السنوات الأولى لنظام حزب العدالة والتنمية كان ذلك لا يبدو مهماً، فقادة الحزب قبلوا طوعاً دور الولايات المتحدة كشريك أساس على المستوى الإقليمي والدولي، فعلى سبيل المثال وفي الوقت الذي يؤجج فيه القوميون الجدد العداء لأمريكا من خلال وسائل الإعلام وتنظيم المظاهرات العامة، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) بجهود مستمرة من أجل كبح المشاعر المعادية لأمريكا [10]، وسعى أردوغان لمجابهة معادة السامية في تركيا وفي العام ٢٠٠٥ حصل أردوغان على جائزة "وسام الشجاعة" من رابطة مكافحة التشهير التي لا يمكن تخيُّل أنها تُمنح لسياسي إسلامي، كما ودعم الجماعات الإسلامية المعتدلة ذلك المتشددين الإسلاميين. لذا فقد حصلت حركة غولن على نفوذ إبان تلك الحقبة.

وعلى الصعيد الدولي عمل أردوغان جهوداً كبيرة في العام ٢٠٠٨ من أجل ضمان السلام بين سوريا وإسرائيل، التي انهارت حينما غزت إسرائيل سوريا من دون إبلاغ تركيا، وبعد مجيء محمد مرسي إلى السلطة في مصر في العام ٢٠١١ زار أردوغان القاهرة وفي خطاب عام دعا مصر إلى تبني الأنموذج التركي للنظام العلماني، كما وعمل دوراً قيادياً في تأسيس تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهي مؤسسة تهدف إلى تسهيل الحوار بين العالم الإسلامي والغرب[11].

عمليات مكافحة الإرهاب: الإسلاميون المتشددون:

أدّت تركيا دوراً في حرب الولايات المتحدة العالمية ضد الإرهاب بوصفها أنموذجاً للدول التي تظهر إمكانية التعايش بين الإسلام والديمقراطية، خلال المدة بين عامي ٢٠٠٢–٢٠١٢ تابعت الحكومة التركية، ولاسيما منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) والشرطة الوطنية التركية (TNP)، وما ينظر إليه كمصالح مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة لمنع انتشار التطرُّف في أوساط المجتمع الإسلامي الأوسع، وفي الواقع فإن الهجوم الكبير الإرهابي الذي قامت به القاعدة في أوروبا حصل في تركيا، ففي ١٥ و٢٠ من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣، حملت جماعة تركية راديكالية إسلامية في اسطنبول

10 - Emrullah Uslu, Ulusalcilik: The Neo-Nationalist Resurgence in Turkey," Turkish Studies 9(1) (2008), p. 73–97.

11 - For more information about this organization, consult its website: http://www.unaoc.org (accessed 4 February 2015).

أربع شاحنات بالمتفجرات، ونفذّت هجمات انتحارية ضد اثنين من المعابد اليهودية والقنصلية العامة في بريطانيا ومبنى بنك (HSBC) مخلفين ٥٧ من القتلى و٧٠٠ جريح، وتم إدانة عدة أشخاص لتورطهم بالتفجير، بعضهم تلقى تدريبات مع القاعدة في أفغانستان.

كان الراديكاليون الإسلاميون الأتراك يدرسون في المدارس الجهادية في باكستان ومصر، وقاتلوا مع المنظمات الجهادية في أنحاء العالم الإسلامي في (أفغانستان وباكستان والشيشان والبوسنة وكوسوفو وكردستان) . جعلت منظمات الأمن التركية تشديد قبضتها على هؤلاء الجهاديين السابقين من أهدافها المحورية؛ للحيلولة دون وقوع هجمات أخرى للقاعدة في تركيا أو الغرب، وتعاون ضباط الاستخبارات والشرطة بنحوٍ وثيق من أجل رصد الشبكات المنضوية للقاعدة، وأطلقت الشرطة الوطنية التركية (TNP) حملة واسعة لبرنامج تعليمي مكثف لأعضائها، وأرسلت أكثر من ١٠٠٠ من كبار الضباط من ذوي الرتب العالية للدراسة في الغرب ولاسيما في الجامعات والمؤسسات الأمريكية؛ من أجل الحصول على الشهادات العليا في البرامج ذات الصلة بمجال عملهم، وقد تلقى الكثير منهم تدريبات من لدن مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) أو منظمات الشرطة المحلية من أجل تسهيل التعاون في المستقبل.

أطلقت الشرطة الوطنية التركية وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (TNP) برنامجاً تعليمياً رئيساً للضباط؛ لإنفاذ (تطبيق) القانون من البلدان الأخرى في المنطقة. ودربت الأكاديمية التركية للشرطة وكذلك والمؤسسات التعليمية الأخرى التابعة للشرطة الوطنية التركية (TNP) أكثر من ٥٠٠٠ ضابط لتطبيق القانون من البلدان المجاورة خلال تلك الحقبة، وهذه كانت الخطوة الرئيسة للتعاون الإقليمي ضد الإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار بها، وأعادت الشرطة الوطنية التركية (TNP) تنظيم وحدات مكافحة الإرهاب لتركيز اهتمامها على الراديكاليين الإسلاميين فضلاً عن التركيز المعتاد على المتشددين الكرد، التي قادت إلى اعتقال لؤي سقا القيادي البارز في القاعدة، الذي كان يخطط لشن هجمات ضد السفن (البواخر) السياحية الإسرائيلية الراسية على الموانئ التركية. [١٢]

وبين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠١٢ نفذت الشرطة الوطنية التركية (TNP) برنامج عمليات مكثف ضد القاعدة من أجل منعها من تشكيل شبكة فاعلة داخل تركيا، وأكدّ خبراء الإرهاب الأتراك خلال تلك الحقبة أن الشرطة اعتقلت ٣٣٤٨ مشتبهاً بانتمائهم إلى القاعدة، ٣٠٠ منهم تم اعتقالهم في العام ٢٠٠٣ وحدها وأكثر من ١٠٠٠ بين الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ [١٣].

12 -"750 kiloluk El Kaide bombası," Hurriyet, 11 August 2005.

13 - "El Kaide'ye kars¸ı en c¸ ok operasyon Tu€rkiye'den," Yeni Safak, 9 October 2010.

تحوّل السياسة التركية بعد عام ٢٠١٢:

تم اعتقال ١٤٨ مشتبهاً بهم بالانتماء إلى القاعدة فقط في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ [١٤]. وأوضح المسؤولون الأتراك، وبضمنهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن هذا العدد لهو دليل على أن تركيا لم تغض الطرف عن الإرهاب، إلا أن الانحسار في الأعمال العدائية لمكافحة الإرهاب كان واضحاً، إذ إن تركيا في ذلك الوقت كانت مترددة فيما إذا كانت ستستخدم الجهاديين ضد نظام الأسد في سوريا، مع ذلك فخلال العام ٢٠١٢ تمكن عددٌ متزايد من الجهاديين الأجانب من العبور بحرية من تركيا إلى سوريا، والمشاعر الجهادية بدت صريحة في أوساط الراديكاليين الإسلاميين الأتراك، وشعارات جبهة النصرة انتشرت في التقاطعات الرئيسة في إسطنبول[١٥]، وبإزاء ذلك فقد تضاءلت وبنحوٍ مضطرد وتيرة عمليات الشرطة الوطنية التركية (TNP) واعتقالاتها [١٦].

وبدءاً في العام ٢٠١٢ فإن المساعدة التركية إلى القاعدة وهؤلاء الذين ينتمون إليها انخرطت بالنشاطات المناهضة للأسد التي وثقت بنحوٍ جيد من قبل الدبلوماسيين ووكالات الاستخبارات وضباط تطبيق القانون ووسائل الإعلام الدولية، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٤ فقد أقرَّ وبوضح سفير الولايات المتحدة السابق لدى أنقرة فرانسيس ريتشاردوني "أن الأتراك عملوا بنحوٍ صريح مع جماعات بضمنها النصرة[١٧]" إن التخفيض الكبير لعمليات الشرطة ضد الراديكاليين الإسلاميين يفصح عن أنه سياسة حكومية متعمدة، وقد ادعى ضابط شرطة سابق أنه في بداية عام ٢٠١٤ أن قائد شرطة إسطنبول لمكافحة الإرهاب أبلغ ضباطه بعدم التحقيق مع الجهاديين من الشيشان وداغستان. [١٨]

أسباب تحوّل الشرطة:

إن تسامح تركيا مع المنظمات الجهادية –على الرغم من إنكار المسؤولين الحكوميين ذلك– يرتبط ارتباطاً مباشراً بفشلها في إيجاد فصيل معارض لنظام الأسد من بين صفوف القوات السورية المعتدلة،

14 - Alper Sancar, "El Kaide'ye 3 yılda 140 operasyon," Sabah, 10 November 2013.

15 - Emre Uslu, "El Kaide, IHH, TIR vs…," Taraf, 15 January 2014.

١٦ - قد تبدو الأرقام كبيرة بالنسبة إلى هؤلاء الذين ليسوا على دراية بعمل الشرطة في تركيا، وعلى الرغم من حقيقة أن شبكة القاعدة تنشط في تركيا كما وينشط متشددوها الذين يقومون بتخزين الأسلحة ويفخخون ويشنون الهجمات .... وما إلى ذلك فإن الرقم قليل إلى حد ما، وحينما تشن الشرطة عمليات ضد الشبكات الإرهابية وتلقي القبض على المتشددين ومن يتعاطف معهم من المنظمات للاستجواب التي من خلالها تحصل الشرطة عن معلومات قيمة لعمليات أخرى، بعبارة أخرى إن الرقم في أعلاه يبدو كبيراً لأن الشرطة لا تلقي القبض على المتشددين الجهاديين فحسب، بل ومن يتعاطف معهم الذين ينتمون أيديولوجيا لهم أيضاً.

17 - Richard Spencer, "Turkish Government Co-Operated with al-Qaeda in Syria, Says Former US Ambassador," The Telegraph, 12 September 2014.

18 - "Silivrideki Polislerden Kan Donduran Sultanahmet Ve O€ zbek Hoca Mesajlari," aktifhaber.com, anuary 2015 (accessed 29 January 2015).

وأثبت المجلس الوطني السوري أنه غير قادر على أن يحوّل نفسه إلى الحكومة الموثوقة المنتظرة، فيما بدا حلفاؤها العسكريون ضعفاءً في مواجهة تكتيكات الأسد، وفشلت المبادرات الدبلوماسية الغربية في إسقاط الأسد [١٩] الذي ما زال يتمتع بدعم روسيا وإيران.

قلل القادة الأتراك من قدرة تحمل نظام الأسد، وفي وقت مبكر ادعى رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو بأن الأسد سيسقط في غضون أسابيع[٢٠]، وقال النائب عن حزب العدالة والتنمية (AKP) شامل طيار بتفاؤل "يمكننا إسقاط دمشق بثلاث ساعات"[٢١] وكما جادل إلهان أوزجل بالقول إن غطرسة المسؤولين الأتراك تتأتى من افتراض أنهم يفهمون سوريا من خلال تفاعلهم مع دمشق في العقود الماضية، وعلى الرغم من عدم وجود متخصصين في سوريا (الذين يتكلمون العربية على العموم) في وزارة الشؤون الخارجية إذ طالما كان توجههم أوروبياً ثقافياً وسياسيا؛ لذا كان الفشل حتمياً وتحولت الغطرسة إلى إحباط الذي أدّى بدوره إلى قرار دعم الحرب بالوكالة في سوريا[٢٢]، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تأمل بتغيير سلوك بشار الأسد.

افترض أردوغان خطأً افترض أن له تأثيراً كبيراً على الرئيس الأسد؛ لأنه تصور أنه أقام علاقة شخصية قوية معه في السنوات السابقة، لذا يعتقد عمر تاسبينار أن جزءاً كبيراً من السياسة العدائية المتطرفة حيال سوريا نابعة من الشعور بالخيانة[٢٣].

إن طموحات أردوغان وداوود أوغلو أكثر تعقيداً وتذهب أبعد من القضايا السورية، لأن أهدافهما تتركز على وضع تركيا بوصفها "بلداً محورياً" في منطقتها الجغرافية، لتصبح فاعلاً رئيساً في المنطقة بثقل مساوٍ للقوى العالمية [٢٤]، وسعت سياسة أوغلو الشهيرة "تصفير المشاكل" إلى توظيف القوة الناعمة لتركيا؛ لتحقيق تلك الغاية ولمّا فشلت هذه الاستراتيجية سعت أنقرة إلى المساعدة الغربية لتنحية الأسد من السلطة، إلا أن الغرب تردد بتلبية رغبات تركيا وتصور أنه دخل حرباً بالوكالة مع روسيا وإيران مع عواقب لايمكن التنبؤ بها، فهذا التردد شجع تركيا باستخدام عملائها للإطاحة بالأسد، إلا أن السبب

19 - Christopher Phillips, "Into the Quagmire: Turkey's Frustrated Syria Policy," Chatham House Briefing Paper, December 2012, MENAP BP 2012/04.

20 -"Davuto˘glu Esad'a €omu€r bic¸ ti," NTV, 24 August 2014.

21 -"S¸ amil Tayyar: 3 saatte S¸ am'a varırız," Radikal, 10 October 2012.

22 - Phillips, "Into the Quagmire."

23 - Omer Taspinar, "Turkey's Strategic Vision and Syria," Washington Quarterly 35(3) (2012), pp. 127–140.

24 - Ahmet Davutoglu, Stratejik Derinlik Turkiye'nin Uluslararsi Konumu (Istanbul: Kure Yayinlari, 2001).

الاستراتيجي الأساس الكامن وراء رغبة تركيا في تنحية الأسد من السلطة يتعلق بالمسألة الكردية، فالقوات الكردية في سوريا المناصرة لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، حاولت جعل نفسها القوة الرئيسة الثالثة في البلاد، وفي البدء تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) مع الأسد وبإزاء ذلك انسحبت قوات الأسد من المناطق الكردية [٢٥] فهذا الأمر أزعج الأتراك الذين دعموا مسعود البارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان العراق وليس صديق لحزب العمال الكردستاني (PKK)، واتهم البارزاني علناً حزبَ الاتحاد الديمقراطي (PYD) بالتعاون مع الأسد، إلا أنه عاجز عن التأثير في الكرد السوريين بالاتجاه الايجابي . [٢٦]

وحينما باءت جهود البارزاني في السيطرة على الإقليم الكردي السوري بالفشل، شجعت السلطات التركية الوحدات الجهادية لشن هجمات ضد المدن التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، واتهم زعماء صالح مسلم زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) في سوريا، وحزب الاتحاد الديمقراطي(PYD) تركيا بإدخال الجهاديين إلى سوريا [٢٧]، وحينما قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) بمحاصرة المدينة الكردية كوباني دعم أردوغان داعش وتوقع أن كوباني على وشك السقوط، الأمر الذي أثار ردود فعل عنيفة بين الأوساط الكردية [٢٨]، وفي وقت لاحق حينما كانت كوباني تقع تحت وطأة هجوم كبير من داعش، منعت تركيا عناصر حزب العمال الكردستاني من الالتحاق بالمعركة، بينما سمحت للقوات الموالية لبارزاني بالمرور من خلال الأراضي التركية والالتحاق للدفاع عن كوباني.[٢٩]

تعتقد السلطات التركية أن بقاء الأسد في السلطة من المرجح أن يحاول استخدام حزب العمال الكردستاني لزعزعة استقرار بلادهم، إذ إن هناك علاقات طويلة تجمع الأسد وحزب العمال الكردستاني، فأوجلان عاش في دمشق طوال ٢٠ عاماً وأسس معسكرات لحزب العمال الكردستاني في وادي البقاع، زد على ذلك أن التعاون بين حزب العمال الكردستاني (PKK) وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وأنقرة مدعاة للقلق؛ لذلك فإن حكومة (AKP) استنتجت أنه لا خيار سوى دعم جبهة النصرة وداعش

25 - "Syria's Kurds Face Uncertain Future if Assad Falls," The Guardian, 14 December 2014.

26 -"PYD has Authority Only on Regions 'Given by the al-Assad Regime': Iraqi Kurdish Leader Bar- zani," Hurriyet Daily News, 14 November 2013.

27 - Amberin Zaman, "Salih Mu€slim: C¸ etelere mermi veriliyor," Taraf, September 2013.

28 -"Turkish President Erdo˘gan Says Airstrikes Not Enough to Save Kobane," Hurriyet Daily News,7 October 2014.

29 -"Pes¸merge Kobani'de," Hurriyet, 31 October 2014.

والجماعات الجهادية الأخرى ضد الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD).

السياسات التركية حيال الجهاديين وتأثيرها على الأمن في الغرب:

أعلن المسؤولون الأتراك صراحةً أن هدف تركيا الرئيس في سوريا هو تنحية نظام الأسد من السلطة، ومع ذلك تفتقر تركيا إلى القدرة على تنحية الأسد بمفردها؛ لذلك دعمت الجماعات المنضوية للقاعدة بنحوٍ مباشر وغير مباشر من خلال شرعنة الخطاب السياسي للإسلام الراديكالي. هناك وجهان للدعم التركي المباشر للجهاديين، الأول: قرار القادة الأتراك بدعم الجهاديين حول البلد إلى "طريق للجهاديين" فالجهاديين وأسلحتهم يعبرون الأراضي التركية للدخول إلى سوريا بعلم السلطات التركية، وطبقاً لمصادر موثوقة فإنَّ منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) هي من نسق ذلك النشاط.

وكانت الحدود التركية مع سوريا ملاذاً للتهريب الذي ولّد الاقتصاد الخاص للجهاديين، فمنذ أن قدموا للسيطرة على سوريا أصبحوا المستفيدين الرئيسين من اقتصاد السوق السوداء هذا، وأن تركيا جعلت مرافقها الطبية متاحة لمعالجة جرحى الجهاديين. أما الوجه الثاني فإن الحكومة التركية منعت المدعين (أعضاء النيابة العامة) والضباط من تطبيق القانون والتحقيق مع الشبكات أو النشاطات المرتبطة بالقاعدة (للمزيد من التفاصيل، ينظر أدناه).

وبالمثل أيضاً هناك وجهان أساسان للدعم التركي غير المباشر للجهاديين: الأول: إن المسؤولين الأتراك أضفوا الشرعية على المتطرفين المحلين والمتعاطفين مع القاعدة أمام أعين الناس العاديين، إذ سمحوا للأطروحات الجهادية بأن تسيطر على الخطاب السياسي الإسلامي في تركيا. الثاني: إن السلطات التركية غذّت وبنحوٍ نشط المشاعر المناهضة لأمريكا والغرب والسامية بين أوساط الجيل الجديد من الإسلاميين الذي هو في الواقع الجيل القادم من الجهاديين، وفي الوقت نفسه فإن السلطات التركية تقدم المساعدات للشبكات الإسلامية السياسية العالمية مثل الإخوان المسلمين في مصر ودول البلقان وحماس في فلسطين وهؤلاء الموجودين بين أوساط اللاجئين السوريين.

هناك مليونا لاجئ سوري ممن تلقوا المأوى في جنوب الأناضول، أغلبهم يعيش تحت وطأة ظروف قاسية للغاية، هذه الفئة من الناس بعضهم اشتغل بالزراعة فيما جند بعضهم الآخر من قبل القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى ولم تتخذ الحكومة التركية أية تدابير وقائية ضد الأنشطة من هذا القبيل.

من المعروف جيداً أن أيديولوجية الإسلام السياسي صدرت إلى تركيا من المستعمرات الغربية مثل مصر وباكستان والجزائر وهلم جراً، وفي الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، ومن خلال ترجمة أعمال الإسلاميين السياسيين، وعلى رأسهم مفكرو الإخوان المسلمين الذين زجوا بوجهات نظرهم في الخطاب الإسلامي التركي، فالمشاعر المناهضة للغرب بين الإسلاميين اليوم تم تكريسها من قبل أعمال

مفكري الإخوان المسلمين مثل سيد قطب ومحمد قطب وحسن البنا ويوسف القرضاوي التي تجذرت في أعماق المجتمع التركي، وبعد خمسين سنة فإن تركيا لا تستضيف أيديولوجية الإخوان المسلمين فحسب بل الناشطين أيضاً، وهو الأمر الذي لايساعد المجتمع التركي بقدر ما يكون له تأثير كبير عليه –وكذلك العالم الإسلامي ككل– بالمستقبل القريب.

الأنشطة الإجرامية على"طريق الجهاديين السريع":

أضحت تركيا مركزاً لعمليات غسل الأموال الإيرانية والمكان الذي تتركز فيه جهود إيران لتجاوز الرقابة حول نقل التكنولوجية النووية، التطور يبدو من خلال قرار الولايات المتحدة بتشديد العقوبات ضد إيران وتردد الغرب في تنحية بشار الأسد من السلطة، أسست حكومة احمدي نجاد شبكة معقدة لغسل الأموال من أجل تجاوز العقوبات الأمريكية، وفي جانب كبير منه هو الحصول على الأموال من أجل دعم البرنامج النووي الإيراني، في العام ٢٠١٣ أفادت صحيفة (خبر ترك) بأن إيران تستخدم تركيا كقاعدة لأنشطتها التجارية التي ضخّت ما يقرب من ٨ مليارات دولار إلى تركيا للأغراض المتعلقة بالتجارة، واشترت شركتين من شركات النقل التركية المرموقة طيران أونور وأولوسوي باص وتراك فليت [٣٠]. وبعد بضعة أيام، تم نقل سبع طائرات ايرباص من أونور آير للخطوط الجوية إلى قشم الإيرانية، وهذه الشركة الأخيرة يملكها الملياردير الإيراني بابك زنجاني أحد أهداف العقوبات الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ويعتقد على نطاق واسع أن الزنجاني يقوم بغسل الأموال للحكومة الإيرانية .[٣١]

فضلاً عن ذلك أفادت وسائل الإعلام التركية بأن الشرطة الوطنية التركية (TNP) قد ألقت القبض على عميل إيراني، يدعى حسين تانيده الذي زعم أنه حصل على معدات للبرنامج النووي الإيراني من ألمانيا والهند، وبناءً على طلب الحكومة الألمانية والإنتربول تم إصدار النشرة الحمراء على تانيده، واستهدفته من أجل إلقاء القبض عليه، وطلبت ألمانيا من تسليم تانيده إلاَّ أن منظمة الاستخبارات الوطنية التركية TNIO تدخلت وأطلقت سراحه من سجن الشرطة [٣٢]، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ داهمت الشرطة الوطنية التركية (TNP) منازل عددٍ من كبار السياسيين ورجال الأعمال بعد جمع أدلة أظهرت ؟أن كبار السياسيين الأتراك بضمنهم وزراء قاموا بغسل ما يقرب من ١٠٠ مليون مليار دولار من الأموال الإيرانية بعد تشديد العقوبات، وبدا من الواضح أن تركيا أصبحت مركزاً للأنشطة الإيرانية التجارية والمالية غير الشرعية، والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي تتعاون فيه تركيا وتستفيد من

30 - Yavuz Barlas, "I_ran Tu€rkiye'ye Dubai U€ zerinden Girdi!," Haberturk, 28 September 2013.

31 - Gokhan Erkus, "Uc¸ akta tehlikeli ilis¸ki," Taraf, 29 September 2013.

32 - Huseyin Ozkaya, "Almanya ile Casusluk Krizi," Taraf, 5 August 2013.

أنشطة غسل الأموال الإيرانية، إلاَّ أنها دخلت في مواجهة مباشرة مع إيران وسوريا، فإيران دعمت بشدة نظام الأسد وتركيا تريد تنحيته بالقوة من السلطة.

توريد تركيا للأسلحة في سوريا:

إذا كانت تركيا أصلاً قدمت الدعم العسكري فقط للمعارضة المعتدلة لنظام دمشق فإنه من الواضح أن أنقرة لم تبذل جهداً في التمييز بين المعارضة المعتدلة والمتطرفة، وقد أظهر تقرير صادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن تركيا سمحت باستخدام أراضيها كقناة لتوريد الأسلحة إلى داعش وجبهة النصرة، ومن جانبها أنكرت أنقرة رسمياً هذه الادعاءات [٣٣]، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية قبلت حقيقة أن منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) شحنت أسلحة الى القاعدة[٣٤]، وفي الحقيقة نشرت صحيفة بير غان من الجناح اليساري وثائق وصفت مداهمات للشرطة العسكرية على شاحنات تابعة لمنظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) تحمل أسلحة متوجهة إلى متشددين إسلاميين في سوريا[٣٥]، وقد أكدت شهادات دعم تركيا المباشر للقاعدة، فسائق شاحنة (ل.ك) الذي ألقي القبض عليه أثناء نقله ٩٠٠٠ قذيفة هاون شهد في محكمة أضنة في العام ٢٠١٣ قائلاً ''أنا حملت شحنات مشابهة أكثر من مرة، وتم تفريغ الشحنة في مركز للدرك على الحدود، والشحنة لاتعود إلى القوات المسلحة التركية ''وخلصت المحكمة إلى أن الطريق الذي يسلكه السواق يقود مباشرة إلى معسكر للقاعدة[٣٦].

شحنات الأسلحة التركية إلى بعض الجماعات في سوريا عادت إلى الواجهة في آذار/مارس ٢٠١٤ حينما كشف تسجيل صوتي بث على مواقع اليوتيوب عن محادثة سرية للغاية بين وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو (ومن ثم رئيس وزراء) ووكيل وزير الخارجية فريدون سنرلي اوغلو ورئيس منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) هاكان فيدان ونائب رئيس هيئة الأركان العامة يشار جولر الذين ناقشوا فيما إذا كان يجب أن تقوم تركيا بتوغل عسكري في سوريا قبل الانتخابات المحلية في ٣٠ آذار/مارس. في هذا التسريب عالي المستوى سمع فيدان يقول إن تشكيلات الاستخبارات العسكرية (MIT) ''أرسلت حوالي

33 -''Ankara Refutes UN Report Claiming Turkey Route for Arms to al-Qaeda,'' Hurriyet Daily News, 30 December 2014.

34 - Fehim Tastekin, ''Turkish Military Says MIT Shipped Weapons to al-Qaeda,'' Al-Monitor, 15 Jan- uary 2015. Available at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/turkey-syria-intelli gence-service-shipping-weapons.html (accessed 10 February 2015).

35 - Sebnem Arsu, ''Turkey Threatens to Block Social Media Over Released Documents,'' The New York Times, 16 January 2015.

36 - Emre Uslu, ''Has Turkey helped ISIS?,'' Today's Zaman, 31 August 2014.

٢٠٠٠ شاحنة مع تجهيزاتها إلى سوريا بعد شكوى من يشار جولر الذي اشتكى أن المنطقة تحتاج أسلحة وذخيرة ليمكن إنقاذها [٣٧].

أفادت صحيفة جمهورييت بأن وثائق المحكمة أظهرت أن داعش قد اشترى الأسلحة والمدفعية الثقيلة في السوق السوداء التركية، والأمر الأكثر أهمية هو أن أجهزة الاستخبارات والشرطة التركية تنصتت على صفقات الأسلحة التي وقعت بين داعش ومواطنين أتراك—واحد منهم ينتمي إلى مؤسسة الإغاثة الإنسانية (IHH)— لكنها لم تتدخل، وبدلاً من ذلك سمحوا للصفقة بأن تسير قدماً [٣٨]، وحتى بعد أن أصبحت الصفقات علنية لم يتم إجراء تحقيق.

الدعم الاقتصادي والطبي:

يعتمد داعش على تهريب النفط من أجل تمويل عملياته، وقد أفادت صحيفة النيويورك تايمز بأن إدارة أوباما غير قادرة على إقناع تركيا من أجل أن تتخذ إجراءات صارمة على الشبكة التجارية الكبيرة للإرهابيين، حيث يتم الاتجار بأغلب النفط الذي يستولي عليه داعش في السوق السوداء، ويعتقد الخبراء أن "تركيا قد غضت الطرف على ذلك، لأنها تستفيد من أسعار النفط المخفضة للنفط المهرب في السوق السوداء[٣٩]، مع ذلك رفضت بشدة تقرير النيويورك تايمز[٤٠]. وقد وثقت صحيفة راديكال التركية مئات من خطوط الأنابيب غير القانونية التي تضخ منتجات النفط الخام المكرر[٤١].

وفيما يتعلق تحديداً بالدعم الطبي التركي لداعش والقاعدة ومن ينضوي لها، فقد أفادت صحيفة ملييت التركية بأن القيادي في داعش مازن أبا محمد تلقى العلاج الطبي بمستشفى جامعة مصطفى كمال في هاتاي، وأكد المسؤولون أن الصور التي نشرتها صحيفة ميلييت قد أظهرت بالفعل أن أبا محمد تلقى العلاج الطبي[٤٢]، ونشرت صحيفة حرييت التركية صوراً لمتشدد آخر من داعش، عمار علو، تلقى

37 -"Report: US Urged Turkey Not to Help 'Some Groups," Today's Zaman, 12 September 2014.

38 - Ahmet Sik, "Cihatcilar Silah Pazarliginda," Cumhuriyet, 14 February 2015.

39 - David E. Sanger and Julie Hirschfeld Davis, "Struggling to Starve ISIS of Oil Revenue, U.S. Seeks Assistance From Turkey," New York Times, 13 September 2014.

40 - Tolga Tanis, "Turkish President Erdo˘gan Slams New York Times over ISIS Story," Hurriyet Daily News, 17 September 2014.

41 - Fehim Tastekin, "Sinirsiz Sinir," Radikal, 13 September 2014.

42 -"IS¸ I_D komutanı Hatay'da mı tedavi edildi?" Milliyet, 13 June 2014.

العلاج أيضاً في مستشفى محمد عاكف اينان بولاية شانلي أورفة [٤٣]، وهذان اثنان من الكثير من الأخبار الإعلامية التركية التي نشرت أخبار بشأن تلقي الجهاديين المساعدة الطبية، والسلطات التركية أنكرت تلك الادعاءات، وكذلك أفادت بأن بطاقات الهوية غير مطلوبة للمصابين الذين يأتون للعلاج في المستشفيات التركية، وفي الحقيقة إن الأطباء يقومون بعلاج المرضى بغض النظر من خلفياتهم أو انتماءاتهم، إلا أن الواقع على الأرض يختلف، ففي كل مستشفى هناك ضابط شرطة، وظيفته الأساسية تسجيل هؤلاء القادمين للمستشفى لغرض العلاج للتدقيق فيما إذا كان السبب من وراء ذلك هو نشاط إجرامي، وبعبارة أخرى هناك آلية موجودة للاحتفاظ بسجلات هؤلاء الذين يأتون إلى المستشفى بعد اشتباك مسلح؛ ولذلك فمن غير المعقول أن سلطات الأمن التركية لا تعرف هويات المنضويين للجهاديين الذين يتلقون العلاج في المستشفيات التركية، وفي الحقيقة أن أحد أعضاء حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي جيء به إلى المستشفى التركي بعد إصابته في سوريا تم التعرف عليه واعتقاله من قبل السلطات التركية[٤٤].

طريق الجهاديين السريع والأمن الغربي:

عَبَر العديد من الجهاديين الغربيين تركيا للوصول إلى سوريا، وتلقوا هناك تدريباتهم، ثم عادوا إلى أوروبا ومن المحتمل إلى الولايات المتحدة وكندا، واعترف المسؤولون لأتراك بأن حياة بومدين زوج منفذ الهجوم على صحيفة شارلي إبيدو الفرنسية أحمد كوليبالي قد سافرت إلى تركيا في وقت مبكر من هجمات باريس، ومن المحتمل أنها عبرت إلى سوريا بعد أن فقد المحققين أثرها قرب بلدة أقجة قلعة التركية[٤٥]، وحينما يدخل الجهاديون المشتبه بهم إلى تركيا، فلا يتم رصد أنشطتهم؛ لذ لايوجد سبيل لتحديد ماذا كانوا ذهبوا إلى سوريا لتلقي التدريب العسكري أم لا، (وفي عودتهم إلى بلدانهم فهم عادة ما يسلكون طريقاً غير مباشر من خلال عدة بلدان أوروبية لتحاشي التفتيش)، ومما يزيد الطين بلة أن هناك ٣٠ مليون سائح يزور تركيا سنوياً، وضباط تطبيق القانون في أوروبا لا يستطيعون توقيف ومساءَلة كل مسافر متجه إلى أوروبا.

منع التحقيقات بشأن الأنشطة المنسوبة للقاعدة:

بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠١٣ واصلت تركيا استراتيجية متعددة المستويات لمكافحة تنظيم القاعدة والمنظمات المتشددة الأخرى، وفي الوقت الذي يتم فيه التحقيق والرصد والاعتقال بتنظيم القاعدة

43 - Dincer Gokc¸ e, "IS¸ I_D u€yesi S¸ anlıurfa'da tedavi ediliyor iddiası," Hurriyet, 22 September 2014.

44 - Devlet hastanesinde yakalandı," Zaman, 11 February 2015.

45 - Gu€ven O€ zalp-U˘g; ur Ergan, "MI_T Fransız makamlara Hayat Boumedienne'yi bildirdi," Hurriyet, 12 January 2015

والمتشددين الآخرين أسست الشرطة الوطنية التركية (TNP) وحدات لمواجهة العمليات المتطرفة، وقد عملت الشرطة للوصول إلى الفئات الضعيفة من الناس –قبل أن يفعل ذلك الإرهابيون – وغيرت من ديناميات الجماعات السائدة للحيلولة دون تجنيدهم[٤٦].

استخدمت الشرطة بحوث علم الاجتماع من أجل تبني مشاريع اجتماعية وأنشطة مع الآباء والأمهات والتدريب أثناء الخدمة للضباط والمعلمين، ومثل هذه البرامج يكون لإعداد المدربين والمختصين بعلم النفس وفن الكوتشنج والقيادات الدينية التي من شأنها عرقلة وتحجيم الرسائل التي يبثها المتطرفون ومنع التجنيد، وقعّت الشرطة الوطنية التركية (TNP) ١٠٠ اتفاقية تعاون أمنية مع ٨٣ بلداً لمحاربة الإرهاب، وأغلب تلك الاتفاقيات انطوت على القيام بعمليات مكافحة إرهاب مشتركة، وأنشأت الشرطة الوطنية التركية (TNP) قواعد تدريب لوحدات الشرطة للبلدان في المنطقة، وبالمجمل هناك ٣٣٤ برنامجاً تدريبياً تم تنظيمه لـ ٥,٧١٧ مشاركاً من ٨٠ بلداً مختلفاً [٤٧].

فضلاً عن ذلك فقد تعاونت الشرطة الوطنية التركية (TNP) مع شركائها الغربيين في مجال التبادل النشط للمعلومات على شبكات القاعدة، فداهمت عناصر الشرطة التركية العديد من خلايا القاعدة وألقت القبض على عدد من المتشددين البارزين خلال تلك الحقبة، التي تمخض عنها الكثير من المعلومات حول الأفراد المنضويين للقاعدة وأساليبها، واتصل العديد من أجهزة تطبيق القانون الأوروبية– بضمنها البريطانية والفرنسية– بالشرطة الوطنية التركية (TNP) لطلب التعاون، وبإزاءِ ذلك طلبت الشرطة الوطنية التركية (TNP) الدعم في مجال التحقيق ضد أهدافها لعناصر حزب العمال الكردستاني (PKK)[٤٨]، وقد أفضى هذا التعاون فوائد كبيرة لكلا الجانبين .

وواحدة من تجليات الجهود التعاونية فقد ساعدت الشرطة الوطنية التركية (TNP) على تأسيس المعهد التركي لدراسات الشرطة في واشنطن (D.C)، من أجل تنظيم المؤتمرات الدولية على الإرهاب، وقد حضر مسؤولون رفيعو المستوى من تركيا والولايات المتحدة تلك المؤتمرات وتعهدوا بالتعاون [٤٩]. وإبان تلك

46 -"Country Reports on Terrorism 2013," U.S. Department of State Bureau of Counterterrorism. Released April 2014. Available at http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2013/224822.htm (accessed 5 February 2015).

47 - Ufuk G. Yavuz and Necati Yildirim, "International Police Cooperation on Counter Terrorism (CT) in Turkey." Available at http://www.un.org/en/terrorism/ctitf/pdfs/central_asia_turkey.pdf (accessed 5 February 2015).

48 - Huseyin Ors, What Are The Lessons That Can Be Learned From Turkey's Transnational Opera- tional Police Cooperation Experiences (Ph.D. Dissertation, Rutgers University, 2011).

49 -"Turkish Police Work with CIA, FBI to Fight Terrorism," Today's Zaman, 10 September 2006.

المدة كان التعاون بين أجهزة تطبيق القانون التركية والأمريكية على مستوى عال وفريد من نوعه، مع ذلك قررت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) تجاهل عبور الجهاديين من الأراضي التركية، فإن التعاون الدولي انحسر بنحوٍ شديد، وقد منعت وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) والشرطة الوطنية التركية (TNP)، التي يقع على عاتقها مسؤولية التعامل مع الأنشطة الإرهابية، من القيام بعمليات مكافحة فاعلة للإرهاب، وحينما أصبحت الشرطة على علم بشحنات الأسلحة إلى تنظيم القاعدة، تدخلت منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) ومنعت أي متابعة للتحقيقات بشأن تلك الشحنات، ووقعت حادثة بارزة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٣ حينما استولت الشرطة الوطنية التركية (TNP) على ١٠٠٠ قذيفة هاون و١٠ منصات لإطلاق الصواريخ وغيرها من الأسلحة التي كانت متجهة إلى سوريا، لكن وفي وقت لاحق أصدرت بياناً قللت فيه من شأن أهمية ذلك، وتم ذلك على ما يبدو بناء على طلب منظمة الاستخبارات الوطنية التركية[٥٠] (TNIO).

في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٣ ألقت شرطة إسطنبول القبض –بعد تحقيقات موسعة– على بعض أبناء الوزراء، وعلى رجل أعمال معروف والرئيس التنفيذي لبنك خلق المملوك للدولة بتهم الفساد، وقد أشارت معلومات مسربة إلى أن أردوغان نفسه –الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء– وعدداً من أعضاء الوزارة –الذي استقال نتيجة لذلك أربعة منهم– كانوا متورطين بعمليات فساد، الأمر الذي أثار غضب الرأي العام، أطلق أردوغان على الفور هجوماً مضاداً، واصفاً عملية مكافحة الفساد بأنها محاولة انقلاب وخيانة شخصية، وبعد يوم طرد حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) بعض ضباط الشرطة، وعزلت آلافاً آخرين من مناصبهم وألقت في السجن العديد منهم، وخلصت دراسة لاحقة إلى أنه تم نقل ٥٠,٠٠٠ من ضباط الشرطة وأن الوحدات الرئيسة تم استبدالها، كهؤلاء المسؤولين عن مكافحة الإرهاب والاستخبارات، بضباط ينقصهم الخبرة والتدريب[٥١]، وقد أشار تقرير لاحق إلى أن وزارة الداخلية قد فتحت تحقيقاً داخلياً بـ ٣,٣٢٩ ضابط شرطة وتم طرد ٢٥١ ضابطاً منهم وتم الإعداد لطرد ٧٧٦ آخرين وتم تقديم ١,٨٦٠ للمحاكمة بتهم مختلفة[٥٢]، وتم إيقاف ١٠مدعين من أعضاء النيابة العامة الذي أجروا تحقيقات ضد مصالح حزب العدالة والتنمية (AKP) عن العمل في مناصبهم.

وحين التمعن في هؤلاء الذين تم إيقافهم عن العمل وضباط الشرطة الذين تم طردهم أو استبدالهم أظهر أن أغلبهم يعمل في وحدات مكافحة الإرهاب والاستخبارات والجريمة المنظمة التابعة للشرطة

50 -"Adana'daki metal parc¸ alar roket bas¸lı˘gı de˘gil, havan mermisi kovanına benziyor," Zaman, 8 November 2013.

51 - GU€ SAM, 17/25 Aralık Su€recinin Emniyet Te¸skilatının I_nsan Kaynakları Uygulamaları U€ zerineEtkisi (Ankara: Guvenlik Stratejileri Arastirma Merkezi, 2014).

52 -"3 bin 329 polise sorus¸turma ac¸ ıldı," Sabah, 4 February 2015.

الوطنية التركية (TNP) في العشر سنوات الأخيرة وممن قاموا بعمليات مكافحة إرهاب ضد شبكات تنظيم القاعدة وجماعات الجريمة المنظمة أو ممن اشتركوا بتحقيقات إيرجينيكون سيئة السمعة. وهكذا فهؤلاء ممن يمتلكون الخبرة المباشرة لإسرار النخبة السياسية وتورطهم بأنشطة غير قانونية، ولا يقتصر الأمر على أن هؤلاء الضباط (ضباط الشرطة) يملكون خبرة فريدة من نوعها ومعرفة لا تثمن حول تحركات القاعدة داخل تركيا فحسب، بل هم أيضاً يمتلكون الخبرة في التعامل مع أجهزة تطبيق القانون الغربية ويعرفون قيمة ذلك التعاون، والعديد منهم تلقى تدريبه بالمؤسسات الغربية وبعضهم حصل على شهادة عليا من الجامعات الأمريكية، وأدركوا أن تنظيم القاعدة لا يشكل تهديداً للغرب فقط بل يمثل مشكلة دولية بنحوٍ خطراً على تركيا أيضاً، ومن بين الذين تم طردهم في وحدة شرطة إسطنبول الذي قاموا بعملية القبض على القيادي في تنظيم القاعدة لؤي السقا، وخمسة من المدعين من أعضاء النيابة العامة الذي تم توقيفهم عن العمل على سبيل المثال، ممن حققوا بطرق تهريب القاعدة التي ربما تتضمن شحنات الأسلحة التي تعدها منظمة الاستخبارات الوطنية التركية[٥٣] (TNIO)، والقول بأن هذا التطهير الذي أجرته الحكومة يعد ضربةً قوية لقدرة تركيا على مواجهة الإرهاب هو في الحقيقة محل نظر.

صورت وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة أن عملية التطهير التي قامت بها الحكومة يأتي في سياق جهودها الرامية لمحاربة جماعة غولن، وهي منظمة إسلامية معتدلة تعاون معها في السابق حزب العدالة والتنمية (AKP) في التدابير الرامية للحدِّ من تدخل الجيش في الشؤون المحلية لتركيا، أنصار غولن الذين طالما وصفوا بأنهم ''البنية الموازية'' ضمن الدولة – ولاسيما ضمن الجيش والقضاء – تورطوا بأنشطة تخريبية، مع ذلك أن الفحص الدقيق يفصح عن أن هناك ثلاثةَ أسباب تقبع خلف الإجراءات التي تم اتخاذها بضباط الشرطة، الذين لا يمتلك أي أحدٍ منهم انتماء سياسي أو ديني، وأن بعضهم انخرط في التحقيقات المتعلقة بتحديد المتورطين من حزب العدالة والتنمية (AKP) وأردوغان نفسه في فضائح فساد والآخرين حققوا بموضوع اتحاد شعوب كردستان (KCK) الذي يمثل حزب العمال الكردستاني (PKK) الجناح العسكري له، وقد جمعوا معلومات حول اختراق منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) إلى اتحاد شعوب كردستان (KCK)، بما فيها أدلة حول تورط مخبري منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) بارتكاب جرائم كبرى من بينها قتل ضباط شرطة وطالبات مدارس، والمجموعة الثالثة من الضباط والمدعين تم طردهم؛ بسبب اشتراكهم بعمليات ضد القاعدة وممن ينتسب إليها ويشتبه بأنها تمتلك معلومات تم كشفها عن وجود صلات بين وحدات تابعة منظمة الاستخبارات الوطنية التركية TINOs والقاعدة وداعش.

53 -''Erdo˘gan'ın emri ile IS¸ I_D'e silah g€onderildi,'' Cumhuriyet, 23 July 2014; ''I_s¸te silah tas¸ıyan MI_T tırlarıyla ilgili yayın yasa˘gı getirilen belgeler,'' BirGun, 14 January 2015.

أفراد الشرطة واثقون من أن حزب العدالة والتنمية (AKP) يُتهم كثيراً في التستر على غسيله القذر بقمع شبكة غولن، وفي حوار خاص أشار ضابط بقوة إلى أن الحكومة أخفقت في اتخاذ أي إجراء ضد ضباط الشرطة التابعين لغولن الذين يعملون بوحدات تعمل بالتعليم وتحليل مسرح الجريمة أو في الوحدات المتمركزة في المراكز البعيدة أو في المدن الصغيرة، لكنهم سعوا خلف الضباط الذين يعملون ضد (KCK) ومنظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) والفساد فقط[٥٤]، وقد ذكر الضبابط أنفسهم أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان له علاقة غامضة مع رجل الأعمال السعودي ياسين القاضي، الذي كان أحد المطلوبين على القائمة الأمريكية لممولي تنظيم القاعدة، ودخل القاضي تركيا سبع مرات قبل أن يدرج اسمه في القائمة الأسماء المشتبه بهم بدعم الأنشطة الإرهابية.

خصص أردوغان له أحد حراسه الشخصيين وأرسله بطائرة خاصة إلى الخارج لجلبه إلى تركيا، وخلال شهرين من بقائه في تركيا، الحرس الشخصي لأردوغان كانوا برفقته، والعميل رفيع المستوى الذي عين لحماية القاضي تم طرده من الشرطة الوطنية التركية، وخلال مثول الحارس الشخصي السابق أمام المحكمة كان يعتزم الدفاع عن نفسه عبر الكشف عن أنه كان يحمي القاضي، إلاّ أن القاضي (قاضي المحكمة) شدد على أن ذلك سرٌّ من أسرار الدولة ولا يسمح له بالكشف عما كان يفعله القاضي في تركيا، في الوقت الذي كان فيه على قائمة ممولي الإرهاب وتم حظر دخوله إلى البلاد [٥٥]، إن تقاعس الحكومة عن السماح بتطبيق قانون أو عمليات جمع معلومات استخباراتية ضد شبكات تنظيم القاعدة وداعش، يجعل من تركيا ملاذاً آمناً للإرهابيين الأجانب، فقد نفذت المتشددة المنتمية لداعش من صال شيشاني، ديانا راموزونوفا هجوماً انتحارياً في ٦ كانون الثاني/ يناير في مركز شرطة في حي السلطان أحمد التأريخي في إسطنبول، إذ عبرت إلى تركيا من سوريا بنحوٍ غير شرعي ومكثت في إسطنبول لمدة ١١ يوماً قبل تنفيذ العملية، وأخفقت الشرطة في التحقق من وجودها في تركيا خلال الـ١١ يوماً تلك وأخذت بضعة أيام بعد ذلك لتحديد هويتها[٥٦] .

لم تمنع الحكومة التركية التحقيقات الإجرامية على شبكات القاعدة داخل تركيا من خلال ممارسة نفوذها على المدعين العامين والقضاة، فحسب بل منعت الإعلام أيضاً من نشر تقارير حول قضايا المحاكم والتحقيقات أو أي تحقيقات مستقلة تتعلق بالقاعدة، وعلى سبيل المثال حظرت المحاكم التركية على الإعلام تغطية العديد من التطورات الجهادية، والأكثر أهمية حينما انفجرت قنبلة في بلدة الريحانية (في مقاطعة هاتاي) أودت بحياة ٥٣ مدنياً في ١١ آيار /مايو ٢٠١٣، وقد كشفت وسائل الإعلام

54 - Author's interview, anonymous ranked police officer, 31 January 2015.
55 - Alican Uludag, "Yasin el Kadı›ya hakim koruması," Cumhuriyet, 2 January 2015.
56 -"Sultanahmet Suicide Bomber Spends 11 Days in I_stanbul before Attack," Today's Zaman, 16 Jan- uary 2015.

التركية أن أجهزة الاستخبارات التركية كانت على علم بالتحضيرات للهجوم لكنها لم تستطع فعل شيء لتفاديه، وقد مُنِعَت من الكشف عن أي تفاصيل أخرى، في العام ٢٠١٤ أقدم عنصران من داعش على قتل جندي وضابط شرطة ومدني في محافظة نيدا، وتم منع وسائل الإعلام التركية من جديد من الإبلاغ عن الحادث، وقد حرّر الصحفي أحمد سيك تقريراً بشأن تفاصيل المحادثات التلفونية في سجلات المحكمة، التي يناقش فيها أعضاء داعش صفقات سلاح، وكان ضباط تطبيق القانون الأتراك يتنصتون على المكالمة الهاتفية، إلا أنهم لم يمنعوا نقل الأسلحة إلى داعش، مباشرةً وبعد هذا التقرير تلقى الصحفي تهديداً من وكالة الاستخبارات التركية وتحذيرات من الشرطة التركية[٥٧].

شرعنة الإسلام الراديكالي في تركيا:

منذ العام ٢٠١٠، ومع تزايد انخراط السياسة الخارجية التركية في الشؤون الشرق أوسطية، أفصح خطابها عن تركيز إسلامي متزايد، وخطاب أردوغان في المؤتمر الكبير لحزب العدالة والتنمية (AKP) في ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ قد جسد التوجه الأيديولوجي الجديد للحزب؛ إذ عمل على شيطنة الغرب وركز بصورة استثنائية على القيم الإسلامية، ويقول المحللون الموالون لأردوغان أن خطاب الأخير هو خطوة باتجاه إعادة صياغة الخطاب الإسلامي وتطبيعه وفي الحقيقة أن ذلك يمثل تعريفاً جديداً للقيم العالمية التي ترفض كلاً من محورية أوروبا والسياسات المتعلقة بالعالم الثالث، إذ إن أردوغان لا يفضل السياسات الموجهة للغرب على حساب تلك المتمحورة على العالم الثالث أو العكس، والمعلقون الليبراليون يرون أن الزج المتزايد للدين والأطروحات المحافظة في خطاب أردوغان يلمح إلى تشكيل ''قومية جديدة'' تعلي من شأن القيم الدينية وتهجر عنصر العلمانية القوية بحسب الرؤية الأتاتوركية[٥٨]، وهناك كلمتان جديدتان دخلتا للمعجم السياسي لأردوغان مؤخراً تنم عن ارتباط وثيق بالإسلام السياسي وهما: ''رابعة''وغزة''.

أما رابعة فهي إشارة (إيماءة) اليد، العلامة التي تظهر أربعة أصابع على اليد اليمنى للإخوان المسلمين المستخدمة في وسائل التواصل الاجتماعي وفي المظاهرات للاحتجاج على الانقلاب في مصر التي أطاحت بمحمد مرسي، واستخدم أردوغان رابعة كرمز لحملته الانتخابية، وفي الوقت الذي ربط نفسه بالإخوان المسلمين في مصر ورمى باللائمة على الغرب وإسرائيل على الانقلاب الذي جاء بالجيش المصري الى السلطة، فإن رابعة بالنسبة لأردوغان – وحزب العدالة والتنمية (AKP)– تأخذ معنى أكبر، فهي ترمز إلى مقاومة الإسلاميين إلى الغرب، أما مصطلح غزة فهو لا يمثّل بالنسبة لأردوغان وأتباعه مجرد

57 - ''Ahmet S¸ ık suikast iddiasını, 'suikastc¸ ısı' Mihrac¸ Ural'a sordu,'' Available at sendika.org (accessed 21 February 2015).

58 - Soli O€ zel, ''Anayasa MHP'yle yapılacak gibi,'' Habertu€rk, 1 October 2012.

اسم لمدينة فلسطينية، بل هي ترمز إلى المقاومة والإسلام والعدالة والكفاح المناهض للغرب[٥٩]، وحينما يتحدث أردوغان أو المتحدث باسم العدالة والتنمية (AKP) عن غزة كما لو أنهم أشاروا إلى مدينة تركية، وحوّل العديد من مناصري حزب العدالة والتنمية (AKP) غزة إلى مسلمة من مسلمات الإيمان، فالنائب عن حزب العدالة والتنمية (AKP) على سبيل المثال قد ذهب إلى أبعد من ذلك، خلال نقاش على وسائل التواصل الاجتماعي، بالادعاء بأن دعم القضية الفلسطينية هو جزءٌ أساسي من إيمان المسلم[٦٠].

في العام ٢٠١٢ أكد أردوغان بقوله: ''نحن نريد خلق جيل متدين''[٦١] وذلك ثبت أنه أكثر من مجرد شعار، وفي السنوات الأخيرة الماضية ضاعفت حكومة حزب العدالة والتنمية عدد المدارس الدينية المتوسطة والثانوية (مدارس إمام –خطيب IHL) وأطلقت حملة إصلاح دينية واسعة بضمنها إضافة دراسات القرآن واللغة العثمانية وحياة النبي محمد إلى مناهج التعليم العامة، وقد أسس ابن أردوغان (وابنته) مؤسسة لدعم الشباب المتديّن من خلال توفير المسكن والمنح الدراسية لهؤلاء الذين هم في أمس الحاجة لها، وقد ''شجع'' كبار رجال الأعمال للقيام بما يشار إليها باسم ''تبرعات إجبارية'' بملايين الدولارات٦٢ إلى مؤسسة عائلة أردوغان، مؤسسة الشباب والتعليم في تركيا (TURGEV) توفر لها البلديات المحلية الأرض والمرافق[٦٣]، طلبوا رجال الدين المسلمين إصدار فتوى –راي إسلامي شرعي– بشأن شرعنة التبرع التي يشار إليها بـ ''بالتبرعات الإجبارية'' من رجال الأعمال إلى مؤسسة الشباب والتعليم (TURGEV) [٦٤].

شارك المعلم من مدارس إمام – خطيب (IHL) من مدينة صغيرة في الأناضول بملاحظة حول مشروع أردوغان ''للشباب المتدين'' وقد أوضح أن معظم طلابه ليسوا أتقياء وقليل منه م من يؤدي الصلوات اليومية، ومع ذلك فإن أغلبهم يمتلك رؤية إسلامية عالمية قوية إذ يؤمن أغلبهم بما أخبرهم به أردوغان ويقبلون فكرة أن الغرب عدو لتركيا، ومع ذلك وعلى الرغم من تقاربهم الأيديولوجي مع الإسلام السياسي، إلاّ أنه لا يعتقد أن أيّاً من طلاب مدرسته يمكن أن يندرج إلى المنظمات الإرهابية الراديكالية[٦٥].

59 - ''Israel Behind Coup to Oust Morsi, Turkish PM Erdo˘gan Says,'' Hurriyet Daily News, 20 August 2013.

60 - Author's conversation with AKP's Gaziantep deputy Ali Sahin, 24 February 2015.

61 -''Dindar genc¸ lik yetis¸tirece˘giz,'' Hurriyet, 2 February 2012.

62 - Mustafa Cakir, ''99 milyon 999 bin 990 dolar ba˘gıs¸mıs¸,'' Cumhuriyet, 9 April 2014.

63 - Emre Baylan, ''TURGEV'in,'' Hurriyet, 4 September 2014

64 - Idris Emen, ''Kirlendik ey cemaat,'' Radikal, 16 February 2014. Available at http://www.radikal. com.tr/turkiye/kirlendik_ey_cemaat-1176934

65 - Author's interview with a IHL school teacher, 30 January 2015.

وهناك معلم آخر من مدارس إمام –خطيب (IHL) في إسطنبول علّق تعليقاً مشابهاً، في الوقت الذي فيه أغلب طلابه هم ''UMMETCI'' (الأشخاص الذين يؤمنون بوحدة العالم الإسلامي بدولة واحدة) ومعادون للغرب ومهتمون بالالتحاق إلى الحركات الجهادية في سوريا أو أي مكان ، وهم من الطلاب الذين كان أداؤهم سيئاً في دراستهم، إذ قال: إن المعلمين الإسلاميين الراديكاليين تم تعيينهم في مدارس إمام –خطيب (IHL)، بأعداد متزايدة وربما يؤثرون بالطلاب للالتحاق بالجهاديين على الأمد البعيد[٦٦].

الدعم السياسي لاردوغان للمتعاطفين مع القاعدة:

منذ اندلاع فضائح الفساد، حاول أردوغان بنحوٍ متزايد الظهور بمظهر الورع واستخدام الخطاب الإسلامي المتطرّف كوسيلة لحماية نفسه من الانتقادات، وفي سياق محاربة حركة غولن (المعتدلة) اعتمد أردوغان على المعارضين الدينيين لغولن، وكان أغلبهم متعاطفين مع شبكات الإسلام الراديكالي كتنظيم القاعدة وداعش، ومن بينهم جماعة صغيرة تعرف بـ (المفسرين Tahsiyeciler) الذين كان زعيمهم محمد دوغان وهو من المؤيدين صراحة لأسامة بن لادن. وفي كتابه (اسرارنيم) أوضح ''أن هناك حرب عصابات جارية، وزعيم هذا الكفاح هو القوي أسامة بن لادن سلف النبي، وأسامة هذا ستزيد قوته وسيتغلب على أمريكا في الشرق الأوسط وسيمضي قدماً إلى فلسطين من أجل تأسيس الدولة الإسلامية، وفيما بعد سيسلم قيادة تلك الدولة إلى المهدي (مسيح المسلمين)، وبعد ذلك سيؤسس نظاماً إسلامياً وسيحكم العالم بأكمله إلى جانب النبي عيسى[٦٧]، وقد ضمن دوغان في كتابه ''الحديث'' النص الآتي''.... ستظهر راية من المشرق ويحمل هذه الراية شعيب بن صالح من قبيلة تميم'' افترض دوغان أن ذلك الحديث يشير إلى أسامة بن لادن، وأن قبيلة تميم تعيش في اليمن موطن أسامة بن لادن[٦٨].

وبسبب دعمه المفترض إلى أسامة بن لادن ولشبكة القاعدة تم اعتقال دوغان ومرافقه في العام ٢٠١٠ حينما كان أردوغان يقف بشدة ضد الراديكالية الإسلامية، وحينما تطور الصراع بين حزب العدالة والتنمية (AKP) وأنصار غولن اتهم أردوغان أنصار غولن بالأنشطة العدائية ضد جماعة محمد دوغان (المفسرين) والجماعات الإسلامية الأخرى، وراحت وسائل الإعلام المؤيدة لأردوغان تنشر العناوين، وتصور جماعة محمد دوغان كضحايا أبرياء من شبكة غولن[٦٩].

66 - Author's interview with IHL school teacher from Istanbul, 30 January 2015

67 - Emre Uslu, "Does Erdo˘gan Really Support an al-Qaeda Preacher?" Today's Zaman, 19 December 2014; Nazili Ilicak, "Askeri I_stihbarat ve Tahs¸iyeciler," Bugun, 2 January 2015.

68 - Mehmet Do˘g; an, Esrarname (n.p., 2003), p. 11.

69 - Gu€len'i ilk kez ac, ı˘ga du€s¸u€ren operasyon: Tahs¸iyeciler," Sabah, 12 December 2014.

وذهب أردوغان والمؤسسات الإعلامية التابعة لحزب العدالة والتنمية إلى ابعد من ذلك حينما زود الداعم المعروف لداعش حليس بوينكوك بأوراق إثبات شخصية، وأجرت صحيفة ستار مقابلة مع بويونكوك واستنتجت أنه بريء من دعم داعش، وأنه ضحية لشبكة غولن الدعائية[٧٠]، إلَّا أن خطبة بوينكوك لمدة ساعة –وهي متاحة على اليوتيوب– تظهر خلاف ذلك، ويرى بوينكوك: أن الغرب يعرف أن داعش لايريد سوى أمرين: الأول: الجلوس مع الغرب لمناقشة قضايا المسلمين، والثاني: قبول حكومة ديمقراطية انتقالية في سوريا، إن الحرب الجارية ضد داعش هو عملية لاستهداف العقيدة (المبادئ الأساسية للإسلام) وطرد المهاجرين (المهاجرون كإشارة للمقاتلين الأجانب وأسرهم) من سوريا، ومن يدعم هذا بدون أدنى شك هم الكفار"[٧١].

دعم أردوغان أيضاً صالح ميرزابيك أوغلو زعيم جبهة المهاجمين الإسلامية الشرقية الكبرى(IBDA-C)، التي صنفت كمنظمة إرهابية من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، ونظمت العديد من الهجمات ضد مصالح الولايات المتحدة بضمنها الهجوم على القنصلية الأمريكية العامة في إسطنبول، ويعتقد أن الجماعة على صلة بتنظيم القاعدة[٧٢]، وفي مقابلة تلفزيونية أوضح أردوغان أن صالح ميرزابيك أوغلو –الذي زج في السجن فيما بعد لتورطه بالإرهاب– يجب أن يطلق سراحه مباشرة، بعدها أصبح حراً طليقاً، واتصل به أردوغان وقدم له التهاني، وبعدها بأيام قليلة التقى به شخصياً[٧٣]، وكما لوحظ فإن حكومة حزب العدالة والتنمية متعاطفة مع الإسلاميين الراديكاليين التي سمحت بالسنوات الأخيرة للنقاش الجهادي بالسيطرة على الخطاب الإسلامي السياسي التركي، الذين بإزاء ذلك شجعوا الشباب التركي بالانضمام إلى الجهاد في سوريا، وفي الوقت الذي يقع فيه الصحفيون الأتراك تحت وطأة المضايقات تظهر المواقع الجهادية في كل مكان)، وموقع (Takvahaber.com) (التقوى أخبار) مثال على ذلك، فهو يدعم داعش صراحة، لكن لم يقم أي مدع من الادعاء العام بفتح قضية ضدها، وقد أفادت وسائل

70 - Muharrem Coskun, "Halis Bayancuk: 'Ter€or lideri' yaptılar, 'Gu€len' ile sorguladılar," Star, 22 December 2014.

71 - Emre Uslu, "Introducing the Victims of the 'Parallel State,'" Today's Zaman, 26 December 2014

72 - David O'Byrne, "'Al-Qaeda Links' to Istanbul Attack," 9 July 2008. Available at http://news.bbc. co.uk/2/hi/europe/7498772.stm

73 - "Cumhurbas¸kanı Erdo˘gan, Salih Mirzabeyo˘glu ile g€oru€s¸tu€," CnnTurk. com, 1 December 2014. Available at

http://www.cnnturk.com/haber/turkiye/cumhurbaskani-erdogan-salih-mirzabeyoglu-ile-gorustu (accessed 31 January 2015.

الإعلام التركية بأن داعش في نزهة في اسطنبول بحضور المئات من المناصرين ومن دون أي تدخل[٧٤].

من أجل فهم تأثير تسامح حكومة حزب العدالة والتنمية المتزايد مع الإسلام الراديكالي، فمن المفيد هنا مقارنة عدد الجهاديين الأتراك الذين يقاتلون الولايات المتحدة في العراق بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠١١ وهم الآن منخرطون مع داعش والعناصر الجهادية الأخرى في سوريا، وفي الحقيقة لا يوجد رقم مؤكد بشأن عدد المواطنين الأتراك الملتحقين بالجهاد في العراق، لكن هذا بسبب أن الرقم غير فهم، فهو- ربما- أقل من ثلاثة، مع ذلك فقد أفادت كلٌ من وسائل الإعلام التركية والدولية عن الأعداد المتنامية من الجهاديين الأتراك في سوريا التي تقاتل مع داعش كجبهة النصرة والجماعات الإسلامية الأخرى، وعلى وفق مقالة نشرت في آب/أغسطس ٢٠١٤ في داي ولت (Die Welt)، فإن أكثر من ألف من الأتراك التحق في داعش وحدها[٧٥]، وذلك يمثل بداية الزيادة في الانخراط التركي.

في العام ٢٠١٢ قدر ذلك العدد بحوالي ٥٠ جهادياً تركياً ينشطون في سوريا، ومشاركة هذا العدد الكبير من الجهاديين الأتراك يمكن يعزى إلى حد كبير إلى دعاية حزب العدالة والتنمية (AKP) التي على سبيل المثال تنشر معاناة النساء والأطفال في ظل نظام الأسد، وكثيراً ما ألقى أردوغان باللائمة على الغرب لفشله بالاستجابة إلى الفضائع التي يرتكبها الأسد والجيش المصري، -وأنا شاهدت ١٥ فيديو جهادياً متاحاً على الإنترنت وهو أفضل تقييم للدوافع التي تحرك هؤلاء الجهاديين- ثلاثون منهم شدد على أن النساء السنيات المسلمات والأطفال قد تعرضوا إلى الاغتصاب والقتل، ووجدوا أن تجربتهم في الجهاد قد عملت على شفاء صدروهم، وفي الوقت الذي يفصح فيه الإطار الرئيس لعناوين وسائل الإعلام على أنها دعاية إلا إنها تُعدُّ وبدقة عن مشاعر رعاياهم .

كان لدعاية حزب العدالة والتنمية تأثير كبير على الرأي العام التركي، إذ إن ٦٦٪ من ناخبي حزب العدالة والتنمية و٥٥٪ من عموم الأتراك يعتقدون أن هناك حرباً ''صليبية'' غربية ضد الإسلام، و٢٠ بالمئة من الأتراك وجدوا أن هجمات شارلي أيبدو في فرنسا لها ما يبررها، وكان هناك ارتفاع مفاجئ من نسبة الأتراك الذين يؤيدون العنف —من ١٣ إلى ٢٠ بالمئة، والآن يوجد عدد هائل من الأتراك يوافقون على العنف باسم الدين[٧٦]، والبحث الذي أجراه عالِم السياسة جونيس مراد تيزكور وصبري سيفتك أظهر أن ظروف الجهاديين الأتراك ودوافعهم ليست نفسها التي عادة ما تنسب إلى الراديكاليين الإسلاميين من جنسيات أخرى.

74 -''IS¸ I_D, I_stanbul'da cihat c¸ aˇgrısı yaptı!'' Sozcu, 29 July 2014.

75 -''Die Welt: IS¸ I_D'in Yu€zde 100u Tu€rk,'' haberler.com, 5 August 2014 (accessed 31 January 2015).

76 -''Survey: 20 Percent of Turkish Public Approves of Use of Violence in Name of Islam,'' Today's Zaman, 2 February 2015.

إن معظم الكتابات التي تناولت التطرف سلطت الضوء على دور الحرمان النسبي وعدم وجود طبقة وسطى إسلامية قوية والشبكات الاجتماعية التي تعمل على إبعاد الشباب المسلم عن بقية المجتمع، أو وقوعهم ضحايا على أيدي سلطات الدولة القمعية، لكن أغلب المقاتلين الأتراك لهم بنى أسرية مستقرة تندمج بشبكة مجتمعية قوية، زد على ذلك أن تركيا يحكمها حزب إسلامي في السنوات ١٢ الأخيرة ومن هنا فالمقاتلون الحاليون ليس لديهم خبرة بالقمع الديني للدولة، على خلاف البلدان الأخرى في المنطقة، فإن تركيا توسعت في اقتصادها وانتشلت عدداً كبيراً من مواطنيها من الفقر، وعلى الرغم من أن عدم المساواة بين الجماعات لم ينحسر إلاَّ أنّ معظم المواطنين الأتراك أصبحوا بحال أفضل خلال حكم حزب العدالة والتنمية (AKP)، وأغلب هؤلاء الذين التحقوا بالجهاد في سوريا هم من المستفيدين من تزايد الثروة[٧٧].

وقد أوضح كل من تيزكور وسيفتسي في بحثهما، الدور الذي أدّته رعاية حزب العدالة والتنمية (AKP) للمنظمات الإسلامية في تحفيز الأنشطة المتطرفة، وتلك المنظمات قامت وبنجاح في الحلول محل البنى الإسلامية الرسمية وغير الرسمية.

تأجيج المشاعر المعادية لأمريكا:

انتشرت المشاعر المعادية لأمريكا في تركيا منذ عقود وقد جادل عمر تاسبينار بقوله: إن المشاعر المعادية لأمريكا ترتبط بمشكلات الهوية الخاصة بتركيا، وتحديداً شعورها المتناقض لنفسها كأمة مسلمة، والقضايا التي تثيرها القالية الكردية الكبيرة، ويعتقد الأتراك على اختلاف مشاربهم السياسية أن الولايات المتحدة تدعم حزب العمال الكردستاني (PKK) وتأسيس كردستان مستقلة، وعلى الرغم من حقيقة أن الاستخبارات الأمريكية أدت دوراً محورياً في إلقاء القبض على مؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في كينيا في العام ١٩٩٨، إلاَّ أن الأتقياء الترك يرون سياسات الولايات المتحدة ونشاطاتها في المنطقة ترتكز بنحوٍ كبير على العداء للإسلام ولاسيما التسامح الأمريكي مع قادة المؤسسة العسكرية المصرية الذين أطاحوا بحكومة الإخوان المسلمين في مصر[٧٨].

بلا شك أن المشاعر المعادية لأمريكا في تركيا هي في الأساس ردُّ فعل على سياسات الولايات المتحدة، لكنّ الفاعلين السياسية حفزوا تلك المشاعر واستغلوا المشاعر المعادية لأمريكا لمنافعهم الخاصة، والاختلاف هنا يكمن في الكيفية التي انخرط فيها هؤلاء الفاعلون في هذا التكتيك، وذلك تبعاً للظروف. في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كانت الجماعات اليسارية في الأغلب هي من

77 - Gunes Murat Tezcur and Sabri Ciftci, "Radical Turks: Why Turkish Citizens are Joining ISIS,"Foreign Affairs, 11 November 2014

78 - Omer Taspinar, "The Root Causes of Turkish Anti-Americanism," Today's Zaman, 10 June 2012.

استغل المشاعر المعادية لأمريكا، وفي التسعينيات من القرن الماضي التحق الإسلاميون باليساريين، وامتزج العداء لأمريكا مع المشاعر المعادية لإسرائيل والسامية التي تراجعت في وقت سابق، ويعتقد (الإسلاميون السياسيون الأتراك يعتقدون أن إسرائيل كانت وراء مايسمى بـ ''الانقلاب الناعم'' أو ما بعد الحداثة ضد حكومة الإسلامي أربكان في العام ١٩٧١).

وحينما تسنّم حزب العدالة والتنمية السلطة أول مرة، ظلت المشاعر المعادية لأمريكا والغرب كامنة في الحرس القديم للنظام الكمالي والقوميين الجدد[٧٩]، مع ذلك فإن مظاهرات غازي بارك ضد دعم أردوغان لمشروع البناء أثار حملة حادة من الخطاب المعادي لأمريكا والسامية من جانب المتحدثين باسم أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وفي الحقيقة كان ذلك مفاجئاً لمن هم في الخارج، وهم يرون كيف أن حزب العدالة والتنمية (AKP) وأردوغان ألقيا باللائمة بسرعة على الولايات المتحدة، (حليف تركيا)، بمزاعم ترتبط بمحاولتها إثارة انقلاب من خلال تلك المظاهرات الاحتجاجية[٨٠].

ولم يمض وقت طويل على مظاهرات غازي بارك حتى واجه أردوغان فضيحة الفساد بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، وأسهل طريق لمواجهة النقد الموجه له ولرفاقه كان إلقاء اللوم على الولايات المتحدة من جديد، وخص بالذكر السفير الأمريكي في تركيا فرانسيس ريتشاردوني؛ الأمر الذي يعني ضمناً ضلوعه في التحقيق بالفساد. صرّح أردوغان مؤخراً بقوله: ''أنه لمن الغريب جداً أن يقوم بعض السفراء في بعض الأعمال الاستفزازية، أنا أدعوهم: قوموا بواجباتكم ..... نحن لا نريدكم في بلدنا''[٨١]، وفي اليوم التالي جاءت عناوين أربع صحف موالية للحكومة تلوم السفير الأمريكي على التحقيقات التي تقوم بها الشرطة، وجاء عنوان صحيفة يني شفق (Yeni Safak)'' اخرج من بلادنا ''[٨٢] ورد ريتشاردوني أن هذه التهم الموجهة ضده كانت محض ''كذب'' و''افتراء''، وكشف استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث عن مدى نجاح حملة أردوغان في تأجيج المشاعر المعادية لأمريكا، ففي العام ٢٠١٤ كان هناك ٧٣ بالمئة من الأتراك الذين شملهم الاستطلاع يكرهون أمريكا[٨٣].

79 - Emrullah Uslu, ''Ulusalcılık: The Neo-Nationalist Resurgence in Turkey,'' Turkish Studies 9(1) (2008).

80 - Zachary Laub, ''Erdogan's Grip on Turkey,'' 7 February 2015. Available at http://www.cfr.org/tur key/erdogans-grip-turkey/p33328.

81 - Hakki Tas, ''Anti-Westernism in Turkey,'' 11 March 2014. Available at opendemocracy.net, (accessed 5 February 2015).

82 -''Cek git bu ulkeden,'' Yeni Safak, 21 December 2013.

83 - Jacob Poushter, ''The Turkish People Don't Look Favorably upon the U.S., or Any Other Coun- try, Really,'' pewresearch.org, 31 October 2014(accessed 15 February 2015).

إن الشعور المعادي لأمريكا لدى القوميين الجدد والإسلاميين ينبع من وجهات نظر مختلفة، فالقوميين الجدد –وأغلبهم كانوا من الخط الشيوعي القديم– ينتقدون ما يعدونه سياسات إمبريالية أمريكية حيال تركيا تحديداً، فعلى سبيل المثال هم يعارضون تنصيب حلف الناتو أنظمة الرادار في الأناضول، أما الشعور المعادي لأمريكا لدى الإسلاميين فيجد جذوره في الدين، إذ يحمل الإسلاميون الولايات المتحدة مسؤولية المعاناة ليس في تركيا فحسب بل في جميع أنحاء العالم الإسلامي أيضاً، في فلسطين ومصر وحتى في الصومال، وحكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) لم تثير موضوع أنظمة الرادار التابعة للناتو إلاَّ أنها دانت دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وللمؤسسة العسكرية المصرية، كما هو موضح أعلاه التي أطاحت بالإخوان المسلمين وحكومة محمد مرسي، وكما لاحظ أحمد كورو أن معادة أمريكا لدى القوميين الجدد ليست موجهة للثقافة الأمريكية –طالما أن القوميين الجدد يتبنون نمط الحياة الغربي بنحوٍ أساس– بقدر ما هي موجهة للسياسات الأمريكية والغربية، ويرى الإسلاميون السياسيون على الجانب الآخر أنهم جزءٌ من حضارة متميزة عن الغرب٨٤، إن المشاعر المعادية لأمريكا والغرب ستسيء إلى العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا إلاّ أن معادة أمريكا تنصهر مع المشاعر الإسلامية ويتم استغلالها وتضخيمها من قبل السياسيين الشعوبيين، الذي سرعان ما يصبحوا تهديداً للأمن الغربي.

ربما ينظم القوميون الجدد مظاهرات في الشارع ضد المصالح الأمريكية وأنشطتها في تركيا، لكن معاداة الولايات المتحدة لدى الإسلاميين السياسيين يغذي ويشرعن الخطاب الجهادي ويعمل على تسهيل تجنيد المتشددين الشباب، وكما ذُكر آنفا فإن نتائج المسح كشفت أن أردوغان ورفاقه يسعون إلى استغلال المشاعر المعادية لأمريكا لمصالحهم السياسية وزيادة عدد الجهاديين الأتراك والعدد الأكبر من الأتراك الذين يؤيدون استخدام العنف باسم الإسلام.

إسطنبول: عاصمة الإسلاميين العالمية:

بطبيعة الحال فإن معاداة الولايات المتحدة بحد ذاته لا يؤدي إلى تجنيد الإسلاميين، إلاَّ أنَّ الشبكة ذات التنظيم الجيد للإسلاميين المحليين المتعاطفين مع القاعدة وتتصل بالشبكة الدولية المعقدة هي المسؤولة أساساً عن زيادة الجهاديين الأتراك، وفي السنوات الأخيرة أصبحت تركيا ولاسيما إسطنبول العاصمة العالمية لشبكات الإسلاميين، والمنظمات المتشددة مثل داعش والقاعدة تستخدم إسطنبول كمركز عملياتي؛ ومن أجل عبور المسلحين إلى سوريا يجب أن يكون هناك دعم لشبكة من أجل الترتيب السري للسفر، ويبدو أن القاعدة وداعش لديهم مرافق سرية في كل من إسطنبول وغازي عنتاب، ومن الواضح أن الانتحارية ديانا رامازانوفا بقيت في هذه المخابئ قبل هجومها على مركز للشرطة في إسطنبول٨٥.

84 - Author's interview with Associate Professor Ahmet Kuru, San Diego State University, Department of Political Science, 7 February 2015.

85 - Toygun Atilla, "Sultanahmet bombacısı› Diana Ramazanovaa'nın sırları," Hurriyet, 16 January 2015.

عززت تركيا من شرعيها في العالم الإسلامي من خلال دعمها القوي للإخوان المسلمين وحماس، وفي الوقت الذي لا يشكل فيه أي من تلك المنظمات تهديداً مباشراً للأمن الغربي (على الرغم من ان وزارة الخارجية صنفت حماس كمنظمة إرهابية بسبب هجماتها ضد إسرائيل)، إلاّ أنها رموز للمقاومة ضد كل من إسرائيل والأنظمة مثل مصر والسعودية التي تتحالف مع الغرب، وقد أشاد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل الذي ظهر في مؤتمر حزب العدالة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر بالدعم التركي لقضايا المسلمين[٨٦]، وقد أفادت هآرتس بأن تركيا ربما قدمت لحماس ٣٠٠ مليون دولار كمساعدات من أجل أن تحلَّ محل التمويل الإيراني المنخفض[٨٧]، ويدير الإخوان المسلمون قنوات تلفزيون وراديو في إسطنبول يبث بانتظام إلى الجمهور المصري[٨٨]، وقد لاحظ دبلوماسي تركي أن إدارة أردوغان قررت أن تركيا بلد شرق أوسطي، الأمر الذي يعني أن بعض الجهات في المنطقة يجب أن تعامل على أنها فواعل خطيرة: شركاء أو حلفاء أو أعداء، وفي الحقيقة" من الممكن أن نبقى متجاهلين تلك الفواعل من غير الدول"[٨٩].

الدبلوماسي له وجهة نظر، لكن هو في الوقت نفسه اعترف بأن تركيا تخلت عن مكانتها شريك بالاستقرار والدولة الوسيطة التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع الشرق والغرب والمسيحيين واليهود. وبدلاً من ذلك قرر أردوغان بأن تصبح تركيا شريكاً بالحروب بالوكالة للشرق الأوسط؛ لذا هو وضع تركيا كمصدر تهديد للغرب ومساهم رئيس في عدم الاستقرار الإقليمي.

هل هناك تحوّل بالسياسة حيال الجهاديين:

أفادت الصحافة الدولية في تموز ٢٠١٥ بأن تركيا قد وقعت رسمياً اتفاقاً مع الولايات المتحدة تفتح بموجبه قاعدة إنجرليك الدولية أمام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد متشددي الدولة الإسلامية، والاتفاقية تتعلق فقط بمقاتلة الدولة الإسلامية ولا تتضمن دعم المقاتلين الكرد في شمال سوريا، هذا ما أدلى به المتحدث (باسم الخارجية التركية) تانجو بلجك أمام الصحفيين باختصار[٩٠].

86 -"Halid Mes¸al: Tu€rkiye Mu€slu€manlar ic¸ in bir gu€c¸ kayna˘gıdır," Sabah, 27 December 2014.

87- Zvi Bar'el, "Turkey May provide Hamas with $300 million in annual aid," Haaretz, January 28, 2012.

88 - Fatma Aksu, "Rabia Medya Center," Hurriyet, 3 February 2015.

89 - Pinar Tremblay, "Is Turkey Hamas' New Headquarters?" Al-Monitor.com, 25 August 2014.

90 - Tulay Karadeniz, "Turkey Signs Deal to open air bases to U.S.-led coalition,"

في الأسابيع التي تلت ذلك الإعلان، كثفت تركيا من عملياتها ضد الجماعة المشددة، فلم يقتصر الأمر على منح الطائرات الحربية الأمريكية إمكانية الوصول إلى القاعدة الجوية قرب الحدود السورية فحسب، بل استخدام طائراتها الحربية لتنفيذ ضربات جوية كجزء من الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية ، في ٢٩ آب /أغسطس أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً جاء فيه ''أن القتال ضد المنظمة الإرهابية يشكل أولوية بالنسبة لتركيا، ومقاتلاتنا الحربية مع طائرات تعود للتحالف بدأت اعتباراً من يوم أمس بتنفيذ ضربات جوية مشتركة ضد أهداف داعش التي تشكل تهديداً ضد أمن بلادنا»[٩١].

قد يعتقد أحد أن قرار تركيا بفتح القواعد الجوية الرئيسة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد متشددي داعش يمثل تغيير جوهري في السياسة التركية حيال الجهاديين، إلاَّ أنَّ ذلك لم يحصل ففي الحقيقة في الليلة التي تمت فيها الغارة الجوية التركية ضد داعش، وقامت تركيا أيضاً بشن هجمات جوية ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني (PKK) شمال العراق، وبررت تركيا هذه الحركة بالادعاء أن حزب العمال الكردستاني (PKK) قد أنهى وقف إطلاق النار بعد التفجير الانتحاري الذي وقع في المدينة التركية سروج التي أسفرت عن قتل ٣٢ شخصاً، والضحايا كانوا من مناصري حزب العمال الكردستاني (PKK) ومن الحزب الانفصالي الكردي في تركيا والمنتمين إلى وحدات حماية الشعب (YPG) الجماعة التركية التي تقاتل حالياً ضد داعش في سوريا.

يعتقد العديد من الكرد إما أن الحكومة قد دبرت التفجير وإمّا أن التفجير قد وقع بسبب عدم اهتمام حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى الأمن، ولطالما قال حزب العمال الكردستاني إن الدولة تدعم داعش؛ لذا بعد التفجير شن حزب العمال الكردستاني (PKK) حملة عنف ضد الشرطة التركية وقوات الأمن، وبدأ الكرد الأتراك بالعنف في الشوارع، وقتل متشددو حزب العمال الكردستاني اثنين من ضباط الشرطة في بيوتهم احتجاجاً على تفجير داعش الانتحاري، وادعى المسؤولون الأتراك أن حزب العمال الكردستاني قد خرق وقف إطلاق النار بقتله الضابطين، وكرد فعل على ذلك قامت المقاتلات التركية بقصف معسكرات حزب العمال الكردستاني.

إن الحملة التركية ضد حزب العمال الكردستاني ليست مجرد ردّ انتقامي على هجمات حزب العمال الكردستاني على ضابطي الشرطة، بل هي ترتبط بشدة بقرار فتح القواعد الجوية أمام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، وقد جادل أيان بريمر قائلاً: إن قرار تركيا الالتحاق بالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتال الدولة الإسلامية يتأتى من جانب منه بالتهديد الذي يشكله

Reuters, July 29, 2015.

91 -''Turkish jets attack IS Syria targets'' accessed Ocotober 20, 2015, http://www.bbc.com/news/ world-middle-east-34096642,.

المكاسب الإقليمية السريعة التي حققها (YPG) في سوريا، والكرد في عموم المنطقة سعوا تاريخياً إلى دولة مستقلة وهو الأمر الذي تعارضه الحكومة التركية بشدة[٩٢]، في الحقيقة وفي سياق الاستجابة إلى تفجيرات سروج شنت الشرطة التركية مداهمات عسكرية في عموم البلد، تربو على أكثر من ١,٣٠٠ مشتبه به في غضون أيام، إلاَّ أنَّ عدد أعضاء متشددي حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تم اعتقالهم يتجاوز عدد المنضوين إلى داعش أكثر من نسبة ٦ إلى ١، وبين ٢٣ تموز/يوليو و٢٦ تموز/يوليو شنت ٧٥ طائرة تركية ١٥٥ طلعة جوية على ٤٠٠ هدف أو نحوه لحزب العمال الكردستاني، فيما كانت الأهداف ضد داعش ثلاثة[٩٣]!.

ومن هنا فإن قرار تركيا بفتح قواعدها الجوية للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لا يمثل تحولاً في سياستها حيال الجهاديين بقدر ما يمثل استمراراً لتلك السياسة، ولطالما حملت الاستراتيجية التركية في دعم الجماعات الجهادية ثناياها هدفين مزدوجين: الأول: تنحية الأسد من السلطة، والثاني: منع الكرد من تأسيس إقليم مستقل في شمال سوريا، وحالما أصبح الكرد الحليف الرئيس للولايات المتحدة في المنطقة، نجحوا في السيطرة على الإقليم الواقع بين منطقتين يقطنها الكرد وهما كانتونات الجزيرة وكوباني، كما يسميها الكرد، وخطوتهم التالية كانت الاستيلاء على المنطقة الواقعة بين كوباني والمنطقة الكردية الثالثة، كانتون عفرين؛ وبذلك فإن الكرد السوريين يرومون توحيد الأقاليم الكردية المستقلة وتأسيس كردستان موحدة في سوريا، بالنسبة إلى المسؤولين الأتراك فإن المشكلة الكبرى من كل ذلك تكمن باحتمالية استيلاء الكرد على جرابلس المدينة الاستراتيجية الحدودية الواقعة إلى الغرب من نهر الفرات قرب المدينة المهمة كوباني، ويخشى المسؤولون الكرد من أن استيلاء الكرد على تلك المدينة سوف لا يساعد الكرد على ضم عفرين إلى كوباني فحسب، بل سيمكنهم من قطع الطريق التجاري المهم إلى بقية الشرق الأوسط أيضاً.

وقد اجتمع المجلس الوطني الكردي في بداية تموز/يوليو عام ٢٠١٥ لبحث التداعيات التي ممكن أن تثور جراء المكاسب الكردية في سوريا، وأعلن إن العمليات الكردية ضد جرابلس هي خط أحمر بالنسبة لتركيا، وفي حسابات تركيا فإن السبيل الوحيد لوقف التوجه الكردي إلى الغرب من الفرات، هو أن يكونوا جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش وعلى أمل أن تقوم الولايات المتحدة بوقف الطموحات الكردية للاستيلاء على الغرب من الفرات [٩٤]، وأن تركيا قد أدركت المكاسب السريعة قد حققها الكرد، وتفهم إن دعم الجهاديين لن يوقفهم؛ لذا كان السبيل الوحيد لتركيا لمنع الكرد من تحقيق

92 - Ian Bremmer, "These 5 Stats Explain Turkey's War on ISIS—And the Kurds," Time, 31 July2015.
93 -Ibid.
94 -"Fırat'ın batısı kırmızı c¸ izgi," Milliyet, 1 July 2015.

المزيد من التقدم هو التفاوض مع الولايات المتحدة. وعلى هذا فتحت تركيا قواعدها على أمل أن تحول دون استيلاء الكرد على المنطقة الواقعة إلى الغرب من كوباني.

وبالمحصلة فإن قرار تركيا في دعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش لا يمثل تحولاً رئيساً في سياستها المتصلة بالجهاديين بقدر ما يمثل نتيجة لتغير الأولويات من الإطاحة بالأسد أولاً، وثانياً لمنع الكرد الحصول على مكاسب، إلى الوقوف بوجه الكرد في المقام الأول، وإعادة النظر فقط في الموقف من الأسد ثانياً، وإذا ما كان هناك تحولٌ كبيرٌ في السياسة التركية فيما يتصل بالجهاديين فستكون التداعيات المحلية من قبيل إلزام الدولة التركية بالقيام بعمليات ضد داعش والشبكات الجهادية الأخرى ضمن حدودها، ومع ذلك وعلى الرغم من الطلبات الرسمية من عوائل الأطفال الذين التحقوا بداعش فان مسؤولي الشرطة والأمن التركي لم يفتحوا أي تحقيقات[٩٥]. وعلى الرغم من أن تقارير الصحافة التركية تشير إلى أن الشرطة التركية تنصتت على اتصالات لمتشددي داعش، بما فيها الاتصالات المتعلقة بالتفجيرات الانتحارية إلاَّ أنه لم يتم أي عملية اعتقال[٩٦].

الخلاصة:

إن الدعم التركي للجهاديين ليس مجرد تكتيك يهدف لتنحية بشار الأسد من السلطة فحسب كما يوضح ذلك الدبلوماسيون الأتراك، بل هي تستند إلى قرار استراتيجي يتبناه جانب من السلطات التركية للتأثير بشؤون الشرق الأوسط من خلال الفواعل من غير الدولة كما فعلت إيران ذلك ردحاً من الزمن، والتسامح التركي ودعم الجهاديين للعبور إلى سوريا وتأسيس روابط وثيقة مع حماس والإخوان المسلمين هو الوجه الآخر المتصل بتلك الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه فإن السلطات التركية سمحت للمتعاطفين مع القاعدة لاستخدام وسائل الإعلام التركية للترويج لمعتقداتهم وتوسيع شبكاتهم وتوسيع نشاطاتهم بالمجمل، وهم تبنوا لغة سياسية جديدة تغذي المشاعر المعادية لأمريكا والغرب.

إن زيادة عدد مدارس (إمام–خطيب) أنتجت آلاف من"الشباب المتدين" على حدّ تعبير أردوغان الذين يكمن توجههم الرئيس في العداء للغرب وليس لغرض الدين، والمدعون الذين حاولوا منع شحنات الأسلحة إلى الجماعات المنضوية إلى القاعدة في سوريا قد تم طردهم، وفي بعض الحالات تم سجنهم، وفي الحقيقة من خلال ترهيب الادعاء العام والشرطة الوطنية التركية (TNP) ولم تحصل أي عملية لمكافحة الإرهاب لكبح شبكات القاعدة أو الأنشطة المتصلة بتجنيد مقاتلين جدد، ومنظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) السرية أعطت المسؤولية الكاملة للتعامل مع الأنشطة الجهادية

95 -"O˘glu Is¸id Bombacısı Olan Bir Anenin I_syanı;" Dogan Haber Ajansi, 14 October 2015.

96 - Firak Kozok, "Polis bombacıları biliyordu," Cumhuriyet, 16 October 2015.

من دون أية رقابة فعالة وإحجام الشرطة عن المجازفة والدخول في أراضيهم .

دعونا نستعرض تأثير الطرق التي تتبعها تركيا لاستيعاب الجهاديين على الأمن الأوروبي:

أولاً: إن تركيا قد أصبحت ملاذاً آمناً للعديد من الجهاديين الأوروبيين، الذين يعبرون إلى تركيا بحرية، ويبنون شبكات داخل تركيا، ويقومون بتجنيد جهاديين جدد وتدريبهم، ومن دون التعاون التركي ولاسيما فيما يتصل برفض منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (TNIO) فإن تبادل المعلومات مع الشركاء الغربيين ومنظمات تطبيق القانون في أوروبا لا تستطيع تعقب أنشطة الجهاديين في تركيا.

ثانياً: في الوقت الذي يختلف فيه خبراء القانون على الكيفية التي يتم فيها نشر الأفكار المتطرفة بين صفوف الشباب المسلم، إلاَّ أنهم يؤكدون جميعهن على أهمية ديناميكيات الجماعة، وبعبارة أخرى إن التجنيد والتلقين الذي تتبناه الشبكات الجهادية هو عامل حاسم في هذه العملية، فعلى سبيل المثال أن الشبكة التي أسسها حليس باينكوك –التي تم الإشادة بها كثير من قبل الإعلام المؤيد للحكومة (ينظر أعلاه)–قامت بعمليات تجنيد نشطة للجهاديين بين الجالية التركي في أوروبا .

ثالثاً: جهود قادة حزب العدالة والتنمية (AKP) في تغذية الخطاب المعادي للغرب جعل الحوار مع المجتمعات الغربية يمثل إشكالية متزايدة.

رابعاً: أن تركيا سمحت للشبكات الإسلام العالمي ولاسيما الإخوان المسلمين في العمل في إسطنبول وصحيح أن الإخوان هي ليست منظمة متطرفة بحد ذاتها إلاَّ إن أيديولوجيتها تلهم المتشددين في الخارج كالقاعدة وحماس، وأن سعي أردوغان المعلن للمظالم التي يتعرض لها الإخوان المسلمون في مصر يتعارض وبنحوٍ مباشر مع الروابط الودية المتنامية بين الغرب ونظام السيسي، وساعدت أيضاً على تطرف الإخوان المسلمين والمتعاطفين معها في أنحاء العالم، ولا يبدو من غير الواقعي التنبؤ أنه وكنتيجة لسياسات الحكومة التركية، فإن الجيل القادم من الجهاديين الذي ترعرع وتم تنظيمه في تركيا هو نفس الجيل الأول الذي نشأ في السعودية؛ لذا فإن نظام حزب العدالة والتنمية (AKP) من حيث يعرف لا يشكل تهديداً خطيراً للأمن الأوروبي.

رابط الدراسة:

http://www.tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=uter20

نبذة قصيرة عن إصلاح التعليم في فنلندا

باسي سالبيرج*

٢٠١٦/١٠/١٥

الملخص

فنلندا دولة رفاه وديمقراطية وعضو شمالي في الاتحاد الأوروبي، فهي خير مثال لأمة قادرة على تحويل اقتصادها التقليدي إلى اقتصاد معرفة حديث خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن، وقد أدى التعليم دورا مهماً في هذه العملية. يقوم هذا البحث بمناقشة تفوق منظومة تعليم الطالب وكيفية القيام بها بتكلفة معقولة، وذلك باستخدام سياسات تعليم تختلف عن استراتيجيات الإصلاح الموجهة لما هو تقليدي وسائد في العديد من البلدان الأخرى، فعلى العكس من العديد من أنظمة التعليم الأخرى، لم تكن المساءلة على أساس الاختبار ومعايير التعلم المحددة من الخارج جزءاً من سياسات التعليم الفنلندية، ومن خلال الاعتماد على البيانات الدولية لتقييم الطلاب والمؤشرات ودراسات السياسات السابقة، يصف هذا الفصل كيفية تحقيق التقدم في تعليم الطلاب من خلال سياسات التعليم الفنلندية القائمة على الإنصاف، والمرونة، والإبداع، واحتراف المعلمين، والثقة المتبادلة، ونستنتج أن الإصلاح التعليمي في فنلندا قد تم بناؤه على أفكار القيادة الجيدة التي تضع التركيز في التعليم والتعلُّم، وتشجّعُ المدارس على خلق بيئات تعليمية مثلى، فضلاً عن تنفيذ المحتوى التعليمي الذي يساعد الطلاب على الوصول إلى الأهداف العامة للتعليم والقيادة المهنية للمدارس بأفضل الطرق.

١. الأداء التعليمي في فنلندا منذ أوائل الثمانينيات:

شهدت فنلندا تحولاً اقتصادياً وثقافياً أساسياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، في عام ١٩٥٠، وعلى وفق Routti وYlä-Anttila (٢٠٠٦)، أصبح الهيكل الاقتصادي الفنلندي يتوافق وذلك الموجود في السويد في عام ١٩١٠ بشكل وثيق، ومنذ كانت التنمية الصناعية والاقتصادية في فنلندا في الخمسينيات مستندة إلى الاستثمار الاقتصادي الذي كانت فيه الآلات، والهندسة، والصناعات القائمة على الغابات العناصر الرئيسة للإنتاج الاقتصادي، شهدت أواخر الثمانينيات بداية التخصص في الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير في الاقتصاد الفنلندي، وتزامن هذا

* مدير عام مركز الحراك الدولي والتعاون، معلم وكاتب وباحث فنلندي، يشغل حالياً منصب أستاذ زائر للتعليم التطبيقي بكلية الدراسات العليا للتعليم بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عمل في السابق معلماً مدرسياً ومدرباً للمعلمين، وباحثاً ومستشاراً في مجال السياسات في فنلندا، للمزيد انظر:

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/406b87cd.pdf

مع ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة الناشئ من الانفتاح الاقتصادي وتحرير تدفقات رأس المال، وقد وصف Routti وYlä-Anttila (٢٠٠٦) هذا التحوّل من خلال القول بأن هناك: عدداً قليلاً، إن وجد أصلاً، من الأمثلة الأخرى لبلدان تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية التي تمكنت من تحويل الهياكل الصناعية تجاه زيادة كمية المعرفة والقيمة المضافة بسرعة وبنجاح كما فعلت فنلندا (ص ٦).

إن الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ازداد وبنحوٍ كبير في توليد المعارف المحلية، وفي أواخر السبعينيات احتلت فنلندا أحد المراتب الأدنى في ترتيب OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) للدول في كميات البحوث وكثافة التطور، وعلى وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن فلندا تستثمر ٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطوير (R & D) وهو ثاني أعلى معدل في المنظمة بعد السويد (OECD، 2008؛ Routti و Ylä-Anttila، 2006).

ومن المثير للاهتمام أنه وخلال أكبر ركود اقتصادي في وقت السلم بعيداً عن الحروب في أوائل التسعينيات، تمت المحافظة على استثمارات R & D في المستويات المتفق عليها مع زيادة الاستثمار الخاص أيضاً (Castells و2002، Himanen)، ومن الجدير بالذكر أن بناء نظام التعليم الفنلندي القائم على الأداء الجيد والمساواة حدث مع إنفاق متواضع نسبياً على التعليم، إذ يتم تمويل نظام التعليم في المقام الأول من المصادر العامة، ففي عام ٢٠٠٦ كان اثنان في المئة من إجمالي الإنفاق على التعليم من مصادر خاصة، في حين أن ٩٩ في المئة من الإنفاق على التعليم الأساسي والإعدادي يمَّول من القطاع العام (OECD، 2008)، وفي الواقع انخفض إجمالي الإنفاق على المؤسسات التعليمية من الناتج المحلي الإجمالي لجميع مستويات التعليم من ٧,٩ في المئة في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٥، ومؤخر إلى ٦,٠ في المئة في عام ٢٠٠٢ (Hirvi، 1996)، وهذا يشير إلى أن الوصول إلى معدلات مشاركة عالية والإنصاف إلى جانب التحصيل الدراسي الجيد قد تحقق بدون زيادة الإنفاق على التعليم بل على العكس تماماً.

منذ الأزمة الاقتصادية في التسعينيات، كافحت السلطات التعليمية المحلية بشكل متزايد بسبب تقلص الميزانيات، مما أدى إلى توسيع أحجام الفصول، والحد من بعض خدمات الدعم المدرسية، وفي كثير من الحالات دمج المدارس وإغلاق بعضها للحصول على أكبر قدر من الكفاءة (Kivirauma وSimola و2002، Rinne)، وقد انخفض عدد المدارس الأساسية الشاملة (الصفوف ١-٩) بنسبة ٢٠ في المئة على مدى السنوات العشر الماضية؛ ومع ذلك فقد تم إحراز الشروط الأساسية للتعليم الإعدادي الجيد للكل وجعله متاحاً في جميع أنحاء البلاد، وُزِعمَ أن تأمين الموارد اللازمة للاستثمارات في التحضير الأولي للمدرسين في الجامعات ساهم بنحوٍ إيجابي في وقت لاحق في قوة التدريس التي لم تتكيف فقط مع تحسين المدارس، ولكنها كانت قادرة أيضا على البحث عن الحلول القائمة على

أساس علمي للمشاكل المشتركة في مدارسهم.

في الثمانينيات امتلك نظام التعليم الفنلندي عدداً قليلاً من السمات التي جذبت اهتمام المربين الدوليين، إذ كانت معظم جوانب التعليم مستمدة من جارتها الغربية الغنية السويد، في الواقع، تم الاعتراف بنظام التعليم الفنلندي كنظام استثنائي دولياً لأمر واحد فقط: هو أن الأطفال الفنلنديين في سن ١٠ أعوام هم من بين أفضل القراء في العالم (Allerup و 2003 ،Mejding؛ 1992 ،Elley)، بخلاف ذلك تركت مؤشرات التعليم الدولية فنلندا في ظلال القوى العظمى للتعليم التقليدي مثل السويد وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. ويبين هذا البحث كيف كانت فنلندا قادرة على رفع مستوى رأس المال البشري من طريق تحويل نظامها التعليمي إلى أحد أفضل الأنظمة منذ الثمانينيات، وأيضاً يناقش كيف تحقق هذا النجاح من خلال تنفيذ إصلاحات التعليم التي تختلف عن تلك الموجودة في العديد من الدول الأخرى، وأخيراً يشير البحث إلى بعض مبادئ إصلاح التعليم التي تعتبر الركيزة الأساسية للأداء التعليمي الجيد اليوم.

بينما جذبت فنلندا الاهتمام العالمي بسبب الأداء المتميز في التعليم، يحق لنا أن نتساءل ما إذا كان هناك أي تقدم في هذا الأداء منذ الثمانينيات. إذا كان بالإمكان تحديد وتمييز التقدم التعليمي، فإن السؤال هو ما العوامل التي قد تكون وراء الإصلاح الناجح للتعليم؟ في تحليلي الأخير لسياسات الإصلاح التعليمي في فنلندا (2007 ، Sahlberg)، قمت كيفية تغيير فنلندا نظامها التعليمي التقليدي، مع قليل من المقارنات الدولية، إلى أنموذج لنظام تعليم حديث ممول من القطاع العام وذي نوعية جيدة ومشاركة واسعة – كل هذا بتكلفة معقولة (2008 ،OECD؛ 2007 ،Sahlberg؛ 2006 ،Schleicher). إن الجوهر من هذا التحليل هو التقدم التصاعدي خلال العقود الثلاثة الماضية في أربعة مجالات رئيسة هي: (١) زيادة مستوى التحصيل التعليمي للسكان البالغين، (٢) العدل بين الجميع في نتائج التعلم وأداء المدارس، (٣) مستوى جيد لتعلم الطلاب بالقياس مع التقييم الدولي للطلاب، (٤) الإنفاق المعتدل والكفاءة بشكل شبه كامل من مصادر عامة. قبل وصف كيف حدث التغيير التربوي منذ السبعينيات، سنلخص بإيجاز العناصر الرئيسة التي تحدد مستوى أداء النظام التعليمي الفنلندي.

١,١ مستوى التحصيل العلمي:

أولاً، كان هناك نمو تصاعدي في المشاركة في جميع مستويات التعليم في فنلندا منذ عام ١٩٧٠، وقد كان النمو سريعاً ولاسيما في قطاع التعليم الإعدادي في الثمانينيات، وبعد ذلك في قطاعات التعليم العالي في التسعينيات. لقد ركزت سياسات التعليم التي قادت الإصلاح التعليمي الفنلندي منذ عام ١٩٧٠ على خلق تكافؤ للفرص، ورفع الجودة، وزيادة مشاركة المجتمع الفنلندي في جميع

المستويات التعليمية، وأن أكثر من ٩٩٪ من الفئات العمرية أكملوا بنجاح التعليم الأساسي الإلزامي، وحوالي ٩٥٪ منهم واصل تعليمهم في المدارس الإعدادية أو في الصف ١٠ الإضافي في المدرسة الأساسية (حوالي ٣٪) على الفور بعد التخرج، ويحصل٩٠٪ من الذين يدخلون المدرسة الإعدادية في نهاية المطاف على شهادة إكمال الدراسة؛ وبالتالي الحصول على فرصة للإكمال في التعليم العالي (إحصائيات فنلندا، ٢٠٠٨)، بعد إكمال ثلثي الدارسين في الجامعات الأكاديمية أو المعاهد الفنية لدراستهم، يبدأون العمل بشكل مهني.

وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من ٥٠٪ من السكان البالغين الفنلنديين يشاركون في برامج تعليم الكبار، وما هو جوهري في هذا التوسع هو أن المشاركة في التعليم حدثت دون زيادة عبء التكاليف للطلاب أو لأولياء أمورهم. وعلى وفق لمؤشرات التعليم العالمية الحديثة فإن ٢٪ فقط من الإنفاق الفنلندي على المؤسسات التعليمية يأتي من مصادر خاصة مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يعادل حوالي ١٣٪ (OECD، 2008). ويظهر الرسم البياني (١) التقدم العام في التحصيل العلمي للسكان البالغين (١٥ سنة فأكثر) منذ عام ١٩٧٠، إن الوضع الحالي يتطابق مع الصورة النمطية لهرم رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة المتقدم (OECD، 2008)، مع وجود حوالي ٣٠ من الحاصلين على شهادات تعليمية عليا أو أقل ونحو ٤٠ في المئة من حاملي شهادة التعليم الإعدادي.

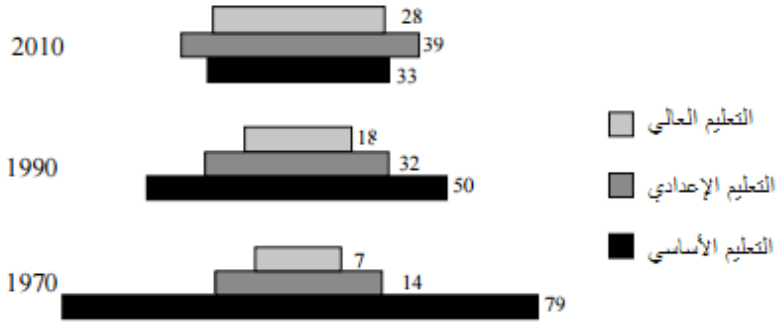

الرسم البياني (١): مستوى التحصيل العلمي بين السكان البالغين (١٥ سنة فأكثر) في فنلندا منذ عام ١٩٧٠، إن مستويات عام ٢٠١٠ هي تقديرات فقط (Sahlberg، 2006b).

إن تطور مستوى التحصيل التعليمي في فنلندا، كما هو مبين في الرسم البياني ١، يوضح لمحة حول رأس المال البشري الأنموذجي لاقتصاديات المعرفة الحديثة. إن سياسات التعليم الحالية في فنلندا تشجع ثلثي المتخرجين من المدارس الإعدادية على الالتحاق بالتعليم العالي، وحتى وقت قريب كان هذا الرقم يُعَدُّ حوالي ٧٠ في المئة.

١,٢ العدالة في نتائج التعليم

ثانياً: انتشرت فرص التعليم؛ وبالتالي أصبحت النتائج التعليمية الجيدة بالتساوي في جميع أنحاء فنلندا، وكان هناك فجوة إنجاز واضحة بين الشباب في بداية المدرسة الشاملة في أوائل السبعينيات بسبب التوجهات التعليمية المختلفة جداً عن النظام الموازي القديم (Aho و Pitkänen و Sahlberg، 2006)، وكانت هناك علاقة قوية بين هذه الفجوة المعرفية والفجوة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفنلندي في ذلك الوقت، على الرغم من أن فجوة تعلّم الطلاب بدأت بالتناقص في منتصف الثمانينيات، إلا أن القدرات والمعرفة في الرياضيات واللغات الأجنبية أبقت على فجوة الإنجاز واسعة نسبياً.

بعد إلغاء التمييز بين الطلبة داخل المدرسة الشاملة في منتصف الثمانينيات، وبالتالي جعل توقعات التعلّم مماثلة لجميع الطلاب، بدأت الفجوة بين محققي الإنجازات المنخفضة والعالية بالتناقص؛ عملياً وهذا يعني أن جميع التلاميذ -بغض النظر عن قدراتهم أو مصالحهم-، يدرسون الرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية في الفصول نفسها، في وقت سابق كان الطلاب يوزعون في الصفوف حسب مستويات أدائهم في هذه الموضوعات الثلاثة، وجاء أول دليل حول نتائج التعلم الأكثر إنصافاً من برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يدعي بـ البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) والمسح الذي أجرته في عام ٢٠٠٠، وفي هذا المسح امتلكت فنلندا أحد أصغر الاختلافات في الأداء بين المدارس، -أقل من عشر هذا التباين في اليابان-، في موضوع القراءة بين المدارس في جميع الدول الأعضاء في أنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استمرت فنلندا باتجاه مماثل في مسح ٢٠٠٣ في مادة الرياضيات، وعززت من قدراتها في مسح عام ٢٠٠٦ للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (OECD، 2007 a، 2004، 2001). ويبين الرسم البياني (٢) التباين في الأداء داخل المدارس وبين بعضها بعضاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠٠٦ الذي تم إجراؤه حسب التقييم العلمي.

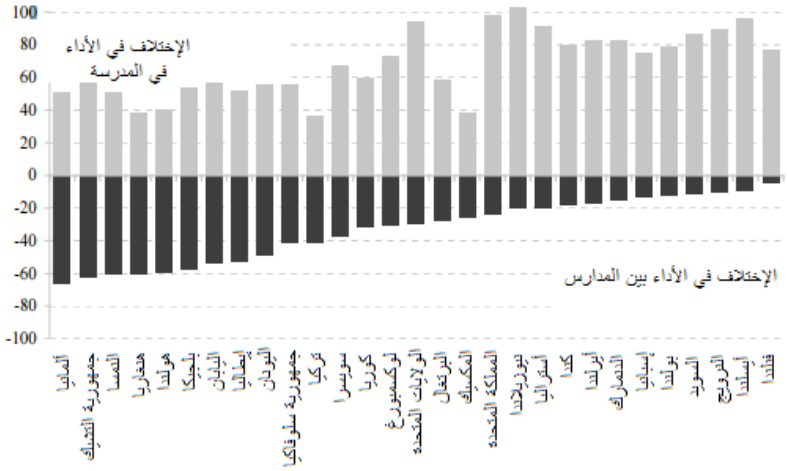

الرسم البياني ٢: مستوى الفرق في الأداء بين الطلاب داخل المدرسة نفسها وبين المدارس في دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠٠٦ (OECD، 2007 a).

وعلى وفق الرسم البياني ٢، فإن مستوى الفرق في الأداء بين مدارس فنلندا يبلغ أقل من ٥٪ في حين أن متوسط التباين بين المدارس في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى يبلغ حوالي ٣٣٪. إن حقيقة عدم وجود المساواة في فنلندا تتمحور في الغالب داخل المدارس، كما هو مبين في الرسم البياني ٢، ما يعني أن الاختلافات المتبقية ترجع في معظمها إلى الاختلافات في المواهب الطبيعية للطلاب، ومن هنا فإن التباين بين المدارس يتعلق معظمه بعدم المساواة الاجتماعية؛ ولأن هذا مصدر صغير للتباين في فنلندا، فهو يشير إلى أن المدارس تتعامل بنجاح مع التفاوت الاجتماعي (OECD، 2007 b)، وهذا يشير أيضاً، كما لاحظ Grubb (٢٠٠٧) إلى أن الإصلاح التعليمي الفنلندي قد نجح في بناء نظام تعليمي عادل في وقت قصير نسبياً، وهذا الهدف الرئيس لبرنامج إصلاح التعليم في فنلندا الذي تم العمل عليه في بداية السبعينيات.

١,٣ تعلّم الطلبة:

ثالثا: إن تعلّم الطلاب الفنلنديين في مستوى دولي عالٍ على وفق الدراسات المقارنة للتحصيل العلمي للطلاب، وعلى الرغم من أنه من الصعب مقارنة النتائج تعلم الطلاب اليوم مع تلك في عام ١٩٨٠ إلا أن بعض الأدلة يمكن أن تقدم باستخدام استطلاعات الجمعية الدولية لتقييم التحصيل

التربوي (IEA) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ الثمانينيات (Kupari و2005، Martin ؛Välijärvi وآخرون، 2000؛،OCED 2001؛ Robitaille و 1989 ،Garden). وبناءً على هذه المعطيات، ذُكِرت في مكان آخر ملخصاً لأداء الطلاب الفنلنديين في مادة الرياضيات منذ عام ١٩٨١ مقارنة مع أقرانهم في الدول الأخرى (2007 ، Sahlberg)، وتشمل الدراسات المستخدمة الدراسة الدولية الثانية للرياضيات (SIMS) في عام ١٩٨١ للصف ٨ في ٢٠ دولة، إن اتجاهات تباين الأداء في الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS-R) في عام ١٩٩٩ للصف ٨ في ٣٨ دولة، والمسح الذي أجراه البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في عام ٢٠٠٠ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإن هذه هي الاستطلاعات الدولية لتقييم الطلاب التي شاركت فيها فنلندا منذ عام ١٩٨٠.

وبما أن الدول المشاركة في كل دراسة دولية تختلف عن بعضها البعض واختلاف منهجية المسح للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، لذلك نجد أن المعدل العالمي كقيمة مرجعية لا يوفر دائماً صورة كاملة للمقارنة، إن مقاييس مسح البرنامج الدولي لتقييم الطلبة تُعَدُّ الآن وسيلة عالمية لقياس التحصيل العلمي لطلاب الدول في نهاية التعليم الإلزامي، ففي عام ٢٠٠٦ تم إجراء دورة ثالثة من هذا المسح العالمي في جميع الدول الثلاثين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع إضافة ٢٧ دولة أخرى، ويركز المسح في:

«قدرة الشباب على استخدام معارفهم ومهاراتهم لمواجهة تحديات الحياة الحقيقية، ويعكس هذا التوجه التغيرُّ في أهداف وغايات المناهج نفسها، وهذا يزيد من مخاوف ما يمكن للطلاب القيام به مع ما تعلموه في المدرسة وليس فقط مع ما إذا كانوا قد أتقنوا محتوى المناهج الدراسية المحددة» (OECD، 2007 a، ص 16).

في دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠٠٦، حافظت فنلندا على أدائها العالي في جميع المجالات المقررة لتحصيل الطلاب، ففي العلوم –الموضوع الرئيس لدراسة عام ٢٠٠٦– تفوق الطلاب الفنلنديين على أقرانهم في جميع البلدان الـ ٥٦ التي تظهر بعضها في الرسم البياني(٣).

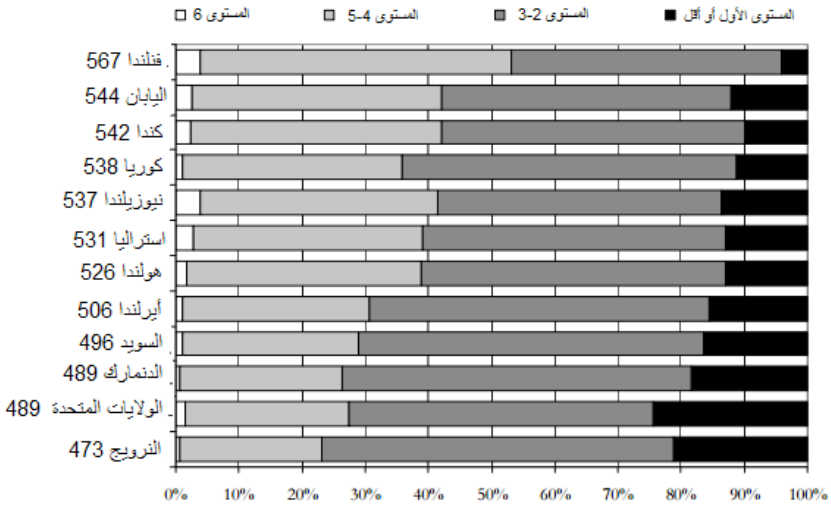

الرسم البياني ٣: النسبة المئوية للطلاب في كل مستوى كفاءة في العلوم (OECD، 2007a) ويشير المستوى ٢ إلى الحد الأدنى من الإجادة في مادة العلوم ومستوى ٦ إلى الإجادة الممتازة في المادة نفسها في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يشير الرسم البياني ٣ إلى أن التحصيل الدراسي للطلاب الفنلنديين في مادة العلوم قد ارتفع عما كان معروفاً في المقارنات الدولية في وقت سابق من المعدل العالمي للنجاح على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، ومن المهم أيضا أن نسبة أولئك الذين هم في المستوى ٦ في فنلندا هي الأعلى بين الدول، ونسبة أولئك الذين هم في المستوى ١ هي الأدنى في فنلندا بين الدول، ويبين الرسم البياني ٣، بأن أكثر من نصف الطلاب الفنلنديين هم في المستوى ٤ في أدائهم في مادة العلوم، متفوقين بذلك على معظم الطلاب الآخرين من الدول الأخرى.

تشير جميع الدراسات الثلاث للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة منذ عام ٢٠٠٠ بأن الأداء التعليمي الفنلندي يتفق مع كل المجالات التعليمية المقررة، وأن الطلاب الفنلنديين حصلوا على درجة عالية في كل استطلاع حول جميع المواد الدراسية، في الرياضيات والعلوم والقراءة والكتابة.

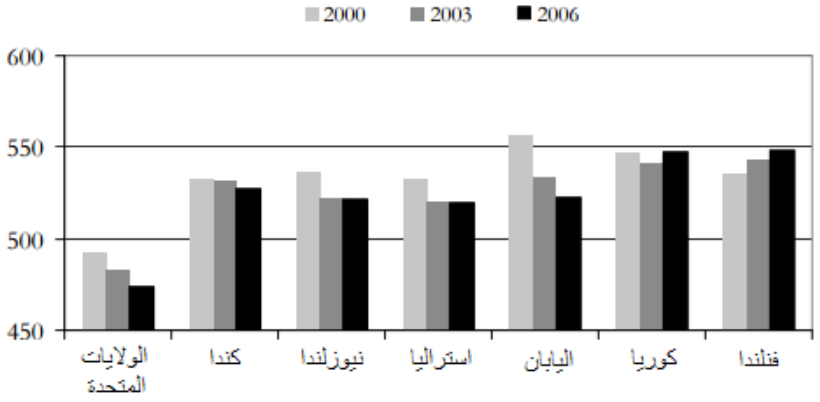

الرسم البياني ٤: أداء الطلاب الفنلنديين ذوي الـ ١٥ عاماً في الرياضيات في ثلاثة مسوح أجراها البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ في دول مختارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

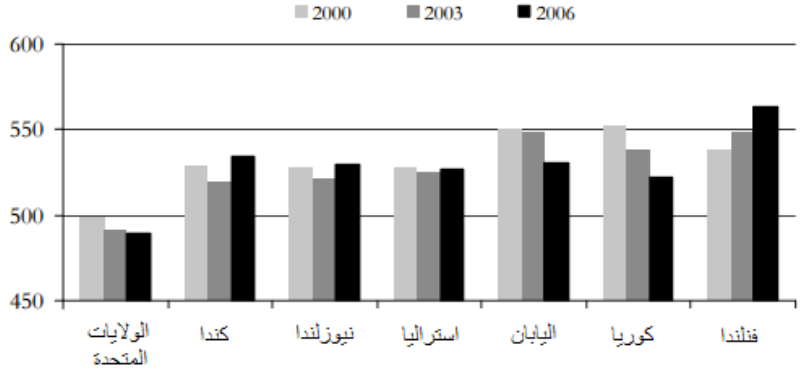

الرسم البياني ٥: أداء الطلاب الفنلنديين ذوي الـ ١٥ عاماً في مادة العلوم في ثلاثة مسوح أجراها البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ في دول مختارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تظهر الرسوم البيانية ٤ و٥ اختلافاً آخر في اتجاه الأداء التعلمي للطلاب الفنلنديين حسب مقاييس معايير الرياضيات والعلوم في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بالمقارنة مع بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي الأخرى، ومن الجدير بالملاحظة أن التحصيل العلمي للطلاب في هذه الموضوعات

يظهر تقدم فنلندا أيضاً على وفق بيانات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، وهذا يختلف من غيرها من قوى التعليم الأخرى ومن المهم أن نلاحظ أن أي تأثير للتعليم على هذه النتائج في أنظمة التعليم المذكورة آنفاً قد تأثر في المقام الأول بسياسات التعليم والإصلاحات التي تم تنفيذها في التسعينيات.

هناك في الواقع نقاش متزايد حول ما الذي تقيسه هذه الاختبارات الدولية حقا، وهذا البحث لا يناقش تلك القضايا أو صحة هذه الدراسات، إن النقد والحجج موجودة، على سبيل المثال في Bautier، Adams (2003) و، Goldstein (2004)، Dohn (2007)، Rayon (2007)، Riley، Prais (2003، 2004)، Nagy (1996) و، Sahlberg (2007)، Torrance (2003)، Schleicher (2006، 2007). يجب على القارئ أيضا ملاحظة أن البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ليس هو التقييم الدولي الوحيد لهم، وأن البرامج الأخرى تقيس جوانب مختلفة من التعليم والتعلّم من تلك التي يركز فيها برنامج التقييم الدولي، ومع ذلك، فإن دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة هي الصك المرجعي الدولي الوحيد الذي يغطي كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويركز أيضاً في الكفاءات خارج المنهج الدراسي العادي، ومن الجدير بالذكر أن هناك كمية متزايدة من الانتقادات أيضاً من بين المربين الفنلنديين حول تقييم نجاح أداء الطلبة والنظم التعليمية باستخدام التقييم الدولي لهم

١,٤ الإنفاق المعقول على التعليم:

يبدو أن فنلندا كانت قادرة على إصلاح نظامها التعليمي من خلال زيادة المشاركة على جميع المستويات؛ مما يجعل الحصول على تعليم جيّد أمراً ممكناً لكل السكان، ويسهل من تحقيق نتائج تعلم عالية نسبياً في معظم المدارس في جميع أنحاء البلاد، وقد تم إنجاز كل هذا من خلال تمويل التعليم، بما في ذلك التعليم العالي وتعليم الكبار، من مصادر مالية عامة فقط، ويبقى هناك سؤال واحد بشأن الأداء التعليمي الجيد: كم هي تكلفة الضرائب التي يدفعها الفنلنديون؟ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتوافر فيها بيانات عن اتجاهات مماثلة ومتاحة لجميع المستويات التعليمية، زاد الاستثمار العام والخاص في التعليم الفنلندي بنسبة ٣٤٪ بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٤ من حيث القيمة الحقيقية، في حين كان متوسط منظمة التعاون والتنمية للمدة نفسها ٤٢٪. إن الإنفاق على المؤسسات التعليمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في فنلندا قريب من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي بلغ ٦,٠ ٪ في عام ٢٠٠٥ (OECD، 2008)، تمول المصادر الخاصة أقل من ٢٪ من إجمالي الإنفاق الفنلندي على مؤسسات التعليم، ولا يزال التعليم العالي ممولاً بالكامل من الأموال العامة في الوقت الحالي، وبالتالي فهو مجاني لكل من يعيش في فنلندا.

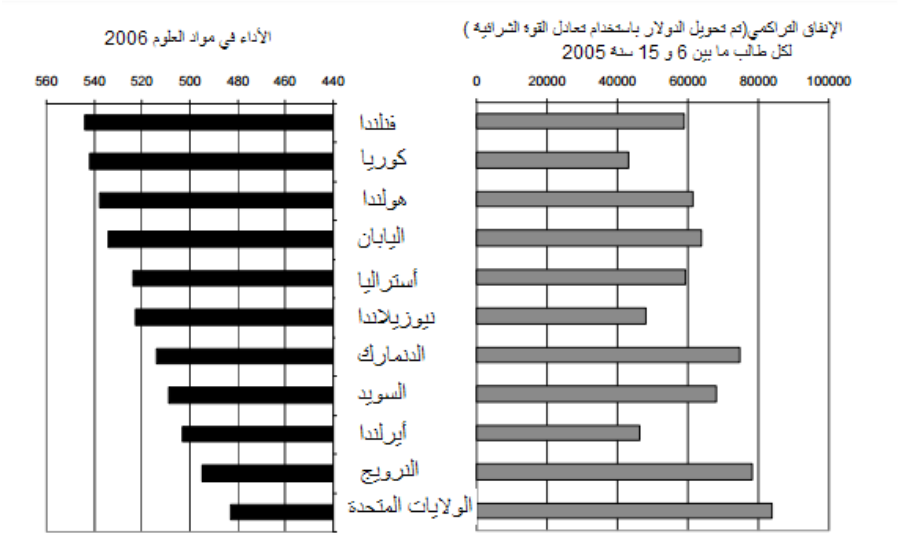

الرسم البياني ٦: العلاقة بين الأداء حسب البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في العلوم في سن ١٥ والإنفاق التراكمي للطالب الواحد ما بين عمر ٦ و١٥ (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يلخص الرسم البياني (٦) الأداء المتوسط للطلاب في العلوم حسب البرنامج الدولي لتقييم الطلبة فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم للطالب الواحد في عام ٢٠٠٦، وتشير هذه البيانات إلى أن الأداء التعليمي الجيد في فنلندا قد تم تحقيقه بتكلفة معقولة، إذ يشير الرسم البياني أيضاً لعدم وجود علاقة بين الإنفاق التراكمي ونوعية نظام التعليم حسب البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومستوى الاستثمار المالي في التعليم، فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة والنرويج أعلى مستويات للإنفاق على التعليم بين تلك البلدان المدرجة في الرسم البياني (٦)، ولكن نتائج الطلاب في هذه البلدان هي الأدنى، وهذا بطبيعة الحال لا يوحي بوجود منطق سببي بين كمية الإنفاق على التعليم ونتائج التعلم؛ لذلك فإن الكفاءة أكثر أهمية من مستوى الإنفاق.

وقد شجع نجاح التعليم الفنلندي الناس على البحث وراء أسباب هذا الأداء الدولي الممتاز، ويرى معظم زوار فنلندا أن المباني المدرسية الأنيقة مليئة بالأطفال الهادئين والمعلمين المتعلمين تعليماً عالياً، وتعرّف الزوار على السلطة الذاتية الكبيرة التي تتمتع بها المدارس، مع تدخل قليل من قبل إدارة التعليم المركزية في الحياة اليومية داخل المدارس، ويطلعون أيضا على الأساليب المنهجية لمعالجة المشكلات في حياة الطلاب وإعطاء مساعدة مهنية للمحتاجين، إذْ إن الكثير من هذا قد يكون

مفيداً للزوار لمقارنة ممارسات بلادهم التعليمية مع الدول الرائدة في التعليم مثل فنلندا، ومع ذلك، فإن الكثير من سر نجاح التعليم في فنلندا لا يزال غامضاً وهناك عدد من الأسئلة تطرح كيفية إدارة التعليم في فلندا:

كيف كانت عملية التغيير التربوي؟

- كم استفاد المربون الفنلنديون من حركات إصلاح التعليم العالمية حينما خلقوا نهجاً خاصاً بهم؟
- ما دور السياسات الأخرى في القطاع العام التي عملت على مساعدة نظام التعليم على العمل بشكل جيد؟ وما الدور الذي تؤديه الثقافة؟

قبل مناقشة هذه الأسئلة، دعونا نلقي نظرة على ما يقوم به الطلبة الفنلنديون بعد أن يكملوا التعليم الإلزامي في سن الـ ١٦، إذ يبدأ معظمهم الدراسة في المدارس الإعدادية التي يختارونها.

٢. التعليم الإعدادي في فنلندا:

يستمر التعليم الإلزامي في فنلندا لمدة تسع سنوات، وخلافاً لما يحدث في معظم البلدان الأخرى، يبدأ الأطفال الفنلنديون التعليم الرسمي في سن السابعة، وكما كتبنا في أماكن أخرى، فإن معظم الطلاب الفنلنديين يكملون المدرسة الأساسية التي تمتد لمدة تسع سنوات في الوقت المحدد من دون تكرار الصفوف(Välijärvi و 2008 ، Sahlberg)، وسيتضح من الجدول (١)، أن ٣٣٠٠ شاب أو حوالي ٥ في المئة من جميع خريجي المدارس الأساسية في عام ٢٠٠٦ قرروا عدم مواصلة التعليم مباشرة بعد الانتهاء من التعليم الإلزامي في سن الـ ١٦ (Committee Report ، 2005)، ويُعدُّ هذا العدد الكبير من الشبان الذين يتركون التعليم أحد أكبر المشاكل في نظام التعليم الفنلندي اليوم، ومع ذلك وبدلاً من حل هذه المشكلة عن طريق إصدار التشريعات التي من شأنها جعل التعليم الإعدادي إلزامياً، تعمل سلطات التعليم معاً لإيجاد سبل لتوفير خيار تعليمي هادف للجميع، ويبين الجدول (١) خيارات خريجي المدارس الأساسية التي أختيرت من قبل التلاميذ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

الجدول ١: عدد المسجلين في التعليم الإعدادي من خريجي المدارس الأساسية في فنلندا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦
خريجو المدارس الأساسية	٦٦٢٥٠	٦٠٨٥٠	٦٦٧٠٠
عدد الشباب الذين واصلوا التعليم بعد المدرسة الأساسية الإجبارية	٪٩٣,٠	٪٩٤,٥	٪٩٥,٠
• التعليم الإعدادي	٦١٦٥٠	٥٧٤٥٠	٦٣٣٥٠
	٪٥٣,٧	٪٥٥,١	٪٥٤,٥
	٣٥٦٠٠	٣٣٥٠٠	٣٦٣٥٠
• التعليم المهني	٪٣٦,٣	٪٣٧,٠	٪٣٧,٥
	٢٤٠٥٠	٢٢٥٠٠	٢٥٠٠٠
• الصف الـ ١٠ التطوعي	٪٣,٠	٪٢,٤	٪٣,٠
	٢٠٠٠	١٤٥٠	٢٠٠٠
التاركون لنظام التعليم الرسمي	٪٧,٠	٪٥,٥	٪٥,٠
	٤٦٠٠	٣٤٠٠	٣٠٠٠

المصدر: إحصائيات فنلندا (٢٠٠٨).

يبيّن الجدول (١) أن نحو ٩٥ ٪ من أولئك الذين أكملوا التعليم الأساسي الإلزامي في عام ٢٠٠٦ واصلوا إكمال الدراسة في المرحلة الإعدادية أو في الصف ١٠ الإضافي من المدرسة الأساسية، وفي عام ٢٠٠٨، بلغت النسبة بين الطلاب الذين التحقوا بالتعليم الإعدادي والمهني ٥٥ في المئة و٣٧ في المئة على التوالي من مجموع الطلبة المتخرجين من المدرسة الأساسية، ومن المتوقع في عام ٢٠٠٩ أن أقل من خمسة في المئة أو ٣٢٥٠ من خريجي المدارس الأساسية سيختارون عدم مواصلة الدراسة في المرحلة الإعدادية، إذ سينخرط بعض منهم في البرامج التعليمية الأخرى بعد المرحلة الإلزامية.

لقد أثبت الصف العاشر الإضافي الطوعي من المدرسة الأساسية أنه خيار مفيد لمعظم الشباب الفنلنديين الذين اختاروا هذا الخيار بعد المدرسة الأساسية، ففي عام ٢٠٠٦ التحق٨٥٪ من مجموع١٨٠٠ من الذين درسوا سنة إضافية في المدرسة الأساسية، بالتعليم الإعدادي أو المهني (٣٥ في المئة و ٥٠ في المئة على التوالي)، وقد ترك ٢ في المئة من التلاميذ الذين التحقوا بالصف العاشر الإضافي النظام التعليمي خلال العام الدراسي. إن الهدف من سياسة التعليم المتفق عليها هو تقليل

نسبة الطلاب الذين يتركون الدراسة الإعدادية إلى ٢,٥٪ على الاقل، وهذا هدف طموح ويتطلب اتخاذ تدابير منهجية من قبل السلطات التعليمية وكذلك من المدارس؛ لأجل تطبيقه، وعلى وفق سياسات التعليم الحالية (Committee Report ، 2005)، إن الصف العاشر الإضافي الطوعي للمدرسة الأساسية سيتم توفيره للمزيد من التلاميذ الذين سيستفيدون من ذلك، وسيكون التوجيه للطالب والحصول على المشورة المهنية متاحاً لجميع الطلاب، وسيتم أيضا تطوير طرق التدريس في كل من المدارس الأساسية والإعدادية.

٢,١ معدلات إكمال التعليم الإعدادي:

من الجدير بالذكر أن كل التعليم في فنلندا الذي يأتي بعد المدرسة الأساسية التي تمتد لمدة تسع سنوات هو غير إلزامي للطلاب، فبدلاً من جعل التعليم الإعدادي جزءاً من التعليم الإلزامي، اعتمدت سياسات التعليم الفنلندية على تطوير فرص متساوية للجميع للمشاركة في التعليم الإعدادي باختيارهم، وفي الوقت نفسه خلق حوافز للشباب من أجل البقاء في نظام التعليم بعد الانتهاء من التعليم الإلزامي، ومنذ استحداث المدرسة الأساسية الشاملة في السبعينيات، كان هدف السياسة التعليمية هو توفير مكان للدراسة في مؤسسات التعليم غير الإلزامية لجميع الشباب (Aho وآخرون، 2006)، وبما أن أكثر المدارس المهنية والإعدادية اليوم هي تحت إدارة البلديات المحلية، فستتخذ هذه المؤسسات قرارات بشأن سياسات توفير المقاعد والانضمام للتعليم ما بعد الإلزامي، وهذا لا يعني أن المجالس البلدية ستكون لها الحرية الكاملة في توفير التعليم، إذ إن المناهج الدراسية والمتطلبات والتوقعات المهنية للمعلمين بشأن البيئات التربوية الشاملة هي موحدة إلى حد ما في جميع أنحاء البلاد بشكل أدى إلى خلق ثقافة تعليم مشتركة في فنلندا.

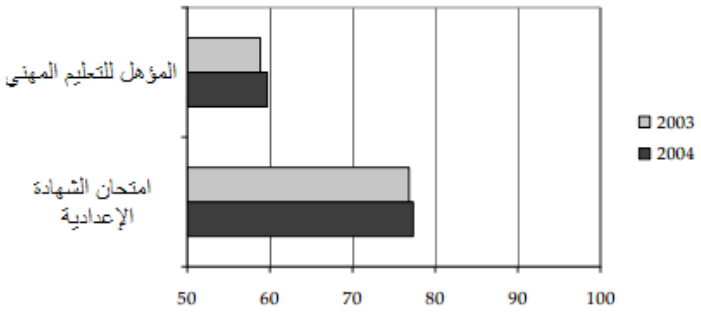

الرسم البياني ٧: نسبة طلاب المدارس الإعدادية الذين أتموا بنجاح دراستهم في الوقت المستهدف (٣,٥ سنوات) في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (إحصائيات فنلندا، ٢٠٠٨).

بسبب الطابع غير الإلزامي للتعليم الإعدادي، فإن أحد معايير جودة التعليم وفاعليته ما بعد الإلزامي هو نسبة الإنجاز، وكجزء من كفاءة نظام التعليم الذي أدخل حديثاً في فنلندا، فقد جمعت سلطات الدولة بيانات منهجية وحللت معدلات إكمال التعليم الثانوي منذ عام ١٩٩٩ بعد أن تم تعيين وقت الانتهاء المثالي من الدراسات الإعدادية والمهنية بـ ٣,٥ سنوات، فإن ثلاثة من أصل أربعة طلاب في التعليم الإعدادي وثلاثة من كل خمسة طلاب في التعليم المهني يكملون بنجاح دراستهم في ذلك الوقت المحدد (الرسم البياني ٧).

ولعدم ارتباط الخطط الدراسية الفردية بالفئات العمرية، نرى أن العديد من الطلاب يستغرقون وقتاً أكثر لإكمال دراستهم عن البعض الأخر، والبعض يترك التعليم دون الحصول على مؤهلات أو شهادة دبلوم؛ ولذلك فإن النظر على معدلات التسرب يقدم وجهة نظر بديلة حول جودة وكفاءة التعليم الإعدادي، وعلى وفق الإحصاءات الوطنية (Committee Report ، 2005)، فإن حوالي ٢٪ من طلاب المدارس ينهون دراستهم في السنوات الأخيرة دون الانتقال إلى أي نوع من التعليم الإعدادي أو التدريب، ويقوم العدد نفسه تقريباً من الطلاب بالانتقال من التعليم الإعدادي إلى التعليم المهني وإكمال دراستهم هناك، أما في التعليم المهني فإن الأمر أكثر سوءاً، فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨ ترك حوالي ٩ في المئة من طلاب المدارس المهنية دراساتهم الأولية وإستمر ١,٥ في المئة منهم في التعليم في بعض المدارس أو غيرها من المؤسسات.

إن التسرب من التعليم النظامي والتدريب في فنلندا آخذ في الانخفاض شيئاً فشيئاً، ومعدلات التسرب في التعليم الإعدادي أصبحت أقل بكثير بالمقارنة مع معظم البلدان الأخرى (OECD، 2008؛ Välijärvi و2008 ، Sahlberg). لقد أنهى ٥ في المئة من الطلاب دراستهم خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من دون التخرج من الإعدادية، وإن الحاجة لمنع الفشل الدراسي والتسرب من النظام التعليمي مهمة بنحوٍ كبير في التعليم المهني الإعدادي والتعليم العالي، وأصبح إبقاء الطلاب في التعليم حافزاً خاصاً للمدارس من خلال برنامج تمويل الحكومة المركزية على أساس النتائج التي تم تقديمها في التعليم المهني في وقت سابق من هذا العقد، وحينما يتم حساب مؤشر التمويل القائم على النتائج لتوفير التعليم والتدريب، فإن انخفاض معدلات التسرب وتحسين معدلات إتمام الدراسة يبلغ ٢٨ في المئة، وعلى الرغم من أن مؤشر التمويل يُعدُّ جزءاً صغيراً نسبياً من ميزانيات التعليم بنحوٍ عام، إلا أنها ركزت انتباه المدارس والمعلمين في التدابير التي من شأنها تحسين القدرة على التعرّف المبكر والوقاية من المشاكل التي قد تؤدي إلى تسرُّب الطلاب، ومن ناحية أخرى تعزيز الدعم المباشر لتعليم الطلاب والرفاه بنحوٍ عام في المدرسة. وقد وضعت المدارس المهنية على وجه الخصوص حلولاً مبتكرةً لهؤلاء الطلاب الذين يفضلون منهجاً أكثر عمليةً وموجهاً نحو أساليب التعلّم؛ فأصبحت «ورش عمل الابتكارات»

وسيلة شائعة لزيادة أهمية التعليم الإعدادي للعديد من الطلبة الذين هم في خطر ترك المدرسة.

٢,٢ الدراسة في ما بعد التعليم الإعدادي:

لا توجد دراسات مقارنة دولية للحكم على مستوى التحصيل للطلاب الفنلنديين حينما يتركون المدرسة الإعدادية؛ لذلك فإن تقييم نوعية التعليم الإعدادي أمرٌ معقد إذ إن أحد العوامل التي تشير إلى نوعية التعليم جنباً إلى جنب مع معدلات إتمام مرحلة التعليم الإعدادي هو ميل خريجي المدارس الإعدادية لمواصلة التعلم في مؤسسات التعليم العالي، وقد زادت مؤسسات التعليم العالي في فنلندا من أعداد الطلاب المقبولين، والهدف سياسة التعليم اليوم هو توفير تمويل عام للدراسات العليا لحوالي ٦٥ في المئة من الفئات العمرية المختلفة (وزارة التربية والتعليم ، Ministry of Education 2004)، في عام ٢٠٠٥ كان هناك ما يقرب من ١٨٠ ألف طالب في الجامعات الفنلندية و١٣٣ ألفاً في المعاهد الفنية، وبالمقارنة مع الوضع قبل ٢٠ عاماً، تضاعف عدد طلاب التعليم العالي الآن بثلاث مرات، ويبلغ متوسط عمر طلبة التعليم العالي الجدد في فنلندا ٢١ عاماً، ويقول النقاد ومن بينهم أكاديميون ورجال أعمال، إن الفنلنديين المتعلمين تعليماً عالياً والمتدربين يدخولون سوق العمل في وقت متأخر جداً، وأن الدرجات العلمية التقليدية تعاني من تضخم؛ بسبب انخفاض التوقعات والشروط الأكاديمية للراغبين في الدراسة.

إن معدلات المشاركة عالية في إكمال التعليم في جميع مستوياته في فنلندا، فإن هذا لا يعني أن جميع الطلبة راضون عن الوضع، فهناك نوعان من مصادر النقد التي تتمحور في الغالب نوعية حول معارف ومهارات خريجي المدارس الإعدادية حين دخولهم لسوق العمل أو بَدْء التعليم الجامعي، لقد شكت الجامعات باستمرار من أن الكثير من الطلبة يبدأون دراستهم في الجامعة بمعرفة أساسية غير كافية، وطريقة تفكير غير لائقة، ومهارات تعلّم مستقل غير مطورة، وأحد الأسباب الكامنة وراء هذا هو زيادة أعداد الطلاب في معاهد التعليم العالي، وهناك سبب آخر هو عدم قدرة الجامعات على التكيّف مع الكفاءات المختلفة التي يمتلكها الطلبة حين التعليم العالي.

إن شكاوى أرباب العمل ذات لهجة مماثلة، على الرغم من عدم وجود دراسات موثوقة لتحديد كيفية مدى شيوع عدم الرضا بين أرباب العمل، إلا أن الأدلة القولية لردود الفعل من كبار رجال الأعمال تشير إلى أن التركيز على المعرفة المهنية والمهارات والكفاءات لا يحظر الطلبة للوظائف التي تتطلب مهارات محددة جداً. إذْ إن جعل العمل والتعلم كجزء من جميع برامج التدريب المهني وإشراك أرباب العمل كطرف ثالث في التقييم على أساس الأداء والمؤهلات قد خفف من الانتقادات وحسّن التوافق بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل.

إن إصلاح التعليم العالي أتى في صميم سياسة التعليم في عام ٢٠٠٩، وأدت التغييرات في

التشريعات إلى تغيّر إدارة الجامعات الفنلندية بنحوٍ كبير، فمن المرجح أن ينخفض عدد الجامعات، ويزداد تأثير قطاع الأعمال والمجتمع في الحكم، وفي نهاية المطاف توسع قاعدة مصادر تمويل الجامعات.

٣. التعليم والتعلم والتنظيم المدرسي:

يشير التميّز في منظومة تعلّم الطلبة في المستوى الإعدادي إلى أن الغالبية العظمى من خريجي المدارس الأساسية قد حصلوا على ما يكفي من المهارات والمعرفة لمواصلة الدراسة في المرحلة الإعدادية بنجاح. وبالاعتماد على بيانات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠٠٦، فقد بلغت نسبة الطلبة الذين هم في مستوى الكفاءة ١ أو ٠ في الرياضيات هي ٦,٨ في المئة في فنلندا، وبلغت نسبة المؤشر نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥,٧ في المئة، وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان المتوسط ٢١,٤ في المئة، وفضلاً عن ذلك وصل ما مجموعه ٧٧ في المئة من الطلبة الفنلنديين، وهذه النسبة المئوية الأعلى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (إذ يبلغ المتوسط ٥٧ في المئة)، إلى مستوى الكفاءة ٣ أو أعلى، ويبدو أنهم اكتسبوا مهارات القراءة والكتابة اللازمة للتعامل مع مطالب الحصول على مزيد من التعليم ومطالب العمل الذي تتطلبها مجتمعات المعرفة اليوم (OECD، 2004)، وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في محو الأمية في القراءة في بيانات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠٠٠ (OECD، 2001) ومع ذلك، فإن بعض الدراسات الوطنية (المجلس الوطني للتعليم National Board of Education، 2005) تحذر من أن ١٥ إلى ٢٠ في المئة من خريجي المدارس الأساسية يمتلكون ثغرات حادة في المعارف والمهارات الأساسية والمطلوبة للحصول على المزيد من التعليم الإعدادي، وكثيراً ما يقال إن شرط الكفاءة في المواد الدراسية الأساسية في فنلندا هو أعلى من مستوى الكفاءة ١ للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة.

٣,١ الانتقال إلى التعليم الإعدادي:

هناك نوعان من العوامل التي تؤثر على مسار التعلّم للطلبة: أولاً: حين بدء التعليم الإعدادي لا يمتلك الطلبة الفنلنديون الخبرة في الخضوع للاختبارات الموحدة في المدارس على عكس أقرانهم في العديد من البلدان الأخرى حيث أصبح الاختبار جزءاً لا يتجزأ من الحياة المدرسية. وفي دراسة مقارنة خلصنا إلى أن خبرات المعلمين في سياسات المساءلة المختلفة تدل على أن «ضغط الأنموذج التعليمي المنظم للتدريس والتقييم الخارجي لإنجازات التلاميذ يقود إلى عواقب وخيمة وفقاً لبعض المعلمين»(Berry و 2006 ، Sahlberg، ص 24). وتشير هذه الدراسة أيضا أن معظم معلمي المدارس الأساسية في فنلندا يعلمون من أجل مساعدة الطلاب على التعلم وليس لاختباراهم، وتوفر دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠٠٣ بعض الأدلة على هذه الحجة: إذ إن الطلبة الفنلنديين يمرون بتجربة قلق أقل في الرياضيات مقارنة مع أقرانهم في الدول الأخرى (OECD،

2004؛ Kupari و 2005 ،Välijärvi؛ 2007 ، Sahlberg). ثانياً: إن الطلبة مستعدون جيدا لاتخاذ قرارهم بشأن خياراتهم ما بعد التعليم الإلزامي بسبب المشورة المتاحة والتوجيه المهني في المدرسة الأساسية، خلال المدرسة المتوسطة التي تمتد لمدة ثلاث سنوات، ويحق لجميع الطلاب الحصول على ساعتين من التوجيه التربوي والمشورة كل أسبوع، وهذا يقلل من مخاطر اتخاذ الطلبة لقرارات غير مستنيرة بشأن مستقبل دراستهم، وهذا يساعدهم على بذل المزيد من الجهد في مواد دراستهم التي سيحتاجونها بنحوٍ خاص في المدرسة الإعدادية.

يدخل طلبة اليوم مرحلة انتقالية بين التعليم الأساسي والتعليم الإعدادي مع مستوى معرفة مختلف ومهارات ومواقف تختلف عن ذي قبل، وأدى تغيّر عدد الطلاب إلى المساعدة في تطوير نظام التعليم الإعدادي ليتوافق مع الوضع الجديد، وكان للإصلاحات التي تم تنفيذها في التعليم الإعدادي في فنلندا أثر جوهري على التنظيم المدرسي، ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم والتعلّم، تحوّل تنظيم المدارس التقليدية التي تقوم على نماذج العرض والتلقين، والجمع بين الطلبة حسب الأعمار، وجداول التدريس الثابتة وواجبات الفصل القائمة على الفصول الدراسية تدريجياً إلى بيئات تعلم أكثر مرونة ومنفتحة على التفاعل الذي يشجع الطلاب على المشاركة في المقام الأول (Aho وآخرون 2006). وقد تيسّر تحسين المدارسة وتطويرها من خلال تنفيذ التغييرات الهيكلية في المدارس الإعدادية من خلال إثراء المدارس والفصول الدراسية مع الترتيبات التعليمية وطرق التدريس البديلة.

٣,٢ التعليم الإعدادي العام:

كانت المدرسة الإعدادية منظمةً تقليديةً حتى عام ١٩٨٥ حينما ألغى القانون الجديد النظام القديم وقدم هيكلاً منهجياً معيارياً، مكن هذا التغيير المدارس من إعادة ترتيب جدول وقت التدريس، فقد تم الاستعاضه عن الفصلين الدراسيين السنويين بخمسة فصول أو ستة، وهذا بدوره غير من تخطيط المناهج المحلية لأن المدارس كانت أكثر مرونة في تخصيص دروس في أوقات مختلفة (Välijärvi، 2004). وكانت المرحلة التالية من التطوير هي استبدال تكوين صفوف الطلبة حسب الفئة العمرية مع نظام غير متدرج تنظيمي، جلبت المدرسة الإعدادية العامة غير المتدرجة المزيد من الخيارات للطلاب الذين يخططون لدراسات خاصة بهم – سواءٌ فيما يتعلق بالمحتوى أم في الوقت والتسلسل.

زاد إطار المنهج الجديد من التركيز على فهم التطور المعرفي لدى الطلاب، وكذلك دعوة المدارس لتحقيق أفضل استفادة من ما تملكه من قوة هي والمجتمع، وعلى الرغم من امتلاك الطلبة لحرية أكثر من حيث دراستهم، إلا أن الجميع ملزم بدراسة ١٨ مادة إجبارية ضمن الحد الأدنى من ٧٥ مادة التي يجب إكمالها في التعليم الإعدادي.

ومن العوامل المهمة التي تؤثر على طبيعة التعليم والتعلّم في المدرسة الإعدادية هي طبيعة تقييم

الطلاب وتقييم المدرسة، إذ يقيّم المعلمون إنجاز كل طالب في نهاية كل دورة مما يعني حوالي خمس أو ست مرات لكل موضوع في العام الدراسي، إن الامتحانات الوطنية التي يخضع لها الطلبة بعد الانتهاء بنجاح من جميع المقررات المطلوبة تمتلك تأثيراً واضحاً على المناهج وطرق التدريس، ومع ذلك، يمكن أن تتميز الإعدادية من خلال وجود تركيز قوي على التعلم والإبداع والأساليب المختلفة للدراسة بدلاً من التركيز على اجتياز الاختبارات والامتحانات.

٣,٣ التعليم المهني الإعدادي:

لقد تم تكييف التعليم الإعدادي المهني ليتناسب بنحوٍ أفضل مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة، وتم تحديد هيكل التعليم المهني ومناهجه ومنهجيته وفقا لتوقعات الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يتطلب توافر المعرفة ومهارات العمل، كان أحد الأهداف الرئيسة للسياسة العامة هي زيادة جاذبية التعليم المهني في المرحلة الإعدادية العليا (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤)، وقد نجحت في ذلك، فالآن ما يقرب من ٣٧,٥ في المئة من طلبة المدارس الإعدادية الجدد يبدأون دراستهم في المدارس المهنية.

تم تيسير هيكل التعليم المهني، إذ تتكون كل المؤهلات المهنية الأولية اليوم من ١٢٠ ساعة معتمدة أي ما يعادل مدة ثلاث سنوات من الدراسة بدوام كامل، ويتم تخصيص ربع وقت الدراسة إلى الدورات العامة أو الاختيارية، وقد تم تخفيض عدد المؤهلات المهنية إلى ٥٢ ساعة معتمدة وتلك المتعلقة ببرامج الدراسة إلى ١١٣ ساعة معتمدة، ومن حيث المبدأ يكون طلاب المدارس المهنية مؤهلين لإجراء امتحان الشهادة الإعدادية ولكنَّ عدداً قليلاً منهم يقومون بأخذ هذا الامتحان، وفضلاً عن ذلك، يطلب من المسؤولين عن التعليم الإعدادي تعزيز تمكن الطلبة من الحصول على تعليم إعدادي مهني، والعكس بالعكس، إذا كانوا يرغبون في إدراج مقررات تعليمية من مدارس أخرى في برنامج المواد التي يريدون تعلمها.

تم تنقيح تقييم المناهج الدراسية والطلبة ليتناسب والتغييرات الهيكلية وكذلك احتياجات أسواق العمل ومجتمعات المعرفة، وتم موازنة المنهج الجديد بين الاحتياجات المهنية المحددة وتوقعات زيادة المرونة المهنية والمتعلقة بسياسات التعلم طويلة المدى، يتم ترتيب تقييم أداء المعارف والمهارات المهنية التي تحققت بالتعاون مع ثلاثة أصحاب مصلحة رئيسيين: المدرسة وأرباب العمل وممثلي العمال.

إن طرق التدريس والتدريب تتغيّر تدريجياً في المدارس الإعدادية المهنية، إذ لا بُدّ من ترتيب سدس برنامج التدريب كجزء من تعلم العمل التي هي جزءٌ لا يتجزأ من المنهج الدراسي، لقد أصبحت ورش العمل البديلة والتدريب المهني والتعلم الظاهري شائعة في التعليم الإعدادي، إذْ إن الجزء القائم على النتائج من نظام التمويل يخصص ٦ في المئة من الجزء العلوي من التمويل الأساسي في المدرسة لتنمية قدرات

الموظفين، وتزيد المدارس المهنية من استثمار هذه الأموال لرفع مستوى المعرفة والمهارات التربوية للمعلمين.

٤. حركة الإصلاح التربوي العالمية:

تركّز بعض نظم التعليم المتطورة على المرونة والمخاطرة والإبداع وحل المشكلات من خلال الأساليب الحديثة في التدريس كالتعلّم التعاوني، وذلك من خلال تشكيل المجموعات والشبكات الاجتماعية والتكنولوجيا في التعليم وإن عدد الأمثلة آخذ في الازدياد، مثل الصين التي تُعدُّ القوة الاقتصادية التي خففت من سيطرتها على التعليم من خلال جعل المناهج المدرسية من أولويات السياسة الوطنية، وتبنت اليابان وسنغافورة فكرة «الأقل هو الأكثر» في التدريس من أجل إفساح المجال للإبداع والابتكار، حتى في إنجلترا –وهي المنطقة الأكثر حساسية تجاه الاختبارات في العالم– وضعت الحكومة حداً لجميع الاختبارات الموحدة في المدارس الإعدادية، وكرد فعل على المبالغة في التركيز على التعليم القائم على المعرفة والمساءلة من خلال الاختبارات، عملت السلطات في ألبرتا (كندا)، وويسكونسن (الولايات المتحدة الأمريكية) وبعض دول الاتحاد الأوروبي على تطوير مناهج دراسية أكثر ديناميكية، من خلال تقديم أشكال أكثر ذكاءً للتقييم والمساءلة وتعزيز القيادة المستدامة في مجال التعليم؛ من أجل العثور على المناهج التعليمية البديلة التي تشجع على التعلم المثمر المطلوب في اقتصاد المعرفة، وبدلاً من التركيز على مؤسسات واحدة، بدأت إصلاحات التعليم بالتشجيع على جمع المدارس والمجتمعات المحلية معاً، إن جوهر هذه الفكرة هو التكامل، أي التعاون والسعي للتعلم بنحوٍ أفضل في المجموعة، إن التجمع والترابط الشبكي يظهر أيضاً على أنه أحد العوامل الأساسية في المنافسة الاقتصادية والجهود للتعامل مع العولمة.

في الواقع أن العولمة مفارقة ثقافية فهي توحد الشعوب والثقافات وتفرقهم في الوقت نفسه إذ تُوحد سياسات التعليم الوطنية من طريق دمجها مع الاتجاهات العالمية الأوسع نطاقاً، وبما أن المشاكل والتحديات متشابهة في أنظمة التعليم، فإن حلول إصلاح التعليم وبرامجه أصبحت مماثلة أيضاً، وبسبب القياس الدولي لنظم التعليم باستخدام المؤشرات المشتركة والمقارنات الدولية في التحصيل العلمي للطلاب، فإن السمات المميّزة لنظم التعليم المختلفة أصبحت أكثر وضوحاً، فعلى سبيل المثال، قام البرنامج الدولي لتقييم الطلبة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شجع العشرات من خبراء التعليم على زيارة بلدان أخرى من أجل معرفة كيفية إعادة تعريف سياسات التعليم الخاصة ببلدانهم، وسارعت العولمة أيضاً من التعاون الدولي وتبادل الأفكار ونقل سياسات التعليم بين نظم التعليم المختلفة.

إن تحليل التطورات السياسية العالمية وإصلاحات التعليم أصبح ممارسة شائعة في العديد من وزارات التربية ووكالات التنمية والإدارات الإقليمية؛ ولذلك أصبحت نظم التعليم في العالم تحمل

حتماً بعض القيم الأساسية والوظائف والهياكل المماثلة، والسؤال الذي يُطرَح نفسه ما إذا كانت زيادة التفاعل العالمي بين واضعي السياسات والمربين والمقارنة بين نظم التعليم من خلال المؤشرات المتفق عليها والاقتراض والإقراض في السياسات التعليمية قد عمل على تعزيز المناهج المشتركة المتبعة لإصلاح التعليم في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من أن تحسين نظم التعليم هو ظاهرة عالمية، إلا أنه لا يوجد تحليل مقارن حديث موثوقة حول الكيفية التي يتم بها إعداد الإصلاحات التعليمية في البلدان المختلفة وكيفية تنفيذها، ومع ذلك تشير الأدبيات المهنية إلى أن التركيز على تطوير التعليم قد تحوّل من الإصلاحات الهيكلية إلى تحسين نوعية التعليم وأهميته (Hargreaves و 2006 ، Goodson؛ 2007 ، Sahlberg)، ونتيجة لذلك أصبح تطوير المناهج، وتقييم الطلبة، وتقييم المعلمين، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، والكفاءة في الكفاءات الأساسية (أي القراءة والكتابة) ومحو الأمية في الرياضيات والمواد العلمية الأخرى من الأولويات المشتركة في الإصلاحات التعليمية في جميع أنحاء العالم، وقد دعوت في أعمالي السابقة (2009 ، Sahlberg) هذا بالحركة العالمية لإصلاح التعلّيم (GERM).

هناك ثلاثة مصادر أساسية لظهور الحركة العالمية لإصلاح التعليم: الأولى هي أنموذج التعليم الجديد الذي أصبح مهيمناً في الثمانينيات، إذ إن تقسيم المناهج المعرفية والبنائية للتعلم تدريجياً حول تركيز الإصلاحات التعليمية من التعليم إلى التعلُّم، تؤكد النتائج المرجوة من الدراسة في المدارس على زيادة الفهم، وحل المشكلات، والذكاء العاطفي، والمهارات المتعددة في التعامل مع الآخرين، بدلاً من تلقين الوقائع أو تعلُّم مهارات غير ذات صلة، وفي الوقت نفسه أصبحت الحاجة إلى الكفاءة في القراءة والكتابة والحساب أيضاً هدفا رئيساً لإصلاحات التعليم، أما المصدر الأساسي الثاني فهو الطلب العام على تعلّم فعالٍ ومضمونٍ لجميع التلاميذ، وتم تقديم ترتيبات التعليم الشاملة وتطبيق معايير التعلم المشتركة للجميع كوسيلة لتعزيز المثل الأعلى للتعليم للجميع، أما المصدر الثالث فهو حركة المساءلة في مجال التعليم التي صاحبت موجة عالمية من اللا مركزية في الخدمات العامة، فإخضاع المدارس والمعلمين للمساءلة عن عملهم أدى إلى إدخال معايير ومؤشرات للتعليم والتعلّم وتقييم الاختبارات والمناهج المقررة، وكما لاحظ Popham (٢٠٠٧)، فقد ظهرت أشكال مختلفة من المساءلة على أساس الاختبارات، إذ يرتبط الأداء المدرسي ورفع جودة التعليم ارتباطاً وثيقاً بعمليات الاعتماد والترقية والعقوبات والتمويل، ويعرض الجدول (٢) وصفاً أكثر شمولاً للتمييز بين «الحركة العالمية لإصلاح التعليم» و»حركة الإصلاح البديلة» بالطريقة التي وصفها Sahlberg (٢٠٠٩).

الجدول ٢: الميزات العالمية لتنمية التعليم والبدائل منذ أوائل الثمانينيات.

سياسات التعليم ومبادئ الإصلاح	
الحركة العالمية لإصلاح التعليم	الحركة البديلة للإصلاح
معايير صارمة: وضع معايير أداء واضحة ومنصوص عليها مركزيا لجميع المدارس والمعلمين والطلبة لتحسين الجودة والمساواة في النتائج.	**معايير فضفاضة:** وضع إطار وطني واضح ومرن للتخطيط للمناهج المدرسية، وتطبيق حلول محلية مشجعة في تحقيق الأهداف الوطنية من أجل العثور على أفضل السبل لخلق فرص التعلم المثلى للجميع.
التركيز في القراءة والحساب: إذ تُعدُّ المعارف والمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم الطبيعية الهدف الرئيس لإصلاح التعليم.	**التركيز على التعلم العميق والواسع النطاق:** يركز التعليم والتعلّم في التعلّم واسع النطاق، وإعطاء قيمة متساوية لجميع جوانب نمو شخصية الفرد وإبداعة ومعرفته ومهاراته.
التدريس لنتائج محددة سلفاً: السعي للوصول إلى مستويات أعلى كمعيار للنجاح وحسن الأداء، والتقليل من المخاطرة التعليمية، وتضيق التدريس ليركز على محتوى المادة واستعمال وسائل مفيدة لتحقيق النتائج المحددة مسبقا.	**تشجيع المجازفة والإبداع:** تسهل المناهج المملوكة للمعلم العثور على طرق جديدة للتعليم والتعلم، وبالتالي، تشجع المخاطرة وعدم اليقين في القيادة والتعليم والتعلم.

نقل الابتكارات الخارجية للثورات التعليمية: تقديم مصادر التغيير التربوي والابتكارات الخارجية إلى المدارس والمعلمين من خلال التشريعات أو البرامج الوطنية، وهذه غالباً ما تحل محل استراتيجيات تحسين التعليم القائمة.	**التعلم من الماضي واحترام التربويين المحافظين:** تعليم القيم التربوية التقليدية، مثل دور المعلم وعلاقته مع الطلبة. وثبتت المصادر الرئيسة وتحسين المدارس يعتمد على الممارسات القديمة الجيدة والموافق عليها.
المساءلة على أساس الاختبار: يرتبط الأداء المدرسي ورفع مستوى التحصيل العلمي للطلبة بنحوٍ وثيق بعمليات الترقية والتفتيش ومكافأة المعلمين والمدارس، ويحصل الفائزون عادةً على مكافآت مالية، في حين يتم معاقبة المدارس والمعلمين الذين فشلوا.	**المسؤولية والثقة:** البناء التدريجي لثقافة المسؤولية والثقة في نظام التعليم التي تقدر مهنية المعلم في الحكم على ما هو أفضل للطلاب وفي الإبلاغ عن التقدم المحرز في تعلمهم، وتقديم الموارد والدعم للمدارس والطلاب الذين يواجهون خطر الفشل.

يصف الجدول ٢ بعض آثار الحركة العالمية لإصلاح التعليم على المدارس، ولاسيما في التعليم والتعلُّم (Hargreaves ، 2003؛ Hargreaves و2006 ، Fink؛ 2007، 2006a ، Sahlberg 2009).

كانت للحركة العالمية لإصلاح التعليم عواقب وخيمة على عمل المعلمين وتعلّم الطلبة في المدارس، ولأن هذه الأجندة تعد بمكاسب كبيرة في كفاءة التعليم ونوعيته، فقد تم قبولها على نطاق واسع كونها أيديولوجية أساسية للتغيير السياسي والمهني، وتحدد هذه الحركة المبادئ البديلة للإصلاح التي تم اعتمادها في أماكن مثل بلدان الشمال الأوروبي.

تؤكد الحركة العالمية لإصلاح التعليم على بعض التوجهات الأساسية الجديدة للتعلّم والإدارة التربوية، وتقترح ثلاثة اتجاهات قوية لتحسين نوعية التعليم وعدالته وفاعليته، وهذه الاتجاهاتي هي(١) وضع أولوية للتعلم (٢) السعي لحصول جميع الطلبة علي تعليم جيد،(٣) جعل التقييم جزءا لا يتجزأ من عملية التعليم والتعلّم، ومع ذلك، فإن هذه الحركة تقوي أيضاً طريقة التفكير الاقتصادية في مجال التعليم.

تفترض الحركة العالمية لإصلاح التعليم أن معايير الأداء الخارجية التي تصف ما ينبغي للمعلمين

تعليمه وما يجب على الطلاب القيام به تؤدي إلى تعليم أفضل للجميع، ومن خلال التركيز في الأساسيات وتحديد أهداف التعلّم الواضحة للطبة والمعلمين، فإن هذه المعايير تضع تأكيدات قوية على إتقان المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والمواد العلمية، وترى الحركة العالمية لإصلاح التعليم أن الطريقة الأكثر فعالية لتحسين نظم التعليم تكمن في جلب الابتكارات المتطورة إلى المدارس والفصول الدراسية، ويُعَدُّ التدريب المنتظم للمعلمين والموظفين عنصراً أساسياً في هذا النهج، وتفترض الحركة العالمية لإصلاح التعليم أن المنافسة بين المدارس والمعلمين والطلبة هي الطريقة الأكثر إنتاجا لرفع نوعية التعليم، وهذا يتطلب أن يتمكن أولياء الأمور من اختيار مدارس تمتلك ما يكفي من الاستقلالية وتخضع هي والمعلمون العاملون فيها إلى المساءلة حول مدى تعلّم الطلاب.

إن أي مجتمع معرفي مستدام يرتكز في القدرة على التفكير والتعلم والابتكار، وذلك يعتمد على الطرق الفردية والجماعية لفعل هذه الأشياء، إن تعلّم التفكير والابتكار يتطلب ما هو أكثر من التنفيذ المنظم للوائح التكليف الخارجية والإصلاحات الفنية، وخلق الأفكار الجديدة، والقدرة على العيش مع الآخرين بسلام ووئام، وهذه كلها ميزات يتطلبها التعليم الحديث، في سياق مختلف تماماً عن ما تقدمه بعض من المدارس وبعض المعلمين اليوم للطلبة. ستلقي الصفحات القادمة نظرة على جوانب نظام التعليم الوطني الفنلندي الذي وضع البلد تحت دائرة الضوء وأثار اهتمام الكثير من المربين وصانعي السياسات.

٥. الملامح الرئيسة لنظام التعليم الفنلندي:

إن شرح نجاح أو فشل أي نظام اجتماعي صعب جداً، فما يتعلمه الطلبة في المدارس هو في الواقع نتيجة لمجموعة معقدة من العوامل، ومعظمهما خارج رقابة المدرسة أو المعلمين، وفنلندا ليست استثناءً من هذه القاعدة، فثقافة البلد والرفاه والخصائص العرقية للناس تؤدي دوراً أيضاً في كيفية عمل نظام التعليم (K) وباختصار، فإنه من المستحيل إعطاء وصف دقيق أو الإجابة على سؤال قيام فنلندا بعمل جيّد في التعليم؛ لذلك فإن القادم ما هو إلا محاولة لتحديد العوامل المحتملة التي ساهمت في بناء نظام التعليم الفنلندي وتحقيقه للأداء الجيد في المدارس والأفراد (Välijärvi وأخرون، 2002،،2004، Linnakylä، Simola،2005، Sahlberg، 2006 a، 2006 b، 2007). ويوفر هذا التحليل مزيداً من الدعم لما تم تأكيده آنفاً بأن فنلندا تبنّت مناهج بديلة في سياسات التعليم لرفع مستوى التحصيل العلمي للطلبة، مع ذلك وقبل الشروع في هذا التحليل لاحظ Välijärvi وفريق بحثه (٢٠٠٢) الآتي:

يبدو أن إنجازات فنلندا تُعزى إلى شبكة كاملة من العوامل المترابطة المتحدة بعضها وبعض مثل: أنشطة الطلبة الترفيهيه وما يهمهم، وفرص التعلّم المقدم من قبل المدرسة، ودعم الوالدين ومشاركتهم، وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي للتعليم، وكامل نظام التعليم (ص ٤٦).

أولاً: المدرسة الأساسية الشاملة تكون للجميع

يبدأ جميع الأطفال الفنلنديين التعليم الأساسي الإلزامي لمدة تسع سنوات في شهر آب من العام الذي يصلون فيه إلى سن سبع سنوات، عادة ما تدوم المدرسة الابتدائية ست سنوات تليها المدرسة المتوسطة لمدة ثلاث سنوات –على الرغم من أن القانون الجديد يسمح ببعض الاختلاف– واليوم هناك اعتراف واسع بأن تجربة المدارس الابتدائية لمدة ست سنوات تضع حجر الأساس لتعليم عالي الجودة لجميع المواطنين الفنلنديين، ويبيّن البحث (على سبيل المثال، في Biddle و، Berliner 2002) أن الاستثمار الأمثل لتعليم الطلبة يكون في التعليم الابتدائي، إذ يتعلم الأطفال المعارف والمهارات الأساسية ويتبنون طرقاً تعلمية تفيدهم مدى الحياة، وسيؤتي ثماره في المراحل اللاحقة من خلال تحسين مهارات الاستعداد والتعلم، وكذلك من خلال النتائج الإيجابية عموماً.

يجب على جميع مدرسي المدارس الأساسية الحصول على شهادة الماجستير للعمل بشكل دائم، وتم تغيير عملية إعداد مدرسي المرحلة الابتدائية من البرنامج الذي يدوم ثلاث سنوات في كليات المعلمين إلى البرنامج الجامعي الذي مدته أربع أو خمس سنوات في أواخر السبعينيات، وهذا أدى إلى امتلاك معظم معلمي المدارس الابتدائية اليوم شهادات جامعية عليا. ويشير Westbury وزملاؤه (٢٠٠٥) إلى أن إعداد المعلمين لمهنة قائمة على البحوث كانت الفكرة المركزية من تطوير إعداد المعلمين في فنلندا منذ منتصف السبعينيات.

إن المدرسة الفنلندية الشاملة تمثل النظام الرسمي والمموّل من القطاع العام بالكامل، وتمثل أيضا «مسألة فلسفية وممارسة تربوية» (Välijärvi وآخرون، 2002، ص 29) تكون المدارس المجهزة تجهيزاً جيداً صغيرة عادة وتتراوح أعداد الطلبة بين ٢٠–٣٠ طالباً في الفصل. وعادة ما تتكون المدارس الابتدائية بمراحلها الست من أقل من ٣٠٠ تلميذ، وأحجام الفصول مبنية على وفق المعايير الدولية، ففي عام ٢٠٠٨، احتوى ثلث المدارس الشاملة الفنلندية على أقل من ٥٠ تلميذاً، و٤٪ فقط من جميع المدارس تحتوي على ٥٠٠ تلميذ أو أكثر.

–وفي كثير من الأحيان– مجتمعات تعليمية قريبة بين المعلمين والطلبة، إذْ إن معظم المعلمين في المدارس الابتدائية يمتلكون درجة عالية من التعليم ويحدثون معلوماتهم ومهاراتهم المهنية بنحوٍ مستمر ، وأدى إصلاح المناهج الدراسية بالمدارس الابتدائية إلى خلق مكان يتم الجمع فيه بين اللعب والتعلّم مع أساليب تربوية بديلة لمساعدة الأطفال على إتقان المعارف والمهارات الأكاديمية الأساسية، وبالنتيجة أصبحت العديد من المدارس الابتدائية مجتمعات للتعلّم والرعاية بدلاً من مؤسسات تعليمية تعد الطلبة للمرحلة الثانية من التعليم فقط.

لقد نتج عن التحاق جميع الأطفال بالمدارس الشاملة المتطابقة –بغض النظر عن خلفيتهم

الاجتماعية والاقتصادية أو القدرات الشخصية- إنشاء نظام تكون فيه المدارس والفصول الدراسية غير متجانسة من حيث شخصية الطلبة ومتنوعة من حيث الاحتياجات والتوقعات التعليمية (Välijärvi وMalin، 2003) وتعني الشمولية الفكرة الرائدة في تطبيق القيم الأساسية للمساواة في التعليم، إذ يمكن لجميع الطلاب الحصول وجبة دافئة يومياً، ورعاية صحية مجانية، ونقل، ومواد تعليمية، والقدرة على الحصول على مشورة في مدارسهم.

يبدأ الأطفال الفنلنديون التعليم الإلزامي بعد سنة أو ثلاث من بَدْء الأطفال التعليم في معظم الدول الأخرى، وهذا يشير إلى أن الطلبة الفنلنديين يتعلمون بنحوٍ أفضل نسبياً في غضون مدة زمنية أقصر مقارنةً مع نظرائهم الدوليين، ولم تخاطر سياسة التعليم الفنلندية أبداً بمبدأ تمديد الطفولة على حساب زيادة الوقت المخصص للتعليم الرسمي.

ثانيا: معلمون مُعَدون بنحوٍ جيّد للعمل في المدرسة الابتدائية:

مهنة التدريس في المجتمع الفنلندي تتمتع دائماً بإحترام الجمهور وتقديرهم (Simola ، 2005)، ويمتلك الآباء ثقة تجاه المعلمين كمهنيين يعرفون ما هو الأفضل لأطفالهم، وهذا أدى إلى امتلاك المعلمين الاستقلالية في الفصول الدراسية فيما يتعلق باختيار الأساليب التربوية الأكثر ملاءمة؛ ونتيجة لذلك فإن المدارس الابتدائية مستقلة تماماً في تصميم المناهج الدراسية الخاصة بها، وطريقة التدريس وترتيبات التعليم، واستخدام الأموال العامة، ويُعدُّ التدريس المستقل مهنة مرموقة تجذب بعضاً من أفضل خريجي المدارس الإعدادية (Välijärvi وآخرون، 2002؛ Simola، 2005؛ Westbury وآخرون، 2005). إذْ يتم قبول حوالي ١٠٪ فقط من نحو ٦٠٠٠ متقدم سنوياً إلى كليات التربية في الجامعات الفنلندية، وهذا يعني أن أقسام التربية والتعليم الجامعية يمكنها اختيار بعض من أفضل الطلبة في البلاد من بين الذين حصلوا على أعلى الدرجات في امتحانات القبول الجامعية.

والسبب الرئيس وراء الرغبة في التعليم في المدارس الابتدائية الفنلندية هي أن شهادة الماجستير شرطٌ أساس لكل مُعلّم يريد التعليم في مدرسة فنلندية، وكان لهذا عدة نتائج إيجابية للمعلمين في المدارس الابتدائية وللمجتمع ككل، إن أحد العوامل المهمة هو أن درجة الماجستير في التعليم لا تؤهل الشخص للتعليم في المدرسة فحسب بلْ تفتح الباب لفرص العمل في الإدارة العامة أو في القطاع الخاص، ولا يشعر معلمو المدارس الابتدائية الذين يبدأون العمل بعد التخرّج بأن حياتهم المهنية تقتصر فقط على العمل في المدارس الابتدائية، ففي الواقع أن إدارات الموارد البشرية في الشركات والصناعات الفنلندية تسعى وراء الشباب الحاصلين على شهادة الماجستير في التعليم في المدارس الابتدائية، والأهم من ذلك أن شهادة الماجستير تقدم ضمانات إكمال الدراسات العليا في معظم الجامعات الفنلندية

اليوم؛ لهذا يغتنم العديد من المعلمين –ولاسيما في المدارس الابتدائية– الفرصة لمواصلة دراستهم الأكاديمية، وشهدت المدارس الفنلندية تصاعداً خلال العقد الماضي في أعداد مديري المدارس والمعلمين الذين يمتلكون شهادة الدكتوراه في مجال التعليم.

تتميز برامج إعداد المعلمين الفنلندية–من خلال المقارنات الدولية– بعمق أهدافها (Jussila و Saari، 2000؛ Westbury وأخرون، 2005)، إذْ إن التوازن بين التطبيق النظري والعملي في هذه البرامج يساعد المعلمين الشباب على إتقان أساليب تدريس مختلفة، وكذلك تُعلِّم علم التدريس وعِلّم التعليم الفعّال، وكشفَ إصلاحُ المناهج الدراسية في منتصف التسعينيات أنَّ المعلمين ذوي الكفاءة المهنية العالية يمتلكون دوافع للانخراط في عمليات التنمية المدرسية في المدارس التي يعملون فيها وكذلك في المشاريع الوطنية والدولية، وتبين أنهم يميلون إلى العمل بجد على تطوير معرفتهم الشخصية ومهاراتهم المهنية.

إن المعلمين الفنلنديين واعون ويعملون على الاستفادة من خدمات التطوير والتدريب أثناء الخدمة المهنية، إذْ ارتفع المستوى المهني للكادر التدريسي على مدى العقدين الماضيين وكذلك ازدادت نوعية دعم التطوير المهني للمعلمين، فقد اختفى التدريب التقليدي من الخدمة، وحل محلها برامج تدريس في المدارس قائمة على المدى الطويل وفرص التطوير المهني، وأصبح التحسين المستمر للاحتراف التربوي للمعلمين حقاً وليس إلزاماً، وأدى هذا التحول في الظروف التعليمية وأساليب المعلمين إلى عكس الطرق التي يتم فيها إعداد الفصول الدراسية للتلاميذ، ونتيجة لتعزيز الكفاءة المهنية في المدارس، فقد أصبح مفهوماً أن المعلمين والمدارس هم المسؤولون عن عملهم وأيضاً عن حل معظم المشاكل بأنفسهم بدلاً من تحوليها إلى جهات أخرى، ويمكن للمدرسين تشخيص المشاكل في صفوفهم ومدارسهم، وتطبيق الحلول المستندة إلى الأدلة، وتقييم آثار الإجراءات المنفذة وتحليلها.

ثالثا: المساءلة الذكية:

لم تتبع فنلندا طريقة المساءلة العالمية في التعليم التي تفترض أن القيام بتعريض المدارس والمعلمين للمساءلة عن أدائهم هو المفتاح لرفع مستوى تحصيل الطلبة، فكان تقييم نتائج الطلاب مسؤولية كل من المعلم الفنلندي والمدرسة. وأن التقييم الموحد والصعب للطلبة هو امتحان شهادة الإعدادية في نهاية المرحلة قبل بدء الطلبة التعليم العالي، وقبل هذا الامتحان، لا يتم فرض إجراء أي اختبارات خارجية داخل الفصول الدراسية الفنلندية.

أدت الإدارة اللا مركزية للتعليم وزيادة استقلال المدارس إلى جعل السلطات التعليمية والقادة

السياسيين مسؤولين في قراراتهم حول تنفيذ السياسات التعليمية، وقد خلق هذا المساءلة المتبادلة في إدارة نظام التعليم، إذ تخضع المدارس للمساءلة حول نتائج التعليم، بينما تخضع السلطات التعليمية للمساءلة حول جعل تحقيق النتائج المتوقعة أمراً ممكناً، وكان للمساءلة المرنة أثرٌ إيجابي كبير على التعليم، وبالتالي على تعلّم الطلاب، ويستند كل تقييم للطلبة اختبارات من صنع المعلم بدلاً من الاختبارات الخارجية القياسية، وحينما يصل الطلبة إلى الصف الخامس، يبدأون بعدم تلقي درجاتهم التي من شأنها أن تخلق مقارنة بينهم بنحوٍ مباشر، وفي الواقع أن القانون يحظر إعطاء الدرجات، ويتم الاعتماد فقط على التقييم الوصفي وردود الفعل، إذْ ليس من غير المألوف قيام المعلمين بتحديد مواعيد منتظمة لإجراء اختبارات من صنعهم في الفصول الدراسية لخلق فرص للتعلّم ولتقييم التحصيل العلمي للطلبة.

إن المدرسة الابتدائية الفنلندية «منطقة خالية من الاختبارات» إلى حد كبير ومخصصة لتعلّم المعرفة، وكيفية القيام بالأمور، والحفاظ على الفضول الطبيعي، ويتمتع المعلمون أيضاً بالحرية الحقيقية لتخطيط المناهج، إذْ لا يحتاجون في التركيز على الاختبارات السنوية أو الامتحانات، وقد أدت زيادة أعداد المعلمين واستقلالية المدارس في التسعينيات إلى الحالة التي لا تقوم فيها المدارس بالتدريس على وفق الموارد الممكنة، ولكن أيضاً لتخصيص وقتٍ للتدريس في إطار المنهج الدراسي الوطني بنحوٍ مختلف من مدرسة إلى أخرى، وهذا نادراً ما يكون ممكناً في نظام تعليمي أكثر جموداً ويعتمد على الاختبارات بنحوٍ ثقيل.

إن محور التعليم في فنلندا هو التعلّم، بدلاً من التركيز على إعداد الطلاب للاختبارات (Berry و Sahlberg، 2006)، ويتم تطبيق طرائق التدريس المختلفة عادة في جميع أنحاء النظام المدرسي، وتقبل الابتكارات الجديدة بسهولة من قبل المعلمين حينما يروها مناسبةً لتعزيز تعلّم طلبتهم، وأن التوتر والقلق بين الطلاب والمعلمين ليس شائعاً بنفس القدر الذي هو شائع فيه داخل النظم التعليمية التي تعتمد على هياكل المساءلة المركزة.

وبطبيعة الحال فإن الاعتماد على قدرات المعلمين والمدارس على تقييم الطلبة لا تأتي دون عيوب، إذ يظن بعضهم الذين يغادرون الصف التاسع وينخرطون في التعليم الإعدادي يُعاملون على قدم المساواة كثيراً ذلك لأن اختيارهم يتم بناءً على تقييم من صُنع المعلم والدرجات التي حصل عليها، وهناك اختلافات كبيرة بين المعايير التي يستخدمها المعلمون لتقييم الطلبة أحياناً، حتى داخل المدرسة نفسها، وتنشأ مشكلة مماثلة حينما ينتقل الطلبة إلى مدارس جديدة مع درجات اكتسبوها في ظل توقعات ومعايير مختلفة عن تلك المعمول بها في المدارس الجديدة المختلفة، وبغض النظر عن هذه القضايا وغيرها يبدو أن الآباء الفنلنديين، والطلبة، والمعلمين يفضلون الأشكال المرنة من المساءلة التي

تمكن المدارس من الحفاظ على التركيز على التعلم وتسمح بالمزيد من الحرية في تخطيط المناهج الدراسية مقارنة مع ثقافة الاختبارات الخارجية السائدة في بعض الدول الأخرى.

رابعاً: ثقافة الثقة:

إن ما لوحظ آنفاً لم يكن بالإمكان حصوله من دون ثقة أولياء الأمور والطلبة والسلطات تجاه المعلمين والمدارس، ومن الضروري أن ندرك أن نظام التعليم الفنلندي كان مركزياً بشكلٍ شديد قبل إدخال الإصلاحات الكبيرة في السبعينيات التي تم تنفيذها على الصعيد الوطني وظلت تحت السيطرة المركزية حتى عام ١٩٨٥، إذ كانت المدارس تخضع في السابق لرقابة صارمة من قبل الهيئات المركزية، إذ نظمت مجموعة كبيرة من القواعد والأوامر العمل اليومي للمعلمين، وبدأ التحوّل التدريجي نحو الثقة بالمدارس والمعلمين في الثمانينيات، حينما نفذت المراحل الرئيسة من أجندة الإصلاح الأولي وتطبيقها ضمن نظام التعليم. وفي بداية التسعينيات بدأت حقبة الثقافة المدرسية القائمة على الثقة رسمياً في فنلندا.

تعني ثقافة الثقة أن السلطات التعليمية والقادة السياسيين يعتقدون أن المعلمين –جنباً إلى جنب مع مديري المدارس وأولياء الأمور ومجتمعاتهم المحلية– يعرفون كيفية تقديم أفضل تعليم ممكن للأطفال والشباب، حدث هذا التحوّل من الإدارة المركزية البيروقراطية إلى ثقافة اللا مركزية والثقة في فنلندا خلال الأزمة الاقتصادية والموازنة العامة الضيقة في التسعينيات (Aho و آخرون، 2006) وقيل إن ثقافة الثقة قد قُدِّمت لأن السلطات المحلية لا تريد أن يتخذ البيروقراطيون المركزيون القرارات المالية الصعبة التي من شأنها أن تؤثر على الأطفال والمدارس، ولحسن الحظ يبدو أن حكمة الشعب في تحديد ما هو أفضل للناس تعمل بنحوٍ جيد حتى مع القضايا الأكثر صعوبة أيضاً، مثل خفض النفقات، وإعادة تنظيم العمليات القائمة مع الميزانية الجديدة.

لا يمكن لثقافة الثقة أن تزدهر إلا في بيئة مبنية على الحكم الرشيد وشبه خالية من الفساد، تحتل فنلندا مركزاً جيداً في التصنيف العالمي لأحسن الدول في مجال الحكم التابع لمنظمة الشفافية الدولية، وتتمتع المؤسسات العامة عموماً بثقة الجمهور العالية في فنلندا؛ لذلك فإن الثقة بالمدارس والمعلمين هي نتيجة طبيعية لمجتمع المدني يعمل بنحوٍ جيد، وأن الصدق والثقة –كما يلاحظ Lewis (٢٠٠٥)– غالباً ما يُنظر إليها على أنها من بين أهم القيم الأساسية للمجتمع الفنلندي.

كان لدعوة المعلمين والمدارس للمشاركة في التنمية الاجتماعية أثر إيجابي كبير على قطاع التعليم الفنلندي في التسعينيات، إذ تمكن المعلمون من رؤية أنَّ النظام يعتقد أن المدارس والمجتمعات المحلية

هي الأماكن التي يجب أن يتم فيها اتخاذ القرارات بشأن المناهج الدراسية والترتيبات العامة للتعليم، وقد رحّب معظم المعلمين من ذوي المؤهلات المهنية والأخلاقية العالية بهذه المسؤوليات الجديدة، واحتضنت المدارس بسرعة كبيرة الأدوار الجديدة في قيادة التغيير ضمن ثقافة الثقة.

إن تحسين المدارس لم يظهر فقط في فنلندا كنتيجة لهذه الثقة الجديدة، ولكن أيضاً أصبح أكثر تنوعاً مما كان في السابق، فمن الناحية النظرية يمكن لكل مدرسة تصميم استراتيجيتها الخاصة للتغيير مع أهدافها ومنهجيات الرؤية والتنفيذ والجداول الزمنية، وقد أدت هذه الثقة إلى دفع نظام التعليم الفنلندي لتجاوز العديد من الأنظمة التعليمية في الدول الأخرى.

خامساً: القيادة الأخلاقية الموزعة:

إن نجاح التعليم الفنلندي لم يكن نتيجة لأي إصلاح تعليمي وطني كبير، فقد استند إصلاح التعليم وتطويره في فنلندا إلى التكيف المستمر للاحتياجات الدراسية المتغيّرة للأفراد والمجتمع. يرى Rinne وزملاؤه (٢٠٠٢) أنه على الرغم من أنَّ ظهور إدارة جديدة في القطاع العام يعني حدوث تغييرات ثورية في الخطاب التربوي الفنلندي إلا أن هذا الخطاب الجديد لم يكن قادراً على ترسيخ هذه الممارسات الجديدة في التعليم بسهولة كما حدث في الأجزاء الأخرى من المجتمع. ومع ذلك -وكما يقول Aho وزملاؤه (٢٠٠٦)- ظلت القيم الأساسية والرؤية الرئيسة للتعليم من دون تغيير منذ عام ١٩٦٨، واحترمت الحكومات من اليسار واليمين السياسي التعليم كونه خدمةً عامة أساسية لجميع المواطنين والحفاظ على الاعتقاد بأن الأمة ذات التعليم العالي واسع النطاق هي التي ستكون ناجحة في الأسواق العالمية.

وقد مكنت القيادة التربوية المستدامة المدارس الفنلندية والمعلمين من التركيز في تطوير التعليم والتعلّم في الأماكن التي يرون أن هناك حاجةً للعمل عليها، واعتمدت القيادة في قطاع التعليم -على نحو متزايد- على فكرة القيادة الموزعة من خلال تقاسم المسؤوليات بين جميع الأطراف الفاعلة في التعليم؛ لتحقيق النتائج المتوقعة (Hargreaves وآخرون، 2007). بدلاً من تخصيص الموارد المالية والوقت لتنفيذ الإصلاحات الجديدة مراراً وتكراراً، أعطي المعلمون في فنلندا الحرية المهنية لتطوير المعرفة التربوية والمهارات ذات الصلة لاحتياجاتهم الفردية، وبعد عشر سنوات من التدريب المركزي لخدمة المعلم، تحوّل التركيز من برامج التطوير المهني إلى تلبية المطالب الحقيقية والتوقعات للمدارس والأفراد في أعقاب البدء بالإصلاح المدرسي الشامل في السبعينيات.

في نظم التعليم الخاضع لإصلاحات متعددة، يكون التركيز المتكرر في كثير من الأحيان على تنفيذ التغييرات المصممة خارجياً وتعزيزها، بهذا تكون النتيجة الرئيسة في كثير من الأحيان هي الإحباط ومقاومة التغيير بدلاً من الرغبة في تحسين المدارس، أما في فنلندا فقد دعت سياسات التعليم

المدارس لتصميم خطط التنمية واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بها على أساس المنهج الوطني وأُطر السياسات والنظم الرقابية، وهذه الأطر بمثابة مبادئ توجيهية للمدارس والبلديات في تقديم خدمات التعليم، ونتيجة لذلك، لم تقدم اللامركزية وزيادة الحكم الذاتي المحلي المزيد من الحرية للمدارس لإنشاء طرق التدريس وبيئات التعلم الأمثل فقط، ولكن وفرت لهم أيضا قيادة حقيقية ومسؤولية في تطوير التعليم وتحسين المدارس.

٦. الخاتمة:

ينظر إلى رأس المال البشري، عادةً كأحد عوامل النجاح الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ويُعَدُّ التعليم هو وسيلة مهمة لتعزيز رأس المال البشري والحفاظ على الوحدة الثقافية وعائدات العولمة؛ ولذا فقد كان التعليم من أولويات الخدمة العامة الفنلندية منذ اليوم الذي صدر فيه القانون الوطني الأول حول التعليم العام في بداية العشرينيات، لذلك فإنه من غير المستغرب أن تحسين النوعية وتعزيز المساواة في التعليم أيضا كانتا إحدى الموضوعات الرئيسة في سياسات التعليم الفنلندية الحديثة منذ الثمانينيات.

وقد تم تطبيق استراتيجيات مختلفة تركز في سياسات التعليم لرفع التحصيل العلمي للطلبة، وترتكز بعض الاستراتيجيات الموصى بها إلى القوائم من عناصر أو وظائف ضمن نظام تحسين التعليم (كما هو الحال في بلاكستين لعام ٢٠٠٤على سبيل المثال)، أما على الصعيد العالمي، فغالباً ما يتم العمل بالممارسات الجديدة من خلال إصدار القوانين ولوائح تجُبِر المدارس والمعلمين على تغيير تصرفاتهم، ولكن النهج الفنلندي لتحسين التعلم وأداء جميع الطلبة على النقيض من ذلك، إذ يرتكز إلى رؤية طويلة الأجل ومجموعة من القيم الأساسية التي تم قبولها من قبل المجتمع الفنلندي، وإن أحد الأهداف الرئيسة لسياسة التعليم الفنلندية منذ بداية السبعينيات وإلى الآن هو إعطاء جميع المواطنين فرص متكافِئة للحصول على تعليم عالي الجودة بغض النظر عن العمر، أو الموطن، أو الجنس، أو الوضع الاقتصادي، أو اللغة الأم.

لقد بيّن هذا البحث التأريخ القصير للإصلاحات التعليمية في فنلندا، وبحث أيضاً في الأسباب التي أدت إلى حدوث تقدم ثابت في أداء النظام التعليمي، ولاسيما في تحصيل الطلبة بالمقارنة مع المتوسط العالمي لتحصيلهم، على وفْق تقييم الدراسات المقارنة الدولية للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي ودراسات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، وأكد هذا الفصل أيضاً على أن التقدم في النظام

التعليمي لم يتحقق باتباع مبادئ إصلاح التعليم السائدة في العالم، وإنما حصل من خلال الاعتماد على بناء رؤى بعيدة المدى والتحسين المنهجي للسياسات التعليمية وممارساتها لتحقيق هذه الرؤى.

إن إقبال الطلاب الفنلنديين على مراحل الدراسة الإعدادية وما بعدها غير الإلزامية قد زاد بنحوٍ ملحوظ فنجاح فنلندا كدولة أوروبية صغيرة يعزى إلى مرونة المجتمع الفنلندي وإبداعه في جميع الجوانب، ففي النظام التعليمي، مكنت هذه المبادئ المدارس من إجراء تجارب لتحسين الواقع التعليمي من خلال الإبداع، وشجعت أيضا المعلمين والطلبة على تحمل المخاطر في السعي للوصول إلى أهدافهم، سواءٌ أكانت هذه الأهداف تتمثل في التدريس الفعال أو في التعلم المثمر، ومن المثير للاهتمام، أن أدلة أحدث الدراسات تشير إلى أن الطلبة الفنلنديين يعانون من قلق وتوتر أقل بكثير من أقرانهم في الدول الأخرى (OECD، 2004)، ففي التقرير الوطني للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة استنتج كل من Kupari وVälijärvi (٢٠٠٥) أن ٧٪ فقط من الطلبة الفنلنديين قالوا إنهم يشعرون بالقلق حين العمل على واجبات الرياضيات في المنزل مقارنةً مع ٥٢٪ في اليابان و٥٣٪ في فرنسا. وقد تم الإبلاغ عن ملاحظات مماثلة من الفصول الدراسية الفنلندية من قبل عشرات الصحفيين الأجانب في الصحف التي يعملون فيها في جميع أنحاء العالم.

وخلافاً لأنظمة التعليم الأخرى التي شهدت إصلاحات منذ تسعينيات القرن الماض، لم يعتمد نظام التعليم الفنلندي على سياسات الاختبارات الصعبة؛ والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن مجتمع الباحثين الذين يركزون في صنع السياسات في مجال التعليم ظلوا غير مقتنعين بأن الإختبارات تزيد من تعلم الطلبة فعلى سبيل المثال، يرى كل من Amrein وBerliner (٢٠٠٢) أن النجاح النهائي لسياسة الاختبارات يكمن في تأثير الامتحانات بنحوٍ إيجابي على تعلّم الطلاب، وليس زيادة درجات الطلبة في إختبار معين، وإذا لم يتأثر تعلّم الطالب بنحوٍ إيجابي، فلا بد من التشكيك في صحة هذه القيام بهذه الاختبارات الصعبة ولم تقتنع سلطات التعليم الفنلندية ولاسيما المعلمون بأن هذه الاختبارات من شأنها أن تكون مفيدة للطلبة ولما يتعلموه.

تعتمد سياسات التعليم على السياسات الاجتماعية الأخرى وعلى الثقافة السياسية العامة للدولة. ويعزى العامل الأساس في تنمية اقتصاد المعرفة في فنلندا والأداء الجيد للحكم الرشيد ونظام تعليمي محترم إلى قدرة البلاد على الوصول إلى توافق واسع حول معظم القضايا الرئيسة المتعلقة بالتوجهات المستقبلية في فنلندا، والاستنتاج هو أن فنلندا تبدو ناجحة بنحوٍ خاص في الحفاظ على سبع سياسات رئيسة التي تشكل القيادة التربوية مستدامة ومتغيرة كما بينها Hargreaves وFink (٢٠٠٦)، وكانت هذه العناصر السبعة من مبادئ وضع السياسات والإصلاحات البارزة في فنلندا، وعناصر السياسة المستدامة هذه، –التي وصفت بمزيد من التفصيل في أماكن أخرى(Aho وآخرون،

2006)، هي-:

- **العمق**: إن الغرض من التعليم لا يزال يرتكز إلى التنمية الشاملة للشخصية بما في ذلك المعارف والمهارات والقيم والإبداع والخصائص الشخصية، والمدارس هي أماكن التعلّم والحصول على الاهتمام، إذ يأتي التعلّم قبل الاختبار؛ ويتم تعريف الإنجاز بتنمية المرء ونموه، وليس بالمعايير العالمية.
- **بُعد المدى**: تم بناء سياسة التعليم وتطويرها على رؤية بعيدة المدى معتمدة على مبادئ استراتيجية مثل تكافؤ الفرص للجميع، ووضع التعلّم قبل التعليم، وبدلاً من السعي لتحقيق مكاسب على المدى القصير، وركزت تطوير التعليم في ترسيخ هذه القيم الأساسية في النظام التعليمي.
- **التوسع**: انتشرت قيادة التعليم تدريجياً من المركز إلى المستويات المحلية، ولا تقتصر القيادة على الواجبات الإدارية اليومية والإدارة فقط ولكنها تتناول المسؤولية والحقوق في قيادة التطوير المستمر للنظام التعليمي.
- **العدالة**: إن تحقيق هدف توفير تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيّد للجميع يتطلب إنشاء شبكة مدارس عادلة اجتماعياً وصيانتها وتتكون من مدارس ممتازة بنحوٍ موحد، وظل هذا المبدأ السياسة الرائدة منذ أوائل السبعينيات.
- **التنوع**: تستند شبكة المدارس إلى فكرة التعليم الشامل الذي يعزز التنوع في المدارس والفصول الدراسية، ولم يكن التوجيه للتعليم والتعلّم يستند إلى معايير مكتوبة، وإنما على المبادئ التوجيهية لتشجيع الحلول المبتكرة داخل البيئات الاجتماعية والإنسانية المتنوعة.
- **الدهاء والذكاء**: تم تعيين الشباب الموهوبين والمبدعين على مدى العقود الثلاثة الماضية لقيادة المدارس والمكاتب التعليمية المحلية والإدارات المركزية، معتمدين في ذلك على الاعتقاد بأن الكفاءات في كثير من الأحيان تستطيع تجاوز التجربة الروتينية، وتم تقديم طرق إعداد القادة وتطوير معارفهم ومهاراتهم على وفق الأصول المنهجية والبحثية في الثمانينيات.
- **الحفظ**: مَثّل تطوير التعليم توازناً بين جلب الابتكارات الجديدة وتوظيف الممارسات الجيدة القائمة، ويعترف الناس بأن العديد من الابتكارات التعليمية المطلوبة موجودة بالفعل في مكان ما في النظام وكان هذا اعترافاً أساسياً بحكمة المعلمين وإدراك أن التعلم من التجارب السابقة مهم بقدر إدخال أفكار جديدة تماماً التي غالباً ما تكون غريبة في المدارس.

أُدرجت معظم مبادئ الاستدامة السبعة هذه بنحوٍ ملحوظ في سياسات التعليم القديمة في فنلندا في بداية السبعينيات، بينما ظل مبدأ العدالة (أي المساواة وتكافؤ الفرص) قيمة رائدة في مجال

الرؤى التعليمية بعيدة المدى، وبدأ التركيز المنهجي القوي في فنلندا على القيادة في جميع مستويات التعليم في الظهور في الثمانينيات، ومنذ ذلك الحين كان من الواضح أن سياسات التعليم يجب أن تستند إلى عمق وبعد مدى واتساع القيادة، وإن هذا التنوع والدهاء والذكاء يعد من العوامل المحافظة على التغيير التربوي. وكان أحد عوامل النجاح الرئيسة في فنلندا هو التعرف المبكر على التعلّم من التجارب السابقة الذي يمكن أن يقود إلى بناء مستقبل أفضل.

اهتمت سياسات التعليم لرفع مستوى تحصيل الطلبة في فنلندا على التعليم والتعلّم من خلال تشجيع المدارس على صياغة بيئات تعليمية مثلى، وإنشاء محتوى تعليمي من شأنه أن يساعدة الطلبة على تحقيق الأهداف العامة للتعليم، ففي وقت مبكر جداً تم افتراض أن التعليم هو العنصر الرئيس الذي سيحدث فرقاً في ما يتعلمه الطلبة في المدرسة، وليس المعايير والتقييم وبرامج التعليم البديلة، بينما ازداد مستوى احترافية المعلم تدريجياً في المدارس خلال التسعينيات، وازداد انتشار أساليب التدريس الفعالة والمناهج التربوية الجيدة وكيفية تصميم المدارس على أفضل وجه، ومكّنت المرونة الجديدة لنظام التعليم الفنلندي المدارس من التعلّم من بعضها بعضاً، وبالتالي الإستفادة من أفضل الممارسات العالمية من خلال اعتماد أساليب مبتكرة لتنظيم التعليم، وتشجيع المعلمين والمدارس لمواصلة توسيع ملكتها من طرق التدريس وإضفاء الطابع الشخصي على التدريس لتلبية احتياجات كل الطلبة، وساعدت المدارس على الحفاظ على بناء نظم دعم قوية للتعليم والتعلم، مثل التغذية الصحية والخدمات الصحية والإرشاد النفسي، وتوجيه الطلبة وكل هذا أصبح من العناصر العادية المتواجدة في كل مدرسة. فعلى سبيل المثال لخص Schleicher (٢٠٠٦) في تحليله للنجاح الفنلندي أن شبكات بناء المدارس التي تحفز الابتكارات وتنشرها تساعد على تفسير «النجاح الكبير» لفنلندا في جعل الأداء المدرسي قوي وثابت ويمكن التنبؤ به في جميع أنحاء النظام التعليمي، مع أقل من ٥٪ كنسبة تباين في أداء الطلبة بين المدارس (ص ٩). إن التباين بين المدارس يتوافق معظمه مع عدم المساواة الاجتماعية، ولأن هذا يُعدُّ مصدراً صغيراً للتباين في فنلندا، فإنه يشير إلى أن المدارس تتعامل مع عدم المساواة الاجتماعية بنجاح كبير.

هل ستواصل فنلندا الحفاظ على نظام الأداء العالي في التعليم؟ على الرغم من أن الفلسفة الجديدة لإدارة القطاع العام لم تُعتَمدْ في فنلندا على عكس المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك علاماتٍ آخذةً في النمو على أن نظام التعليم الفنلندي سيبدي اهتماماً متزايداً بالكفاءة والإنتاجية.

قدمت وزارة التربية والتعليم الفنلندية (2005b) قياسات ومعايير جديدة للمدارس والمعلمين، هذا يعني أن إنتاجية المدارس الفردية والبلديات سيتم تقييمها وسيتم الاعتماد على تنفيذ سياسات

المكافأة أو العقاب لاحقاً، ويخشى بعض المعلمين الفنلنديين من أن البرنامج الإنتاجي هذا سيقلل في نهاية المطاف من عدد المدارس والمعلمين، وسيؤثر بالتالي بشدة على فرص التعليم الجيد القائمة على الإنصاف والتعلّم. وإن علينا انتظار ما إذا كانت جميع المدارس الفنلندية والمعلمين قادرين على البقاء في هذا السباق لزيادة الإنتاجية مع الموارد القليلة المتوفرة.

ولكن لحسن الحظ فإن الأساس لنظام التعليم الفنلندي يبقى على أرض صلبة، إذ ان المعلمين ومديري المدارس مدربون تدريباً جيداً ويتمتعون باحترام كبير من قبل الأعضاء الآخرين في المجتمع، ويأخذ الطلبة عملهم في المدارس على محمل الجد، ويثق أولياء الأمور في التعليم الذي تقدمه المدارس العامة الفنلندية، وأصبح التعليم الشامل الإلزامي لمدة تسع سنوات الذي يوفر فرص تعلّم مماثلة لجميع الطلبة أحد المؤسسات الرئيسة لتجنب الانقسام الاجتماعي وعدم المساواة داخل المجتمع الفنلندي الذي يواجه مطالب متزايدة من الإنتاجية والفعالية والمنافسة، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الشباب الفنلندي منخرطون بنحوٍ كبير في الأنشطة خارج المدرسة، كالنوادي الرياضية والفنون، التي غالباً ما تؤدي دوراً هاماً في توفير مزيدٍ من الفرص للتعلّم والنمو.

في الختام، فإن المجتمع الفنلندي اعتمد دائماً على المبدعين الذين تعلموا كيفية التعلّم الذين يستخدمون مهاراتهم بنحوٍ فعال ومثمر، وكثيرا ما أدى قادة الأعمال الفنلنديون دوراً متوازناً حينما أُدخِلت تغييرات كبيرة في القطاع العام، وفي ضوء هذا «الابتكار» الحديث للإنتاجية التعليمية فإن نظام التعليم الفنلندي والمجتمع بنحوٍ عام سيكون قادراً على التكيف بما فيه الكفاية مع هذه التغيرات الحديثة.

ملاحظة: يعتمد هذا الفصل على مقالات نشرها سالبرج سابقا. وهذه المقالات هي:

1. How Finland responds to the twin challenge of secondary education? Profesorado, 10(1), 1–26, Sahlberg, P. (2007).
2. Education policies for raising student learning: The Finnish approach. Journal of Education Policy, 147–171, and Sahlberg, P. (2009).
3. Learning first: School accountability for a sustainable society. In J-C Couture, K.D. Gariepy and B. Spencer (Eds.) Educational accountability: Professional voices from the field. Rotterdam: Sense Publishers, pages not available.

المصادر:

- Adams, R. J. (2003). Response to 'Cautions on OECD's recent educational survey (PISA)'. Oxford Review of Education, 29(3), 377–389.
- Aho, E., Pitkänen, K., & Sahlberg, P. (2006).Policy development and reform principles of basic and secondary education in Finland since 1968. Washington, DC: World Bank.
- Allerup, P., & Mejding, J. (2003). Reading achievement in 1991 and 2000. In S. Lie, P. Linnakylä, & A. Roe (Eds.), Northern lights on PISA: Unity and diversity in Nordic countries in PISA 2000 (pp. 133-146).Oslo: University of Oslo, Department of Teacher Education and School Development.
- Amrein, A. L., & Berliner, D.C. (2002). High-stakes testing, uncertainty, and student learning, Education Policy Analysis Archives, 10(18). Retrieved March 18, 2006 from http://epaa.asu.edu/epaa/v10n18/
- Bautier, E., & Rayon, P. (2007). What PISA really evaluates: literacy or students' universes of reference? Journal of Educational Change, 8(4), 359–364.
- Berry, J., & Sahlberg, P. (2006). Accountability affects the use of small group learning in school mathematics. Nordic Studies in Mathematics Education, 11(1), 5–31.
- Biddle, B. J., & Berliner, D. C. (2002). Research synthesis: Small class size and its effects. Educational Leadership, 59(5), 12-23.
- Blankstein, A. (2004). Failure is not an option. Six principles that guide student achievement in high-performing schools. Thousand Oaks: Corwin Press.
- Castells, M., & Himanen, P. (2002). The information society and the welfare state. The Finnish model. Oxford: Oxford University Press.
- Centre on Education Policy (2006). From the capital to the classroom Year 4 of the No Child Left Behind Act. Washington, DC: Centre on Education Policy.
- Committee Report (2005). Report of the committee on transition from basic to secondary education and training. Helsinki: Ministry of Education.

- Dohn, N. (2007). Knowledge and skills for PISAAssessing the assessment. Journal of Philosophy of Education, 41(1), 1–16.
- Elley, W.B. (Ed.). (1992). How in the world do students read? Hamburg: Grindeldruck GMBH.
- Goldstein, H. (2004) International comparisons of student attainment: some issue arising from the PISA study. Assessment in Education: Principles, Policy and Practice, 11(3), 319- 330.
- Grubb, N. (2007). Dynamic inequality and intervention: Lessons for a small country. Phi Delta Kappan, 89(2), 105 – 114.
- Hargreaves, A., & Fink, D. (2006). Sustainable leadership. San Francisco: Jossey-Bass.
- Hargreaves, A., & Goodson, I. (2006). Educational change over time? The sustainability and nonsustainability of three decades of secondary school change and continuity. Educational Administration Quarterly, 42(1), 3-41.
- Hargreaves, A. (2003). Teaching in the knowledge society. Education in the age of insecurity. New York: teachers College Press.
- Hargreaves, A., Halasz, G., & Pont, B. (2007). School leadership for systemic improvement in Finland. A Case study report for the OECD activity "Improving School Leadership". Paris: OECD.
- Hirvi, V. (1996). Koulutuksen rytminvaihdos. 1990-luvun koulutuspolitiikka Suomessa [The rhythm change in education. Finnish education policy in the 1990s]. Helsinki: Otava.
- Itkonen, T., & Jahnukainen, M. (2007). An analysis of accountability policies in Finland and the United States. International Journal of Disability, Development and Education, 54(1), 5–23.
- Jussila, J., & Saari, S. (Eds.). (2000). Teacher education as a future-molding factor: International evaluation of teacher education in Finnish universities. Helsinki: Higher Education Evaluation Council.
- Kupari, P., & Välijärvi, J. (Eds.). (2005). Osaaminen kestävällä pohjalla PISA 2003 Suomessa [Competencies in on the solid ground PISA 2003 in Finland]. Jyväskylä: Institute for Educational Research, University of Jyväskylä.
- Lewis, R. (2005). Finland, cultural lone wolf. Yarmouth: Intercultural Press.

- Linnakylä, P. (2004). Finland. In H. Döbert, E. Klieme, & W. Stroka (Eds.). Conditions of school performance in seven countries. A quest for understanding the international variation of PISA results (pp.150-218). Munster: Waxmann.
- Martin, M.O., Mullis, I.V.S., Gonzales, E.J., Gregory, K.D., Smith, T.A., Chrostowski, S.J., Garden, R.A., & O'Connor, K.M. (2000). TIMSS 1999 International Science Report: findings from IEA's repeat of the Third International Mathematics and Science Study at the eighth grade. Chestnut Hill: Boston College.
- Ministry of Education (2004). Development plan for education and research 2003–2008. Helsinki: Ministry of Education.
- Ministry of Education (2005). Opetusministeriön hallinnonalan tuottavuusohjelma 2006– 2010. [Education Sector Productivity Programme 2006-10]. Helsinki: Ministry of Education.
- Nagy, P. (1996). International comparisons of student achievement in mathematics and science: A Canadian perspective. Canadian Journal of Education, 21(4), 396–413.
- National Board of Education (2005). Perusopetuksen matematiikan kansalliset oppimistulokset 9. vuosiluokalla 2004 [National assessment in mathematics in the 9th grade of basic education in 2004]. Helsinki: National Board of Education.
- OECD (2001). Knowledge and skills for life: First results from PISA 2000. Paris: OECD.
- OECD (2004). Learning for tomorrow›s world. First results from PISA 2003. Paris: OECD.
- OECD (2007a). PISA 2006:Science competencies for tomorrow's world. Vol.1. Paris: OECD.
- OECD (2007b). No more failures. Ten steps to equity in education. Paris: OECD.
- OECD (2008). Education at a glance: OECD indicators 2008. Paris: OECD.
- Popham, J. (2007). The no-win accountability game. In C. Glickman (Ed.), Letters to the next President: What we can do about the real crisis in public

education (pp. 166-173). New York: Teachers College Press.

- Prais, S.J. (2003). Cautions on OECD's recent educational survey (PISA). Oxford Review of Education, 29(2), 139-163.
- Prais, S.J. (2004). Cautions on OECD's recent educational survey (PISA): rejoinder to OECD's response. Oxford Review of Education, 30(4), 569-573.
- Riley, K., & Torrance, H. (2003). Big change question: As national policy-makers seek to find solutions to national education issues, do international comparisons such as TIMSS and PISA create a wider understanding, or do they serve to promote the orthodoxies of international agencies? Journal of Educational Change, 4(4), 419–425.
- Rinne, R., Kivirauma, J., & Simola, H. (2002). Shoots of revisionist education policy or just slow readjustment? Journal of Education Policy, 17(6), 643-659.
- Robitaille, D.F., & Garden, R.A. (Eds.). (1989). The IEA study of mathematics II: context and outcomes of school mathematics. Oxford: Pergamon Press.
- Routti, J., & Ylä-Anttila, P. (2006). Finland as a knowledge economy. Elements of success and lessons learned. Washington, DC: World Bank.
- Sahlberg, P. (2006a). Education reform for raising economic competitiveness. Journal of Educational Change, 7(4), 259–287.
- Sahlberg, P. (2006b). Raising the bar: How Finland responds to the twin challenge of secondary education? Profesorado, 10(1), 1–26.
- Sahlberg, P. (2007). Education policies for raising student learning: The Finnish approach. Journal of Education Policy, 22(2), 147–171.
- Sahlberg, P. (2009). Learning first: School accountability for a sustainable society. In J-C Couture, K.D. Gariepy, & B. Spencer (Eds.), Educational accountability: Professional voices from the field. Rotterdam: Sense Publishers, pages not available. 37 - 38 - 38
- Schleicher, A. (2006). The economics of knowledge: Why education is key for Europe's success. Brussels: The Lisbon Council.
- Schleicher, A. (2007). Can competencies assessed by PISA be considered the fundamental school knowledge 15-year-olds should possess? Journal of

Educational Change, 8(4), 349–357.

- Simola, H. (2005). The Finnish miracle of PISA: Historical and sociological remarks on teaching and teacher education. Comparative Education, 41(4), 455–470.
- Statistics Finland (2008). Education. Retrieved March 30, 2009, from http://www.stat.fi/til/ on
- Välijärvi, J., & Sahlberg, P. (2008). Should 'failing' students repeat a grade? Journal of Educational Change, 9(4), 385-389.
- Välijärvi, J. (2004). Implications of the modular curriculum in the secondary school in Finland. In J. van den Akker, W. Kuiper, & U. Hameyer (Eds.), Curriculum landscapes and trends (pp.101-116). Dordrecht: Kluwer.
- Välijärvi, J., & Malin, A. (2003). The two-level effect of socio-economic background. In S. Lie, P. Linnakylä, & A. Roe (Eds.), Northern lights on PISA: Unity and diversity in Nordic countries in PISA 2000 (pp. 123–132). Oslo: University of Oslo, Department of Teacher Education and School Development.
- Välijärvi, J., Kupari, P., Linnakyla, P., Reinikainen, P., Sulkunen, S., Törnroos, J., & Arffman, I. (2007). Finnish success in PISA and some reasons behind it II. Jyväskylä:University of Jyväskylä.
- Välijärvi, J., Linnakylä, P., Kupari, P., Reinikainen, P. & Arffman, I. (2002). Finnish success in PISA. Some reasons behind it. Jyväskylä: Institute for Educational Research, University of Jyväskylä.
- Westbury, I., Hansen, S-E., Kansanen, P., & Björkvist, O. (2005). Teacher education for research-based practice in expanded roles: Finland's experience. Scandinavian Journal of Educational Research, 49(5), 475-485.

سر النجاح في فنلندا: إعداد المعلمين

باسي سالبيرج*

٢٠١٦/١٠/١٩

موجز

في العقد الماضي برزت فنلندا كونها إحدى الدولة الرائدة في التحصيل العلمي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن خلال دراسة مصادر صعود هذه الدولة إلى الأعلى، تظهر الأبحاث أحد العناصر الرئيسة التي أثرت في نجاحها وتفوقها على الآخرين، ويتناول هذا الموجز تفاصيل العناصر الرئيسة للنظام الناجح في فنلندا، ودراسة إعداد المعلمين، والتعلّم، والتطوير المهني، والأنظمة والممارسات للمناهج والتقييم، وقضايا السياسة المستقبلية لها، وصنع القرار، والدروس التي يمكن للولايات المتحدة أن تتعلمها من نجاح فنلندا.

مع مستويات عالية من التحصيل العلمي، تُعدُّ فنلندا أحد أكثر المجتمعات قراءة وكتابة في العالم؛ لدخول أكثر من ٩٨ في المئة لدروس ما قبل المدرسة، وإكمال ٩٩ في المئة للتعليم الأساسي الإلزامي، وتخرج ٩٤ في المئة من المدارس الإعدادية، فضلاً عن معدلات إكمال التعليم الإعدادي المهني التي تصل إلى ٩٠ في المئة (Välijärvi و2008 ،Sahlberg، إحصائيات فنلندا، ٢٠١٠).

ومنذ ظهورها في عام ٢٠٠٠ كأعلى الدول في تقييم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بدأ الباحثون بالتدفق على البلاد لدراسة «المعجزة الفنلندية»، كيف لبلد مع نظام تعليم غير مميّز في الثمانينيات أن يصل إلى قمة الطبقة العالمية خلال بضعة عقود؟ إذْ تشير البحوث والتجارب إلى عنصر واحد يهيمن على بقية العناصر التي أدت إلى تطور التعليم فيب فلندا وهو: (المعلمون الممتازون). وسيبحث هذا التقرير الدور الحاسم الذي أداه المعلمون في التحوّل الكبير لنظام التعليم في فنلندا.

* مدير عام مركز الحراك الدولي والتعاون، معلم وكاتب وباحث فنلندي، يشغل حالياً منصب أستاذ زائر للتعليم التطبيقي بكلية الدراسات العليا للتعليم بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عمل في السابق معلماً مدرسياً ومدرباً للمعلمين، وباحثاً ومستشاراً في مجال السياسات في فنلندا. للمزيد انظر:
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/406b87cd.pdf

المعلم في المجتمع الفنلندي:

لقد كان التعليم -دائماً- جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المجتمع الفنلندي، ويتمتع المعلمون حالياً باحترام كبير وثقة عالية هناك، وينظر الفنلنديون إلى التعليم كعمل نبيل ومرموق، كالطب، والقانون، والاقتصاد، وواحدة من المهن التي يكون غرضها أخلاقياً وليس مادياً، فالمعلمون هم السبب الرئيس لقيادة فنلندا للمجتمع الدولي في مجال محو الأمية، والعلوم، والرياضيات.

ظل مستوى التحصيل التعليمي في فنلندا منخفضاً نوعاً ما حتى الستينيات، إذ كان ١ من ١٠ فنلنديين بالغين في ذلك الوقت قد أكمل أكثر من تسع سنوات من التعليم الأساسي؛ وكان تحقيق شهادة جامعية أمراً غير مألوف (Sahlberg ، 2007)، في ذلك الوقت كان مستوى تعليم الأمة مماثلاً لذلك الموجود في ماليزيا أو البيرو، ومتخلفاً عن جيرانها الأسكندنافيين، (الدنمارك، والنرويج، والسويد)، أما اليوم فتعترف فنلندا علناً بقيمة معلميها، وتثق بأحكامهم وقراراتهم المهنية في المدارس، فمن دون المعلمين الممتازين كان من المستحيل لفنلندا تحقيق النجاح الدولي الذي وصلت إليه حالياً.

ويبدو أن هذه الإنجازات التعليمية أكثر روعة بالنظر إلى أن الأطفال الفنلنديين لا يدخلون المدارس الأساسية حتى سن السابعة، إذْ يتكوّن النظام التعليمي في فنلندا اليوم من عام اختياري (مرحلة ما قبل المدرسة) في سن السادسة، تليها المدرسة الأساسية لتسع سنوات، ست سنوات منها في المدرسة الابتدائية والثلاث الأخرى في المدرسة المتوسطة وهذا إلزامي للجميع، ويعقب ذلك مدة ثلاث سنوات من التعليم الإعدادي الطوعي مع اتجاهين: التعليم العام أو التعليم المهني، ويقدم الخبراء والمعلمون الذين يركزون في موضوع التعليم تعليمات للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية وكذلك على المستوى الإعدادي.

لا يعتمد نظام التعليم الفنلندي على اختبار الطلاب الموحد لتحسين أداء المدارس؛ ولا يعتمد على نظام التفتيش الدقيق، فبدلاً من المساءلة على أساس الاختبار، يعتمد النظام الفنلندي على خبرة ومساءلة المعلمين الذين هم على دراية بطلابهم وملتزمين تجاهم.

التحوّل إلى التعليم

يعد التعليم المهنة الأكثر تميّزاً بين الشباب الفنلنديين في استطلاعات الرأي المنتظمة بين خريجي المدارس الإعدادية (Helsingin Sanomat ، 2004)، إذ إن الحصول على وظيفة معلم في مدرسة أساسية في فنلندا هي عملية تنافسية للغاية، والأفضل والألمع في فنلندا هم فقط من يستطيعون تحقيق هذه الأحلام المهنية، ففي كل فصل ربيع يقدم الآلاف من خريجي المدارس الإعدادية طلباتهم إلى

إدارات تربية المعلمين في ثماني جامعات فنلندية، وفي العادة لا يكفي إتمام الدراسة الإعدادية واجتياز امتحان الإعدادية الصارم للحصول على القبول، بل يجب أن يكون المرشحون الناجحون حاصلين على أعلى الدرجات ويمتلكون مهارات ممتازة، يتم قبول حوالي ١ فقط من كل ١٠ متقدمين سنوياً للدراسة ليصبحوا معلمين في مدرسة أساسية فنلندية، ومن بين جميع فئات المعلمين، يتم اختيار حوالي ٥٠٠٠ معلم من حوالي ٢٠٠٠٠ متقدم.

هناك مرحلتان في عملية الاختيار لتأهيل المعلمين للمدارس الأساسية: الأولى: يتم اختيار مجموعة من المرشحين بناءً على نتائج امتحان الشهادة الإعدادية العامة، ودبلوم المدارس الثانوية الصادرة من قبل المدرسة، والسجلات ذات الصلة من الإنجازات خارج المدرسة، وفي المرحلة الثانية: تكون الإجراءات كالآتي:

١. يكمل المرشحون امتحاناً تحريرياً حول الكتب المخصصة في التربية والتعليم.

٢. ينخرط المرشحون في حالات مختبرية مشابهة لما يحدث في المدرسة لملاحظة نشاطهم، إذ تدخل مهارات التفاعل والتواصل الاجتماعي في اللعبة.

٣. تجرى مقابلات مع المرشحين المتميزين ويطلب منهم شرح الأسباب التي دفعتهم ليصبحوا معلمين، ثم يكمل هؤلاء المرشحون ذوي الكفاءة العالية برنامج إعداد المعلمين الصارم على نفقة الحكومة.

كان يتم إعداد معلمي المدارس الأساسية في فلندا في كليات المعلمين حتى منتصف السبعينيات، بينما يدرس معلمو الإعدادية في الأقسام الخاضعة للجامعات الفنلندية، وبحلول نهاية السبعينيات أصبحت كل برامج إعداد المعلمين جامعية، وفي الوقت نفسه بدأ المحتوى العلمي ومناهج البحث التربوية بإثراء المناهج التعليمية للمعلمين، فتعليم المعلمين الآن قائم على البحوث العلمية، وهذا يعني أنه يجب أن تكون معتمدة على المعرفة العلمية وتركز في عمليات التفكير والمهارات المعرفية المستخدمة في إجراء البحوث (Jakku-Sihvonen و2006 ،Niemi).

إن شرط الحصول على عمل دائم كمعلم في جميع المدارس الأساسية والإعدادية الفنلندية اليوم يتطلب الحصول على درجة الماجستير، بينما يجب أن يكون معلمو الحضانة ورياض الأطفال من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، وليست الأجور السبب الرئيس كي يصبح الشباب معلمين في فنلندا، اذ إنهم يكسبون مرتبات قريبة جداً من متوسط المستوى الوطني للمرتبات، أي ما يعادل ما يحصل عليه معلمو المدارس الإعدادية في منتصف حياتهم المهنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الذي يبلغ حوالي ٣٨٥٠٠ دولار (OECD، 2008)، والأهم من المرتبات هي العوامل المتمثلة بالمكانة الاجتماعية العالية والاستقلالية المهنية في المدارس، وروح التعليم وخدمة المجتمع والصالح العام؛ ولهذا فإن الشباب الفنلنديين ينظرون إلى التدريس كمهنة مساوية للمهن الأخرى التي يعمل فيها الناس بنحوٍ مستقل ويعتمد فيها على المعارف والمهارات العلمية التي اكتسبوها خلال دراستهم الجامعية.

تثقيف معلمي المدارس حول معرفة المجتمع:

تشير المؤشرات الدولية إلى أن فنلندا واحدة من مجتمعات المعرفة الأكثر تقدماً (Sahlberg 2007 ،)، وقد أدت المدارس دوراً مهماً في تحويل فنلندا من دولة صناعية تقليدية إلى اقتصاد حديث قائم على الابتكار والمعرفة، وهذا لم يكن ممكنا من دون التحسينات الكبيرة في الكيفية التي يُعَدُّ بها المعلمون الفنلنديون.

المعايير العالمية العالية:

يهدف تعليم المعلمين في فلندا إلى التنمية المتوازنة للكفاءات الشخصية والمهنية للمعلم، ويركز الاهتمام بنحوٍ خاص على بناء مهارات التفكير التربوية التي تمكن المعلمين من إدارة العملية التعليمية على وفق المعرفة التعليمية والممارسات المعاصرة (Westbury وآخرون، 2005)، يدرس المرشحون للتعلّم في المدرسة الأساسية ثلاثة مجالات رئيسة هي: (١) نظرية التعليم، (٢) معرفة المحتوى التربوي، (٣) فن التعليم والممارسة، ثم يكمل كل طالب منهم رسالة الماجستير، ويكمل معلمو المدارس الأساسية المحتملون عادةً إطروحاتهم في مجال التعليم، ويختار معلمو المرحلة الإعدادية موضوعات ضمن اختصاصاتهم، إذ إن مستوى التوقعات الأكاديمية لإعداد المعلمين يجب أن يكون مماثلاً لجميع المعلمين من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الإعدادية.

إن إعداد المعلمين الفنلنديين يتوافق والمنطقة الأوروبية للتعليم العالي (٢٠٠٩)، في إطار يجري وضعه إلى جانب المشروع البولوني، وهذا المشروع يسعى إلى توحيد فضاء الجامعات الأوروبية من خلال معايير وقوانيين موحدة، وتقدم الجامعات الفنلندية –حالياً– برنامج شهادة ذا مستويين، شهادة بكالوريوس إلزامية لمدة ثلاث سنوات ثم شهادة الماجستير لمدة سنتين، وتقدم هذه الشهادات في برامج متعددة التخصصات التي تتكون من دراسات في اثنين من الموضوعات على الأقل، وتعتمد الدراسات على نظام الدرجات المعتمد من قبل النظام الأوروبي التراكمي للساعات المعتمدة ECTS المستخدم في ٤٦ دولة أوروبية، ويستند النظام الأوروبي إلى افتراض أن ٦٠ ساعة معتمدة تقيس حجم عمل الطالب بدوام كامل خلال عام دراسي واحد، وكل درجة من ECTS تعتمد على حوالي ٢٥ إلى ٣٠ ساعة عمل، ويجب على المعلمين قضاء ١٨٠ ساعة معتمدة

من ECTS للحصول على البكالوريوس تليها ١٢٠ ساعة معتمدة من ECTS للحصول على درجة الماجستير، ويستغرق حصول النجاح على درجة الماجستير في التعليم -بما في ذلك درجة البكالوريوس- من خمسة إلى سبع سنوات ونصف (Ministry of Education، 2007).

الإعداد القوي في المحتوى وطرق التدريس:

يضمن المنهج واسع النطاق أن المعلمين الفنلنديين المعدين حديثاً يمتلكون المعارف والمهارات المتوازنة في كل من المجال النظري والعملي، وهذا يعني أيضا أن المعلمين المحتملين يمتلكون البصيرة المهنية العميقة في التعليم من عدة زوايا، بما في ذلك علم النفس التربوي، وعلم الاجتماع، ونظريات المناهج، والتقييم، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك معرفة المحتوى التربوي في المناطق الخاضعة المحددة، تمتلك جميع الجامعات الثماني استراتيجيات تعليم معلمين خاصة بها، ومناهج يتم تنسيقها على الصعيد الوطني لضمان الاتساق، ولكنها توضع محلياً من أجل تحقيق أفضل استخدام لموارد الجامعة والموارد الأخرى المجاورة.

يشمل نظام تعليم المعلمين في المدارس الأساسية -كقاعدة عامة- ٦٠ ساعة معتمدة من ECTS للدراسات التربوية وما لا يقل عن ٦٠ ساعة معتمدة من ECTS في مجالات أخرى في العلوم التربوية، وتتطلب رسالة الماجستير بحثاً مستقلاً، والمشاركة في الحلقات الدراسية البحثية، وتقديم دراسة تعليمية نهائية، وإن الدرجة المشتركة المرتبطة بهذا العمل البحثي في الجامعات هو ٤٠ ساعة معتمدة من قبل ECTS، وتتوقع مناهج إعداد المعلمين المتجددة في فنلندا من المرشحين الذين يريدون التعليم في المدارس الأساسية إكمال تخصص في العلوم التربوية وما مجموعه ٦٠ ساعة معتمدة من ECTS كدراسات جانبية حول الموضوعات المدرجة في مناهج الإطار الوطني للمدارس الأساسية.

يتبع معلمو المواد المتخصصة المبادئ نفسها لإعداد المعلمين في المدارس الأساسية، ولكن بترتيب مختلف، إذ يتخصص مدرس المادة في الموضوع الذي سيدرسه -كالرياضيات أو الموسيقى على سبيل المثال- وتشمل الدراسات المتقدمة إكمال ٩٠ ساعة معتمدة من ESCT، وفضلاً عن ذلك يتحتم عليهم إكمال ٦٠ ساعة معتمدة من مادة دراسية ثانية. عموما، تنظم وزارة التربية والتعليم دورات في الدراسات التربوية بالتعاون مع برامج حول موضوعات معينة مقدمة من قبل الكليات، التي تُعَدُّ مسؤولة عن إعداد المعلمين، وتعطي الكليات الأكاديمية التي لديها دوراً مهمّاً في إعداد المعلمين في فنلندا درجة الماجستير لمدرسي مواد محددة.

هناك طريقتان رئيستان لتصبح معلماً مختصاً بموضوع ما: الأولى يكمل الطلبة الماجستير أولاً في موضوع رئيسٍ واحد وموضوع أو موضوعين ثانويين، ثم يقوم الطلاب بالتسجيل في قسم إعداد

المعلمين للتركيز في الموضوع الذي سيدرسونه، يتم إمضاء سنة دراسية واحدة (٦٠ ساعة معتمدة من قبل ESCT) في الدراسات التربوية، مع التركيز في استراتيجيات تدريس الموضوع الذي يختص فيه الطلبة، أمّا الطريقة الأخرى فهي التسجيل المباشر لبرنامج تعليم المدرسين حين البدء بدراسة الموضوع الذي سيختص به، وبعد السنة الثانية من دراسة الموضوع، يبدأ الطلبة بالدراسات التربوية في وزارة التعليم، وأن المنهج الدراسي لهذا المسار الثاني مطابق للأول، ويختلف فقط في مسارات البكالوريوس والماجستير، وعادة ما يزيد على أربعة فصول دراسية كما هو مبين في المثال من جامعة هلسنكي في الجدول (١).

البكلوريوس (25 ساعة ESCT)	الماجستير (35 ساعة ESCT)
	الفصل الثالث (١٧ ساعة معتمدة)
الفصل الدراسي الأول (١٨ ساعة معتمدة)	❐ أسس التعليم الاجتماعية والتأريخية والفلسفية (٥ ساعات)
❐علم نفس النمو والتعلم (٤ ساعات)	❐ تقييم التعليم وتطويره (٧ ساعات)
❐ التعليم الخاص (٤ ساعات)	❐الخضوع للتعليم المتقدم في مدرسة إعداد المعلمين أو في المدرسة المختصة بالموضوع الدراسي (٥ ساعات)
❐ مقدمة لإخضاع فن التعليم (١٠ ساعات)	الفصل الرابع (١٢ ساعة معتمدة) حلقة بحث (٤)
الفصل الدراسي الثاني (٧ ساعات معتمدة)	❐الخضوع للتعليم النهائي في مدرسة إعداد المعلمين أو في المدرسة المختصة بالموضوع الدراسي (٨)
❐ الخضوع الأساسي في مدرسة إعداد المعلمين (٧)	
كجزء من برنامج الماجستير (يرتبط بحقل الماجستير المقابل).	
❐ منهجية البحث (٦)	

الجدول (١) هيكلية برنامج إعداد مدرس مادة ما في جامعة هلسنكي.

يتم ترتيب التدريس في أقسام إعداد المعلمين لتعكس المبادئ التربوية التي من المتوقع أن تمارس من قبل المعلمين المعدين حديثاً داخل فصولهم -على الرغم من أن كل أستاذ جامعي له الحكم والسلطة الذاتية التربوية الكاملة- وكل مجموعة من المعلمين في فنلندا لديها استراتيجية مفصلة وملزمة في كثير من الأحيان لتحسين جودة برامج إعداد المعلم، إن الأساليب التربوية التي تركز في الموضوع وبحوثه وتعليم العلوم بنحوٍ جيّد متقدمةٌ جداً في الجامعات الفنلندية، وإن استراتيجيات التعلّم التعاوني القائم على حل المشاكل، والممارسة التأملية، واستخدام الكمبيوتر لدعم التعليم أمرٌ شائع في جميع الجامعات الفنلندية، ويقوم نظام تقييم التعليم الفنلندي بخدمة ممارسات التدريس الجامعية المبتكرة والفعالة التي تقود إلى تطورات إيجابية.

التكامل بين النظرية والبحث والممارسة:

إن التزام معلمي فنلندا بالبحوث العملية حول التدريس يعني أن النظريات التربوية ومنهجيات البحث والممارسة تؤدي دوراً مهمّاً في برامج الإعداد، وتم تصميم المناهج الدراسية للمعلمين لتخلق مساراً منهجياً من أسس التفكير العلمي لمناهج البحث التربوي إلى المجالات الأكثر تقدماً للعلوم التربوية، ينشأ لدى كل طالب فهمٌ بطبيعة النظام متعدد الخصائص من الناحية العملية التعليمية، ويتم كذلك تعليم الطلبة الفنلنديين المهارات في كيفية تصميم البحوث وتقديمها حول الجوانب العملية أو النظرية للتعليم، والعنصر الآخر المهم في التعليم الفنلندي القائم على البحوث هو التدريب العملي في المدارس الذي يعدُّ جزءاً مهماً من المنهج الدراسي الذي يتكامل مع البحث والنظرية.

تم دمج ممارسة التدريس في كل من الدراسات النظرية والمنهجية، وخلال البرنامج الذي يستمر لمدة خمس سنوات، يتحول المرشحون من ممارسة التدريس الأساسية إلى ممارسة التدريس المتقدمة ومن ثم إلى ممارسة التدريس النهائية، وخلال كل مرحلة من هذه المراحل، يطلع الطلاب على فصول تدرس من قبل معلمين ذوي خبرة، ويمارسون التدريس تحت أنظار المعلمين المشرفين، وتقديم دروس مستقلة لمجموعات مختلفة من التلاميذ بينما يتم تقييمهم من قبل المشرفين والمحاضرين من وزارة التربية والتعليم.

هناك نوعان رئيسان من الخبرات العملية في برامج إعداد المعلمين في فنلندا: الأول: هو جزء بسيط من التدريب المختبري، يحدث في ندوات ودروس في مجموعات صغيرة في وزارة التربية والتعليم، حيث يمارس الطلاب مهارات التدريس الأساسية أمام أقرانهم، والآخر: التدريس الرئيس الذي يحدث في الغالب في مدارس إعداد المعلمين الخاصة التابعة للجامعات، التي لها مناهج وممارسات خاصة، والتي تشابه المدارس العامة، وبممارسة بعض طلبة التعليم أيضاً في شبكة محددة من المدارس. يكرس الطلبة المعلَّمون في المدارس الأساسية ما

يقرب من ١٥ في المئة من وقت الدراسة المقصود (حوالي ٤٠ ساعة معتمدة من ECTS) لممارسة التدريس في المدارس، أما في ما يتعلق بإعداد المعلمين المختصين بموضوعات محددة فإن ممارسة التدريس تشكل حوالي ثلث المناهج الدراسية.

على الرغم من أن أقسام إعداد المعلمين تشكل الجزء الرئيس للشبكة التي يقوم فيها الطلبة الفنلنديون بإكمال ممارسة التدريس، إلا أن بعض المدارس العامة (وتسمى المدارس البلدية الحقلية) تقوم أيضا بالغرض نفسه (انظر الشكل (١) في أدناه). تمتلك المدارس التي يجري فيها ممارسة التدريس مستوى أعلى من المتطلبات للموظفين الفنيين والمعلمين المشرفين ليثبتوا أنهم أكفاء للعمل مع الطلاب المعلمين، ومن المتوقع أيضا أن أقسام إعداد المعلمين تتابع البحث والتطوير بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وأحياناً مع الكليات الأكاديمية التي لديها أيضا وظائف للمعلمين؛ لذلك يمكن لهذه المدارس إدخال عينة من الدروس والمناهج البديلة للطلاب المعلمين، وتملك هذه المدارس أيضا مدرسين مستعدين ومطلعين بنحوٍ جيّد على استراتيجيات الإشراف والتقييم والتطوير المهني للمعلمين.

الشكل (١): هيكلية جامعة أولو وتنظيم المعلمين:

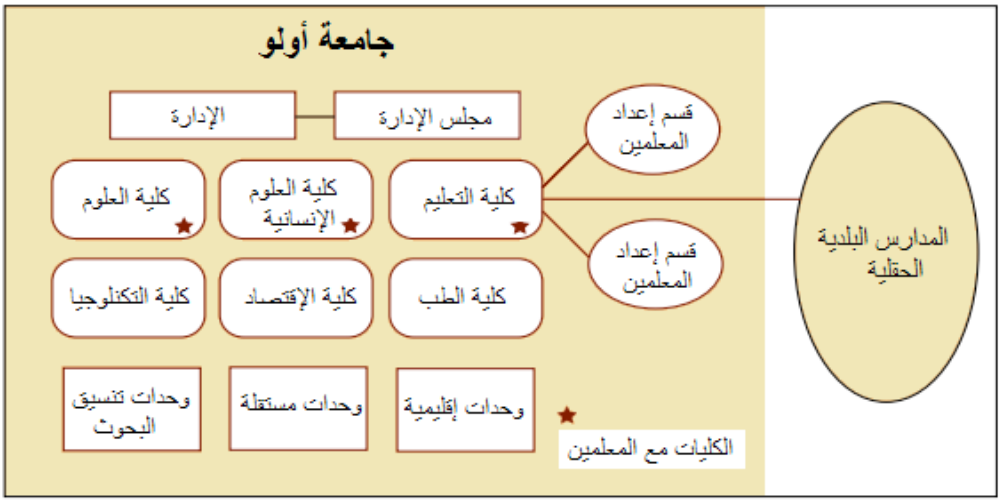

التعلم والتنمية المهنية:

يمتلك المعلمون الفنلنديون الحاصلون على درجة الماجستير حق إكمال الدراسات العليا للمُضيّ قُدُماً في تطورهم المهني، ويستغل العديد من المعلمين هذه الفرصة لمتابعة دراسات الدكتوراه في التعليم، وفي كثير من الأحيان يفعلون ذلك بينما يدرسون في المدرسة. لدراسات الدكتوراه في

التعليم، ويجب على الطلاب إكمال الدراسات العليا في العلوم التربوية، وهذا يعني أنَّ على مدرسي المواد تغيير تركيزهم من التركيز الأكاديمي إلى التعليم؛ حتى لا يتسنى لهم فهم اختصاصهم فقط، ولكن أيضاً كيف يمكنهم التعليم بنحوٍ أفضل أيضاً.

بينما يتم الإشادة بالهكيلية الأكاديمية والمنهجية عالية الجودة لعملية إعداد المعلم الفنلندي (Jussila و Saari، 2000)، إلا أنَّ التنمية المهنية وبرامج المعلمين أكثر تنوعاً من ذلك بكثير، وإن تحضير المعلمين الجدد في أول موقف تدريسي ليس موحداً كالإعداد الأولي، فالأمر متروك لكل مدرسة لرعاية وتحضير المعلمين الجدد لمهام التدريس، وقد اعتمدت بعض المدارس -كجزء من مهمتها- على الإجراءات المتقدمة ونظم دعم الموظفين الجدد، في حين أن المدارس الأخرى قدمت عروضاً يسيرة للمعلمين الجدد ورحبت بهم وعرفتهم على صفوفهم، ويكون تعريف المعلم -في بعض المدارس- مسؤولية المديرين أو نوابهم، بينما في حالات أخرى يتم تعريف المدرس من قبل المعلمين ذوي الخبرة، إن تقديم المعلمين في المدارس يحتاج إلى مزيد من التطوير في فنلندا، كما أشير إلى ذلك في تقرير المفوضية الأوروبية مؤخراً (٢٠٠٤).

في الآونة الأخيرة تم إثارة مخاوف حول التغيّر في خدمة التعليم الفلندي، إذ إن المجالس البلدية، التي تشرف على المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، هي المسؤولة عن توفير فرص التعلم للمعلمين بناءً على احتياجاتهم، في حين أن بعض المجالس البلدية الفنلندية تنظم برامج التدريب أثناء الخدمة بنحوٍ موحد لجميع المعلمين، وفي حالات أخرى يكون الأمر متروكاً للمعلمين أو مديري المدارس كي يقرّروا كمية التطوير المهني ونوعيته المطلوبة وما إذا كان سيتم تمويلها أم لا.

على الرغم من أن المدارس تمول بصورة عادلة إلا أن الحكومة المركزية تمتلك تأثيراً محدوداً فقط على قرارات الميزانية المقدمة من قبل المجالس البلدية أو المدارس؛ لذلك تتلقى بعض المدارس مخصصات أكبر للتطوير المهني لتحسين المدرسة من غيرها، ولاسيما أثناء أوقات الانكماش الاقتصادي التي تتلاشى فيها ميزانيات التنمية المهنية أولا.

تشمل الواجبات السنوية للمعلمين تخصيص ثلاثة أيام للتخطيط والتطوير المهني، وعلى وفق دراسة استقصائية وطنية فنلندية فيخصص المعلمون حوالي سبعة أيام عمل في السنة كمتوسط للعمل على التنمية المهنية في عام ٢٠٠٧؛ ما يقرب من نصفه هذا مأخوذ من الوقت الشخصي للمعلمين، وقد شارك حوالي ثلثي معلمي المدارس الابتدائية والإعدادية في التطوير المهني في تلك السنة (Kumpulainen، 2007).

ورداً على مخاوف تناقص المشاركة في التنمية المهنية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩)، تخطط

الحكومة إلى زيادة ميزانيات التنمية المهنية، وتدرس سبل تتطلب حصول جميع المعلمين على التدريب المهني المناسب والممول من قبل المجالس البلدية، إذ تخصص الدولة سنوياً نحو ٣٠ مليون دولار في التنمية المهنية للمعلمين ومديري المدارس من خلال أشكال مختلفة من التعليم العالي والتعليم المستمر، وتحدد الحكومة التركيز في التدريب على أساس احتياجات التنمية التعليمية الوطنية الحالية، ويكون التعاقد مع من يوفر التدريب على أساس تنافسي، وتخطط وزارة التربية والتعليم الفنلندية (٢٠٠٩) بالتعاون مع المجالس البلدية إلى مضاعفة التمويل العام للتنمية المهنية للمعلمين بحلول عام ٢٠١٦.

أدوات المعلم:

المناهج الدراسية والتقييم:

منذ أن أصبح تعليم المعلمين جزءاً من الدراسات الجامعية الأكاديمية في السبعينيات، كبرت الهوية المهنية للمعلمين الفنلنديين وتحسن وضعهم، وخلال إصلاحات التعليم في فنلندا طالب المعلمون بمزيدٍ من السيطرة والمسؤولية لتقييم المناهج والطلاب (Aho وآخرون، 2006). إن السلطة المهنية والاستقلالية التي يتمتع بها المعلمون في فنلندا تعدُّ عاملاً مهماً في شرح نظرة كثير من الشباب الفنلنديين إلى التدريس كعمل مستقبلي.

إن الإطار المنهجي الوطني للمدرسة الأساسية والوثائق المماثلة للتعليم الإعدادي توفر التوجيه للمعلمين، إلا أن التخطيط للمناهج يقع على عاتق المدارس والمجالس البلدية، وتتم الموافقة على المناهج الدراسية من قبل السلطات التعليمية المحلية، ويؤدي المعلمون ومديريو المدارس دوراً رئيساً في تصميم المناهج، ويوفر التدريب للمعلمين المعرفة بالمنهج والتخطيط المتطور والمهارات، وفضلاً عن ذلك فقد ساعدت أهمية تصميم المناهج الدراسية في ممارسات المعلم على تحويل التركيز من التطوير المهني من التدريب المجزأ أثناء الخدمة إلى تدريب أكثر نظامية يأتي ضمن الجهود النظرية لتحسين المدرسة.

يؤدي المعلمون دوراً رئيساً في تقييم الطلاب فضلاً عن تصميم المناهج، إذ لا تستخدم المدارس الفنلندية الاختبارات الموحدة لتحديد نجاح الطلاب، وهناك ثلاثة أسباب رئيسة لذلك:

أولا: إن ممارسة التقييم على الارض موجودة بنحوٍ جيد في المناهج الدراسية الوطنية، إلَّا أنّ سياسة التعليم في فنلندا تعطي أولوية عالية للتعليم والإبداع الفردي كونه جزءاً مهمّاً من الطريقة التي تعمل بها المدارس؛ ولذلك فإن الحكم على تقدم كل طالب في المدرسة يكون حسب التقدم والتطور

الفردي والقدرات وليس على أساس المؤشرات الإحصائية.

ثانيا: يصر مطورو التعليم على أن المناهج الدراسية، والتدريس، والتعلّم ينبغي لها أن تقود تدريس المعلمين في المدارس بدلاً من الاختبار، وتم تضمين تقييم الطلبة في المدارس الفنلندية في عملية التعليم والتعلّم واستخدامها لتحسين عمل كل من المعلمين والطلبة على مدار العام الدراسي.

ثالثا: ينظر إلى الأداء الأكاديمي للطلاب في فنلندا بِعَدِّه مسؤولية المدرسة وليس مسؤولية الأطراف الخارجية، وتعترف المدارس الفنلندية بوجود بعض القيود في المقارنة حينما يقوم المعلمون بتقييم درجات الطلاب وفي الوقت نفسه يعتقد الفنلنديون أن المشاكل غالباً ما ترتبط مع الاختبارات الخارجية الموحدة التي تضييق المناهج وتجعل التدريس للاختبار، وتزيد المنافسة غير الصحية بين المدارس، وبما أن على المعلمين الفنلنديين تصميم المناهج وإجراء التقييمات المناسبة لتوثيق تقدُّم الطلبة، فإن تقييم الفصول الدراسية وتقييم المدارس يعدُّ جزءاً مهماً من إعداد المعلمين والتطوير المهني.

على الرغم من أن عمل المعلمين الفنلنديين يتكون بنحوٍ رئيس من التدريس، إلا أن الكثير من واجباتهم تتم خارج الفصول الدراسية، يتكون وقت عمل المعلم في فنلندا –رسمياً– من التدريس، والتحضير للصف، وساعتين في الأسبوع للتخطيط للواجبات المدرسية مع الزملاء، من منظور دولي، يخصص المعلمون الفنلنديون وقتاً أقلَّ للتعليم من نظرائهم في العديد من الدول الأخرى، على سبيل المثال: يُعلِّم المدرس في المدارس الإعدادية الأنموذجية في فنلندا أقل من ٦٠٠ ساعة سنوياً، أي ما يعادل حوالي أربعة دروس ذات ٤٥ دقيقة في اليوم، إما في الولايات المتحدة فيكرس المدرس على المستوى نفسه نحو ١٠٨٠ ساعة للتعليم خلال ١٨٠ يوماً مدرسياً أو أكثر، كما مبين في الشكل (٢) (OECD، 2008)، وهذا يعني أن معلمي المدارس المتوسطة في الولايات المتحدة يخصصون حوالي ضعف الوقت للتدريس مقارنة مع نظرائهم في فنلندا.

ومع ذلك، هذا لا يعني أن المعلمين في فنلندا يعملون بوقتٍ أقلَّ مما هم عليه في أي مكان آخر، ويجري تكريس جزء تطوعي مهم من عمل المعلمين الفنلنديين لتحسين الممارسات داخل الصف والمدرسة ككل، والعمل مع المجتمع لأن المعلمين الفنلنديين يتحملون مسؤولية كبيرة عن المناهج والتقييم، فضلاً عن التجربة وتحسين طرق التدريس، ويتم القيام ببعض أهم جوانب عملهم خارج الفصول الدراسية.

قضايا السياسات المستقبلية في فنلندا:

تُحسِّنُ فنلندا مدارسها وبرامج إعداد المعلمين من خلال التقييم المستمر والمراجعة، وفي عام

٢٠٠٧ حددت وزارة التربية والتعليم هذه القضايا المهمة لمناقشتها:

١. **الرد على المجتمع المتغيّر**: إن زيادة أعداد الكبار في السن والمتقاعدين يخلق تحديّاً في إعداد معلمين جدد للمستقبل، وفي الوقت نفسه يجب على المدارس الفنلندية استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة من المهاجرين وذوي الاحتياجات الخاصة، ويتحتم على الدولة كذلك تغيير برامج إعداد المعلمين للتكيف مع إعداد المعلمين للعمل في العالم الاجتماعي والثقافي المتغيّر.

٢. **تقديم التطوير المهني المنتظم لجميع المعلمين**: ينبغي أن يكون تعليم المدرسين والمعلمين وتطويرهم مهنياً ضمن سلسلة متصلة وقوية، مع حثّ المعلمين على التطوير المهني مدى الحياة، وينبغي أن يطلب من ذوي الشأن ضمان أن كل معلم حق الوصول إلى التنمية المهنية ذات الصلة.

٣. **خلق استراتيجية تعليم المعلمين لكل جامعة**: يجب على كل جامعة أن توفر تدريباً للمعلمين وأن تمتلك استراتيجية شاملة بالتنسيق بين وحدات الجامعة المختلفة، وضمان التنقل عبر المؤسسات، وينبغي لهذه الاستراتيجيات أيضا التركيز بقوة على تعزيز دور الجامعة في توفير التدريب أثناء الخدمة والتطوير المهني للمعلمين.

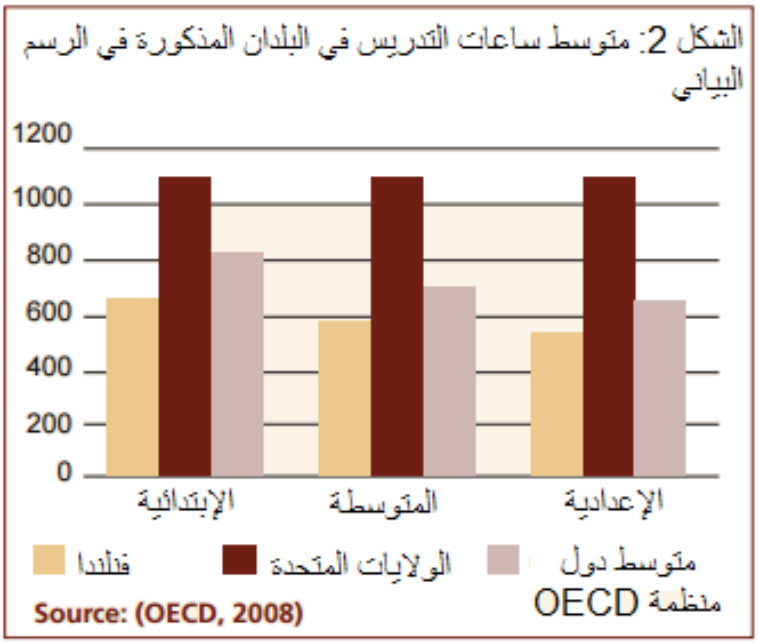

٤. **تعزيز البحوث حول إعداد المعلمين:** ينبغي تعزيز البحوث حول إعداد المعلمين من خلال برنامج قومي أفضل وأكثر تنسيقاً للبحوث وأن يتضمن إجراء البحوث في مجال تعليم المعلمين بنحوٍ فعال.

دروس من النجاح الفنلندي:

لا يمكن لشيء واحد أن يفسر الأداء التعليمي المتميّز في فنلندا، ومع ذلك يلاحظ معظم المحللين أن المعلمين الممتازين يؤدون دوراً حاسماً، ومن بين الممارسات الناجحة التي يمكن أن نأخذها من فنلندا هي:

- تطوير برامج إعداد معلمين صارمة قائمة على البحث العلمي في إعداد المعلمين الذين سيتعلمون طرق التدريس، ونظريات التعليم، والقدرة على إجراء البحوث الخاصة بهم، وتشمل البرامج أيضا الاستفادة من خبرات المدرسين القدامى.
- الدعم المالي الكبير لتأهيل المعلمين، والتطوير المهني، واعطاؤهم رواتب عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الداعمة للعمل.
- إنشاء مهنة محترمة للمدرسين من خلالها إعطائهم سلطة كبيرة واستقلالية، بما في ذلك المسؤولية عن تصميم المناهج وتقييم الطلاب، الذي يضمن مشاركتهم في التحليل المستمر وصقل ممارساتهم.

إن قدرة المعلمين على التدريس في الفصول الدراسية والعمل بنحوٍ تعاوني في المجتمعات المهنية يتم بناؤه بمنهجية من خلال إعداد المعلمين أكاديمياً، وفضلاً عن ذلك فإن أحد عوامل جذب الشباب القادرين على التدريس هو أن عمل المعلم مستقل ومحترم، وليس مجرد تنفيذ فني للمعايير والاختبارات الخارجية، إذْ إنّ كفاءة المعلمين وتأهبهم يعد شرطاً أساسياً للحكم للحصول على السلطة في أثناء العمل وهذا يجعل التدريس مهنة كريمة.

المراجع

- Aho, E., Pitkänen, K. & Sahlberg, P. (2006). Policy development and reform principles of basic and secondary education in Finland since 1968. Washington, DC: World Bank.
- European Commission (2004). Common European principles for teacher competences and qualifications. Brussels: Directorate-General for Education and Culture. Available at: http://www.see-educoop.net/education_in/ pdf/01-en_principles_en.pdf.
- European Higher Education Area (2009). Bologna Process. Vienna: Austrian Federal Ministry of Science and Research. Available at: http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/documents/Bologna_booklet. pdf.
- Helsingin Sanomat (2004). Ykkössuosikki: Opettajan ammatti [Top favorite: Teaching profession]. February 11, 2004.
- Jakku-Sihvonen, R. & Niemi, H. (Eds.) (2006). Researchbased teacher education in Finland: Reflections by Finnish teacher educators. Research Report 25. Turku: Finnish Educational Research Association.
- Jussila, J. & Saari, S. (Eds.) (2000). Teacher education as a future-molding factor: International evaluation of teacher education in Finnish universities. Helsinki: Higher Education Evaluation Council. Available at: http://www.kka. fi/?l=en&s=4.
- Kumpulainen, T. (Ed.) (2008). Opettajat Suomessa 2008 [Teachers in Finland 2008]. Helsinki: Opetushallitus.
- Ministry of Education (2007). Opettajankoulutus 2020 [Teacher education 2020]. Committee Report 2007:44. Helsinki: Ministry of Education.
- Ministry of Education (2009). Ensuring professional competence and improving opportunities for continuing education in education. Committee Report 2009:16. Helsinki: Ministry of Education.

- OAJ (2008). Teacher education in Finland. Helsinki: The trade union of education in Finland. Available in the Internet at: http://www.oaj.fi/pls/portal/docs/page/oaj_internet/01fi/05tiedotteet/03julkaisut/opekoulutuseng.pdf.
- OECD (2008). Education at a glance. Education indicators. Paris: OECD.
- Sahlberg, P. (2007). Education policies for raising student learning: The Finnish approach. Journal of Education Policy, 22(2), 147-171.
- Statistics Finland (2010). Education. Retrieved September 4, 2010 from http://www.stat.fi/til/kou_en.html.
- Westbury, I., Hansen, S-E., Kansanen, P. & Björkvist, O. (2005). Teacher education for research-based practice in expanded roles: Finland's experience. Scandinavian Journal of Educational Research, 49(5), 475-485.
- Välijärvi, J. & Sahlberg, P. (2008). Should a 'failing' student repeat a grade? Retrospective response from Finland. Journal of Educational Change, 9(4), 385-389.